

مَشْرِحٌ

جَوَابُ شَيْءِ الْبَيْتِ جَوِيٍّ

عَلَى كِتَابِ آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ لِلْعَلَّامَةِ الْكَلْبُوبِيِّ

تَأَلَّفَ

الْمَلَّأُ سَيِّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْبَرْزَنْجِيِّ

(ت ١٣٨٧ هـ)

تَحْقِيقُ

د. عُمَرَ الْمَلَّأُ عَبْدَ اللَّهِ السَّيْبِرْدَانِيَّ

دَارُ الضَّيَاءِ

لِلنَّشْرِ وَالْعَرْضِ
الْمَكُونِ





شرح جواهر البينجي
على كتاب آداب البحث والمناظرة للعلامة الكلبيني

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٢ - ١٤٤٣

بلاط الطاعة - بيروت - لبنان

التجليد الفني : شركة فؤاد الصليبي للتجليد ش.م.م.

بيروت - لبنان

www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net



دار الضياء

للنشر والتوزيع

م.ب. ١٣٤٦

الكويت - حولي - شارع الحسن البصري

ص.ب. ١٣٤٦ مولي

الرياض البريدي ١٤٠١٤٠

تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠

تقال: ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١

Dar_aldeyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي

تلفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ تقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربية

دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة

تلفاكس: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨

تلفاكس: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية

مكتبة الرشيد - الرياض

دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض

دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة

مكتبة النسي - الدمام

هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠

هاتف: ٤٩٢٥١٩٢

هاتف: ٦٣١١٧١٠

هاتف: ٨٤٣٢٧٩٤

هاتف: ٤٩٢٥١٩٢

هاتف: ٦٣١١٧١٠

هاتف: ٨٤٣٢٧٩٤

برمنكهام - بريطانيا

مكتبة سفينة النجاة

هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٧٠٤٢٨٢٤

هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

المملكة المغربية

دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء

هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إسطنبول

هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان

مكتبة ضياء الاسلام

مكتبة السلام - خاسافورت

هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١

هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١

الجمهورية العربية السورية

دار الفجر - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢٢٨٢١٦

هاتف: ٢٤٥٢١٩٢

الجمهورية السودانية

مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار

هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد مهندس للنشر والتوزيع - عمان

هاتف: ٠٧٨٨٢٩١٢٢٢

هاتف: ٠٦٤٦٥٢٢٩٠

دولة ليبيا

مكتبة الوحدة - طرابلس

شارع عمرو ابن العاص

هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩

هاتف: ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالانقباص منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

شَيْخُ حَوَاتِي الْبَيْنَجَوِيِّ

عَلَى كِتَابِ آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ لِلْعَلَّامَةِ الْكَلْبَوِيِّ

تَأَلَّفَ

الْمَلَّاسِيْدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْبَرْزَنْجِيِّ

(ت ١٣٨٧ هـ)

تَحْقِيقُ

د. عُمَرُ الْمَلَّاسِيْدُ عَبْدُ اللَّهِ السَّيْبَرْدَانِي

دَارُ الضَّيِّقَةِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

الْكُوَيْتِ



مُقَدِّمَةٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وأزواجه وأصحابه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فلا يخفى على القاصي والداني دورُ الإسلام في ازدهار الحياة العلمية ، وبعث العلوم ؛ وذلك لحرص المسلمين على كل علم - له اتصال مباشر ، أو غير مباشر - بدينهم ، ما حملهم على إيجاد كثير من العلوم التي لا توجد عند غيرهم ، ومن بين هؤلاء العلوم : علم البحث والمناظرة ، الذي يعرف به كيفية وإثبات المطلوب ، ونفيُّه ، أو نفيُّ دليله مع الخصم ، لذلك كان لابد من هذا العلم لضبط جدال الخصم ، حرصاً منهم على الوصول إلى الحق ، والمحافظة عليه ، وكيلا يخرجوا عن الصواب ، أو يبتعدوا عن الحكمة والرشاد ، التي هي ضالة المسلم ، آتى وجدها فهو أحقُّ بها .

وإذا أمعنا النظر في كتب التراجم ، وطبقات العلماء ، نجد أنَّ علمَ آداب البحث ، والمناظرة ملازمٌ للتحصيل العلمي عند علماء الإسلام ؛ رغبةً منهم في تعميق المعرفة ، وبُغية الوصول إلى الحقيقة .

وقد وضَّح ابنُ صدر الدين أهمية هذا العلم ، والعلاقة التي تربطه بجميع

العلوم، كما ينقل عنه صاحب كشف الظنون حاجي خليفة، إذ يقول: «وهذا العلم كالمنطق، يخدم العلوم كلها، لأنَّ البحث والمناظرة عبارة عن النظر من الجانبين، في النسبة بين الشئين، إظهاراً للصواب، وإلزاماً للخصم. والمسائل العلمية تتزايد يوماً فيوماً، بتلاحق الأفكار والأنظار، فلتفاوت مراتب الطبائع والأذهان، لا يخلو علم من العلوم عن تصادم الآراء، وتباين الأفكار، وإدارة الكلام من الجانبين، للجرح والتعديل، والرد والقبول، وإلا لكان مكابرة غير مسموعة، فلا بدَّ من قانون يعرف مراتب البحث، على وجه يميّز به المقبول عما هو المردود. وتلك القوانين هي: علم آداب البحث»^(١).

لذا كان اهتمام المسلمين بهذا العلم اهتماماً بالغاً، واحتاج إليه العلماء في جميع العلوم؛ فاحتاج إليه الأصوليون، والمتكلمون، واللغويون، وغيرهم. وصنفت فيه مؤلفات عديدة تُبين أصوله وأركانه، وتقعد مباحثه، وتوضح ضوابطه.

وقد ذكر حاجي خليفة بعضاً من المؤلفات بصدد حديثه عن هذا الفن فقال: «وفيه مؤلفات، أكثرها مختصرات وشروح للمتأخرين؛ منها: آداب الفاضل شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني، السمرقندي، الحكيم، المحقق، صاحب (الصحائف والقسطاس)، المتوفى: في حدود سنة ستمائة. وهي: أشهر كتب الفن».

ولعلَّ أول من صنّف في هذا العلم كتاباً مستقلاً ركنُ الدين العميدي (ت ٦١٥هـ)، الحنفي، وسماه: (الإرشاد). وتبعه من بعده من المتأخرين، كالنسفي^(٢)، القاضي، أبي محمد: عبد العزيز بن عثمان الحنفي، البخاري،

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للفاضل مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، دار التراث العربي، بيروت، لبنان: ٣٨/١ - ٣٩.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٥٨٠/١.

الفضلي، المتوفى: سنة (٥٣٣). وسمي كتابه: (المنقذ من الزلل، في مسائل الجدل) في مجلد^(١).

حتى استوى هذا الفن على سوقه، وأصبح من مفاخر المسلمين، ومن العلوم التي سبقوا غيرهم إليها.

وأما المتأخرون من العلماء فقد أكثروا من التأليف فيه، وأكثروا من الشروح والحواشي، والتعليقات عليها.

ومن أواخر الكتب في هذا الفن، وأشهرها كتاب: (آداب الغلبوي)، للعلامة إسماعيل مصطفى الرومي، الحنفي (ت ١٢٠٥هـ)، وقد شرحه العلامة محمد سعيد بن الوزير حسن باشا الرومي (ت ١١٩٤هـ).

وكتب النجمان الألمان، والعلمان الكبيران: العلامة عبدالرحمن البينجويني، والعلامة عمر القرداغي، حواشي لطيفة على (آداب الغلبوي)، واشتهرت هاتان الحاشيتان بين طلبة العلم، لاسيما حاشية العلامة البينجويني، وأصبحت من المنهج المقرر بين طلاب العلم، بل جعلت معرفتها معياراً لمعرفة العلماء، وتمييز العالم من غير العالم.

ولأهمية حاشية العلامة البينجويني بين طلبة العلم، وتداولها بينهم، شرحها أستاذي الملا سيد عبدالله البرزنجي، شرحاً لا يدع فيه لفظة خفية إلا وضّحها، وأزال غموضها، ولا يدع مصطلحاً إلا وعرفها، ومُجَمِّلاً إلا وفصلها، ومثل لها، وهذا الشرح محفوظ عند حفيده الملا سيد عبدالله بن الملا سيد محمد المعروف بـ: سيدا حفظه الله ورعاه، نسخة واحدة بخط المؤلف ﷺ.

وشاء قدر الله ألا تصل إلينا النسخة الخطية من الكتاب كاملة بل إلى موضوع:

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٨٦٩.

(مناصب المُدَّعي)، ولا ندري أضاعت بقية الأوراق؟ أو أنه لم يسغه إكمالها؟

وقد بذلتُ قصارى جهدي في تحقيقها، وإعدادها للنشر. وإكمالاً للفائدة وضعتُ كتاب: آداب البحث والمناظرة، للعلامة الغلبنوي في أعلى الصفحة، وتحت حواشي العلامة البينجويني، وتحت شرح الأستاذ البرزنجي.

واستفدت في تبويب بعض هذا الكتاب من محقق كتاب: آداب البحث والمناظرة للعلامة الغلبنوي^(١)، الأستاذ/ خالد بن خليل بن إبراهيم الزاهدي، وفقه الله لكل خير.

كما استفدت من تحقيق: تعليقات البينجويني على غلبنوي آداب^(٢)، للسادة: أ. م. د. فاضل محمود قادر، وأ. م. د. عبدالفتاح حسين سليمان، وم. د. محمد عبدالله أحمد البينجويني، وفقهم الله لكل خير.

ولا يسعني إلا أن أشكر الأخوة الذين أمدوني بالمصادر والمراجع، وأبدوا ملاحظاتٍ واقتراحاتٍ قيمة.

وأرجو من الله العليّ القدير أن يقبله منا، ويوفقنا لكل خير.

وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، أجمعين.



(١) آداب البحث والمناظرة، للعلامة المحقق إسماعيل الغلبنوي (ت ١٢٠٥هـ)، مذيلاً بتعليقات نفيسة، حققه: خالد بن خليل بن إبراهيم الزاهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

(٢) تعليقات العلامة البينجويني على كتاب آداب البحث والمناظرة، دراسة وتحقيق: أ. م. د. فاضل محمود قادر، أ. م. د. عبدالفتاح حسين سليمان، م. د. محمد عبدالله أحمد البينجويني. ط ١، طهران، ٢٠١٩م. من منشورات دار مخطوطات جامعة سوران، سلسلة الكتاب: ١٥.

حياة شيخ زادة الكلبوي



هو: إسماعيل بن مصطفى بن محمود، أبو الفتح الكلبوي الرومي، ويعرف بشيخ زاده، قاض حنفي عثماني، اشتهر بالرياضيات والمنطق.

نسبته إلى بلدة: كَلْبَةُ، من ولاية: آيدين.

ووفاته في تسالية (من يني شهر) وكان قاضياً فيها. توفي في: ١٢٠٥هـ =

١٧٩١م.

له تصانيف، منها: دقائق البيان في قبلة البلدان، مطبوع، خمس مجلدات في فقه الحنفية. والبرهان، مطبوع، رسالة في المنطق. وحاشية على البرهان، مطبوع. ورسالة في: الربع المجيب، مطبوع في دار الكتب العلمية، في الفلك. ورسالة في القياس، مطبوع. وحاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية، مطبوع. ورسالة في: آداب البحث والمناظرة، مخطوط. وكتاب سُمِّي: طلنبوي على التهذيب، مطبوع، في المنطق. والمراصد لتبين الحال في المبادي والمقاصد، مخطوط، في المدينة^(١).



(١) الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م: ١/٣٢٧.

حياة البينجويني



هو عبدالرحمن بن محمد بن الملا إبراهيم بن الملا علي بن الملا يوسف بن الملا عبدالعزيز بن الملا عبدالكريم، من سادات: بريفكان، هاجر جدّه الأعلى من بريفكان إلى منطقة خوشناو، ونزل الملا إبراهيم قرية: شيخلمارين، وتعلم فيها من الملا خضر، وأخذ الإجازة العلمية، وتزوج من ابنة أستاذه، فلم يرجع إلى بلاده. وأوصى جدّه بعدم دعوى السيادة، وترك اللبسة الخضراء، والاكتفاء بعمامة العلم.

ولد الملا عبدالرحمن سنة ١٢٥٠هـ - ١٨٣٤م في بينجوين. ختم القرآن الكريم، وأكمل الكتب الابتدائية، فبلغ كتاب سعد الله الكبير، ثم سافر إلى السليمانية، فقرأ: كتاب الجامي عند الملا عبدالقادر الشيخلماريني، ثم إلى مفتي: چاومار، فتعلم منه حاشيتي: عبدالغفور، وعصام الدين علي الجامي، ورسائل في المنطق، ثم إلى: سنندج، وتعلم عبدالله يزدي، والآداب، من الملا محمد فخر العلماء.... ثم ذهب إلى چاومار، وسنندج، ونودشة، وراوندوز، وترجان، وقرأ حاشية عبدالحكيم علي: شرح الشمسية، عند السيد حسن الحجوري، وتعلم البلاغة من الملا علي القزنجي، وأخذ الإجازة العلمية منه. ورجع إلى بينجوين وبدأ التدريس ثم انتقل إلى جامع النقيب في السليمانية ثم رجع إلى بينجوين.

وممن درسوا عليه: الملا حسين الهندسي، والملا رشيد بك البابان، والملا سعيد الأغجلري، والملا سعيد الهيلي، والملا عبدالفتاح الختي. والملا عبد العزيز الروخزادي، والملا عبدالعزيز البناوه سوتي، والملا صالح (الحريق).

وفاته: توفي رحمه الله ليلة الجمعة بعد صلاة العشاء، في ذي القعدة سنة ١٣١٩ هـ = ١٩٠٢ م. وله ثلاثة أولاد: الملا أسعد، توفي شاباً، والملا جلال، والملا أحمد الذي كان إماماً ومدرساً.

مكانته العلمية: كان عالماً، محققاً، جليلاً، وفاضلاً، مدققاً، نبيلًا، متضلعا في العلوم العقلية، والتقليية، نشيطاً في التدريس، والاستحضارات العلمية، وتنبيه الناس على الأمور الشرعية، والمباحثات مع العلماء، المُطَّلَعين، وفقه الله لخدمة الدين بدون مانع، ومنازع.

مؤلفاته: برع في علم الكلام، والبلاغة، والمنطق، والفلك، وله حواش على الكتب الآتية: سعد الله الكبير، حسامكاتي، الفناري، عبدالله يزدي، تهذيب المنطق، برهان الكليني، آداب البحث، شرح الشمسية، شرح العقائد النسفية، الخيالي، تهذيب الكلام، جمع الجوامع، لب الأصول، أقصى الأمان، شرح جفميني، تشريح الأفلاك، المختصر، المطول، شرح المطالع، شرح المقاصد، وله رسالة في الكلام النفسي^(١).



(١) انظر: حياة الأمجاد، من العلماء الأكراد، للملا طاهر عبدالله البحركي، ترتيب وتنظيم المحروس أبي بكر الملا طاهر البحركي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٦ هـ ٢٠١٥ م: ٦١/٢ -

حياة الملا السيد عبد الله الحسيني البرزنجي^(١)

هو الملا سيد عبد الله بن الملا محمد بن سيد قادر .

كان عليه السلام يُلقَّب نفسه بـ: الحسيني ، البرزنجي ، المدرس . وكان لقبه الشعري : عاجز . ولُقِّب نفسه بـ: دلخوش ، في قصيدة واحدة .

إنه عليه السلام قد ولد في عائلة علمية قد زاولت التدريس أبا عن جد ؛ فكان أبوه الملا سيد محمد البرزنجي عالماً ، بارزاً ، خطاطاً ، ماهراً ، تقياً ، ورعاً . كتب القرآن الكريم خمس مرات بخط النسخ .

كان أبوه منشغلاً بالإمامة والخطابة والتدريس في قرى عدة ، من ضمنها : قرية : وهري ، وتوتمه^(٢) ، وكان من ضمن طلابه في هذه القرية الشيخ محمد أمين الزرخاني^(٣) ، الذي زوّجَه ابنته . وكذلك في منطقة ديهه گه^(٤) في قرية : چلهه ويزه ، حيث ولد صاحب الترجمة سنة ١٩٢٩ م . وقرية باداوه التي هي قرية الملا أفندي^(٥)

(١) أخذت كل ما يتعلق بسيرته من ديوانه الشعري : ديواني عاجز ، ملا سيد عبدالله ي ببرزنجي (ت ١٩٦٧ م) ، ساغکردنه وهی د . هئمن عمر خوشناو ، نوسینگهی تفسیر بو بلاوکردنه وه ، همولیر ، چ ٢ ، ١٤٣٩ ك - ٢٠١٨ ز : ٢٦ ، ١٣٤ . وحياة الأمجاد ، للملا طاهر عبدالله البحرکي : ١٤٠/٢ - ١٤١ .

(٢) تقعان في وادي باليسان ، في محافظة أربيل .

(٣) الشيخ الملا محمد أمين بن الشيخ ياسين بن الشيخ مصطفى . ولد سنة ١٢٦٠ هـ ، في قرية خه لان التابعة لفضاء عقرة . توجه إلى منطقة خوستاوه تي التابعة لمحافظة أربيل لإكمال دراسته ، ثم استقر أخيراً في قرية زرخان فبنى فيها المسجد والمدرسة .

أخذت ترجمته من مقابلة مع حفيده الشيخ الملا محمد بن الشيخ الملا عبد الله الزرخاني .

(٤) ناحية ديهه ، التابعة لمحافظة أربيل ، وتقع جنوبها .

(٥) هو أبوكر بن الملا عمر بن الملا أبو بكر بن الملا عثمان بن الملا أبو بكر ، المعروف =

والتي أصبحت اليوم جزءاً من مدينة أربيل ، وفي عصر الملا أفندي ، وتوفي فيها ودفن في مقبرة سيد معروف .

وقبل وفاته وصّى زوجته أن تذهب بولديّه: السيد محمد أمين ، والسيد عبدالله ، إلى قرية: توتمه ، ويسلمهما بيد نسييه: الشيخ محمد أمين الزرخاني ، المعروف لدى القاصي والداني ، وكان عمُّ السيد عبدالله حينما تُوفي أبوه خمس سنوات . فقرأ في مدرسة الشيخ: القرآن ، وعلم التجويد ، وبعض العلوم الأخرى . وكانت مدرسته عامرة ، وبمثابة دار لرعاية الأيتام . فتربّيا عنده أحسن تربية ، وزوّجَهما ابنتيه .

ثم واصل دراسته في مدارس أخرى ، منها: مدرسة قرية: خهتي ، عند الملا إبراهيم الخهتي^(١) . وقرية: زيّوه ، عند الملا عبد الله الهرتلي^(٢) . وقرية: باليسان ،

= ب: الملا كچك ، ولد في قلعة أربيل سنة ١٢٨٤هـ ، ١٨٦٧م ، درس عند أبيه إلى أن أجازته سنة ١٨٩٠م . كان عالماً جليلاً يقصده الطلاب في مختلف الأنحاء ، أجاز تسعاً وتسعين طالباً . صنّف: سوانح القريحة في شرح الصحيفة ، وحاشية على الأسطرلاب ، وحاشية على مبحث: الأمور العامة في (شرح المواقف) ، وغيرها . توفي يوم الخميس ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٦١هـ ١٢/٣١/١٩٤٢م . ودفن في مقبرة: باداوه .

انظر: حياة الأمجاد ، للملا طاهر عبدالله البحركي: ٣٤/١ - ٤٠ .

(١) هو إبراهيم بن الملا عبدالله ، ولد سنة ١٨٨٤م في قرية عمّتي التابعة لشقلاوة شمالي أربيل ، درس عند الملا عبدالفتاح ، والملا أسعد أفندي الخيلاني ، والملا عبدالله بن آدم . ومن تلاميذه: الملا طاهر السوسي ، والملا عمر الترجماني ، وغيرهما . توفي سنة ١٩٥٧م .

انظر: حياة الأمجاد ، للملا طاهر عبدالله البحركي: ١٧/١ - ١٨ .

(٢) هو عبدالله بن عبد العزيز بن فقي عثمان بن محمد ، درس في محافظتي أربيل والسليمانية ، ثم انتقل إلى قرية: وهوتي ، في محافظة أربيل ، فواصل التحصيل فيها عند العالم الجليل الملا الشيخ خضر ، بقي هناك إلى أن أكمل دراسته . ومن تخرج على يديه: الملا طاهر السوسي ، والملا الشيخ محمد الباليساني ، وغيرهم . وله مؤلفات في العقيدة والفقه وغيرها نثراً ونظماً . زوج إحدى بناته من تلميذه =

عند الملا الشيخ عمر الباليساني^(١). ومدينة أربيل، في مدرسة العالم الكبير الملا عبدالله بن ملا محمد أمين البيّتواتي^(٢). في جامع الحاج عبد القادر الدباغ، فبقي عنده إلى أن أجازته الإجازة العلمية سنة ١٣٦٤هـ.

وبعد تخرجه بدأ بمزاولة: الإمامة، والخطابة، والتدريس، في أماكن عدة وهي: في القرية التي تربّي وتزوج فيها، وهي قرية: توتمه. وقرية همرمك، وقرية دهراش، الواقعتين في وادي باليسان. وقرية شاورس، الملصقة الآن بمدينة أربيل شمالاً، سنة ١٩٥٠م.

وبعض من درس عنده في هذه القرية هم: الملا خالد الكهبراني. والملا عبدالرحمن الشه مشولي^(٣). والملا حميد الشه مشولي. والملا عبدالرحمن

= الملا سيد عبدالله العاجز. توفي في قرية زقوه سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

انظر: حياة الأمجاد، للملا طاهر عبدالله البحركي: ١٢٤١٢٥/٢.

(١) هو الشيخ عمر بن الشيخ طه بن علي بن عيسى بن أحمد، ولد في قرية باليسان سنة ١٩١٠م. وذهب إلى قرية أربيل وفيها أكمل العلوم وأجازته فيها الملا أبو بكر أفندي سنة ١٩٣٢م، ثم رجع إلى باليسان وشرع في التدريس والأوراد والأذكار النقشبندية، وممن درسوا عنده: أخوه الملا الشيخ محمد الباليساني، والملا عبدالله السبيرداني، والشيخ عبدالله الكردهسوري، والملا عبدالله الفرهاي وغيرهم.

انظر: حياة الأمجاد، للملا طاهر عبدالله البحركي: ٣٣٨/٢ - ٣٣٩.

(٢) الملا عبدالله بن الملا محمد أمين بن الملا شيخ محمد، ولد سنة ١٣٠٩هـ - ١٨٩١م بقرية زقوه، التحق بمدرسة بحركة وتعلم فيها مدة من الملا عثمان الشوكي، ثم رجع إلى أربيل فأكمل التحصيل في مدرسة والده بمسجد الحاج عبدالقادر الدباغ حتى أجازته والده سنة ١٩٢١م. فأقام للتدريس والإمامة في المسجد نفسه وللخطابة في جامع الشيخ جولي. قصده الطلاب فأجاز مئة وخمسة وعشرين طالباً إلى سنة ١٩٥٥م. له مؤلفات منها: نادي الإسلام في علم الكلام، الجهاد في التقليد والاجتهاد، والوسيلة، غيرها.

انظر: حياة الأمجاد، للملا طاهر عبدالله البحركي: ١٣٤/٢ - ١٣٥.

(٣) هو الملا عبدالرحمن بن الملا الشيخ محمد بن الملا عثمان، الشبخاني، ولد سنة ١٩٣١م بقرية=

الگردجوئیاری. والملا فاخر الكهپرائی. والملا السيد نوري بابہ شیخ الگعیٹلی. والملا طلعت مہنتک. والملا عاصم. والملا رشاد. والشیخ عبد الله بن الشیخ محمد أمين الزیخانی. والملا محمد بن مصطفى القلاسنجی. والملا عبد الله الشاویسی.

ثم تعین فی قصبہ: خورمال، التابعة لمحافظة السليمانية سنة ١٩٥٥م، حيث بنى فيها مدرسة كبيرة، قصدته الطلبة في كل النواحي، ومن بينهم: الملا فائق. والملا عبد الله گولپ. والملا محمد البرزنجي. والملا عبدالرحيم الإيراني. ومجموعة أخرى من الطلبة.

ثم ذهب إلى قضاء: چه مچہ مال، التابعة لمحافظة كركوك، سنة ١٩٥٨م، وكان يدرس صباحاً ومساءً. وكان من بين الطلبة السادة: الملا السيد عبد الله بن السيد كانی چناری. والملا الشیخ عبدالرحمن بن الشیخ عزالدین كانی چناری. والملا عبدالحميد. والملا غفور. والملا عمر مظلوم. وغيرهم.

ثم رجع إلى مدينة أربيل سنة ١٩٦٣م، فأصبح مدرساً في المدرسة الدينية في قلعة أربيل، وإماماً وخطيباً في جامع الحاج عبد الله الحمامجي، وكان من بين من يدرس عنده في المسجد: الملا جلال الزراري^(١). والملا عبد الله

= شه مسوله، بدأ الدراسة عند والده، ثم أكمل دراسته عند مشايخ كثيرة منهم: الملا علي البيروم عارمباني، والملا أبي بكر الكوي، والملا عبد المجيد الكراوي، والملا الشیخ عمر البالیسانی، وغيرهم. وأخذ الإجازة العلمية سنة ١٩٥٥م.

انظر: حياة الأمجاد، للملا طاهر عبد الله البحرکي: ٦٣/٢ - ٦٤.

(١) جلال بن عمر بن رمضان، ولد في قرية كودهریان في منطقة زراره تي التابعة لناحية مصيف صلاح الدين في سنة ١٩٥٠م، درس عند: الملا عبدالرحيم كورئ. والملا طه كورئ. والملا سيدا أحمد المقرائي. وعند الملا عبد الله السبيرداني، قرأ عنده: سيد عبد الله في الصرف، وشرح العقائد، مغني الطلاب، والفناري في المنطق، مغني المحتاج وكتباً أخرى. تخرج في كلية الإمام الأعظم سنة ١٩٧٧م، عين مدرساً في ثانوية الدراسات الإسلامية في أربيل.

الهرتلي^(١) . والملا محمد القهه كيان^(٢) .

ثم انتقل إلى جامع الحاج بكر زيرينگر . وكان يدرس عنده في الجامع أكثر من ثلاث وعشرين طالباً، في المواد العلمية العالية . ومن بينهم: الملا عبدالله تورهقي . والملا نوري مهنتك . والملا إسماعيل البحركي . والملا خدر الخليفاني .

علاوة على كونه مدرساً في المدرسة الدينية التابعة لوزارة الأوقاف .

وكانت له زوجتان ، إحداهما ابنة الشيخ الملا محمدا مين زرخاني ، والثانية ابنة الملا عبدالله الهرتلي ، - السالف ذكرهما - . وكان له منهما أحد عشر ولداً ، وممن ماتوا وهم صغار: محمد ، أحمد ، سعاد ، رقية ، والآخرون هم: الملا سيد محمد ، الإمام والخطيب ، توفي سنة ٢٠١٣ م . والملا سيد أحمد ، إمام ومعلم ، توفي في ٢٣/٩/٢٠٢٠ . والسيد مهدي ، توفي بحادثة انفجار اللغم تحت سيارتهم سنة

= انظر: الملا عبدالله السيرداني وجهوده العلمية ، (ت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) ، البحث المقدم إلى كلية العلوم الإسلامية جامعة صلاح الدين ، من قبل: الطالب عبدالله عمر السيرداني .

(١) هو الملا عبدالله بن الحاج مولود بن محمود من عشيرة گهردی ، ولد سنة ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٣ م ، في قرية پهریتان ، قرأ عند الملا طيب البحركي ، والملا خضر الشهماعري والملا طاهر السوسي ، والملا صالح الكوزه پانكي ، وأخذ الإجازة عنده سنة ١٩٦٧ م . وله مؤلفات ، منها: تحفة الخطيب ، وشرح الآجرومية ، وشرح الأنموذج ، وغيرها . توفي في ١/٢/٢٠٠٤ م .

انظر: حياة الأمجاد ، للملا طاهر عبدالله البحركي : ١٥٥/٢ - ١٥٦ .

(٢) الملا محمد بن جبار بن سلام ، ولد في ناحية مصيف صلاح الدين التابعة لأربيل في سنة ١٩٤٠ م ، درس عند: الملا حمدا مين دوكری ، والملا أحمددي رهش ، وعند ملا عبدالرحيم زارای ، قرأ مغني الطلاب وعبدالله يزدي في المنطق ، وقرأ شرح الشمسية في المنطق عند الملا أحمد خليفة ، وعند ملا عبدالله السيرداني قرأ: مختصر المعاني في البلاغة وشرح الرحبية في الفرائض ، وعند الملا سيد محمد پوداودی قرأ كتاب جمع الجوامع ، وغيرهم . عين إماماً في عقرة ثم رجع إلى قريته قهه كيان إماماً وخطيباً .

انظر: الملا عبدالله السيرداني وجهوده العلمية ، (ت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) ، البحث المقدم إلى كلية العلوم الإسلامية ، جامعة صلاح الدين ، من قبل: الطالب عبدالله عمر السيرداني .

١٩٦٩م، وهو طالب في المرحلة الابتدائية. والسيدة زينب، توفيت سنة ٢٠٠٨م. والسيدة زهراء توفيت سنة ٢٠٠٦م. والسيدة مريم. والسيدة عائشة.

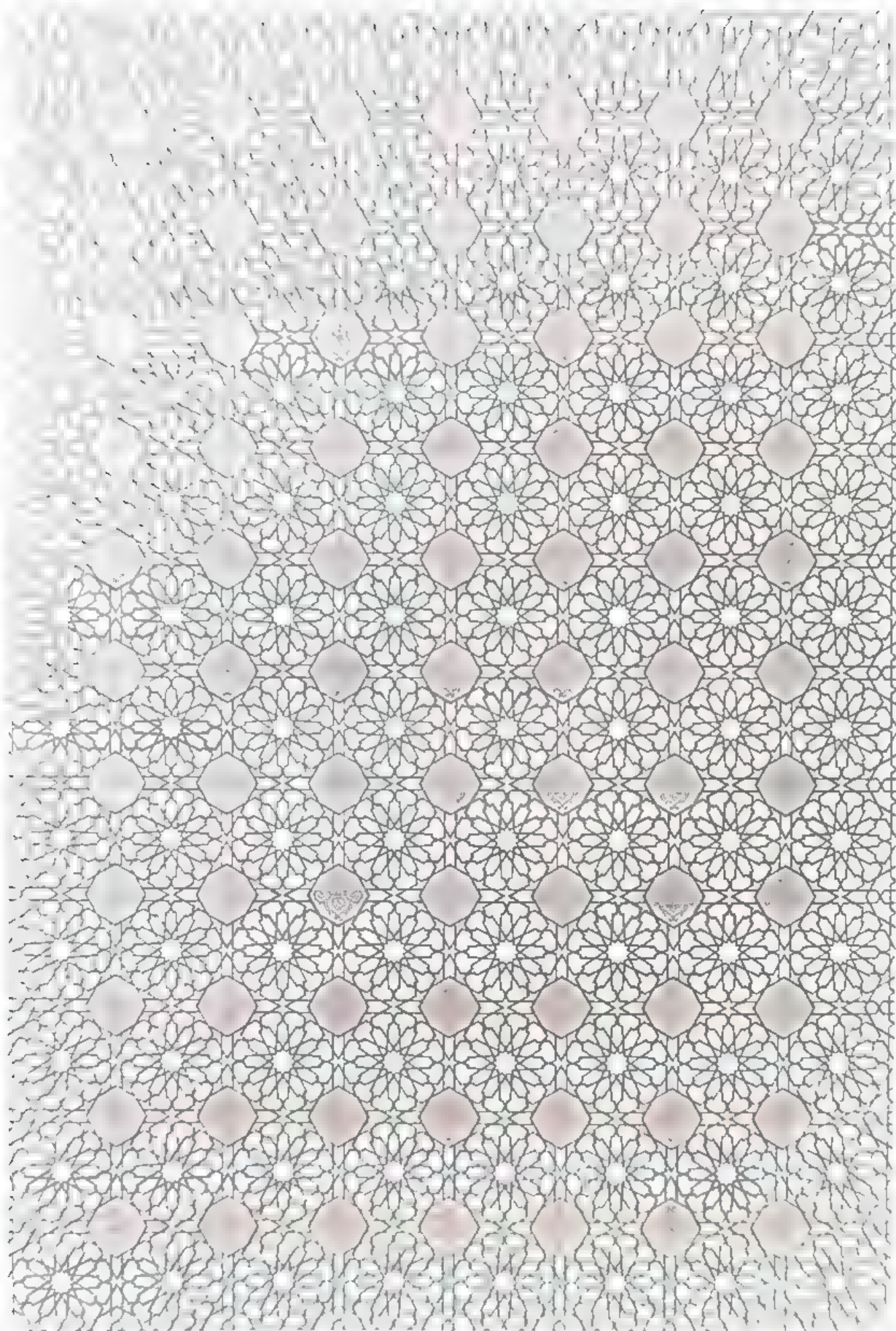
كان رحمه الله تقياً، ورعاً قوَّالاً بالحق، ذا هبة، بشوشاً، جميل المنظر، حسن العشرة، خطيباً، مدرساً، كاتباً، شاعراً، ينظِّم شعره باللغة الكردية والعربية.

كان يتكلم باللغة العربية، والفارسية، والتركية، والانكليزية، فضلاً عن لغة الأم: الكردية. وكان ذا ذكاء خارق، فما كان يتعب من التدريس.

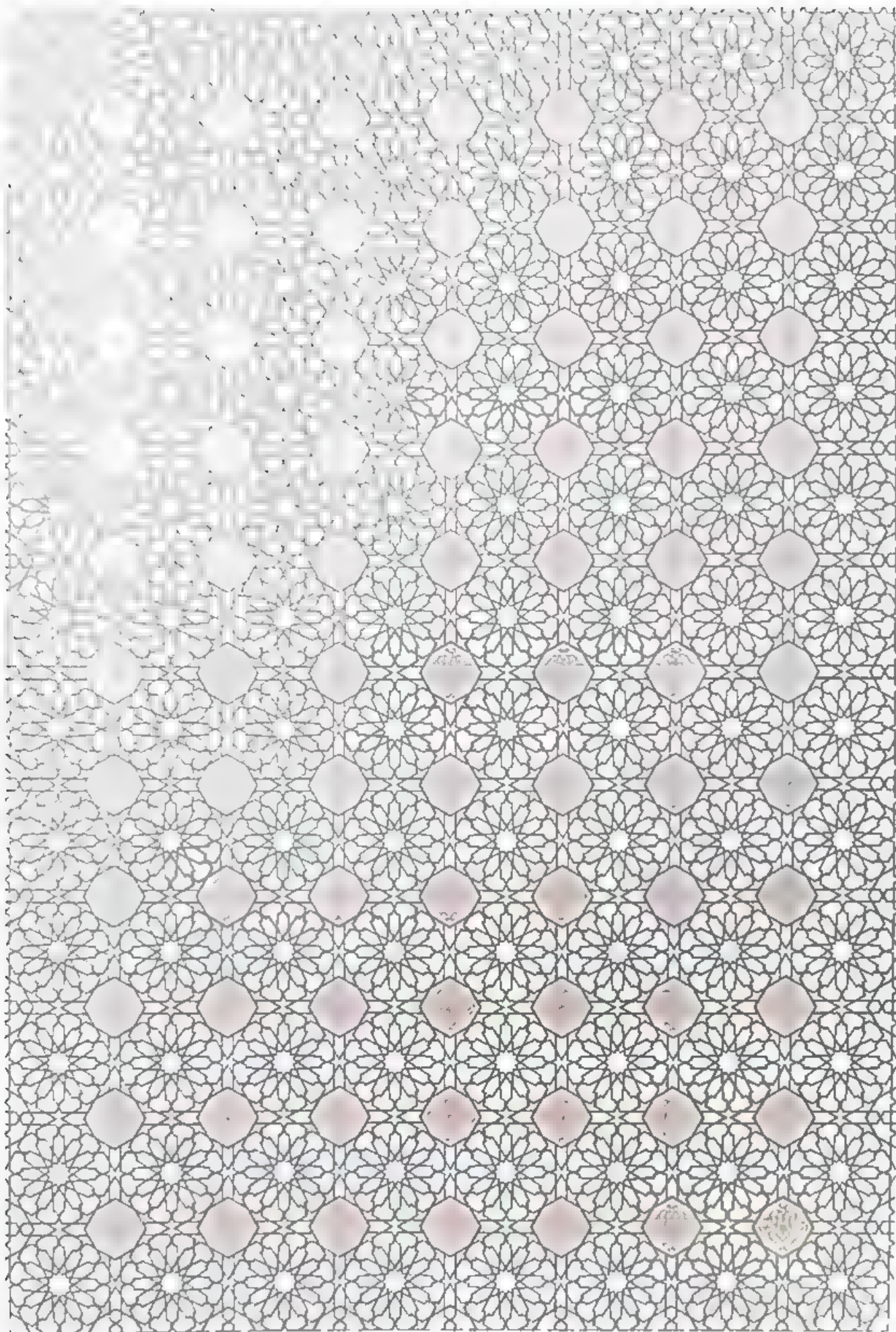
وفاته:

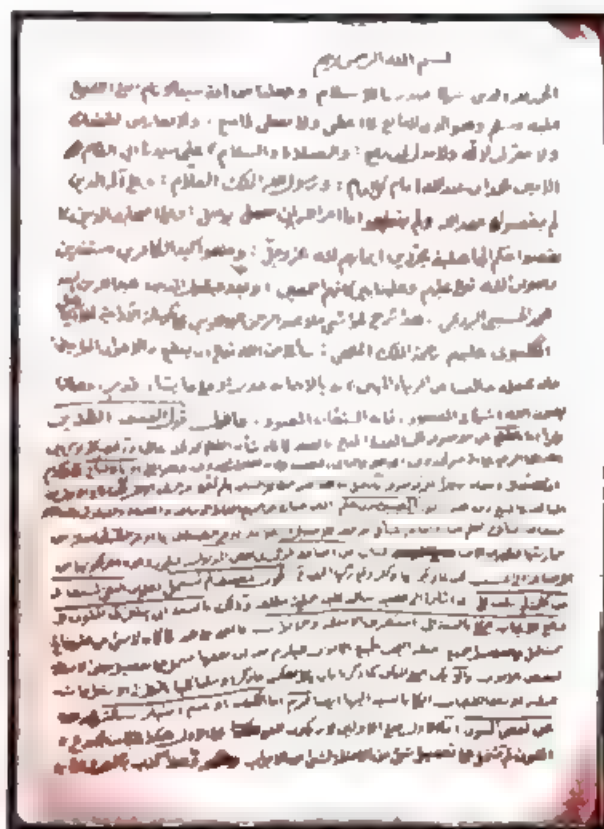
توفي رحمه الله في ٢٣/ محرم/ ١٣٨٧ الهجري الموافق ١٩٦٧/ ٥/ ٢ الميلادي، في المستشفى الجمهوري في مدينة الموصل، ودفن في مدينة أربيل، في جامع الحاج أبي بكر الصائغ، رحمه الله وأدخله فسيح جناته.





صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانَ بِهَا

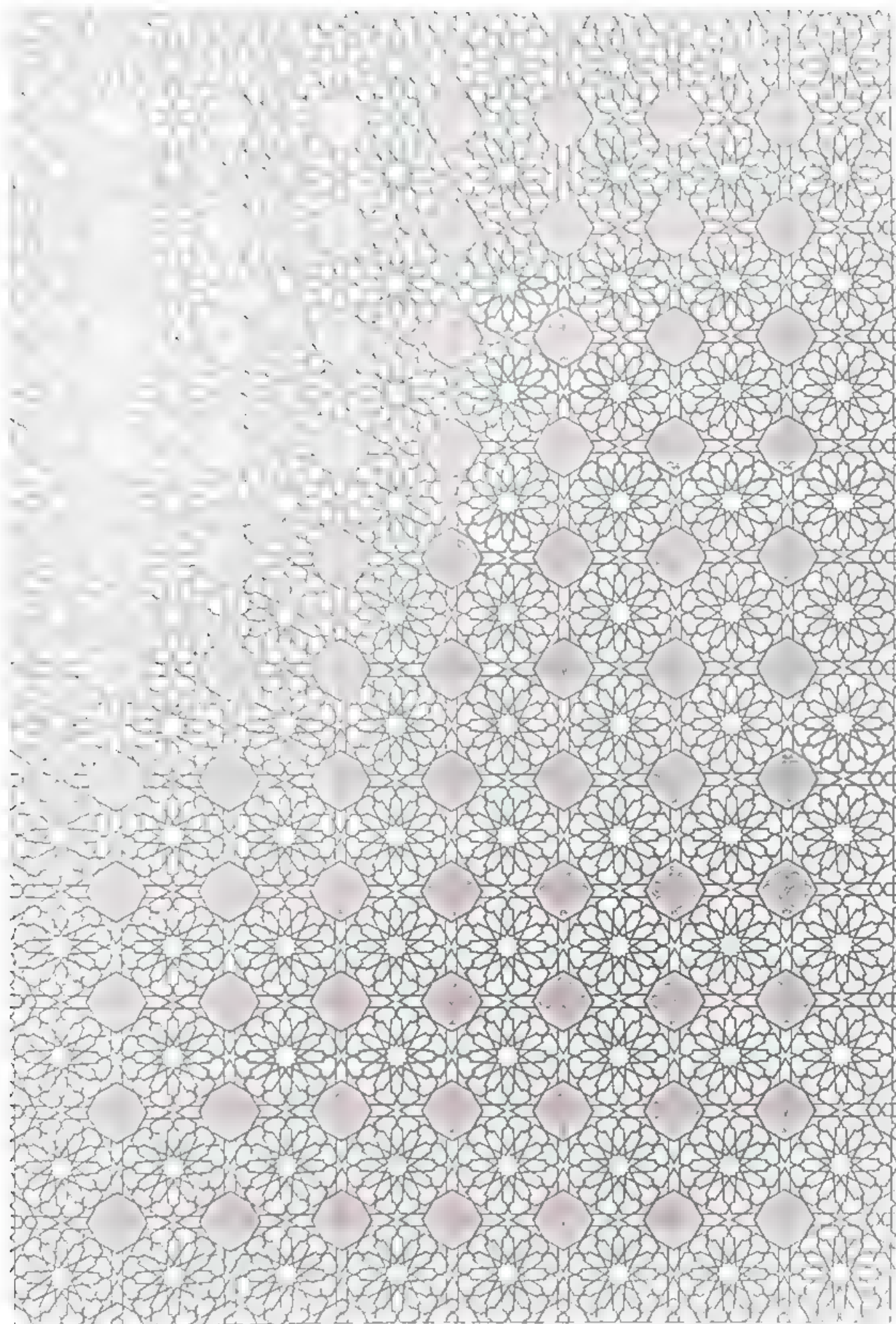




الورقة الأولى من المخطوطة



الورقة الأخيرة من المخطوطة



شرح حوائشي البينجوي

على كتاب آداب البحث والمناظرة للعلامة الكلبوي

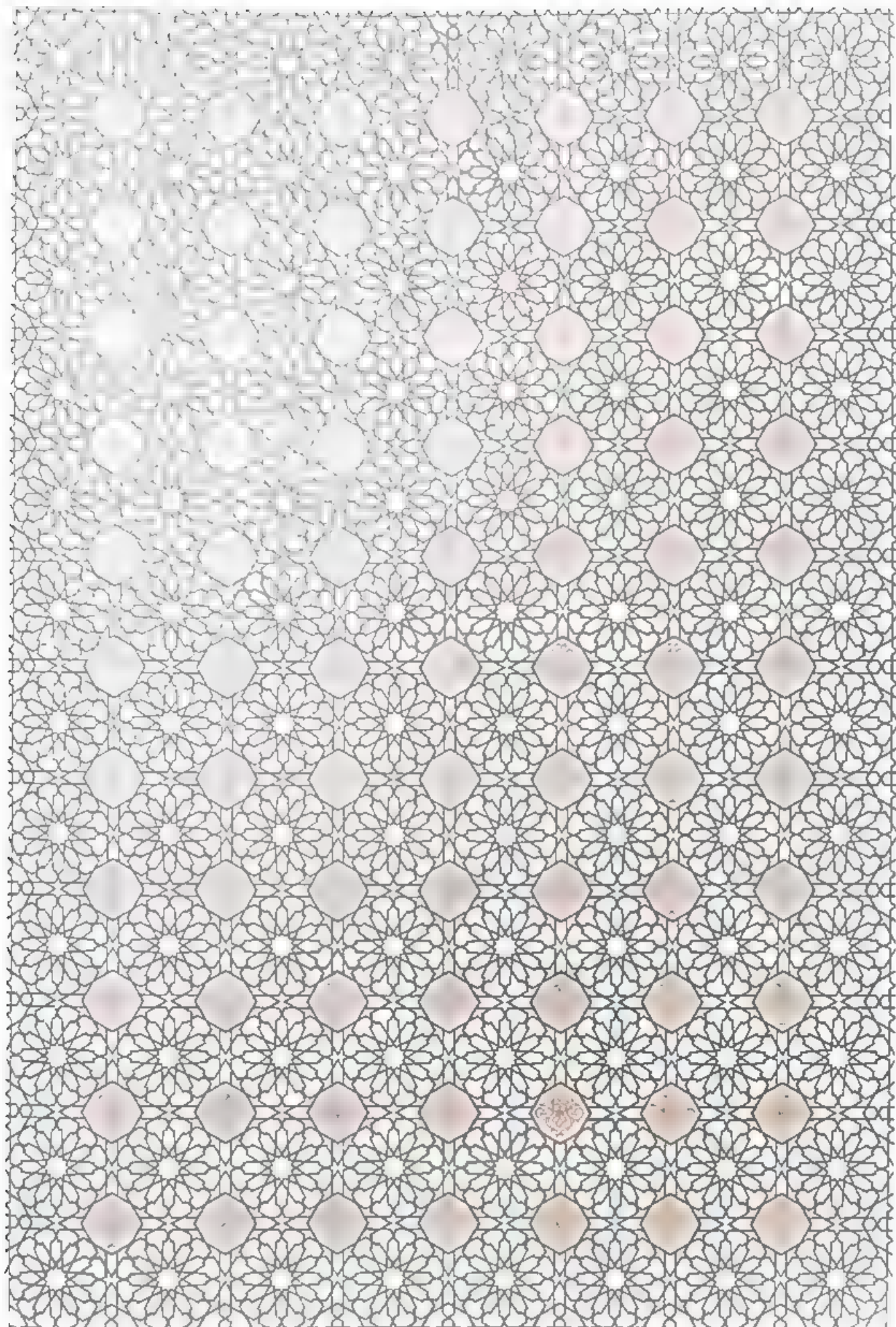
تأليف

الملا سيد عبد الله بن محمد الحسيني البرزنجي

(ت ١٣٨٧ هـ)

تحقيق

د. عمر الملا عبد الله السيرداني



[مقدمة الشارح]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدرنا للإسلام، وجعلنا من أمة سيد الأنام صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو الذي لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولا معارض لقضائه، ولا معز لمن أذله، ولا مُذل لمن رفع، والصلاة والسلام على سيدنا أبي القاسم الأمين: محمد بن عبد الله، إمام كل إمام، ورسول الله الملك العلام، وعلى آله الذين لم ينقضوا عهد الله، ولم يقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، وعلى أصحابه الذين نقضوا حكم الجاهلية، مُجردين إيمانهم لله ﷻ، ومنعوا كيد الكافرين مُستندين، رضوان الله تعالى عليهم وعلينا ببركاتهم أجمعين.

وبعد: فيقول المذنب عبد الله بن السيد محمد الحسيني البرزنجي: هذا شرح لحواشي الملا عبد الرحمن الهنجريني، على الرسالة الأدبية، للملا إسماعيل الغلنبوي، عليهم رحمة الملك المنجي، سائلاً من الله تعالى أن يتفّع به الإخوان المؤمنين، وأن يجعله خالصاً عن الرياء المهين، إنه بالإجابة جدير، وعلى ما يشاء قدير.

وها أنا بعون الله أشرع في المقصود، فإنه المستعان المعبود، فأقول:

[مُقَدِّمَةُ الْمَصْنَفِ]

يقول الفقيرُ إلى ربِّ العبادِ القديرِ: لما كانت متونُ علمِ الآدابِ

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

(قوله: القدير)، بالقطع، أو: الإتياع.

(قوله: متون علم) إضافة الدالِّ إلى بعض المدلول.

﴿ شرح البرنعي ﴾

[مُقَدِّمَةُ الْمَصْنَفِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قول المصنّف: (القدير) يُقرأ إمّا:

(بالقطع) عن موصوفه، للمبالغة في المدح بالصفة، كما كان شأنُ القطع كذلك غالباً، وذلك يكونُ بوجهين:

أحدهما: الرفع، على أنّه خبرٌ لمحذوفٍ، أعني: هو.

والثاني: النصب، على أنّه مفعولٌ لمحذوفٍ، وهو: أعني.

(أو: بالإتياع)، ك: الإكرام، أو: ك: الاتّصال^(١)، ومعناه: أن يُقرأ بالجرّ، كموصوفه.

فإن قيل: إنّ هذا^(٢) هو الظاهرُ المُتبادِرُ فلمْ أخّره عن الشقِّ الأوّلِ^(٣)؟ قلنا: لِمَا في الأوّلِ من المبالغة في المدح، دون هذا.

قول المصنّف: (مُتُونُ عِلْمٍ)، المثنى: عبارة عن جميع ألفاظِ الديباجة، والمقدمة، والمبادئ، والمقاصد. أي: المسائل.

(١) أي: تُقرأ كلمة: الإتياع، على وزن: الإكرام، أي: الإتياع، أو على وزن: الاتّصال، أي: الإتياع.

(٢) أي: الإتياع.

(٣) أي: القطع.

﴿ حواشي السنجويني ﴾

.....
 وإلا: لزِمَ الكذبُ ، أو: عدمُ امتيازِ رسالتهِ عن بعضِ المتونِ ،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

لبعض الأبواب ، (وإلا) يكن النَّفيُّ المذكورُ كما ذكرنا بأن يكونَ: بِعكسِ ما ذُكِرَ .

أو: سلبًا كليًّا بالنظر إلى الاستغراقات الثلاثة .

أو: رفعًا للإيجابِ الكليِّ بالنسبة إليها أيضًا ، (لِزِمَ) إمّا (الكذبُ ، أو: عدمُ امتيازِ رسالتهِ) هذه (عن بعضِ المتونِ) .

أما الأول^(١) ، فعلى الأولين^(٢) ؛ لأنه يكون المعنى:

على الأول هكذا: لما كانت مجموعُ المتونِ لم تَشتمِلِ على تفصيل شيءٍ من الأمثلةِ لشيءٍ من الأبوابِ . وهذا كَذِبٌ بالضرورة ٢/ .

وعلى الثاني^(٣) هكذا: لَمَّا كان لا شيءٌ من المتونِ بِمُشتمِلٍ على تفصيل شيءٍ من الأمثلةِ لشيءٍ من الأبوابِ . هذا أيضًا كَذِبٌ بَلَّتةٌ .

وأما الثاني^(٤) ، فعلى الثالث^(٥) ؛ لأنه يكون المعنى هكذا: لَمَّا كانت مجموعُ المتونِ ليست مُشتمِلةً على تفصيلِ جميعِ الأمثلةِ لجميعِ الأبوابِ ، وذلك مُستلزمٌ أنَّ بعضها مُشتمِلٌ على ذلك ، بدليلِ أنَّ رفعَ الإيجابِ الكليِّ مُستلزمٌ للإيجابِ الجزئيِّ ، كما أنَّه مُستلزمٌ للسلبِ الجزئيِّ ، ويشهد بذلك الذوقُ السليمُ^(٦) .

(١) أي: لزوم الكذب .

(٢) أي: بِعكسِ ما ذُكِرَ ، أي: برفع الإيجابِ الكليِّ للمتونِ ، وسلبِ كليِّ لتفصيل الأمثلة والأبواب .
 أو: سلبِ كليِّ بالنظر إلى الاستغراقات الثلاثة .

(٣) أي السلب الكلي للاستغراقات الثلاث .

(٤) عدم امتياز رسالته .

(٥) أي: رفع الإيجابِ الكليِّ بالنسبة إلى الاستغراقات .

(٦) وحينئذ لا تمتاز رسالته عن غيرها .

﴿ حواشي البيهقي ﴾

فَلَا يَصِحُّ كَوْنُ مَدْخُولٍ: لَمَّا ، سَبَبًا لِجَوَابِهِ ، فَافْهَم .

﴿ شرح المرنجني ﴾

وفي هذا القدر كفاية لِمَنْ أَرَادَ الدَّرَايَةَ ، وَإِنْ كَانَتِ الْعِبَارَةُ مُحْتَمَلَةً لِوُجُوهٍ أُخَرَ ، فَلَا نَشْتَغِلُ بِالْإِطَالَةِ .

وقوله^(١): (فَلَا يَصِحُّ كَوْنُ مَدْخُولٍ: لَمَّا ، سَبَبًا لِجَوَابِهِ ، فَافْهَم) ، تَفْرِيعٌ عَلَى الشَّقِّ الثَّانِي ، أَعْنِي: عَدَمَ الْإِمْتِيَازِ ، أَوْ: عَلَى الشَّقِّ الثَّالِثِ مِنْ مَفْهُومٍ: وَإِلَّا^(٢) .
وَالْمَرَادُ بِمَدْخُولٍ: لَمَّا: كَوْنُ الْمُتَوْنِ غَيْرَ مُشْتَمَلَةٍ عَلَى تَفْصِيلِ أَمْثَلَةٍ... إلخ .
وَالْمَرَادُ بِالْجَوَابِ: جَعَلْتُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ... إلخ .

وَالْأَمْرُ بِالْفَهْمِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّقْيُّ الْمَذْكُورُ سَلْبًا كُلِّيًّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُتَوْنِ وَالْأَبْوَابِ ، وَرَفْعًا لِلْإِيجَابِ الْكُلِّيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَمْثَلَةِ فَقَطْ - بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى هَكَذَا: لَا شَيْءٌ مِنَ الْمُتَوْنِ بِمُشْتَمِلٍ عَلَى تَفْصِيلِ جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَبْوَابِ - لَمْ يَلْزَمْ شَيْءٌ مِنَ الْمَحْذُورَيْنِ^(٣) أَيْضًا .

وكَذَلِكَ إِذَا كَانَ سَلْبًا كُلِّيًّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُتَوْنِ وَالْأَمْثَلَةِ ، وَرَفْعًا لِمَا ذُكِرَ^(٤) ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَبْوَابِ ، بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى هَكَذَا: لَمَّا كَانَ لَا شَيْءٌ مِنْ مُتَوْنٍ... إلخ بِمُشْتَمِلٍ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ لِجَمِيعِ الْأَبْوَابِ... إلخ .

أَوْ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الرِّسَالَةَ: مُمْتَازَةٌ عَنْ غَيْرِهَا بِالْأَوْضَحِيَّةِ فَقَطْ ، أَوْ: مُمْتَازَةٌ عَنْ الْأَكْثَرِ ، وَإِطْلَاقُ حُكْمِ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ شَائِعٌ .

(١) أي: قول المحشي .

(٢) أي: رفع الإيجاب الكلبي بالنسبة إلى الاستغراقات .

(٣) لزوم الكذب وعدم امتياز رسالته .

(٤) أي: الإيجاب الكلبي .

على تفصيل أمثلة

﴿ حواشي المصحف ﴾

(قوله: تفصيل أمثلة)، الإضافة كحصول صورة الشيء، إذا كان العلم كيفاً

﴿ شرح المصنف ﴾

قول المصنف: (تفصيل أمثلة)، هذه (الإضافة ك: حصول صورة الشيء) في العقل، أي: كإضافته في أنها: من إضافة مأخذ الصفة^(١) أو: الصفة إلى الموصوف، وإنما كانت الإضافة في المشبه به^(٢) كذلك^(٣) (إذا كان العلم) المَعْرُوف به (كيفاً)، أي: من مقولة الكيف، من المقولات العشرة.

وقد رُسم الكيف بأنه: عَرَضٌ لَا يَقْبَلُ لِذَاتِهِ قِسْمَةً، وَلَا نِسْبَةً. وله أربعة أقسام، بالاستقراء. كما قال ابن القرداغي^(٤) في (شرح المقولات^(٥) للقرلجي)^(٦)، قال: لأنه إما:

(١) فكلمة: تفصيل، مضاف إلى: الأمثلة، وصفة لها وتؤول به: مفصلة، فتكون الجملة هكذا: لم تشتمن على أمثلة مفصلة كائنة للبحث بجميع... إلخ. كما يأتي من كلام الشارح.

(٢) حصول صورة الشيء.

(٣) فحينئذ يؤول به: الصورة الحاصلة من الشيء في العقل. فكلمة: حصول، المؤولة به: الحاصلة، صفة للصورة التي هي الموصوف والمضاف إليه.

(٤) ابن القرداغي هو: عمر بن الشيخ محمد أمين بن الشيخ معروف بن الشيخ عمر المردوخي. ولد سنة: ١٣٠٣هـ - ١٨٨٥م. ختم القرآن الكريم في مدرسة والده، ثم قرأ على: عمه الشيخ محمد النجيب، والملا حسين الهسكندي وملا عبدالله ملا عرفان أفندي، أخذ الإجازة العلمية سنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م. توفي سنة: ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م. وله مؤلفات كثيرة، منها: المنح الوامض بالمنح الفائض في الفرائض، وبدر العلات في كشف غوامض المقولات، وغيرها.

انظر: حياة الأمجاد من العلماء الأكراد، لملا طاهر البحرني: ٢/٣٤٥ - ٣٤٨.

(٥) البدر العلاة في كشف غوامض المقولات، للعلامة المحقق الشيخ عمر المشهور بابن القرداغي (ت ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م)، (المطبع مع غلبوي آداب)، المطبعة العربية لصاحبها سنان الأعظمي، بغداد: ١٧ - ١٨.

(٦) القرلجي، هو علي بن الملا محمد بن علي بن إبراهيم، ولد في قرية: إبراهيم أوا، في حدود سنة ١٢٤٠هـ - ١٨٤٤م قرأ على والده، والملا محمد الباني، والملا محمد الباني، والعلامة الملا محمد، فيسي الرهاوي، وغيرهم وقرأ عليه الملا عبدالله الهريهاب مدرس مهاباد.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

هيئة محسوسة، فإن كانت راسخة فإنفعاليات، كحلاوة العسل، وإلا فإنفعالات، كحُمرة الخجل.

أو: هيئة نفسانية مُختصة بذوات الأنفس الحيوانية، حالة، كأول الكتابة، وملكة، كالكتابة، إذا استحكمت في موضوعها، بحيث يُمتنع زوالها عنه.

أو: هيئة استعدادية لِعدم التأثير، كالصلابة، وهي القوة.

أو: التأثر، كاللين، وهو الضعف. انتهى.

فلنرجع إلى ما نحن فيه، فنقول: إنَّما قيَّد التشبيه المذكورُ بِكون العلم من تلك المقولة؛ لأنَّه يُفسَّر حينئذٍ بـ: الصورة الحاصلة من الشيء في العقل، وإنَّما جعله نفس الحُصول، للتنبه على لزوم الإضافة، أي: على أنه لا يُطلق عليه الصورة إلا باعتبار حُصولها.

ثم إنَّ هذا القيِّد ٣/ احترازٌ عن كون العلم انفعالاً، فإنَّه حينئذٍ يُفسَّر بانتقاش النفس، أي: الذهن، بالصورة الحاصلة من... الخ، كما قاله السيد^(١)، فلا يكون التشبيه صحيحاً حينئذٍ، حيث ليس في هذا التعريف إضافة الصفة إلى الموصوف، وعن كونه إضافة؛ لأنَّه إذا كان من تلك المقولة فتعريفه النسبة المتكررة في التعقل،

= والملا عبدالرحمن مدرس مدرسة الحمراء في مهاباد، والملا عبدالرحمن البينجويني، وغيرهم. له مصنفات كثيرة، منها: منظومة الفرائض، ومنظومة في التجويد، والمقولات، ورسالة في الآداب، وغيرها.

انظر: حياة الأمجاد، من العلماء الأكراد، لملا طاهر البحركي: ٣١٧/٢ - ٣١٩.

(١) حاشية السيد الشريف على شرح الرسالة الشمسية للرازي: ٩. حيث قال: وأما أن الإدراك: انفعال، فإنما يصح إذا فسر الإدراك بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء، وأما إذا فسر بالصورة الحاصلة في النفس فتكون من مقولة: الكيف، فلا يكون فعلاً أيضاً.

..... البحث لجميع

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: البحث لجميع) أي: البحث المتعلق بما لجميع الأبواب.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

أي: الحاصلية لصورة الشيء، فلا تكون الإضافة حينئذٍ إلّا لامية^(١)، كيباض القرطاس، وسواد الحبر، فلا يصح التشبيه أيضًا، وإن صحَّ التعريف، كذا قيل.

أقول: كأن التشبيه المذكور كان فيما ذكر، وفي تعدد الإضافة، مع كون الثانية لامية، وذكر هذا الشرط^(٢) بالنسبة إلى المشبه به نفسه^(٣)، لا إلى التشبيه، فيكون استطرادياً واقعياً؛ لأن الغرض من ذلك تشبيه عبارة المصنّف^(٤) بهذه العبارة^(٥)، وهو حاصل بلا قيد وشرط. ويُؤيد ما ذكرنا اختيار هذه العبارة للتشبيه بها، دون نحو: جرد قطيفة^(٦)، من العبارات المشتهرة فيما ذكر، كما أن ما ذكرنا هو المتبادر في هذا المقام، والله أعلم.

قول المصنّف: (لجميع الأبواب)، لَمَّا كَاد مُتَعَلِّقُ هَذَا الظَّرْفِ أَنْ يَتَشَابَهَ بَيْنَ

(١) أن لام الإضافة تضيف الملك إلى المالك كقولك: هذه الدار لزيد وهذا المال لعمرو، وكذلك تضيف ما استحق من الأشياء إلى مستحقه كقولك: الشكر لك والحمد لله....

انظر: اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ١٤٩.

(٢) إذا كان العلم كيفاً.

(٣) حصول صورة الشيء.

(٤) تفصيل أمثلة.

(٥) حصول صورة الشيء.

(٦) ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «جرد قطيفة»، و«سحق عمامة»، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها: أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: ١٤١/٢.

الأبواب

﴿ حواشي البينحوي ﴾

فقوله: لجميع، صلة: البحث.

﴿ شرح المرزوقي ﴾

البحث، والأمثلة، والتفصيل، بين المحشّي ﴿١﴾: أن المرجح هو الأول بقوله: (أي: البحث المتعلق بما)، أي بمسائل كالتنقض، والمعارضة، وغيرهما: الجزئية، إن كان المراد بالأبواب ما سيذكره، في قوله الأول^(١)، على الأبواب. أو: مطلقاً، إن كان المراد ما سيذكره في قوله الثاني، على ما ذكر، كائنة^(٢) تلك المسائل (لجميع الأبواب) كل لبابه.

فالنسبة من مقابلة الجمع بالجمع، فهي بالنظر إلى الأفراد على التوزيع.

والمراد بالبحث: البحث المطلق، أي: موضوع الفن، (ف) ظهر أن الظرف أعني: قوله: (لجميع، صلة البحث) أي متعلق به لا بغيره ممّا ذكر^(٣)، وكان المرجح لذلك - مع القرب - هو أنه على تقدير تعلّقه بـ: التفصيل، يلزم الفصل بين المصدر ومعموله، وهو محذور^(٤)؛ لأن المصدر ضعيف في العمل، فلا يعمل عند وجود أدنى مانع، ولو كان المعمول ظرفاً، ولو كان الفصل في اللفظ فقط.

وعلى تقدير التعلّق بـ: الأمثلة، يلزم بحسب الحقيقة تعلّق جارين بمعنى واحد،

(١) أي: المصنف، حيث قال: قوله: الأبواب، أي: التنقض والمعارضة وغيرهما.

(٢) في الأصل تحت كلمة: كائنة مكتوب: بالجبر، صفة المسائل، يعني: قول الشارح السابق: أي بمسائل

(٣) من: التفصيل، والأمثلة.

(٤) قال ابن هشام مبيناً أحكام المصدر: المصدر... وإنما يعمل بشئانية شروط... السابغ أن لا يكون منفصلاً عن معمله....

انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة،

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

(قوله: الأبواب)، أي: النقض، والمعارضة وغيرهما.

﴿ شرح البرلنجي ﴾

بدون العطفِ بِمَتَعَلِّقٍ واحدٍ، وهو محذور^(١) أيضاً، ألا ترى أن معناه بحسب الحقيقة يكون هكذا: لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَى أَمْثَلَةٍ مُفَصَّلَةٍ كَائِنَةٍ لِلْبَحْثِ لِجَمِيعٍ... إلخ. هذا ما أَلْهَمَنِيهِ رَبِّي، فله الحمدُ والمنة.

قول المصنف: (الأبواب)، يعني: ما هو بمنزلة الأبواب في هذا العلم، أو: في هذه الرسالة من المسائل، وإن لم يترجم بلفظ: الباب.

والأبواب: جمع باب، وهو لغة: فرجةٌ في سائرٍ يُتَوَصَّلُ بها من داخلٍ إلى خارجٍ، وبالعكس. كما قاله القليوبي^(٢) على (شرح المنهاج، للجلال المحلي)، رحمه الله تعالى. واصطلاحاً: كما قال البعض: ما يُطْلَقُ في موضعٍ لا يَتَعَلَّقُ فيه الأبحاث الآتية بما قبلها.

فأقول: كأن ما هنا مأخوذ من المعنى اللغوي، بقرينة قول المحشي رحمه الله في تفسيره: (أي النقض، والمعارضة، وغيرهما)، كالمنع، فإن البحث عن الكل يتعلق بغيره في الجملة، مقدماً أو مؤخراً، فلا يجوز أن يكون الباب مأخوذاً من المعنى الاصطلاحي، فحقَّق.

ولا يخفى ما في الأبواب من الاستعارة /٤/ المصرحة^(٣) حيث شبه كل من

(١) قال أبو حيان: لا يجوز: مررت بزيد بعمر، فلا بد فيه من حرف العطف.

انظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: د.

حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط ١: ١٣٣/٩.

(٢) حاشيتنا قليوبي وهيميرة، لأحمد سلامة القليوبي، وأحمد البرلنجي عميرة، دار الفكر، بيروت،

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م: ١/١٩.

(٣) الاستعارة التصريحية، أو المصرحة: هي ما صُرح فيها بلفظ المشبه به.

إذ بهذا التفصيل

﴿ حواشي البينحويني ﴾

(قوله: الأبواب)، أي: الفصول، أعني: فصل الدعوى، وفصل التعريف، وفصل التقسيم.

(قوله: إذ بهذا)، علة لعلية مدخول: لما لجوابه، تأمل.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

النقض وغيره بالباب، في أنه مرشد لمصدقه إلى المناظرة، كما أن الباب مرشد إلى دخول البيت، وذلك بقرينة الحال والمقام.

ثم لا يخفى أيضاً أن المراد بـ:

النقض: ما هو أعم من الشبهى، والتحقيقى.

وبالمعارضة: ما هي أعم من التقديرية والتحقيقية.

وبالمنع: ما هو أعم من المجازي والحقيقي. والله أعلم.

قول المصنف أيضاً: (الأبواب)، لما جاز أن يكون المراد بالأبواب: أبواب الرسالة، كما جاز أن يراد بها: أبواب الفن، فسره المحشى ﴿ ثانياً بقوله: (أي: الفصول) الثلاثة، الكائنة في هذه الرسالة، (أعني: فصل) بيان (الدعوى)، وما يتعلق به، (وفصل) بيان (التعريف)، وما يتعلق به أيضاً، (وفصل) بيان (التقسيم)، وما يتعلق به أيضاً، وكأنه إنما قدم تفسير الأبواب بقوله الأول^(١) على هذا؛ لأنه أرجح كما يشهد به الذوق. والله أعلم.

قول المصنف: (إذ بهذا) لا يخفى أن هذا القول^(٢) (علة)، أي: تعليل (لعلية مدخول: لما لجوابه)، أي: لكون مدخوله، وهو: كون متون علم الآداب لم تشمل

= انظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت: ١/٢٦٧.

(١) أي: النقض، والمعارضة، وغيرهما.

(٢) تنتقش صور كيفية المناظرة في صفائح أذهان الطلاب.

تَنْتَقِشُ صُورُ كَيْفِيَّةٍ

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: تَنْتَقِشُ)، ترشيحٌ.

..... (قوله: صُورُ كَيْفِيَّةٍ) أي:

﴿ شرح المرحوم ﴾

على... الخ، علةٌ لِجوابِهِ وهو: جَعَلْتُ هذه الرسالة... الخ.

وقوله: (تأمل)، كأنه إشارة إلى أن الوجه تأخيرُهُ^(١)، إذ الدليل إنما يُؤْتَى به بعد تمام المُدْعَى غالباً، وكأنه إنما قَدَّمَهُ؛ لأنَّ الجوابَ كأنه مفهومٌ من جوهر المدخول، فيكونُ ذِكْرُ هذا حينئذٍ في موضِعِهِ، أو: لِأنَّه استعجلَ في ذِكْرِ المقدمةِ ليصلَ إلى المقصودِ عن قريب، فلم يُبالِ بتحسينها، والله أعلم.

قولُ المصنَّف: (تَنْتَقِشُ)، لا يخفى أنَّ ههنا استعارةً مكنيةً، حيث شُبِّهَتْ كَيْفِيَّةُ المناظرةِ بذِي الصورةِ المحسوسةِ، بِجامعٍ أنَّ في كلِّ منهما أثراً حاصِلاً في العقلِ، فَذَكَرَ المُشَبَّهَ، وتركَ المُشَبِّهَ بِهِ. والقرينةُ وهي إضافةُ الصورِ إلى الكيفيةِ، من ملائِمَاتِ المُشَبَّهَ بِهِ.

فقوله: تَنْتَقِشُ (ترشيحٌ)؛ لِأنَّه أيضاً من ملائِمَاتِ المُشَبَّهَ بِهِ. وقد جَرَتْ عادةُ البَيَانِيِّينَ بأنَّ سَمَّوْا ما زادَ على القرينةِ في الاستعارةِ: تَرْشِيحاً، إنَّ كَانَ من ملائِمَاتِ المُشَبَّهَ بِهِ، وَتَجْريداً، إنَّ كَانَ من ملائِمَاتِ المُشَبِّهَ.

قولُ المصنَّف: (صُورُ كَيْفِيَّةٍ)، قال الفاضلُ القرداغي^(٢): نسبةُ المسؤولِ عنه إلى آلةِ السؤالِ. المرادُ بالمسؤولِ عنه: المناظرةُ. وبآلةٍ: لفظٌ: كيف. والمعنى: تَنْتَقِشُ بهذا التفصيلِ صُورُ المناظرةِ - المسؤولِ عنها بـ: كيف، أي: الصورُ التي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ

(١) أي: تأخير بيان علةٍ عليَّةٍ مدخولٍ لِمَا لِجوابِهِ.

(٢) آداب العلامة إسماعيل الكلبوي، مع حاشيتيها، إحداهما للعلامة ملا عبد الرحمن البيهقي، والثانية للعلامة الشيخ عمر المعروف بابن القرداغي، المكتبة العربية، المطبعة العربية، بغداد:

..... المناظرة

﴿ حواشي البيهقي ﴾

صَوْرُ نَسَبَةِ الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالِ إِلَى الْمَنَاطِرَةِ.

(قوله: المناظرة)، إقامة المظهر مقام المضمّر.

﴿ شرح البرنهمي ﴾

يُسْأَلُ عَنْهَا بِمَا ذُكِرَ - فِي صَفَائِحِ أَذْهَانِ الطَّلَابِ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى السُّؤَالِ عَنْهَا بَعْدَ مَا اتَّقَشَتْ بِالتَّفْصِيلِ.

فَظَهَرَ أَنَّهُ أَيُّ: الْقَرْدَاغِيُّ، حَمَلَ لَفْظَ الْكِيفِيَّةِ عَلَى كَوْنِهَا مَرْكَبَةً مِنْ: كَيْفٍ، وَبَاءِ النِّسْبَةِ.

وَأَمَّا الْمُحَشِّي ﴿﴾ فَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعْنَى الْإِسْمِيَّةِ، الْمَشْهُورِ لَهَا، وَهُوَ: الْهَيْئَةُ، فَلِذَا قَالَ: أَيُّ: تَنْتَقِشُ (صَوْرٌ) حَاصِلَةٌ (مِنْ نَسَبَةِ الصِّفَاتِ، وَالْأَحْوَالِ)، عَطَفَ تَفْسِيرَ لِلصِّفَاتِ (إِلَى الْمَنَاطِرَةِ)، أَيُّ: مِنْ هَيْئَةٍ تَرْكِيبِيَّةٍ لِلْمَنَاطِرَةِ، بِأَنْ تُجْعَلَ قَضِيَّةً، كَأَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الْمَنَاطِرَةُ صَحِيحَةٌ، أَوْ: هَذِهِ الْمَنَاطِرَةُ سَقِيمَةٌ، أَوْ: هَذِهِ الْمَنَاطِرَةُ مُوجَّهَةٌ، أَوْ: غَيْرُ مُوجَّهَةٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

فَالْمَرَادُ بِالنِّسْبَةِ: النِّسْبَةُ التَّامَّةُ الْخَبَرِيَّةُ الْإِيجَابِيَّةُ أَوِ السَّلْبِيَّةُ. وَبِالصِّفَاتِ: الْأَحْوَالُ، وَبِالْأَحْوَالِ: الْعَوَارِضُ الْمَحْمُولَةُ عَلَى الْمَنَاطِرَةِ، فِي أَمْثَالِ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا.

فَإِنَّ الطَّلَابَ إِذَا عَلِمُوا أَنَّ مَوْضُوعَ الْفَنِّ: الْمَنَاطِرَةُ، وَعَلِمُوا أَنَّ لِلْمَنَاطِرَةِ أَنْوَاعًا، وَعَلِمُوا أَمْثَلَةَ الْأَنْوَاعِ، فَتَنْتَقِشُ فِي صَفَائِحِ أَذْهَانِهِمْ صَوْرُ هَيْئَةِ الْمَنَاطِرَةِ مِنْ حَيْثُ الصَّحَةُ وَالسَّقْمُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ بِطَرِيقِ السَّرْيَانِ /ه/.

قَوْلُ الْمَصْنُفِ: (الْمَنَاطِرَةُ)، لَا تَغْفَلُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمَصْنُفِ: (إِقَامَةُ الْمَظْهَرِ مُقَامَ الْمَضْمَرِ)، لَمَّا أَنَّ الْمَنَاطِرَةَ، وَالبَحْثَ مُتَرَادِفَانِ، كَمَا يَأْتِي مِنْ تَفْسِيرِ الْبَحْثِ بِهَا فِيمَا بَعْدُ بِطَرِيقِ الْعَطْفِ^(١)، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بَدَلَ هَذَا: صَوْرُ كَيْفِيَّتِهِ، لَكِنْ كَأَنَّهُ إِنَّمَا صَنَعَ مَا صَنَعَ

(١) قول المصنف الآتي: (اعلم ان البحث والمناظرة...)، الواو عطف تفسيري.

في صفائح أذهان الطلاب جعلت هذه الرسالة المشتملة على هذا هدية شافية

﴿ حواشي السجوي ﴾

(قوله: صفائح)، ك: لُجَيْنِ الماء.

(قوله: صفائح): أي: ألواح.

﴿ شرح البربري ﴾

لِيُرْشِدَكَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ ، فَتَعْلَمُ أَنَّ مَا يَأْتِي فِيهَا بَعْدُ عَظْفٌ تَفْسِيرٌ لِلْبَحْثِ .
قول المصنف: (صفائح) اعلم أن إضافة (الصفائح) إلى (الأذهان) من إضافة المشبّه به إلى المشبّه ، (ك: لُجَيْنِ الماء). اللَّجَيْنُ: مَصَغَرٌ لَا مُكَبَّرَ لَهُ ، بِمَعْنَى: الْفِضَّةُ^(١) ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ: الْمَاءُ كَاللُّجَيْنِ فِي الصَّفَاءِ ، بِذِكْرِ الْوَجْهِ ، وَالْأَدَاةِ ، ثُمَّ لَمَّا أُريدَ أَنْ يُبَالِغَ فِي ذَلِكَ التَّشْبِيهِ بِجَعْلِهِ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الْأَقْصَى مِنْ مَرَاتِبِ التَّشْبِيهِ الثَّلَاثِ ، حُذِفَ مِنْهُ الْوَجْهُ ، وَالْأَدَاةُ ، فَصَارَ: الْمَاءُ اللَّجَيْنُ ، ثُمَّ أُريدَ الزِّيَادَةُ فِي الْمَبَالِغَةِ ، فَجُعِلَ الْأَوَّلُ ثَانِيًا ، وَبِالْعَكْسِ ؛ لِيَكُونَ التَّشْبِيهُ أَخْفَى ؛ فَإِنَّهُ كُلَّمَا خَفِيَ زَادَ مِنَ الْمَبَالِغَةِ دَرَجَةً ، فَصَارَ: اللَّجَيْنُ الْمَاءُ ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْأَلْسِنِ ، قُصِدَ تَخْفِيفُهُ ، فَتُكْرَرُ اللَّجَيْنُ ، وَأُضِيفَ إِلَى الْمَاءِ ، فَصَارَ: لُجَيْنُ الْمَاءِ .

فكذا الكلام في صفائح أذهان... الخ. ووجه التشبّه فيه: الصّفوة، والانتقاش. وبقاى التحقيق فيه ظاهرٌ، فاغرفه.

قول المصنّف أيضاً: (صفائح)، جمعٌ صفيحةٌ، وهي: اللّوحُ، أو: لوحُ البابِ^(٢)، كما يُفهم من المنجد^(٣). فقوله: صفائح أذهان... الخ، (أي: ألواح) أذهان... الخ. ولا يخفى أنّه على كونِ الصفيحة بمعنى: لوح الباب، يكون في الأذهان استعارةً مكنيةً^(٤)، ويكون إثباتُ الصفائح لها تخيلاً، والله أعلم.

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية: ١٠/٣٦.

(٢) تاج العروس للزبيدي: ٥٤٤/٦.

(٣) المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط ٢٣، ١٩٨٦: ٤٢٧.

(٤) قال القزويني في الاستعارة المكنية: قد يضمّر التشبيه في النفس فلا يُصرّح بشيء من أركانه سوى=

لصدور الإخوان، أولي الألباب.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: لصدور) من ذكر المحل وإرادة الحال، أي: قلوبهم.

(قوله: أولي الألباب) أي: العقول.

﴿ شرح البرنجي ﴾

قول [المصنف]: (لصدور) أي للحال في الصدور، فهو (من ذكر المحل).

يعني: الصدور، (وإرادة الحال)، بتشديد اللام، أي: مع إرادته منه.

وقوله: (أي: قلوبهم)، أي: قلوب الإخوان، تفسير للحال.

ومعنى: شفاء الرسالة إياها: أنها تُزيل عنها الجهل بهذا العلم، والجهل أكبر داء

يُستشفى عنه.

قول المصنف: (الألباب)، جمع: لب، ك: حب، بالضم؛ وهو: خالص كل

شيء، والعقل: الخالص من الشوائب، وما ذكا من العقل، فكل لب عقل، ولا عكس.

وجاء بمعنى: العقل، والسّم^(١). وكل ذلك منقول عن (المنجد)^(٢).

فقول المحشي: ﴿ (أي: العقول) ﴾، احتراز عن الخامس.

= لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمرٌ مُختصّ بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمرٌ ثابت

حسًا أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنياً عنها.

انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبدیع، للخطيب القزويني، جلال الدين محمد

بن عبدالرحمن بن عمر (ت ٧٣٩هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،

ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ٢٣٤.

(١) تاج العروس، للزبيدي: ١٨٧/٤.

(٢) المنجد: ٧٠٩. جاء فيه: اللب: جمع: ألباب، وألب: خالص كل شيء، العقل الخالص من

الشوائب، أو ما ذكا من العقل، فكل لب عقل... وقيل: مأخوذ من: لَبَّ، بالسريانية، أو: لب،

بالعبرانية، ومعناها: قلب، سمي بذلك؛ لأنه مُغشّى بالشحم. السّم: غشاء رخوي يحتوي على كمية

من العصير، ويؤلف القسم الأكبر من غلاف الثمرة، ومن الجوز واللوز....

[تعريف البحث والمناظرة]

فاعلُ: أنَّ البحثَ ،

حواشي البينحويس

(قوله: فاعلم)، [ممسوح].

(قوله: أنَّ البحثَ) ولم يقل: أنَّ المُبَاحَثَةَ ؛ لِأَنَّ المُشَارَكَةَ فِي المَنَاظَرَةِ والمدافعةِ
غَيْرُ مقصودةٍ ، فيشملُ التعريفُ كلاً مِنْ وظائفِ السائلِ فيما إذا لَمْ يَأْتِ المُعَلَّلُ بوظائفه ،

شرح البرزنجي

[تعريف البحث والمناظرة]

قول المصنّف: (فاعلم) ... [ممسوح]

.../٦/ [ممسوح]

قول المصنّف: (أنَّ البحثَ) ، أي: البحثَ الكليّ ، الذي هو موضوعُ هذا الفن .
(و) إِنَّمَا (لَمْ يَقُلْ) بَدَلَ هَذَا^(١) : (أنَّ المُبَاحَثَةَ) ، مع أَنَّهُ أَنسَبُ ؛ لِإِدْلَالِهِ عَلَى المُشَارَكَةِ ،
كَلَفَظِي: المَنَاظَرَةُ ، والمدافعةُ ؛ (لِأَنَّ) معنَى (المُشَارَكَةَ) الكائِنَةُ (فِي) مَا ذُكِرَ ، أعني
لَفَظِي: (المَنَاظَرَةُ والمدافعةُ غَيْرُ مقصودةٍ) ، وَإِلَّا لَخَرَجَ: المَنَاظَرَةُ الصَادِرَةُ مِنْ شَخْصٍ
مع كَلَامٍ آخَرَ ، وهو غَيْرُ حَاضِرٍ ، كما أَنَّ هَذَا كَثِيرُ الوُقُوعِ ، فلم يكنِ التعريفُ شَامِلاً
لِجَمِيعِ الأنواعِ ، على أَنَّهُ لَا يَشْمَلُ وظائفِ السائلِ فيما إذا لَمْ يَأْتِ المُعَلَّلُ بوظائفِهِ لِمَا
يَأْتِي .

(ف) إذا علمتَ أَنَّ المُشَارَكَةَ غَيْرُ مقصودةٍ فيما ذُكِرَ ، علمتَ أَنَّهُ (يَشْمَلُ
التَّعْرِيفُ) لِلْبَحْثِ (كُلًّا) ، أي: كُلَّ واحدٍ (مِنْ وظائفِ السائلِ) ، من المنعِ ، والنقضِ ،
وغيرِهِمَا ، (فيما إذا لَمْ يَأْتِ المُعَلَّلُ) ، الأَوَّلَى حَذْفُ: إذا ، يَعْنِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ
يَأْتِ فِيهِ المُعَلَّلُ الصائِرُ سَائِلاً (بِوظائفِهِ) ، أي: بِوَاحِدٍ مِنْهَا ، فَإِنَّ إِضَافَةَ الجَمْعِ إِلَى

(١) أي: أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: أَنَّ المُبَاحَثَةَ ، بَدَلَ: أَنَّ البَحْثَ .

﴿ حواشي البيهقي ﴾

إِذَا لَعَجَزَ ، أَوْ لِغَيْرِهِ . ثُمَّ الْمَرَادُ بِمَدَافَعَةِ الْكَلَامِ أَعْمُ مِنْ دَفْعِ نَفْسِهِ ،

﴿ شرح البرنجي ﴾

المفردُ تقييدُ الاستغراق^(١) .

والمرادُ بوظائفهِ: إثباتُ الممنوعِ ، أو: إحضارُ المنقولِ عنه ، أو: إبطالُ السندِ ، أو: الانتقالُ من الدليلِ إلى دليلٍ آخرَ ، أو: منعُ الجريانِ ، أو: الاستلزامُ ، أو: التخلُّفُ ، أو: الفسادُ ، أو: المنعُ ، والنقضُ ، والمعارضةُ ، كما يأتي كلُّ ذلك في هذه الرسالة ، إن شاء الله تعالى .

ثم عدمُ إتيانِ المعلِّلِ بها حينئذٍ ، أي: حينَ عدمِ الإتيانِ بها ، (إِذَا لَعَجَزَ) ، التنوينُ عوضٌ عن ضميرِ المعلِّلِ ، أي: عجزه عن الإتيانِ . والمرادُ بالعجزِ: المعنى الأخصُّ ، أعني: الإفحامُ ، بقرينةِ قوله: (أَوْ غَيْرِهِ) ، أي: غيرِ العجزِ ، كالحَجَزِ . و: (أَوْ) لِمَنْعِ الْخُلُوِّ^(٢) . (ثم) ، أي: بعد ما علمتَ شمولَ التعريفِ لِمَا ذُكِرَ ، فاعلمَ أَنَّهُ بَقِيَ شَيْءٌ آخَرَ ، وهو عدمُ شمولِهِ للمنعِ ، سواءً أجابَهُ المعلِّلُ ، أو لا ، وذلك لَأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ قَوْلِهِ: مَدَافَعَةُ الْكَلَامِ: مَدَافَعَةُ نَفْسِهِ^(٣) ، والمنعُ إِنَّمَا هُوَ: مَدَافَعَةُ الْعِلْمِ بِهِ ، وجوابُهُ: أَنَّ (المرادُ بِمَدَافَعَةِ الْكَلَامِ) ، أي: بالتعريفِ ، ما هو (أَعْمُ مِنْ دَفْعِ نَفْسِهِ) ، أي: الكلامِ ، كالإبطالِ

(١) قال فخر الدين الرازي: المسألة السادسة: الجمع المضاف ، كقولنا: عبيدُ زيدٍ ، للاستغراق .

المحصول ، أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ، خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : ٣٦٢/٢ .

(٢) يعني عدم إتيان المعلِّل بوظائفه لا يخلو عن عجز أو حجز ، يعني أنهما لا يرتفعان ولكن قد يجتمعان . منع الخلو: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما كذباً فقط . كقولنا إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق .

انظر: شرح الرسالة الشمسية للرازي: ١١١ .

(٣) أي: مَدَافَعَةُ الْكَلَامِ نَفْسِهِ وَذَاتِهِ .

﴿ حواشي السحوي ﴾

أو دفع العلم به ، فيشمل المنع كالإبطال .

(قوله: (إنَّ البحثَ) كأنه إنما قدَّمَ تعريفَ موضوعِ الفنِّ مع أنَّه من المبادئ التصورية؛ لِتوقف كلِّ من مقدمة العلم عليه

﴿ شرح البرنحى ﴾

بالمعنى الأعمَّ، (أو: دفع العلم به^(١))، كالمنع، (فيشملُ) التعريفُ (المنع، كالإبطالِ)، أي: كما يشملُه، فصارَ جامعاً.

قول المصنَّف أيضاً: (إنَّ البحثَ)، لما كانَ لِقائِل أن يقولَ: أنَّ المقامَ للمقدمة، وهذا تعريفُ الموضوع، مع أنَّ تعريفَ الموضوع لكلِّ علمٍ من مبادئ ذلك العلمِ التصورية، فيكون جزءً من العلم، لا من المقدمة، فلزِمَ هنا إمّا: عدُّ العلمِ جزءاً من مقدّمته، أو: عدُّ المقدمة من العلم، وكلاهما باطلٌ، بِحُكم الاستقراءِ، أشار المحشّي ﷺ إلى تقدير ذلك بقوله: (كأنه)، أي المصنَّف ﷺ (إنَّما قدَّمَ تعريفَ موضوع) هذا (الفنِّ)، /٧/ يعني: البحثَ المطلق، كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، أي: على المقدمة، أعني: تعريف العلم وغايته، (مع أنَّه) أي: تعريفَ الموضوع (من المبادئِ التصوريَّةِ)، أي: جزءٌ منها، وحقُّه التأخيرُ، عمّا ذُكر.

والمبادئُ جمعُ: مَبْدِئٍ، وهو بمعنى: الأصل، أو: السبب. فقوله: (من المبادئ)، أي: من الأصول.

وقوله: التصورية، أي: المفيدة لتصوُّر أجزاء العلم، فهو من قبيلِ نسبةِ السببِ إلى المسبَّب.

وأشار إلى جوابِ ما ذُكر بقوله: (لِتَوْقُفِ كُلِّ) واحدٍ (من) أجزاءِ (مقدِّمةِ العلمِ عليه) أي: على معرفةِ الموضوع، بقاعدة: أنَّ تمايُزَ العلومِ بِتمايُزِ الموضوعاتِ.

شرح المرحلي

فإن قيل: هذا الجواب مستلزم للدور، حيث إن الشروع في العلم متوقف على المقدمة، فلو توقفت المقدمة على العلم فهو دور لا ريب فيه.

قلنا: إن توقف العلم على المقدمة من حيث الشروع، كما هو معلوم، وأما العكس^(١) فمن حيث الحقيقة، فلا دور، ألا ترى إلى مفهوم لفظ: المقدمة، وما هي مقدمة له.

وتفصيل الجواب عن تقديم تعريف الموضوع هكذا: إن تعريف الفن متوقف على تصور موضوعه، مثلاً: أننا عرّفنا الآداب بقولنا: علم، أي: أصول يُبحث فيها عن أحوال الأبحاث الكلية، فلزم علينا أن نعرف جميع أجزاء التعريف، ونتصورها أولاً، ومن جملتها: الموضوع، أعني: الأبحاث الكلية، فلزم تعريف الموضوع قبل تعريف العلم، لأنّ التعريف مقدّم على المعرف، وأجزاء التعريف مقدّمة على التعريف بالطبع، فتعريف الموضوع مقدّم بالطبع على تعريف العلم.

وبعبارة أخرى أن العلم بالمعرف موقوف على معرفة التعريف، ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة أجزائه، والموقوف عليه مقدّم طبعاً.

هذا بيان توقف تعريف جزء من المقدمة على تعريف الموضوع، وبيان توقف التصديق بغائية الغاية عليه، هكذا مثلاً إذا قلنا: غاية الآداب: العصمة عن الخطأ في الأبحاث، فهذا قضية شاملة على النسبة التامة الخيرية، والتصديق بالقضية موقوف على التصديق بطرفيها، مع القيود إن كانت، وبالنسبة، ومن المعلوم أن الموضوع ههنا قيد للمحمول، فيكون معرفته مقدّمة على معرفة الغاية طبعاً، فليقدم تعريفه وضعاً. هذا ولا تمل من التطويل، إذ لكل مقال مجال.

(١) توقف المقدمة على العلم.

والمناظرة: مدافعةُ الكلام

حواسي البينجويني

(قوله: والمناظرة) تفسير.

(قوله: مدافعةُ الكلام) أي: النفسيُّ بالنفسيِّ، سواءً كان معهما: لفظٌ، أو: كتابةٌ، أو: لا، كالمناظرة الواقعة بين الإشراقين البالغين في التصفية إلى حيث يعلم كل ما في ضمير صاحبه.

(قوله: الكلام) أي: الخبري.

شرح البرزنجي

قول المصنّف: (والمناظرة) عطفٌ (تفسير) للبحث، كما سبق الإشارة إلى ذلك فيما مرّ.

قول المصنّف: (مدافعةُ الكلام)، لما كان المتبادرُ من الكلام في التعريف: الكلامُ اللفظيُّ فقط، فيتوهم من ذلك أن مدافعةَ الكلام النفسيِّ المجردِ عن اللفظِ بالنفسيِّ كذلك، وإنَّ مدافعةَ الكلام الخطيِّ المُجردِ عن اللفظِ بمثله خارجتان عن التعريف، مع أنَّهما من المعرّف، أشار المحشّي رحمه الله إلى أن الحقَّ خلافه، بذكر ما هو كالجنس للكُلّ.

أعني قوله: (النَّفسيّ بالنفسيّ) الأوّل^(١) إمّا بالقطع أو: الإتياع.

يعني: المرادُ بالكلام في التعريف: الكلامُ المنسوب إلى النفس الناطقة، والقوّة العاقلة، مطلقاً، (سواءً كان معهما)، /أو/ أي الكلامين النفسيين (لفظاً، أو) وُجد معهما (كتابةً، أو لا) يوجد معهما شيء من ذلك.

والاحتمالات المتصورة في هذا المقام عشرة، نبينها في جدولٍ، هذه صفته:

١	٢	٣
معهما اللفظ والكتابة	معهما اللفظ فقط	معهما الكتابة فقط

(١) يعني: النفسي، تقرأ: النفسي، بالقطع، وتقرأ: النفسي، بالاتباع.

﴿ شرح البرزخى ﴾

٦	٥	٤
مع أحدهما اللفظ والكتابة ومع الآخر الكتابة فقط	مع أحدهما اللفظ والكتابة ومع الآخر اللفظ فقط	ليست معهما شيء منهما
٩	٨	٧
مع أحدهما اللفظ وليس مع الآخر شيء	مع أحدهما اللفظ والكتابة وليس مع الآخر شيء منهما	مع أحدهما اللفظ ومع الآخر الكتابة فقط
		١٠
		مع أحدهما الكتابة وليس مع الآخر شيء

ثم لما كان في الرابع منها خفاءً ليس في غيره مثَّل له فقط بقوله:

(كالمناظرة)، أي النفسية (الواقعة بين) طائفة من تلامذة أفلاطون، أعني: (الإشراقين البالغين)، أي: الواصيلين (في التصفية) للأنفس الأمارات بالسوء، بسبب الرياضات^(١)، (إلى حيث) أي: إلى درجة من الصفاء عظيمة، بحيث (يَعْلَم كُلُّ) واحدٍ منهم - لصفاء قلبه - (ما) يوجد (في ضمير صاحبه)، في تلك الدرجة، فهذه المناظرة لا لفظ معها، ولا كتابة، وإنما هي مجرد مباحثة نفسية، هذا والله أعلم.

قول المصنّف: (الكلام)، لا يخفى أن الكلام على قسمين: إنشائي، وإخباري، إلا أن الثاني أغلب. فإذا أُطلق - كما هنا - لم يُعْلَم أن المراد أيُّهما، ولما كان الأول^(٢) غير محتمل ههنا، خصَّصه المحشّي ﴿﴾ بالثاني، بقوله (الخبري)، بالجبر، أو بالرفع، أو بالنصب. والنسبة من نسبة الدال^(٣) إلى جزء المدلول^(٤). وإنما قلنا: أن الأول غير

(١) يعني: الرياضة الروحية.

(٢) الإنشائي.

(٣) الكلام.

(٤) الخبر.

ليظهر الحق.

حواشي البينجويس

(قوله: ليظهر) أي: في يد الخصم عند السلف، دفعاً لحظ النفس، أو: في يد واحد من المتخاصمين عند الخلف. ثم إن هذا القيد احتراز، من المجادلة، وهي: المنازعة لإلزام الخصم، لا ليظهر الحق، والمكابرة، وهي: المنازعة لا لشيء من ذلك. (قوله: الحق) أي: النسبة التي طابقتها الواقع حملياً، أو اتصالية، أو انفصالية.

شرح البرزنجي

محتمل ههنا؛ لأنه لم يعهد المدافعة فيه، أو لم يمكن.

والمراد بالكلام الخبري: ما اشتمل على النسبة التامة الإيجابية، أو: السلبية، كما هو المتبادر من الكلام.

قول المصنف: (ليظهر... الخ)، يعني مطلقاً، (أي): سواء كان أحدهما يُريد أن يظهر (في يد الخصم)، كناية عن الطرف، وهذا كان مرغوباً (عند السلف) - رحمهم الله تعالى - (دفعاً لحظ النفس)، أي: لأجل أن يدفع، أو: حال كونهم دافعين له، (أو): كان كلُّ يُريد ذلك (في يد أحد المتخاصمين) لا على التعيين، وهذا كان مرغوباً (عند الخلف)، أي: خلف السلف.

ثم المراد بالمتخاصمين: طرفا المناظرة، فالتثنية ليست بقيد /٩/.

(ثم إن هذا القيد)، يعني: قول المصنف: ليظهر الحق، (احتراز)، أي: فصل، احتراز به عن كل ما ليس كذلك، من أنواع مدافعة الكلام (من المجادلة، وهي: المنازعة)، بسبب أن أحد المتخاصمين يُريد (إلزام الخصم) سواء كان بإظهار الحق، أو لا، (لا ليظهر الحق) فقط، أي: وهذا لا يُسمى مناظرة بحسب قانون الآداب، (و) من (المكابرة)، وهي: المخاصمة (لا لشيء من ذلك) المذكور، يعني: إظهار الحق، وإلزام الخصم، بل لإظهار الفضل، أو غيره. كما هو دأب أهل هذا العصر.

قول المصنف: (الحق)، الحق لغة: ضد الباطل، أو: اليقين، أو: الموجود

[مَوْضُوعُهُ]

..... وعِلْمُ الآدَابِ مَوْضُوعٌ

..... حواشي البيهقيونية
..... شرح البرزنجي
.....

(قول المصنف: موضوع) أي: علمٌ مؤلَّفٌ، أو مُدَوَّنٌ، لأجل تَمييزِ ... إلح
فليس المراد بالوضع تخصيصُ اللفظِ بالمعنى، حتى يَتَوَهَّمَ كَوْنُ اللامِ لمجرد الصَّلَةِ
ويُحتَاجُ إلى دفعه.

..... شرح البرزنجي
.....

الثابِتُ، إلى غيرِ ذلك.

واصطلاحاً: ما في قول المحشي (أي: النسبة) التامَّةُ الخبريَّةُ الوقوعيَّةُ، أو
اللاوقوعيَّةُ، (التي طابَقَها الواقعُ)، أي: نفسُ الأمرِ، كما هو المشهور.

وكأنَّه إنَّما اختارَ: الحقَّ، على: الصدقِ، ليشمَلَ التعريفُ: المناظرةَ الواقعةَ في
الاعتقاداتِ، والمذاهبِ، وغيرِهما، لما بَيَّنَّ في موضعه: أنَّ الحقَّ يُطَلَّقُ على ما ذُكِرَ،
بخلاف الصدقِ. وهذا مبنيٌّ على القول بالفرقِ بينهما.

ثم وقوعُ المطابقةِ المذكورةِ، أو لا وَقوعِها، أعمُّ من أن يكونَ في ضمنِ قضيةٍ
(حَمَلِيَّةٍ) مطلقةٍ، أو موجَّهةٍ مخصوصةٍ، أو محصورةٍ جزئيةٍ، أو كليةٍ موجبةٍ، أو سالبةٍ،
(أو) في ضمنِ شرطيةٍ (اتصاليةٍ) لزوميةٍ، كذلك، (أو) شرطيةٍ (انفصاليةٍ) بأحدِ
أقسامها الثلاثة^(١)، والتمثيلُ مُورَثٌ للتطويلِ، فعليك باستخراجه.

[مَوْضُوعُهُ]

قول المصنَّف^(٢): (موضوع)، الوضعُ في اللغة: جاء بمعنى: التثبيت، والتأليف.
وفي الاصطلاح: تخصيصُ اللفظِ، وتعيينُهُ بإزاء المعنى. ولما كان المتبادرُ ههنا

(١) الحقيقية، وممانعة الجمع، وممانعة الخلو.

(٢) هذه الحاشية: أي: قول المصنف: موضوع، كانت بعد التي تليها في المخطوطة.

شرح البررحة

الثاني^(١) فحينئذ يلزم أن يكون علم الآداب موضوعاً بإزاء تمييز... إلخ، فيكون اللام لمجرد الصلة، من دون إفادة التعليل، كقول النحاة: الكلمة لفظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ. والحال أن التمييز المذكور غاية الآداب لا معناه، فلا يكون ذلك صواباً، كيف ولو كان صواباً لزم اتحاد ذي الغاية وهو: الآداب، مع الغاية، وهو: التمييز المذكور، على أن لفظ: موضوع، محمولٌ بحسب الظاهر، على: علم الآداب^(٢)، ففيه ضميرٌ راجعٌ إليه، فعلى تقدير أن تجعل هذا تعريفاً له يلزم أخذ المعرف في التعريف، وهو محذورٌ أيضاً.

أشار المحشي رحمه الله إلى دفع الكل بقوله: (أي: علم مؤلف)، من التأليف، (أو مدوّن) من التدوين، فلم يلزم أخذ المعرف في التعريف، إذ كأنه قيل: وعلم الآداب علم من العلوم موضوع... إلخ. وقوله: (لأجل تمييز... إلخ) دفع لما توهم أن اللام لمجرد الصلة، وإشارة إلى أنها لها وللتعليل. وإذا كان الأمر كذلك (فليس المراد بالوضع) المدلول عليه بقوله: موضوع: المعنى الاصطلاحي، أعني (تخصيص اللفظ بـ) إزاء (المعنى، حتى يتوهم) ما سبق، أعني (كون اللام لمجرد الصلة)، أي: فيلزم اتحاد المغيّات^(٣) والغاية^(٤)، (ويحتاج)، عطف المسبب على السبب^(٥)، فالأولى: فيحتاج (إلى دفعه)، أي: التوهم المذكور، وذلك بجعل: اللام، للغرض، بأن يقال: إن هذا القول في تأويل قولنا: وعلم الآداب موضوع لغرض تمييز... إلخ كما في قولهم: حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب.

(١) تعيين اللفظ بإزاء المعنى.

(٢) في قول المصنف: وعلم الآداب موضوع لتمييز... إلخ.

(٣) الآداب.

(٤) تمييز صحيح....

(٥) تخصيص اللفظ بإزاء المعنى: سبب، والحاجة إلى الدفع: مسبب.

حواشي البيهقي

(قوله: وعلم الآداب [موضوع]) لا يَتَعَدُّ كُلُّ الْبُعْدِ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَعْرِيفًا لِهَذَا الْعِلْمِ، بِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الْوَحْدَةِ الْعَرْضِيَّةِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: (علم يبحث... إلخ)، تعريف له بِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الْوَحْدَةِ الْذَاتِيَّةِ.....

شرح البرزنجي

قول المصنّف: (وعلم الآداب... إلخ)، اعلم أنّه (لا يَتَعَدُّ) عن الصواب (كُلُّ الْبُعْدِ)، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فِي الْجُمْلَةِ، لِلِاشْتِمَالِ عَلَى الْمَوْضُوعِ (أَنْ يَكُونَ) فَاعِلٌ: لَا يَبْعُدُ، أَي: كَوْنُ (هَذَا) التَّعْرِيفِ (تَعْرِيفًا لِهَذَا الْعِلْمِ، بِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الْوَحْدَةِ الْعَرْضِيَّةِ)، أَي: لَا الْذَاتِيَّةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا كُلُّ الْبُعْدِ لِصَدَقَ قَوْلُنَا: هَذَا تَعْرِيفٌ هَذَا بِالْخَاصَّةِ، وَكُلُّ تَعْرِيفٍ كَذَلِكَ فَهُوَ تَعْرِيفٌ بِهَذِهِ الْجِهَةِ، يَنْتِجُ هَذَا تَعْرِيفٌ بِهَذِهِ الْجِهَةِ، وَذَلِكَ (كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ) الْآتِي عَقِبَ هَذَا يَعْنِي: فَهُوَ (علمٌ يبحث... إلخ)، تَعْرِيفٌ لَهُ بِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الْوَحْدَةِ الْذَاتِيَّةِ)، لَا الْعَرْضِيَّةِ، لِصَدَقَ قَوْلُنَا: هَذَا تَعْرِيفٌ بِالْمَوْضُوعِ، وَكُلُّ تَعْرِيفٍ كَذَلِكَ فَهُوَ تَعْرِيفٌ بِهَذِهِ الْجِهَةِ، يَنْتِجُ هَذَا تَعْرِيفٌ بِهَذِهِ الْجِهَةِ. فَلَوْ لَمْ نَحْكَمْ هَهُنَا بِمَا ذَكَرْنَا لَزِمَ التَّكَرُّارُ.

فَإِنْ قِيلَ: دَلِيلُكُمْ عَلَى الدَّعْوَى الثَّانِيَةِ مَنْقُوضٌ بِجَرَيَانِهِ فِي الدَّعْوَى الْأُولَى؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْمَوْضُوعِ، كَمَا عَلَى الْخَاصَّةِ مَعَ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنْهُ، قُلْنَا: نَعَمْ، إِلَّا الْمَشْتَمِلَ عَلَى الْأَشْرَفِ، وَالْأَخْسُ أَخْسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَشْتَمِلِ عَلَى الْأَشْرَفِ فَقَطْ، فَهَذَا التَّعْرِيفُ لَمَّا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ أَخْسُ مِنَ الْمَوْضُوعِ، سَمَّيْنَاهُ بِاسْمِهِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَوْضُوعِ أَيْضًا، بِخِلَافِ التَّعْرِيفِ الثَّانِي، فَإِنَّهُ بِالْمَوْضُوعِ فَقَطْ.

قال الشاعر:

يَتَّبِعُ الْفَرْعُ فِي انْتِسَابٍ أَبَاهُ وَالْأُمُّ فِي الرُّقِّ وَالْحَرِيَّةِ^(١)

(١) انظر حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ٢٣٧/١.

❦ حواشي البينجويني ❦

كأنه إنما قَدَّمَ التعريفَ باعتبارِ الجهةِ الوحيدةِ العَرَضِيَّةِ عليه ، باعتبارِ الذاتية ، إشارةً إلى :
أنَّ الثاني يُستفادُ من الأول ، يدلُّ على ذلك تصديرُهُ الثاني بِ: الفاءِ التفريعيةِ ، فافهم .

❦ شرح البرزنجي ❦

فاعرف ولا تغفل .

ولمَّا كان ههنا مَظَنَّةُ سؤالٍ ، وهو أنَّ التعريفَ بالجهةِ الثانيةِ - لكونه أشرفَ منه
بالجهةِ الأولى إذا قلنا : أنه تعريفٌ - أحقُّ^(١) بالتقديم فلمْ عكس المصنَّف ؟ أشارَ
المحشِّي ❦ إلى تقديره ، وجوابه بقوله :

(وكأنه) أي : المصنَّف (إنَّما قَدَّمَ التعريفَ) لهذا العلم (باعتبارِ الجهةِ الوحيدةِ
العَرَضِيَّةِ) ، وهي الخاصَّةُ ، كما علمتَ ، أي : مع خَساسَتِها ودَناءَتِها (عليه) ، أي : على
التعريفِ / ١٠ / (باعتبارِ الجهةِ الوحيدةِ الذاتية) وهو الموضوعُ ، أي : مع أَشرفَِّتِها ،
(إشارةً) أي : إلَّا لِيُشِيرَ إشارةً إلى أنَّ التعريفَ (الثاني يُستفادُ مِنْ) التعريفِ (الأوَّلِ) ،
فإن قلتَ : ما الدليل على ما ذكرت ؟

قلتَ : (يدلُّ على ذلك تصديرُ) المصنَّفِ (الثاني بِ: الفاءِ التفريعيةِ) ، حيث قال :
فهو علم ... إلخ . فكان كأنه إتمامٌ لهذا ، فكان هذا تعريفًا بالجهتين ، والتعريفُ بهما
أقوى منه بإحداهما ، على أنَّ الأوَّلَ كالتصويرِ بوجهٍ ما ، فيكون من المقدمة ، والمقامُ
مقامها ، ورعايةُ المقامِ أنسبُ وأقوى .

وقوله : (فافهم) ، لعلَّه إشارةٌ إلى : دَفْعِ ما كادَ أنْ يُتوَهَّم ههنا ، وهو أنَّه إذا كان هذا
تعريفًا بالجهتين بسببِ اشتمالِهِ عليهما ، أو بسببِ أنَّ الثاني مستفادٌ منه ، فما فائدةُ التكرارِ ؟
بأنَّ^(٢) هذا يكونُ تخصيصًا بعد التعميمِ ، أو تمييزًا للعلم من المقدمة ، إلى غير ذلك .

(١) في الحاشية : خبر : أن التعريفَ

(٢) متعلق بِ: دفع .

لتمييز صحيح البحث عن سقيمِهِ.

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

(قوله: البحث) الجزئي.

(قوله: سقيمِهِ) الإضافة ك: جَرْدُ قَطِيفَةٍ.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

أو: أَنَّهُ إشارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى الْغَايَةِ فَيَكُونُ رَسْمًا، إِلَّا أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْمَوْضُوعِ أَيْضًا، فَلَا يَكُونُ رَسْمًا حَقِيقِيًّا، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَاصَّةِ، وَإِنَّمَا يَرُدُّ السُّؤَالُ عَلَى ذَلِكَ.

أو: إِلَى أَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ تَعْرِيفٌ وَاحِدٌ، وَيُؤَيِّدُ ذِيكَ الْوَجْهَيْنِ مَا سَبَقَ، هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قول المصنّف: (البحث)، أي البحث (الجزئي)، بقرينة ما سيأتي في بيان الغاية.

قول المصنّف: (سقيمِهِ)، لا يخفى أَنَّ (الإضافة) أي: في الموضوعين^(١) (كجَرْدِ قَطِيفَةٍ)، في كونها إضافة الصفة للموصوف^(٢)، فكما يُؤَوَّلُ هَذَا بِ: قَطِيفَةٌ جَرْدٌ، كَذَلِكَ يُأَوَّلُ مَا ذَكَرَ بِ: البحث الصحيح، و: البحث السقيم.

واعلم أَنَّ هُنَا استعارةً مَكْنِيَّةً، حَيْثُ شُبِّهَ الْبَحْثُ بِذَاتِ النَّفْسِ الْحَيَوَانِيَّةِ، بِجَامِعِ أَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا تَغْيِيرًا لِأَحْوَالٍ، فَذَكَرَ الْمَشَبَّهَ^(٣)، وَالْقَرِينَةَ: إِضَافَةُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، حَيْثُ ١١/ أَنَّهُمَا مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِذَوَاتِ الْأَنْفُسِ الْحَيَوَانِيَّةِ، إِذَا ذُكِرَا مُتَقَابِلَيْنِ بِالْإِضَافَةِ، مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمَجَازِيَّةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، عَلَى مِثَالِ: جَرْدٌ... الخ.

ثم إِنَّ فِي إِثْبَاتِ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ لِلْبَحْثِ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي فِي قَرِينَةِ الْمَكْنِيَّةِ بَيْنَ الْبَيَانِيِّينَ، وَهُوَ كَوْنُهُ: مَجَازًا فِي الْإِثْبَاتِ، أَوْ: اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً، أَوْ: تَشْبِيهًا مُضْمَرًا فِي

(١) صحيح البحث وسقيمِهِ.

(٢) لتمييز صحيح البحث عن سقيمِهِ. البحث موصوف والصحيح والسقيم صفتان، البحث الصحيح أو البحث السقيم.

(٣) البحث.

فَهُوَ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ

﴿حواشي البهنجويني﴾

(قوله: فهو علم) أي: أصول.

﴿شرح البرزنجي﴾

النفس، أو: مستعملاً في أمر وهمي، أو: استعارةً تحقيقية^(١).

هذا وما قيل، الإضافتان ك: لُجَيْنِ الماء، فما قيل: أَنَّهُمَا ك: جَرْدُ قُطَيْفَةٍ، ليس بِوَجْهِهِ لَيْسَ بِوَجْهِهِ. وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ.

قول المصنف: (فهو علم)، اعلم أَنَّ لَفْظَ الْعِلْمِ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ: الْأَصُولِ، وَالْمَسَائِلِ، وَالتَّصْدِيقَاتِ، أَيْ: الْإِدْرَاكَاتِ، وَالْمَلَكَةِ.

وَأَمَّا فَسْرُهُ الْمُحْشِي رحمته الله بقوله: (أي: أصول)؛ لِيَكُونَ حَمَلًا لِلْفَرْقِ عَلَى أَظْهَرِ الْمَعَانِي، وَأَقْرَبِهَا، وَلِقَلَّةِ الْمَشَقَّةِ، فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّفْسِيرِ ب: الْمَسَائِلِ، أَوْ: التَّصْدِيقَاتِ، يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ^(٢) بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى:

عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا: عِلْمٌ يَبْحَثُ فِي أَصُولِهِ عَنْ... الْخ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَسَائِلُ الْجَزْئِيَّةُ.

وعلى الثاني: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِي مُتَعَلِّقِهِ، بِالْفَتْحِ عَنْ أَحْوَالِ... الْخ.

وعلى تقدير التفسير ب: الْمَلَكَةِ، يُلْزَمُ جَعْلُ (فِي) الظَّرْفِيَّةِ، بِمَعْنَى: الْبَاءِ، السَّبَبِيَّةِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: عِلْمٌ يَبْحَثُ بِسَبَبِهِ عَنْ أَحْوَالِ... الْخ.

ثم المراد بالأصول: القواعد الكلية، وهي ههنا: تعاريف الأبحاث الكلية، وبيئاتها، وتفصيلها، كما ستأتي.

(١) انظر: المنهاج الواضح للبلاغة، لحامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث: ١٢٢/١ - ١٢٣.

(٢) وهو: أصول، ومتعلق.

الأبحاث الكلية

حواشي البينجويني

(قوله: الأبحاث الكلية) أي: عن أحوال موضوعاتٍ ذكوريةٍ للمسائل التي

شرح البرندجي

قول المصنّف: (الأبحاث الكلية) في فتح الوهاب^(١) كالمنع، والنقض، والمعارضة، الكليات، فإنَّ البحث في الفن إنما هو: عن الأحوال العارضة لها، لا الشخصيات الجارية بين المناظرين بخصوصهم، انتهى.

وهذا هو المراد بقول المحشي رحمه الله: (أي: عن أحوال)، يعني: ما من شأنه من العوارض أن يكون محمولاً على (موضوعاتٍ ذكوريةٍ)^(٢) - بكسر الذال - (للمسائل)، أي لمحمولاتها، وذلك كالموجهية، واللا الموجهية.

والموضوعاتُ الذكوريةُ: ما هي موضوعات بحسب الذكر فقط، لا بحسب الحقيقة، فإنَّه: البحثُ المطلقُ فحسب، مثلاً: إذا قيل: هل هذه المعارضةُ موجهةٌ؟ أو لا؟ أو: هل هذا المنعُ موجهٌ؟ أو لا؟ فالموضوعُ الذكري في القضية الأولى: المعارضة، وفي الثانية: المنع. والعارضُ المبحوثُ عنه فيهما هو قولنا: موجهةٌ أو لا، في الأولى، وقولنا: موجهةٌ أو لا، في الثانية. فكلٌّ من هذين الموضوعين^(٣) نوعٌ من البحثِ المطلق، فيستلزم البحثُ عن أحوالهما البحثُ عن أحواله^(٤) بالواسطة، بقاعدة: أن كلَّ أخصٍ مُستلزمٌ للأعم، من غير عكسٍ.

(١) فتح الوهاب، لحسن باشا زاده: ٦.

(٢) قال العلامة الكليني في البرهان: واعلم أن الموضوع إما ذكري، وهو ما يفهم من اللفظ الموضوع كلياً كان أو جزئياً. ويسمى: عنوان الموضوع، ووصفه في الكلام. والأفراد المندرجة تحته تسمى: ذات الموضوع. وإما حقيقي، وهو: ما يقصد بالحكم عليه أصالة.

انظر: كتاب البرهان للكليني: ١٤٩ - ١٥٠.

(٣) المعارضة والمنع.

(٤) أحوال البحث المطلق، الذي هو أعم من المعارضة، والمنع.

من حيث إنها

❦ حواشي البيهقيوني ❦

الأنواع الكلية للبحث المطلق. وَلَمْ يَقُلْ: أحوال البحث الكلي، إشارة إلى أن موضوع الفن هنا لا يكون موضوعاً لشيء من المسائل.

(قوله: من حيث) لغو، متعلق بـ: يبحث، أو بـ: العروض، المستفاد من إضافة الأحوال إلى الأبحاث، أو: ظرف مستقر، حال من الأبحاث.

❦ شرح البرنجي ❦

وقوله: (هي الأنواع الكلية للبحث المطلق) صفة بعد الصفة للموضوعات، والضمير لها.

والمراد بالبحث المطلق: ما هو الموضوع للفن، (ولم يقل) المصنّف: (عن أحوال البحث الكلي)، بدل هذا^(١)، مع أن الغرض بيان موضوع الفن (إشارة) مفعول له، أي: لأجل أن يُشير (إلى أن) ما هو (موضوع الفن هنا) أي: في علم الآداب، (لا يكون موضوعاً لـ) أحوال (شيء من المسائل) أي مسائله^(٢)، وإنما الموضوع: أنواعه الكلية، وهي^(٣) تستلزمه. وإنما لم يكن موضوعاً لشيء من المسائل؛ لأن المسائل متميزة، فلا يمكن حمل عارض بعضها على ما يشمل الكل، مثلاً: الحيوان عامٌ يشمل الإنسان، والفرس، والبقر، وغيرها، فلا يمكن أن يقال: الحيوان ناطق، ولا الحيوان صاهل، ولا الحيوان باقر، لما مر.

قول المصنّف^(٤): (من حيث... الخ)، هذا إما: ظرف (لغو)، أي: (متعلق بـ: يبحث، أو بـ: العروض، ١٢/ المستفاد من إضافة الأحوال إلى الأبحاث) الكلية، إذ كل مضاف فهو عارض للمضاف إليه، إذا لم يكن جامداً، (أو: ظرف مستقر)، أي

(١) عن أحوال الأبحاث الكلية.

(٢) أي: موضوع الفن.

(٣) المسائل.

(٤) هذه الحاشية لا توجد في المطبوع.

.....

حواشي البيهقي

فالحِثِيَّةُ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ لِلتَّعْلِيلِ ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا : تَقْيِيدُ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْآخِرِ لِلتَّقْيِيدِ .

شرح البرزنجي

مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ (حَالٌ مِنَ الْأَبْحَاثِ) الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِلْأَحْوَالِ . وَهَذَا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ^(١) مِنْ تَجْوِيزِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(فَالْحِثِيَّةُ) هَذِهِ (عَلَى) أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ) ، يَعْنِي : تَعَلُّقُهُ بِ: يَبْحَثُ ، أَوْ بِ: الْعُرُوضِ ، (لِلتَّعْلِيلِ) خَبَرٌ ، فَالْحِثِيَّةُ أَيْ : لِيَجْعَلَ مَا بَعْدَهَا عِلَّةً لِمَا قَبْلَهَا ، أَعْنِي : يَبْحَثُ ، أَوْ : الْعُرُوضَ الْمَذْكُورَيْنِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ : يَصِيرُ مَثَالُ الْمَعْنَى هَكَذَا : يَبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِ الْأَبْحَاثِ الْكَلِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْأَبْحَاثَ مُوجَّهَةٌ مُقْبُولَةٌ ، أَوْ غَيْرُ ... إلخ .

وعلى الثاني : يَكُونُ الْمَعْنَى هَكَذَا : يَبْحَثُ عَنْ أَحْوَالٍ عَارِضَةٍ لِلْأَبْحَاثِ ؛ لِأَنَّهَا مُوجَّهَةٌ إلخ .

(وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا) أَيْ : مِنَ الْحِثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ (تَقْيِيدُ الْمَوْضُوعِ) أَيْ : كِتْعَالِيلِ الْحُكْمِ ، فَإِنَّ تَقْيِيدَ الْعَارِضِ بِالشَّيْءِ تَقْيِيدٌ لِدَلَالَةِ الشَّيْءِ .

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَا تَجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جِزْءًا مَالَهُ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جِزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

لَا يَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ مِمَّا يَصِحُّ عَمَلُهُ فِي الْحَالِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تَضْمَنُ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَتَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ هَنْدَ مَجْرَدَةً ، وَأَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مَسْرَعًا .

انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط ٢٠٠٠هـ ، ١٤٠٠م - ١٩٨٠م : ٢/٢٦٧ .

موجهة

حواشي البيهقي

(قوله: موجهة) أي: مُستعدة؛ لكونها موجهة مقبولة، تأمل.

شرح البرزنجي

وإذا انتقش ما ذكر في ذهنك، فلا يرد أن الحيشية في أمثال هذا المقام لتقييد الموضوع، حتى يُخترَزَ بها عن سائر العلوم، فكيف تُجعل لتعليل الحكم، والحيشية (على) التقدير (الأخير)؟ يعني: كونها ظرفاً مُستقراً حالاً مما ذكر (للتقييد)، أي: لتقييد الموضوع فقط، فيكون المعنى هكذا: يبحث فيه عن أحوال الأبحاث الكلية، حال كونها، أي: الأبحاث المحمولة عليها الأحوال معتبرة من حيث... الخ.

قول المصنف: (موجهة)، لقائل أن يقول: الموجهية واللاموجهية كغيرهما، بعض من الأحوال المحمولة على الأبحاث الكلية، فالحيشية إذا كانت للتعليل يلزم تعليل الشيء بنفسه، وتقدمه عليها، وهو محال، وإذا كانت للتقييد يلزم إثبات الشيء، أي: المحمول بعد تسليم ثبوته، فيما كان المحمول فيه الموجهية، مثلاً: حيث إنه كما جعل محمولاً كذلك جعل قيداً للموضوع، والموضوع لا بد أن يكون مع قيده مسلماً الثبوت قبل حمل المحمول عليه، والحكم به، وبعبارة أخرى يلزم إتحاد قيد الموضوع، وهو قوله: من حيث... الخ، مع المحمول، أعني: الأحوال العارضة للأبحاث الكلية، وهو مما يُزرى بمن رضي به، فضلاً عن من يقول به، فأشار المحشي إلى دفعه بقوله: (أي: مستعدة؛ لكونها موجهة مقبولة)، أو: غير موجهة مقبولة، أي: من حيث أن من شأنها أن تكون موجهة، أو غير موجهة، فيكون المراد من قيد الموضوع: ما هو بالقوة، ومن المحمول: ما هو بالفعل، فظهرت المغايرة بينهما، واندفع المحال.

وقوله: (تأمل)، لعله إشارة إلى ما قلنا في التمهيد^(١)، والله أعلم.

(١) وهي قوله في بداية هذه الحاشية: لقائل أن يقول: الموجهية، واللاموجهية....

مقبولة أو غير موجهة

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: أو غير موجهة) يؤخذ منه: أن الغصب، والمكابرة، وإبطال السند الأخص والأعم، ونحوها، من أنواع موضوع هذا العلم، وأن اللاموجهية كالموجهية من محمولات مسائله، فيكون قولنا: الغصب غير موجه، مثلاً، مسألة من مسائله، ولا يخفى أن هذا يقتضي أن يكون اللاموصلية أيضاً من محمولات مسائل المنطق حتى يكون قولنا: التعريف بالأخص (بالأخفى) غير موصل، والضرب الفلاني عقيم، من مسائله.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

قول المصنف: (أو غير موجهة)، اعلم أنه (يؤخذ منه)، أي: من: ذكر هذا الشئ^(١)، (أن الغصب)، وهو: إبطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على فسادها، (والمكابرة) وهي: الإبطال من غير دليل، كمنع البديهي الجلي، (وإبطال السند الأخص) من نقيض الممنوع، (و) إبطال السند (الأعم) منه من وجه؛ لأن الأعم المطلق داخل في الموجهة، (ونحوها)، أي: المذكورات من الأبحاث الغير الموجهة كالمجادلة (من أنواع موضوع هذا العلم)، خبر: أن، ومن: تبعية. ويؤخذ منه أيضاً: (أن اللاموجهية كالموجهية من محمولات مسائله)، أي: هذا العلم، (ف) على هذا (يكون قولنا: الغصب غير موجه مثلاً، مسألة من مسائله)، كقولنا: المعارضة موجهة، مثلاً.

(ولا يخفى أن هذا)، أي: كون اللاموجهية من محمولات مسائل هذا العلم، كالموجهية، (يقتضي أن يكون اللاموصلية أيضاً)، أي: كالموجهية، ١٣/ أو كالموصلية، (من محمولات مسائل) علم (المنطق، حتى يكون قولنا) في علم المنطق: (التعريف بالأخص غير موصل)، مسألة من مسائله، كقولنا فيه: التعريف بالأجلى موصل، مثلاً، (و) كذلك يكون قولنا فيه: (الضرب الفلاني) من الشكل الفلاني (عقيم)، أي: غير منتج، مسألة (من مسائله) أي: المنطق أيضاً، وذلك كما

 حواشي المينحوني

مع أنَّ المناطقَ بأسرهم - حتى المصنف - قيّدوا موضوعَ المنطقِ بالإيصالِ ، لا بِعدمِهِ أيضاً ، كما قال التفتازاني في تهذيبه: وموضوعُ المعلومِ التصوريُّ والتصديقيُّ ، من حيث إنَّه يُوصِلُ ... الخ .

 شرح البربرحي

في الضرب الأول من الشكل الأول ، إذا كان صُغْراه مُمكنَةً ، أو كُبراهُ جزئيةً ، مثلاً ، (مع أنَّ المناطقَ) أي: أربابَ المنطقِ من العلماء (بأسرهم) أي: بأجمعِهم (حتى هذا المصنّف) في كتابهِ المسمّى بـ: البرهان^(١) ، المعمولِ في المنطقِ ، (قيّدوا موضوعَ المنطقِ) ، وهو: المعلومِ تصورياً أو تصديقياً (بالإيصالِ ، لا بِعدمِهِ أيضاً) وذلك (كما قال التفتازاني رحمه الله في) قسم المنطق من (تهذيبه:) ، أي من كتابهِ المسمّى بـ: التهذيب^(٢) المعمولِ على قسمين: قسم في الكلام ، وقسم في المنطقِ: (وموضوعه) أي المنطق (المعلومِ التصوريُّ والتصديقيُّ من حيث أنه يُوصِلُ ... الخ) أي: إلى مطلوبٍ تصوريٍّ ، أو تصديقيٍّ .

والحاصل أنَّ ما هنا ينافي ظاهرًا ما في المنطق ، وبالعكس ، فالأوفق أن يُقتَصَرَ هنا على الأوّل ، كما اقتصر هناك عليه ، أو أن يُزادَ الثاني هناك ، كما زيدَ هنا .

ولا يخفى أنَّ هذا من المحشّي إشارةً إلى أنَّ المقصود بالذات في الآداب: البحث عن الموجهة ، وفي المنطق: عن الموصل . فالبحث عن غيرهما إن كان استطرادياً ، أي: بالعرض ، وهذا هو الأغلب ، فما قاله القرداغي^(٣) غير قادح ، والله أعلم .

 (١) كتاب البرهان ، للكلنبوي ١٤ .

(٢) متن تهذيب المنطق والكلام ، للعلامة الثاني سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) ، مطبعة السعادة

بجوار محافظة مصر ، ط ١ ، ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م : ٤ .

(٣) حاشية ابن القرداغي ، كلنبوي آداب : ٣٥ - ٣٦ .

مقبولة بأن يُقال:

كل ما هو منع مقدمة معينة فهو موجَّهٌ.

حواشي البيهقي

(قوله: بأن)، بيان البحث.

(قوله: كل ما)، من وظيفة السائل.

(قوله: فهو موجَّهٌ)، الظاهر ترك التاء هنا، وفيما يأتي.

شرح البرزنجي

قول المصنف: (بأن) الباء للتصوير، فهو (بيان: البحث) عن أحوال الأبحاث الكلية، وتصويره.

قول المصنف: (كل ما) أي كل شيء (من وظيفة السائل) هو منع... الخ، فهو موجَّهٌ، وكذا الكلام في الآتيين بعد هذا، فكلمة: من، تبعيضية. وإضافة الوظيفة إلى السائل للاستغراق.

قول المصنف: (فهو موجَّهٌ)، لا يخفى أن (الظاهر) من لفظ المبتدئ وهو: كل ما هو^(١)... الخ، (ترك التاء هنا)، أي في هذا الخبر، (و) كذا (فيما يأتي) بعده، يعني: موجَّهٌ، وموجَّهٌ الآتيين.

ونقل عنه^(٢) أنه قال على هذا القول: وجه الظهور أن الموجَّهَ، أي: في المواضع الثلاثة خبر لـ: كل ما هو... الخ، وهو مذكَّرٌ. ووجه الإثبات للتاء: أن: كل ما هو، مع منع مقدمة معينة واحدٌ، كما لا يخفى، انتهى بزيادة، فاكسب التأنيث منها.

وتأنيث الخبر لاكتساب المبتدئ المضاف إلى المؤنث إياه من المضاف إليه شائع. هذا في الموضع الأول، وأما في الثاني والثالث فكذلك. لكن بالنظر إلى الشق

(١) لـ: موجَّهٌ، خبر لقول المصنف السابق: كل ما هو إثبات المقدمة الممنوعة أو إبطال السند المساوي فهو موجَّهٌ.

(٢) المنقول حاشية خطية على گلنبوي آداب، الصفحة: ٣٦، منسوبة إلى: ابن القرداغي.

وكل ما هو نقضٌ أو معارضةٌ فهو موجهٌ.

وكل ما هو إثباتٌ المقدمةِ الممنوعةِ، أو إبطالُ السندِ المُساوي فهو موجهٌ هكذا.

موضوعُ هذا العلمِ هو:

حواشي البينحويني

(قوله: فموضوعُ) في التفريع نشرٌ على غيرِ ترتيبِ اللَّفِّ لِئَنَّهُ لَا تَخْفَى.
(قوله: فموضوعُ هذا العلمِ): مسائلُ هذا العلمِ، أو: المرادُ هو جنسُ الأبحاثِ،
وإلا فموضوعُ هذا الفنِّ هو: البحثُ المطلق، دون أنوعه، التي هي موضوعاتُ
المسائل.

شرح البرزنجي

الثاني من الثاني، والأول من الثالث^(١).

وأما بالنظر إلى الأول من الثاني^(٢)، والثاني من الثالث^(٣)، فلا تباع الأقلُّ الأكثرُ،
وتغليبُ الأكثرِ على غيره.

قول المصنف: (فموضوعُ)، يعني: إذا عرفت أن علم الآداب: علمٌ يُبحثُ فيه
عن أحوال الأبحاثِ الكليةِ، فقد عرفت أن موضوع هذا العلم هو: الأبحاثُ الكليةُ؛
لأن موضوعَ كُلِّ علمٍ: ما يُبحثُ فيه عن أعراضهِ الذاتيةِ، ولكن (في) هذا (التفريعِ نشرٌ
على غير ترتيب اللَّفِّ^(٤))؛ لأنَّ في اللَّفِّ قَدَمَ بيانِ الغايةِ على الموضوعِ، وعكسَ هنا،

(١) يعني أن ما حكم به في المواضع الثلاثة بالنظر إلى الشق الثاني من الثاني، أي: قول المصنف: أو
معارضة. وبالنظر إلى الشق الأول من الثالث، من قوله: وكل ما هو إثبات المقدمة الممنوعة.

(٢) أي: الشق الأول من الثاني، وهو قوله: وكل ما هو نقض.

(٣) أي: الشق الثاني من الثالث، وهو قوله: أو إبطال السند المساوي.

(٤) اللَّف والنشر، وهو: ذكر الشئين على جهة الاجتماع مطلقين من غير تقييد، ثم يرمى بما يليق بكل

واحد منهما اتكالا على قريحة السامع، بأن يلحق بكل واحد منهما ما يستحقه، ومثاله قوله تعالى:

﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾، سورة القصص: ٧٣،

فجمع أولا بين الليل والنهار بواو العطف، ثم إنه بعد ذلك أضاف إلى كل واحد منهما ما يليق به، =

شرح البرهان

واعلم أنه إنما صَنَعَ ذلك (لنكتة)، أي: للإشارة إلى نكتة (لا تَحْفَى) على مثلك.

قال فيما نُقل عنه على هذا القول؛ لأن التصديق بموضوعية الموضوع؛ لكونه ذاتياً، مقدّم، أي: طبعاً على التصديق بغائية الغاية؛ لكونها عرضية، انتهى، أي: لكون الموضوع جزءاً من العلم، وكأنه لم يعكس في اللف؛ لأن معرفة الشيء بالعارض أسهل على المُبتدئ، والله أعلم.

قول المصنّف: أيضاً، (فموضوع هذا العلم) فيه مجازٌ حذفِيٌّ، إمّا: في جانب المُبتدئ، والتقدير: موضوع (مسائل هذا العلم، أو: في جانب الخبر، و(المراد)، أي: والتقدير: (هو) أي: موضوع هذا الفن، (جنس الأبحاث، وإلا) يُقدَّرُ مُضافٌ /١٤/ في أحد الجانبين، (ف) لا يكون هذا الكلام صحيحاً؛ لأن (موضوع هذا الفن هو: البحث المطلق)، الذي هو جنس الأبحاث الكلية، (دون أنواعه التي هي موضوعات المسائل)، يعني: المنع المطلق، والنقض المطلق، والمعارضة المطلقة.

قال ابن القرداغي^(١) رحمه الله: (ولم يقل: هو البحث؛ لأن شأن الموضوع كونه موضوعاً في العلم، ولو في بعض المسائل، والبحث الكلي ليس موضوعاً أصلاً، لا في كل المسائل، ولا في بعضها، فيجب جعل الأبحاث موضوعاً باعتبار اتّحادها في

= فأضاف السكون إلى الليل، من جهة أن تصرف الخلق يقل ليلاً لأجل ما يعتريهم من النوم، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾، أضافه إلى النهار؛ لأن ابتغاء الأرزاق إنما يكون نهاراً بالتصرف والاحتيا، واكتفى في البيان والتفصيل بما يظهر من قرينة الحال في معرفة حكم كل واحد منهما.

انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالباني الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ: ١٩٩/٣.

(١) حاشية ابن القرداغي على الكليني آداب: ٣٦ - ٣٧.

الأبحاث الكلية.

[غايته]

وغايته: العِصْمَةُ عن الخطأ في الأبحاث الجزئية.

فإنَّ عَالِمَ هذا الْعِلْمِ

حواشي البيهقي

(قوله: الأبحاث الكلية) اللَّامُ للعهد، فلا حاجة إلى ذكر القيد هنا.

(قوله: عَالِمٍ) أي: مُصَدِّق هذه الأصول.

شرح البرزنجي

الغاية، حتى لا يلزم تعدُّد العلم بتعدد الموضوع (انتهى، فافهم).

قول المصنّف: (الأبحاث الكلية)، أنت خيرٌ بأنَّ (اللام) الداخلة على الأبحاث (للعهد) الخارجي، (فلا حاجة) للمصنّف (إلى) إعادة (ذكر القيد)، يعني: قيد الحيشية^(١) (هنا)، أي في مقام بيان الموضوع، فلا يردُّ أن كلامه قاصرٌ.

قول المصنّف: (عَالِمَ هذا العلم) لَمَّا كَادَ أَنْ يَرِدَ - على هذا - : الْعَالِمُ^(٢) بآثِهِ عِلْمٌ من العلوم فقط، فإنه لا يعرف ما ذكر، وكذا متصوره بوجهٍ آخر؛ لشمول هذا الكلام عليهما، والحال أن المراد به: المتصور المصدق بهذه الأصول، تصديقاً كاملاً، فإنه الذي يعرف صحة... الخ، أشار المحشي (رحمه الله) إلى دفعه، وبيان المراد بقوله: (أي: مُصَدِّق هذه الأصول)، أي: هذه القواعد الكلية، يعني بها الأبحاث الكلية.

ويؤخذ منه أيضاً أن المراد بالعلم ههنا: الأصول فقط، فاعرفه.

(١) من القول السابق للمصنّف: ... من حيث إنها: موجهة مقبولة، أو: غير موجهة مقبولة.

(٢) في الهامش: فاعل: يرد. ولا يخفى أن معرفة العلم، وغايته علم من العلوم، ولا يلزم من معرفة موضوع هذا العلم، وغايته معرفة صحة البحث الجزئي، أو فساده، فأشار المحشي إلى دفعه، وبيان المراد، بقوله: أي: مُصَدِّق هذه الأصول.

يَعْرِفُ صَحَّةَ الْبَحْثِ الْجَزْئِيِّ، أَوْ فُسَادَهُ، بِأَنْ يُضْمَّ إِلَى قَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِهِ صُغْرَى

﴿حواشي البيهقي ٨﴾

(قوله: يَعْرِفُ) يُصَدِّقُ تَصْدِيقًا جَزْئِيًّا.

(قوله: بِأَنْ)، الْبَاءُ لِلْسَّبِيَةِ، مُتَعَلِّقٌ بِ: يَعْرِفُ.

(قوله: يُضْمُّ)، بِمَعْنَى: الْإِتِّصَالِ الْمَطْلُوقِ، لَا بِمَعْنَى: اتِّصَالِ الْمَابِعِدِ بِالْمَاقْبِلِ،

كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ. أَوْ: الْمَعْنَى عَلَى الْقَلْبِ، أَي: بِسَبَبِ ضَمِّ قَاعِدَةٍ.

﴿شرح البرنجي﴾

قَوْلُ الْمَصْنُفِ: (يَعْرِفُ)، اصْطِلَاحُ الْأَكْثَرِ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ خَاصٌّ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْكَلِيَّاتِ، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ خَاصَّةً بِاسْتِعْمَالِهَا فِي الْجَزْئِيَّاتِ، فَلِذَا فَتَرَ الْمُحْشِي مَا مَرَّ بِالْأَصُولِ، وَمَا هُنَا بِقَوْلِهِ: (أَيُّ يُصَدِّقُ تَصْدِيقًا جَزْئِيًّا)، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَصْنُفَ رَاعَى الْإِصْطِلَاحَ فِي التَّعْبِيرِ أَوَّلًا بِ: الْعِلْمِ، وَثَانِيًا بِ: الْمَعْرِفَةِ.

قَوْلُ الْمَصْنُفِ: (بِأَنْ)، هَذِهِ (الْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ)، وَهَذَا الْقَوْلُ مُتَعَلِّقٌ بِ: يَعْرِفُ، أَي: يَعْرِفُ بِسَبَبِ أَنْ يُضْمَّ... الخ.

قَوْلُ الْمَصْنُفِ^(١): (يُضْمُّ إِلَى قَاعِدَةٍ... الخ)، الضَّمُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ: يُضْمُّ (بِمَعْنَى: الْإِتِّصَالِ الْمَطْلُوقِ، لَا بِمَعْنَى: الْإِتِّصَالِ الْمُقَيَّدِ، أَعْنِي: (اتِّصَالُ الْمَابِعِدِ بِالْمَاقْبِلِ): عَلَى^(٢) عَكْسِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بِجَعْلِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ صُغْرَى، وَالصُّغْرَى كُبْرَى، (كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ) مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ: يَضْمُ... الخ؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ تَقْدِيمَ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ الْقَاعِدَةَ الْكَلِيَّةَ كُبْرَى، وَالصُّغْرَى صُغْرَى، عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، بِعَكْسِ الْمُتَبَادَرِ.

(أَوْ الْمَعْنَى)، أَي: مَعْنَى قَوْلِهِ: بِأَنْ يَضْمَّ إِلَى... الخ. (عَلَى الْقَلْبِ، أَي بِسَبَبِ ضَمِّ قَاعِدَةٍ) مِنْ قَوَاعِدِهِ إِلَى صُغْرَى سَهْلَةِ الْحَصُولِ، فَتَأَمَّلْ فِيهِ، وَانْظُرْ إِلَى لَفْظِ الصُّغْرَى

(١) هذه الحاشية لا توجد في المطبوع.

(٢) ورد في الهامش: قِيدٌ لِلْمَنْفِيٍّ فِي قَوْلِ الْمُحْشِي ﴿﴾.

سهولة الحصول بأن يقول: هذه معارضة، وكل معارضة موجّهة، فهذه موجّهة،
وقس على هذا.

حواشي البيهقيوني

(قوله: سهولة الحصول)، لم يُردّ بكونها سهولة الحصول: عدم احتياجها إلى
الدليل، فإنه قد يكون العلم باندراج موضوعها تحت موضوع القاعدة نظرياً صرفاً،

شرح البرزنجي

في قوله: صغرى سهولة الحصول.

قول المصنف: (صغرى سهولة الحصول)، هي: أن يؤخذ فرد من أفراد موضوع
القاعدة الكلية، فيجعل موضوعاً^(١)، ووصف موضوعها محمولاً^(٢)، لذلك الفرد، كما
إذا أردنا إثبات موجّهية بحث جزئي، فإن كان نقضاً مثلاً نأخذ: النقض، الذي هو عقد
الوضع، لقضية كلية، هي: كل نقض موجّه، ونجعله محمولاً لهذا الفرد^(٣) الصادق
عليه ذلك، /١٥/ فيحصل قضية بأن نقول: هذا نقض، فنجعلها أي: تلك القضية
صغرى، ونجعل القضية الكلية - المجعلولة موضوعها محمولاً لهذا الفرد - كبرى، بأن
نقول: وكل نقض موجّه، فيتألف قياس من الشكل الأول، مُنتج لشخصية موجّهة هكذا:
هذا نقض، وكل نقض موجّه، فهذا موجّه. وقس على النقض غيره.

هذا هو المراد بالصغرى السهلة الحصول. إذا علمت هذا فتقول: أن المصنف
ﷺ (لم يُردّ بكونها سهولة الحصول عدم احتياجها إلى الدليل، فإنه قد يكون العلم
باندراج)، أي: دخول (موضوعها)، أي تلك الصغرى، (تحت موضوع القاعدة)
الكلية، (نظرياً صرفاً) محتاجاً إلى الدليل، قال^(٤) فيما نُقل عنه: كاندراج العقل تحت

(١) نجعل كلمة: هذا - المشار بها إلى فرد من أفراد موضوع قاعدة كلية وهي: كل نقض موجّه -
موضوعاً لصغرى سهولة الحصول، فتقول: هذا.....، ونجعل وصف موضوع القاعدة الكلية وهو
كلمة: نقض، محمولاً له، فنقول: هذا نقض.

(٢) فكلمة: نقض، وصف موضوع القاعدة الكلية: كل نقض موجّه.

(٣) المشار إليه بكلمة: هذا.

(٤) في الهامش: أي: للتمثيل فيما نقل عنه.

❦ حواشي البيسحوييني ❦

بل المراد: أنه بعد العلم بالقاعدة لا يحتاج النفس في تحصيل الصغرى إلى الحركة التدريجية في المفاهيم المخزونة، لوجدان محمول مناسب للمطلوب.

❦ شرح البررنجي ❦

الممكن في قولنا: العقل ممكن، وكل ممكن حادث، فإن العلم به نظري، انتهى، (بل المراد) بكونها سهلة الحصول: (أنه بعد العلم بالقاعدة) الكلية (لا يحتاج النفس)، أي: القوة العاقلة في تحصيل الصغرى، (إلى الحركة التدريجية في المفاهيم المخزونة) في المخيلة؛ (لوجدان محمول مناسب للمطلوب)؛ لأن موضوع القاعدة الكلية مما يناسب المطلوب، فيجعل محمولاً. وجزئياً من جزئياته: موضوعاً، فيجعل: الصغرى. قاله المحشي الآغجة لري، أي: والقضية الكلية: الكبرى، كما مرّ منّا.



[تعريف الدليل عند الأصوليين]

ومما يجب أن يُقدَّم أن الدليل عند الأصوليين: ما يُمكن

﴿حواشي البينحوبي﴾

(قوله: أن يُقدَّم) أي: لكون ما ذُكر من مقدمة الكتاب.

(قوله: ما يمكن) أي: ما لا ضرورة في وجود التوصل وعدمه. فالمراد بالإمكان:

﴿شرح البرهقي﴾

[تعريف الدليل عند الأصوليين]

قول المصنف: (أن يُقدَّم) بالبناء للمجهول، من التقديم، (أي) أن يُجعل من المقدمة، ويذكر فيها، أو أن يُذكر مُقدِّماً على المقاصد، وذلك (لكون ما ذُكر) جزءاً (من مُقدِّمة) هذا (الكتاب) لا من مقاصده، إذ ليس الدليل موضوع المسائل، ولا محمولها.

قول المصنف: (ما يُمكن)، اعلم أن الإمكان المطلق على قسمين: خاص^(١)، وعام^(٢).

أما الأول فهو: عبارة عن: سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم، كإمكان الإنسان مثلاً، فإنه لا ضرورة في وجوده، وإلا لَمْ يَنعَدِم أصلاً، ولا ضرورة في عدمه، وإلا لَمْ يُوَجَدْ أصلاً.

وأما الثاني فهو: عبارة عن: سلب الضرورة عن أحد الطرفين.

فإن كان سلب الضرورة عن العدم، فيقال له: الإمكان العام المُقيَّد بجانب الوجود، بمعنى: أن عدم الممكن بهذا الإمكان ليس ضرورياً، أي: واجباً، سواء كان: جائزاً، أو: مُمتنعاً، والوجود حينئذٍ مَسْكُوتٌ عنه، فيشمل ما كان ضرورياً، أي:

(١) انظر: شرح الرسالة الشمسية للرازي: ١٠٩.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٠٥.

 ⑧ حواشي البيهقيوني ⑧

الإمكان الخاص، فلا ينطبق التعريف إلا على رأي الأشعري، القائل: بأن لزوم العلم بالمطلوب من الدليل عادي.

 ⑧ شرح البرزنجي ⑧

وجوباً، كوجود الواجب تعالى، وما كان غير ضروري، مثل العدم، كوجود الإنسان مثلاً، وهذا معنى التقييد بجانب الوجود.

وإن كان سلبها عن الوجود، فيقال له: الإمكان العام المقيد بجانب العدم، بمعنى: أن وجود الممكن بهذا الإمكان ليس ضرورياً، سواء كان: مُمتنعاً، كوجود شريك الباري، أو لا، كوجود الإنسان، وحينئذ فالعدم هو المسكوت عنه، سواء كان: واجباً، كعدم شريك الباري، أو: جائزاً، كعدم الإنسان، وهذا معنى التقييد بجانب العدم.

وبالجملة الإمكان المقيد بجانب الوجود هو: أن يكون الوجود مسكوتاً عنه. والمقيد بجانب العدم هو: أن يكون العدم مسكوتاً عنه.

وبين هذين القسمين، أعني: المقيدَين عموم من وجه، لتصادقهما على الإنسان مثلاً، وافتراق الأول عن الثاني، في شريك الباري، وبالعكس في واجب الوجود.

وأما بين أحدهما وبين الإمكان الخاص، فالعموم والخصوص المطلق، فإن كل إمكان خاص إمكان عام، من غير عكس أصلاً.

إذا علمت ما مرّ فنقول: قول المصنّف ههنا: ما يُمكن (أي: ما لا ضرورة في وجود التوصل) به (وعدمه) إلى المطلوب، (فالمراد بالإمكان) أي: المستفاد من يُمكن: (الإمكان الخاص، ف) على هذا التفسير (لا ينطبق)، أي: لا ١٦/ يصدق هذا (التعريف) للدليل، (إلا على) بعض الآراء، التي سيذكرها المصنّف، وهو رأي أبي الحسن (الأشعري رحمته الله)، القائل بـ: أن لزوم العلم بالمطلوب (الخبري) (من الدليل عادي)،

حواشي البينجويني

أو: ما لا ضرورة في عدم التوصل. فالمراد به: الإمكان العام، فكما ينطبق التعريف على رأي من قال: بأن اللزوم عادي ينطبق على رأي من قال: بأنه توليدي، أو: إعدادي، أو: عقلي.

شرح البرزنجي

أي: منسوب إلى العادة، بمعنى: أن عادة الله تعالى جرت على خلق العلم بالمطلوب، عقيب العلم بالدليل، كما يأتي، وذلك؛ لأن الدليل على هذا الرأي فقط لا ضرورة في وجود التوصل به وعدمه إلى ما ذكر، لما عرفت أن: الضرورة، في تعريف الإمكان بمعنى: الوجوب، وأن المراد من: العادة: عادة الله تعالى. وصاحب هذا الرأي لا يقول بوجوب شيء على الله تعالى، بل ينفيه.

(أو) نقول: قوله: ما يمكن، أي: (ما لا ضرورة في عدم التوصل) به إلى ما ذكر، (فالمراد به: الإمكان العام)، المقيّد بجانب الوجود، أي: ما لا يكون عدم التوصل به ضروريًا، سواء كان وجود التوصل: ضروريًا، أو: لا، (فكما ينطبق التعريف على رأي من قال: بأن اللزوم عادي)، كذلك (ينطبق على رأي من قال: بأنه توليدي)، وهم المعتزلة، (أو): رأي من قال بأنه (إعدادي)، وهم الحكماء، (أو): رأي من قال: بأنه (عقلي)، وهو الإمام الرازي.

و: (أو)، في الموضعين بمعنى: الواو.

ولا يخفى أن المحشّي إنما لم يعبّر في مفهوم هذا الإمكان: الإمكان العام المقيّد بجانب عدم، لأن الغرض - وهو: بيان صدق التعريف على بعض الآراء مرة، وعلى الكل مرة أخرى، وبيان أن المرجّح هو: الثاني، من حيث أنه حينئذ يتناول الكل - حاصل^(١) بما ذكر.

(١) في الهامش: خبر: لأن.

حواشي البينجوي

قال: بعضُ المحققين: اعتُبرَ الإمكانُ في التعريفِ ؛ لأنَّ الشيءَ دليلٌ ، وإنَّ انتفى عنه النظرُ.

وأقول: هذا إنما يُناسِبُ لو قيل في التعريف: ما يمكنُ أن يُنظرَ فيه نظراً متوصلاً ، فالإشارةُ إلى هذه الفائدةِ مهملةٌ.

شرح البرزنجي

فقولُ مَنْ قال: إنَّ كان من الإمكان: الخاصُّ ، أو: العامُّ المقيدُ بجانبِ العدمِ ، انطبقَ على الأوَّلَيْنِ فقط ، لا الأوَّلِ فقط ، كما تَوَهَّم ، انتهى - ليس على ما ينبغي .

(قال بعضُ المُحقِّقين) ، لعلُّه أرادَ جلالَ الدين المحليَّ في شرحِ جمعِ الجوامع^(١): (أُعتُبرَ الإمكانُ في التعريفِ) أي: تعريفِ الدليلِ ؛ (لأنَّ الشيءَ دليلٌ ، وإنَّ انتفى عنه النظرُ) المتوصِّلُ به ، (وأقول: هذا) أي: اعتبارَ الإمكانِ في التعريفِ ، (إنما يُناسِبُ) بالنسبةِ إلى تقييدِ النظرِ ، والتَّوصِّلِ به (لو قيل: في التعريف: ما يُمكنُ أن يُنظرَ فيه نظراً متوصلاً) ، يعني لو جَعَلَ المقيِّدَ بالإمكانِ هو: النظرُ المقيِّدُ بالتوصِّلِ ، والحالُ أنَّه لم يَفْعَلْ كذلك ، بل جَعَلَ الإمكانَ على ما هو المتبادرُ قيداً للتوصِّلِ فقط ، وإنَّ كان في الحقيقةِ قيداً لهما معاً ، (فالإشارةُ إلى هذه الفائدةِ) المهمةُ ، يعني: كونَ الشيءِ دليلاً ، وإنَّ انتفى... الخ ، (مهملةٌ) ، أي: خفيةٌ بحسبِ الظاهرِ من العبارةِ ، لا يفهمُها كُلُّ أحدٍ بسهولةٍ ، يعني: كان الأوَّلِي أن يقولَ: ما يمكنُ أن يُنظرَ فيه ، نظراً متوصلاً ، بدلَ هذا ؛ لتكونَ الإشارةُ إلى ما ذُكرَ غيرَ مهملةٍ .

فقولُ مَنْ قال بعد قوله: اعتبره - أي الإمكان ؛ لأنَّ الشيءَ دليلٌ ، وإنَّ انتفى فيه النظرُ ، يعني: أنَّ الإمكانَ مُتوجِّهٌ إلى كليٍّ من التوصلِ ، والنظرِ ؛ لكونه في حَيْثُوه ، فيصدق

(١) انظر: حاشية المطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، لحسن بن محمد بن محمود المطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية: ١/١٧٦ .

التَّوَصُّلُ

.....

حواشي البينجويني

(قوله: التَّوَصُّلُ)، إن أُريدَ بالتَّوَصُّلِ إلى المطلوب: التَّوَصُّلُ إلى نفسه، فالمرادُ به: ما يَشْمَلُ العِلْمَ، والظَّنَّ.

أو: التَّوَصُّلُ إلى الحكم، والإذعان به، فالمرادُ به: الاتِّصافُ.

شرح البرزنجي

التعريفُ حينئذٍ على دليلٍ انتَقَى فيه أحدهما، أو كلاهما بالفعل، ولو لَمْ يعتبر انتقاصُ بهما؛ لأنَّ المتبادرَ منهما التَّوَصُّلُ بالفعل، والنظر كذلك. وتَرَكَ بيانَ التَّوَصُّلِ؛ لظهور توجُّهِ الإمكانِ إليه، فلا يَرُدُّ عليه أن هذا إنما يناسب لو قال: ما يمكن أن يُنظر فيه نظراً، متوصلاً - مبني^(١) على عدم فهم مرادِ المحشِّي ﷺ، ههنا.

قول المصنِّف: (التَّوَصُّلُ)، اعلم أنَّ التَّوَصُّلَ ههنا يَحْتَمِلُ معنيين، بيِّن المحشِّي ﷺ أحدهما بقوله: (إن أُريدَ بالتَّوَصُّلِ إلى المطلوب) ١٧/ الخبريُّ (التَّوَصُّلُ إلى نفسه^(٢)) كما هو المتبادرُ (فالمرادُ به) أي: بلفظ التَّوَصُّلِ (ما) أي شيءٌ عامٌّ (يَشْمَلُ العِلْمَ والظَّنَّ) وهو الإدراكُ.

والعلم عبارة عن: اليقين، بمعنى: الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع.

والظن عبارة عن: الاعتقاد الراجع مع احتمال النقيض.

فقوله: ما يمكن التوصل... الخ أي: ما يمكن الإدراك، سواء كان: يقينياً، أو: ظنياً، بصحيح النظر فيه، أو... الخ، لمطلوبٍ خبريٍّ.

أو: ما يُمكن بصحيح... الخ، إدراكُ مطلوبٍ خبريٍّ.

ف: إلى، في قوله: إلى مطلوبٍ... الخ، إمّا بمعنى: اللامِ أو: زائدةٌ، وإنَّما عبرَ به: إلى، مراعاةً لجانب اللفظِ.

(١) في الهامش: خبر: فقول من قال.

(٢) أي نفس المطلوب.

بصحيح النظر فيه

حواشي البينجويني

(بصحيح النظر)، ك: جرد قطيفة.

شرح البرنجي

قال بعض الأفاضل^(١): وحينئذ، يكون: إلى، بمعنى: الباء، أي: يمكن العلم بصحيح... انتهى. بمطلوب... الخ، انتهى. وفيه نظر، أما أولاً: فلاستلزامه شمول الشيء لنفسه.

وأما ثانياً: فلأن قول المحشي: ما في قوله: ما يشمل... الخ عبارة عن الإدراك، وهو لا يستلزم أن يكون: إلى، بمعنى الباء.

وأما ثالثاً فلأن تفسيره بما ذكر تفسير للعام بالخاص، اللهم إلا أن يقال: المراد بالعلم في التفسير: مطلق العلم المرادف لمطلق الإدراك، وهو خلاف الظاهر.

وبين الثاني بقوله: (أو) أريد بالتوصل المذكور (التوصل إلى الحكم والإذعان به) أي: بالمطلوب الخبري، (فالمراد به) حينئذ: (الانصاف) أي: اتصاف الذهن، والمعنى: ما يمكن اتصاف الذهن بصحيح... الخ بالحكم والإذعان بمضمون مطلوب خبري، فحينئذ يكون: إلى، بمعنى: الباء، كما هو ظاهر.

قول المصنف: (بصحيح النظر)، أي: بالنظر الصحيح، فهو (ك: جرد قطيفة) في الإضافة، وهذا مثل قوله السابق: صحيح البحث عن سقيمه. وقد مضى الكلام عليه مفصلاً، فلنكتف هنا بما ذكرنا هناك، من الشرح، إذ ما هو من المقام ببعيد.

قول المصنف: (النظر)، اعلم أولاً: أن النظر، والفكر، والملاحظة، ألفاظ مترادفة، كلها عبارة عن: حركة النفس في المعقولات، أو: عن: ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول، أو: عن: تركيب أمور معلومة، للتأدي إلى المجهول، على

(١) هذا القول مقتبس من حاشية خطية منسوبة إلى الآغلري على گلنبوي آداب: ٣٩.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: النَّظَرُ) النَّظَرُ، بالنَّظَرِ إلى الشَّيْءِ الْأَوَّلِ، بِمَعْنَى: الْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ، أَوْ: التَّرْتِيبِ.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

الاختلاف في التعبير، وكلُّها تُطْلَقُ عَلَى: الْحَرَكَةِ الْأُولَى، وَعَلَى الْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ، وَعَلَى مَجْمُوعِ الْحَرَكَتَيْنِ، وَعَلَى التَّرْتِيبِ اللَّازِمِ لِلْأَخِيرَيْنِ.

واعلم أيضاً: أَنَّ الْحَرَكَةَ الْأُولَى عبارةٌ عَنْ: تَوَجُّهِ النَّفْسِ مِنَ الْمَطْلُوبِ^(١) إِلَى الْمَعْقُولِ^(٢)، وَغَايَتُهُ: حَصُولُ الْمَعْقُولِ، أَي: الْمَبَادِئِ.

وَالْحَرَكَةُ الثَّانِيَةُ عبارةٌ عَنْ: تَوَجُّهِ النَّفْسِ مِنَ الْمَبَادِئِ إِلَى الْمَطْلُوبِ، بِتَرْتِيبِ الْمَبَادِئِ، بَأَن يُجْعَلَ الصُّغْرَى: أَوَّلًا، وَالْكُبْرَى: ثَانِيًا، مَثَلًا. وَغَايَتُهُ: حَصُولُ الْمَطْلُوبِ الْمَكْتَسَبِ.

وَالْحَرَكَتَيْنِ مَعًا، عبارةٌ عَنْ: تَوَجُّهِ النَّفْسِ مِنَ الْمَطْلُوبِ إِلَى الْمَبَادِئِ، ثُمَّ مِنَ الْمَبَادِئِ إِلَى الْمَطْلُوبِ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّخْصَ أَوَّلُ مَا يَخْطُبُ بِإِلَهِ الْمَطْلُوبِ، كَوُجُودِ الصَّانِعِ، مَثَلًا، فَيُرِيدُ الْاِسْتِدْلَالَ عَلَيْهِ، فَيَنْظُرُ فِيمَا يَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَيْهِ، كَحُدُوثِ الْمَصْنُوعِ، فَهَذَا هُوَ الْحَرَكَةُ الْأُولَى. ثُمَّ يَأْخُذُ ذَلِكَ مَرْتَبًا لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، جَاعِلًا ذَلِكَ دَلِيلًا مُوَصِّلًا لِلْمَطْلُوبِ، أَي: مُنْتَقِلًا مِنْهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَرَكَةُ الثَّانِيَةُ.

وَأِنْ لَاحِظَ الْكُلَّ، فَهُوَ مَجْمُوعُ الْحَرَكَتَيْنِ.

هَذَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ هُنَا.

ثُمَّ (النَّظَرُ) فِي قَوْلِ الْمَصْنُفِ ١٨/ هُنَا: بِ: صَحِيحِ النَّظَرِ، تَعَلُّقٌ بِكُلِّ مَنْ

(١) كَوُجُودِ الصَّانِعِ.

(٢) كَحُدُوثِ الْمَصْنُوعِ. أَي: الْمَخْزُونَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي الذَّهْنِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْمَطْلُوبِ.

.....

﴿٣٨﴾ حواشي المينجويي

وبالنظر إلى الشق الثاني بمعنى: مجموع الحركتين.

فليس في الأول تعرض لصحة المبادئ، بل لصحة الصورة فقط،

﴿٣٩﴾ شرح البرنجي

الطرفين، أعني قوله^(١): فيه، وقوله: في أحواله، فإذا لوحظ (بالنظر إلى الشق الأول) يعني: فيه، أي: في نفس الدليل، يعني به: الأصغر، والأوسط، والأكبر، فهو (بمعنى: الحركة الثانية)، أي: توجه النفس من المبادئ إلى المطلوب، إذ اللازم حينئذ هو: هذه الحركة. (أو: الترتيب)، أي: ترتيب المبادئ، كوضع الصغرى: أولاً، وجعل الكبرى: ثانياً، وهذا لازم للحركة الثانية.

ف: أو، للتخيير، أو بمعنى: الواو. ولا يبعد أن يكون: أو، واوًا، والهمزة سهو من الطبع.

(و) إذا لوحظ (بالنظر إلى الشق الثاني)، يعني: في أحواله، فهو (بمعنى: مجموع الحركتين)، أي توجه النفس من المطلوب إلى المعقول، ثم من المعقول إلى المطلوب.

فإن قيل: كما أن الترتيب لازم للحركة الثانية، كذلك هو لازم للحركتين أيضاً، فلم لم يذكره ههنا أيضاً؟

قلت: لزومه للمجموع إنما هو بسبب لزومه للثانية، فمتى تحققت الثانية، تحقق الترتيب، سواء كانت وحدها، أو مع غيرها، فلا حاجة إلى ذكره ثانياً. والفرق بين المعنيين ظاهراً، (فليس في الأول تعرض لصحة المبادئ)، أي: مناسبتها للمطلوب،

(١) قول المصنف في تعريف الدليل: أن الدليل عند الأصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري توصلًا يقينياً أو ظنيًا.

.....

﴿ حواشي البيهقي ﴾

بخلاف الثاني ، فإن فيه تعرضاً لصحتهما .

والمراد بصحة المبادئ : مناسبتها للمطلوب ، وبصحة الصورة : استجماع الشرائط .

(قوله : النَّظَرُ) أي : النَّظَرُ الفِعْلِيُّ أو : الإمكانِي .

﴿ شرح البرننجي ﴾

(بل) إنما فيه التعرض (لصحة الصورة فقط) ، أي فائته عن أن تقول : فيه التعرض لغير صحة الصورة (بخلاف الثاني فإن فيه تعرضاً لصحتهما) أي : المبادئ ، والصورة ، حيث قال : في أحواله ، فإن المتبادر من الأحوال ههنا : الأحوال المناسبة للمطلوب .

(والمراد بصحة المبادئ : مناسبتها للمطلوب) بأن تكون من شأنها أن ينتقل منها إلى المطلوب .

(و) المراد (بصحة الصورة : استجماع) الدليل (الشرائط) كإيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى في الشكل الأول ، مثلاً ، ولا يخفى أن هذا الفرق مبني على المتبادر من كل من الشقين ، وإلا ففي الكل تعرض للكل ، بحسب نفس الأمر ، كما يعرفه الذوق السليم .

قول المصنف أيضاً : (النَّظَرُ) ، لما كان الظاهر من قول المصنف : ما يمكن التوصل بصحيح النظر في ... الخ ، أن المراد بالنظر : النظر الإمكانِي فقط ، والحال أن المراد : خلافه ، إذ لولا ذلك لاقتضى أن لا يكون النظر الفِعْلِيُّ ممّا يمكن أن يتوصل به ، وهو ضروريُّ البطلان ؛ ضرورة أنه إذا كان الإمكانِي سبباً في التوصل ، فالفِعْلِيُّ أولى بذلك ، أشار المحشي رحمه الله إلى التعميم ، بقوله : (أي : الفِعْلِيُّ) ، أي : النظر الكائن بالفعل ، كما في الدليل المفرد ، والمركب ، المستدلّ بهما على شيء (أو : الإمكانِي) ، أي : النظر الكائن بالإمكان ، كما في المفرد ، والمركب ، الغير المستدلّ بهما ، ومنهم من خصّ الأول بالمركب ، والثاني بالمفرد ، مطلقاً ، وفيه ما فيه ، فتأمل .

أو: في أحواله إلى مطلوبٍ خبريٍّ توصلًا يقينيًا، أو: ظنيًا.

حواشي البيهقيوني

(قوله: خبري)، التقييدُ بالخبريِّ للاحتراز عن القولِ الشارحِ.

شرح البرنجي

ثم إن النسبة في الموضعين من نسبة المقيد إلى القيد^(١).

قول المصنّف: (خبري)، أي: تصديقي، (والتقييدُ)، أي: تقييدُ المطلوب (بالخبري) إنما هو (للاحتراز عن القولِ الشارحِ)^(٢)، فإنَّ التوصل فيه إنما هو إلى مطلوبٍ تصوريٍّ، فلا يُسمى دليلًا، وإن كان يتوصل به إلى مطلوبٍ.



(١) من نسبة النظر إلى الإمكان.

(٢) القول الشارح: هو المعروف، وهو ما يستلزم تصوُّره تصوُّر الشيء، أو امتيازَه عن كل ما عداه.

انظر: شرح الرسالة الشمسية، للرازي: ٧٨.

[أنواع الدليل عند الأصوليين]

فهو عندهم: قد يكون مفرداً، كالعالم، الذي يُمكن التوصل بصحيح النظر والتأمل في أحواله إلى وجود الصانع.

﴿ حواشي البينحويني ﴾

(قوله: فهو)، في التفرع نشر معكوس.

(قوله: في أحواله) أي: أحوال العالم، والمرادُ بها: ما فوق الواحد،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

[أنواع الدليل عند الأصوليين]

قول المصنف: (فهو)، لا يخفى ما (في) هذا / ١٩ / (التفرع) أي: تفرع كون الدليل مفرداً تارةً، ومركباً أخرى، على تعريف الدليل، أعني قوله: ما يمكن...^(١) الخ، من (نشر معكوس)، على خلاف ترتيب اللف، فإنه في اللف^(٢) ذكر جملة: فيه، المرادُ بها: الدليل المركب، مقدمة على جملة: في أحواله، المرادُ بها: الدليل المفرد، وذكر هنا^(٣): الدليل المفرد، قبل الدليل المركب، وكأنه إنما فعل ذلك؛ ليكون تقديماً لما هو كالجزء المُقدم طبعاً على ما هو كالكل المؤخر طبعاً أيضاً في الموضعين^(٤).

قول المصنف: (في أحواله) بمعنى: محمولاته، (أي: العالم)^(٥). والمرادُ بها) أي:

(١) يعني: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري....

(٢) أي: في تعريف الدليل.

(٣) أي في قول المصنف: فهو عندهم قد يكون مفرداً كالعالم الذي يمكن التوصل... وقد يكون مركباً

كقولنا: العالم ممكن....

انظر: كلبوي آداب: ٤٠ - ٤١.

(٤) في الموضع الأول: تكلم المصنف عن النظر في الدليل المركب أي: في قوله: فيه، أي: في نص

الدليل، يعني به: الأصغر، والأوسط، والأكبر، فهو مقدم طبعاً على الدليل المفرد كما في قوله:

أحواله، فهو (بمعنى مجموع الحركتين)، أي: توجه النفس من المطلوب إلى المعقول، ثم من

المعقول إلى المطلوب. وفي الموضع الثاني: تكلم المصنف عن الدليل المفرد والمركب، فالمفرد

مقدم طبعاً على المركب.

(٥) أي: في محمولات العالم، في مثل: العالم ممكن، وكل ممكن فله صانع، ينتج: العالم له صانع.

 حواشي البيهقي

أعني الأوسط والأكبر، فإن الأكبر حال للأصغر أيضاً، ولو بالواسطة. فالدليل المفرد: ما هو الأصغر في القياس الاقترائيّ الحملّي،

 شرح البرهجي

بالأحوال (ما فوق الواحد، أعني) الحدّ (الأوسط، و) الحدّ (الأكبر)، فلا يرّد أنّ الأحوال جمع، وأقله ثلاثة، فلا يصدق على ما له حالان فقط.

ثم إن قيل: إن الأكبر ليس حالاً للأصغر، وإنما هو حال للأوسط، قلنا: ممنوع، (فإن الأكبر حال للأصغر أيضاً)، أي: كما أنّ الأوسط حال له، (ولو بالواسطة)، أي بواسطة أنّ موضوعه، وهو: الأوسط، حال له.

ولا يخفى أنّه لو بُدّل: لو، في قوله: ولو بالواسطة، بـ: لكن، أو ترك، لكان أحسن، ويُعرف ذلك بالذوق.

وإذا فهمت هذا (ف) اعلم أنّ (الدليل المفرد ما هو الأصغر)، الذي حُمِلَ عليه الأوسط بالذات، والأكبر بواسطة الأوسط، إذا كان (في القياس الاقترائيّ الحملّي)، أي: ما تُركَّب من الحملات الصِرفيّة، واقتَرَنَ فيه الحدود، ولم يُذكر فيه النتيجة بمادّته، وهيئته، مثل: العالم ممكن، وكلّ ممكن فله صانع، ينتج: العالم له صانع. فالدليل المفرد هنا هو: الأصغر، أعني: العالم. (والأحوال) له: اثنان، أحدهما: (هو الأوسط)، أعني: مُمكن، (و) الثاني هو (الأكبر)، أعني: له صانع، والمطلوب: العالم له صانع.

(و) اعلم أيضاً أن الدليل المفرد: (ما هو موضوع مقدّم الصغرى)، إذا كان (في) القياس (الاقترائيّ الشرطيّ) أي: ما تُركَّب من الشرطيات الصِرفيّة، واقتَرَنَ فيه الحدود، ولم يُذكر فيه المطلوب بمادّته، وهيئته، مثل: كلما كان العالم مسبوقاً بالعدم كان

حواشي البيهقي

والأحوال: هو الأوسط والأكبر، وما هو موضوع مقدم الصغرى في الافتراضي الشرطي. والأحوال محمولة، واستلزام المجموع لشيء، واستلزام ذلك الشيء لآخر، فإن الاستلزام الثاني حال للمجموع بالواسطة، وعلى هذا فقيس الاستثنائي.

شرح البرزنجي

ممكناً، وكلما كان ممكناً كان له صانع، ينتج: كلما كان العالم مسبقاً بالعدم، كان له صانع. فالدليل المفرد هنا هو: العالم، الذي هو موضوع مقدم الصغرى.

(والأحوال) لذلك ثلاثة:

أحدها: (محمولة)، أعني قولنا: مسبقاً بالعدم.

(و) الثاني: (استلزام المجموع)، المركب من الموضوع، والمحمول، (لشيء) هو تالي الصغرى، أعني قولنا: كان ممكناً.

(و) الثالث: (استلزام ذلك الشيء)، أي: اللازم من المجموع (لشيء آخر)، وهو تالي الكبرى، أعني قولنا: كان له صانع.

أو: ما تُركَّب من الحملية، والشرطية، نحو: كلما كان هذا العدد زوجاً، فهو منقسم بمتساويين، وكلما كان منقسماً بمتساويين، فهو لا فرد، ينتج: كلما كان هذا العدد زوجاً، فهو لا فرد.

فإن قيل: هل (أن الاستلزام الثاني حال للمجموع)؟ قلنا: نعم، لكن (بالواسطة)، أي: بواسطة تالي الصغرى، فإنه حال له، وهو حال للمجموع، وحال الحال للشيء حال لذلك الشيء.

(وعلى هذا)، أي: الافتراضي، لا غير، (فقيس) القياس (الاستثنائي) في كون الدليل المفرد فيه موضوع مقدم الصغرى، وكون المراد بالأحوال ما ذكر، وهو ما كان عين النتيجة، أو نقيضها، مذكوراً فيه بالفعل، /٢٠/ وبعبارة أخرى: ما تُركَّب من

وقد يكون مركباً ، كقولنا: العالمُ مُمكنٌ ، وكلُّ مُمكنٍ يحتاج في وجوده إلى مؤثِّرٍ .

❦ حواشي البيهقي ❦

(قوله: كقولنا) أي: كالمقدمات المذكورة في قولنا: ... إلخ ، مع قطع النظر عن الترتيب ، والهيئة ، بل كمجموع: الأصغر ، والأوسط ، والأكبر

❦ شرح البرزنجي ❦

مقدمتين ، إحداهما: شرطية ، والأخرى: وضعية ، أي: إثبات لأحد جزئيهما ، أو: رفعية ، أي: نفي لأحد جزئيهما ، ليلزم: وضع الآخر ، أو: رفعه ، إذا علمت هذا فقل في التمثيل: كلما كان العالمُ ممكنًا ، كان له صانعٌ ، لكنه ممكنٌ ، ينتج: أنه كان له صانعٌ .

فالدليل المفرد هو: العالمُ أيضاً ، والأحوالُ محموله ، أعني: كونه ممكنًا ، واستلزامُ المجموع لشيء هو التالي ، واستلزامُ التالي لوضع المقدم ، أو رفع التالي ، هذا والله الهادي .

قول المصنف: (كقولنا) تمثيلٌ للدليل المركب ، ولما توهم من ظاهر التمثيل أن هذا الترتيب ، وهذه الهيئة ملحوظان في الدليل المركب ، عند الأصوليين ، وليس كذلك ، ضرورة أنه عندهم: ما تُركَّب من مقدمات متفرقة ، أو مرتبة معروضة للترتيب ، والهيئة ، من غير ملاحظة الترتيب معها ، بخلاف المنطقي ، فإنه: المقدمات المرتبة الملحوظة معها الهيئة ، فسره المحشي بقوله: (أي: كالمقدمات المذكورة في قولنا ... إلخ^(١) ، مع قطع النظر عن) هذا (الترتيب) ، الواقع فيها بالفعل ، يعني تقديم الصغرى على الكبرى ، اللازم منه تأخير الكبرى عن الصغرى ، (و) مع قطع النظر عن هذه (الهيئة) الواقعة فيها بالفعل أيضاً ، يعني اقتران الأصغر بالأوسط ، والأوسط بالأكبر ، (بل) ليس المقدمات المذكورة مثلاً صريحاً للدليل المذكور ، وإنما التمثيل له بالمثل الصريح أن يقال: أي: (كمجموع الأصغر ، والأوسط ، والأكبر) الواقعة في قولنا ... إلخ . ف: بل ، إضرابٌ عن التفسير بالمقدمات . وإضافة المجموع إلى ما بعده بيانية .

(١) قول المصنف: كقولنا: العالم ممكن ، وكل ممكن يحتاج في وجوده إلى مؤثر ... إلخ .

فإنَّه يُمكنُ التوصلُ بالنظرِ والتأملِ الصحيحِ في نفسه إلى مطلوبِ خبريٍّ، أعني:
احتياجِ العالمِ في وجوده إلى المؤثرِ والخالقِ.

❦ حواشي المينحويين ❦

وأما المقدماتُ المأخوذةُ مع الترتيبِ فلا يَصْدُقُ عليها التعريفُ أصلاً؛ إذ لا
معنى للنظر فيه. صرَّحَ به السيدُ، قدَّسَ سرُّه في (شرح المواقف).
(قوله: والتأمل) تفسيرٌ.

❦ شرح الرزنجي ❦

وقوله: (وأما المقدماتُ المأخوذةُ مع الترتيبِ والهيئة)، أي: الملحوظُ معها
الترتيب، والهيئة، جوابٌ عن سؤالٍ مقديرٍ، تقديرُه: لِمَ قَيَّدَتِ التفسيرَ المذكورَ بقولك:
مع قطع النظر عن... الخ، فأجابَ بما حاصلُه: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقيدَ بذلك (فلا يَصْدُقُ عليها
التعريفُ) للدليل عند الأصوليين، (أصلاً)، أي: لا على كون النظر بمعنى الحركة
الثانية، ولا على كونه بمعنى الحركتين، (إذ لا معنى) حينئذٍ (للنظر فيه)، أي: في
الدليل المراد به المقدمات الملحوظة معنا الترتيب، والهيئة، أصلاً، أي: لا الحركة
الثانية، ولا مجموع الحركتين؛ لأن كلا منهما حاصلٌ فيه حينئذٍ، فلو نظر فيه بأحد
المعنيين، لَصَارَ تحصيلًا للحاصل، (صرَّحَ به)، أي بعدم صدقِ التعريفِ على ما ذُكِرَ،
حين ملاحظة الترتيب، والهيئة معه، (السيدُ) الشريفُ، في شرح المواقف (قدَّسَ اللهُ
سرَّه)، أي طَهَّرَ روحَهُ الشريفةَ، آمين.

قول المصنِّف: (والتأمل)، عطفٌ (تفسير) للنظر. / ٢١١ /



والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م: ٨٠١/٢.

 حواشي المينحويين

أو: للدليل المرادف للحجة، فالاستلزام بمعنى: المناسبة المصححة للانتقال.

 شرح البرنجمي

(أو) جعل هذا تعريفاً (للدليل) بالمعنى الأعم، وهو (المرادف للحجة)،
 الشاملة للقياس، والاستقراء، والتمثيل؛ لأنَّ الحجة على ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الاستدلال،
 إمّا: من حال الكلي على جزئياته. وإما: بالعكس. وإما: من حال أحد الجزئين
 المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر، فالأول: هو القياس، والثاني: هو
 الاستقراء، والثالث: هو التمثيل.

وتحقيق ذلك أنهم قالوا: الاستقراء إمّا:

تام، يتصفّح فيه حال الجزئيات بأسرها، وهو يرجع إلى القياس، كقولنا: كلُّ
 حيوان: إمّا ناطق، أو غير ناطق، وكلُّ ناطق من الحيوان حسّاس، وكلُّ غير ناطق من
 الحيوان حسّاس، ينتج: كلُّ حيوان حسّاس. وهذا القسم يُفيد اليقين.

وإمّا ناقص، يكفي فيه تتبع أكثر الجزئيات، كقولنا: كلُّ حيوان يُحرّك فكّه الأسفل
 عند المضغ؛ لأنَّ الإنسان كذلك، والفرس كذلك، والبق كذلك، إلى غير ذلك، ممّا
 صادفناه من أفراد الحيوان.

وهذا القسم لا يُفيد إلا الظنّ، إذ من الجائز وجود حيوان - لم نصادفه - غير
 مُحرك فكّه الأسفل عند المضغ، كما نسمعه في التماسح.

(فالاستلزام) المذكور ليس حينئذٍ على معناه المشهور، بل هو (بمعنى المناسبة،
 المصححة للانتقال)، أي: انتقال الذهن من المبداء إلى المطلب، وبعبارة أخرى، أي:
 انتقال الذهن من الدليل إلى النتيجة.

حواشي البينجويني

ويؤيدُ الثانيَ جريانَ المناظرةِ في الاستقراء، والتمثيل، أيضاً، ويُضعِّفه عدمُ صدقِ التعريفِ على الاستقراءِ المؤلَّفِ من قضايا كثيرة، فإنه قلَّما يكونُ من اثنين.

شرح البربرحي

فقوله^(١): هو المركب من قضيتين، يستلزم... [إلخ]، معناه: يُناسبُ مناسبةً مصحَّحةً للانتقال، أي: من شأنها أن ينتقل بسببها من الدليل إلى المدلول.

وإذا علمتَ ذلك فقد تعلم أنه لا يُمتنع وجودُ العلم المتعلِّق بمقدمات الدليل، بدون العلم بالمطلوب، كما في الاستقراء، والتمثيل، قاله الفاضلُ الآغلري^(٢)، رحمه الله.

قال في (شرح المواقف): قالوا: لا بد بين الدليل، والمدلول، من مناسبةٍ مخصوصةٍ، وتلك المناسبةُ إمَّا: باشتمال الدليل على المدلول، وهو القياس، أو: باشتمال المدلول على الدليل، وهو الاستقراء، أو: باشتمال أمرٍ ثالثٍ عليهما، وهو التمثيل^(٣)، انتهى.

فمراد المحشِّي رحمه الله بالمناسبة المصحَّحة هو هذه المناسبة، هذا (ويؤيدُ الثاني) أي: جعلُ هذا تعريفاً للدليل بالمعنى الأعم، (جريانُ المناظرةِ في الاستقراء، والتمثيل أيضاً)، أي: كالقياس (و) لكن (يُضعِّفه) أي: الثاني (عدمُ صدقِ التعريفِ) حينئذٍ (على الاستقراء، المؤلف من قضايا كثيرة)، كقولنا: كلُّ عنصرٍ مُتَحَيِّرٌ؛ لأنَّ الترابَ متَحَيِّرٌ، والماءُ كذلك، والهواءُ كذلك، والنارُ كذلك، (فإنَّه) أي: فإنَّ الاستقراءَ (قلَّما

(١) أي: قول المصنِّف.

(٢) قال الأستاذ الملا طاهر البحركي: لم أجد له ترجمة، غير أن اسمه: محمد بن سعيد، كان من تلاميذ العلامة الملا عبد الرحمن البينجويني.

(٣) شرح المواقف، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢،

من قَضِيَّتَيْنِ

﴿ حواشي المينحويين ﴾

(قوله: المركَّبُ) المعقولُ ، أو: الملفوظُ .

(قوله: قَضِيَّتَيْنِ) صادِقَتَيْنِ ، أو: كاذِبَتَيْنِ ، أو: مُخْتَلِفَتَيْنِ .

(قوله: قَضِيَّتَيْنِ) معقولَتَيْنِ ، أو: ملفوظَتَيْنِ .

(قوله: من قَضِيَّتَيْنِ) لَمْ يَقُلْ من قضايا ،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

يكونُ) أي: قد يكون مؤلفاً (من اثنتين) ، والأكثرُ كونه مؤلفاً من أكثر ، مثلاً ، القضايا المسوقة لإثبات التحيز لكلِّ عنصرٍ أربعة ، كما مرَّ ، ويمكن أن يُجاب بأنَّ معنى قوله: من قضيتين... الخ ، بالنسبة إلى الاستقراء من قضيتين فصاعداً ، فذكر القضيتين ذكرَ لأقلِّ ما يكتفى به .

قول المصنِّف: (المُرْكَبُ) ، أي: سواء كان المركَّبُ (المعقولُ ، أو) المركَّبُ (الملفوظُ) ، وسيأتي الفرقُ بينهما منَّا ، إن شاء الله تعالى .

قول المصنِّف: (قضيتين) ، أي سواء كانتا: صادقتين ، مثل: العالم متغيرٌ ، وكل متغيرٌ حادثٌ .

(أو كاذبتين) ، مثل: الإنسانُ حجرٌ ، وكلُّ حجرٍ حساسٌ ، ٢٢/

(أو مُخْتَلِفَتَيْنِ) ، بأن يكونَ الأولَى: صادقةً ، والثانيةُ: كاذبةً ، مثل: العالمُ متغيرٌ وكل متغيرٌ جمادٍ ، أو: بالعكس ، مثل: الإنسانُ حجرٌ ، وكلُّ حجرٍ جسمٌ .

قول المصنِّف أيضاً: (قضيتين) ، أي: سواء كانتا (معقولَتَيْنِ ، أو ملفوظَتَيْنِ) ، والفرقُ بينهما: أنَّ المعقولةَ أعمُّ مطلقاً من الملفوظةِ ، فإنَّ كلَّ ملفوظةٍ معقولةٌ ، من غير عكسٍ .

قول المصنِّف أيضاً: (من قضيتين) ، إنما (لم يقل من قضايا) بدل هذا ،

يَسْتَلْزِمُ

حواشي البينجويني

إشارة إلى أن القياس المؤلف مما فوق الاثنين دليلان في الحقيقة، أو دلائل، لا دليل واحد، والوحدة مُعتبرة في المَعْرِفِ، فلا يَصْدُقُ التعريف إلا على واحدٍ واحدٍ.

(قوله: يَسْتَلْزِمُ) حالٌ من عائد الموصول،

شرح البرزنجي

ولا فصاعداً، مثلاً، يُشير (إشارة إلى أن القياس المؤلف مما فوق الاثنين) من القضايا (دليلاً في الحقيقة)، إذا كان مؤلفاً من ثلاث قضايا، (أو دلائل)، إذا كان مؤلفاً مما فوق الثلاث، (لا) أنه (دليل واحد)، كالمؤلف من قضيتين، (و) الحال أن (الوحدة معتبرة في) جنس (المعرفة) بالفتح؛ أي: من حيث هو معرفٌ؛ لأنَّ التعريف إنما هو للماهية، من غير ملاحظة شيء من الأفراد معها، إذ لا إحاطة بالجزئيات لغير عَلامِ الغُيوبِ.

والتعريف لا بد أن يكون جامعاً ومانعاً، وإذ قد علمت أن الوحدة معتبرة في الدليل المعرفة، (فلا يَصْدُقُ التعريف) لشيء (إلا على) كُلِّ (واحدٍ واحدٍ) من أفرادهِ، لا على مجموعِ منها، فلا يجوز أن يقول: من قضايا، ولا فصاعداً، مثلاً، وإن كان مُراداً بالنسبة إلى الاستقراء على ما مرَّ.

قول المصنّف: (يَسْتَلْزِمُ)، هو (حالٌ من عائدِ الموصولِ). الإضافة لاميةٌ. والمراد بـ: العائدِ: الضميرُ المستترُ في المركَّبِ. وبـ: الموصولِ: لأمِ المركَّبِ. فإنَّ قوله: هو المركَّبُ، بمعنى: هو الذي رُكِّبَ، بالبناء للمجهول. وهذا مبني على مذهب مَنْ لَمْ يُجَوِّزْ الحالَ مِنْ غيرِ الفاعِلِ، والمفعولِ بِهِ^(١)، وإلا فهو حالٌ مِنْ: المركَّبِ، كما لا يَخْفَى.

(١) انظر: نور الأبصار في شرح إظهار الأسرار في النحو، للبركوي، للشيخ العلامة حمزة بن إبراهيم المدني (ت ١٢١٢هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور صلاح سالم عواد، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م: ٤٣٣ - ٤٣٧. ورد فيه: أن صاحب الحال لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً به، فإن كان كذلك في اللفظ فيها ونعمت، وإلا فيؤوّل الكلام بحيث يصير صاحبها فاعلاً =

.....

حواشي البيهقيوني

أي: بعد تَفْطُنْ كَيْفِيَّةِ الاندراج، فلا يَتَجَهْ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ جَمْعًا بما عدا الشكل الأول إذ لا يستلزم العلمُ بها العلم بالنتيجة، لا بَيِّنًا وهو ظاهر، ولا غير بَيِّن، فإنه فرع تحقق الاستلزام.

شرح البرزنجي

وقوله: (أي: بعد تَفْطُنْ كَيْفِيَّةِ الاندراج)، أي: بعد تَفْهَمْ كَيْفِيَّةِ اندراج الأصغر في الأوسط، والأوسط في الأكبر، ج س م، تقديره: أن هذا التعريف غير جامع لما عدا الشكل الأول، إذ لا يستلزم العلم بها العلم بالنتيجة، لا بَيِّنًا، ولا غير بَيِّن، مع أنها من أفراد المعرف.

فأجاب ب: أن هذا القيد معتبر هنا، يعني: أن المراد بالنسبة إلى ما عدا الشكل الأول، أنه يستلزم العلم بهما العلم بالنتيجة، بعد تَفْطُنْ كَيْفِيَّةِ ... الخ، أي: بعد ردها إلى الأول. (فلا يتجه أنه) أي هذا التعريف (ينتقض جمعًا)، أي من حيث الجامعة، (بما عدا الشكل الأول)، من الأشكال الأربعة.

وقوله: (إذ لا يستلزم العلمُ بها)، علَّة الانتقاض، أي: لا يستلزم العلمُ بما عدا الشكل الأول، والتأنيث باعتبار المعنى، (العلم بالنتيجة، لا بَيِّنًا، وهو) أي: عدم الاستلزام المذكور لزومًا بَيِّنًا^(١) (ظاهر) إذ لو كان بَيِّنًا لَوُجِدَ العلمُ بالمطلوب عَقِبَ العلم بالدليل، بدون الفصل والانفكاك بينهما، كما في الشكل الأول، وليس كذلك هنا، أي: فيما عدا الشكل الأول، فإنَّ العلم بالمطلوب هنا يوجد بعد التَفْطُنْ، قاله الأغجلزي رحمه الله. (ولا غير بَيِّن، فإنه)، أي: غير البَيِّن (فرع تحقق الاستلزام، و) الحال

= أو مفعولاً في المعنى، وقد تبع في ذلك ابن الحاجب، وجماعة....

(١) لازم بين بالمعنى الأخص، وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم الذهن باللزوم. ولازم بين بالمعنى الأعم، وهو الذي يلزم فيه تصور الملزوم واللازم معاً في جزم الذهن باللزم. كقابلية العلم للإنسان والكلية للحيوان. ولازم غير بَيِّن، وهو الذي لا يكفي فيه تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بينهما بل يحتاج إلى أمر خارج من دلالة الالتزام. مثل الحدوث للحسم.

انظر حاشية على: مغني الطلاب، شرح متن ايساغوجي، لأثير الدين الأبهري، طبعة حصرية: ١٥.

..... - لذات هيئته -

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

وهو مُنتَفٍ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ لِلانفكاك بينهما ، وَإِنْ تَحَقَّقَ بَيْنَ الْمَعْلُومَيْنِ فَتَأَمَّلْ .
(قوله : لذاتِ هيئته) ، كَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : لِدَاتِهِ وَهَيْئَتِهِ ، حَتَّى يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ لِلْمَادَّةِ
دَخْلًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ ، بِإِسْنَادِ الْاسْتِزَامِ إِلَى الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْقَضِيَّتَيْنِ ،

﴿ شرح البرنجي ﴾

(هو) أي : الاستلزامُ (مُنتَفٍ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ) ، أي : بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْمَقْدَمَتَيْنِ ، وَالْعِلْمِ
بِالنَّتِيجَةِ ، فِيمَا عَدَا الشَّكْلَ الْأَوَّلَ ، (لِلانفكاكِ بَيْنَهُمَا) ، أي : بَيْنَ ذَاتَيْهِمَا ، لَا بَيْنَهُمَا
مَرْدُودَيْنِ إِلَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، (وَإِنْ تَحَقَّقَ) الْاسْتِزَامُ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ (بَيْنَ
الْمَعْلُومَيْنِ) ، يَعْنِي : الْمَقْدَمَتَيْنِ وَالنَّتِيجَةَ ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ . وَلَمَّا قِيدَ
بِقَوْلِهِ : بَعْدَ تَفْطُنٍ ... الخ - وَمَعْنَى التَّفْطُنِ فِيمَا عَدَا الشَّكْلَ الْأَوَّلَ : رَدُّهَا إِلَيْهِ - تَحَقَّقَ
الاستلزامُ فِي الْكُلِّ .

وقوله : (فتأمل) ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ : إِنْ حُمِّلَ الْاسْتِزَامُ عَلَى مَعْنَاهُ الْغَيْرِ الْمَشْهُورِ
- أَعْنِي : الْمُنَاسَبَةَ الْمُصَحَّحَةَ لِلانْتِقَالِ - تَحَقَّقَ الْاسْتِزَامُ فِي كُلِّ الْأَشْكَالِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ
إِلَى اعْتِبَارِ قَيْدٍ : بَعْدَ التَّفْطُنِ ، كَمَا هُوَ الْأَوَّلَى .

قول المصنّف : (لذاتِ هيئته) ، أي : لِنَفْسِ هَيْئَةِ الْمُرَكَّبِ التَّرَكِيبِيَّةِ ، (كَأَنَّهُ لَمْ
يَقُلْ) بَدَلْ هَذَا : (لِدَاتِهِ وَهَيْئَتِهِ) كَغَيْرِهِ (حَتَّى يَكُونَ) ، عِلَّةٌ لِلْمَنْفِيِّ ، أي : لِيَكُونَ ذَلِكَ
الْقَوْلُ (إِشَارَةً إِلَى أَنَّ لِلْمَادَّةِ) أي : مَادَّةِ الدَّلِيلِ / ٢٣ / (دَخْلًا) فِي الْاسْتِزَامِ الْمَذْكُورِ ،
كَالْهَيْئَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الذَّاتَ حِينَئِذٍ بِمَعْنَى : الْمَادَّةِ .

وقوله^(١) : (لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ) ، أي : عَنْ أَنْ يَقُولَ مَا ذُكِرَ (بِإِسْنَادِ) أي : بِسَبَبِ إِسْنَادِ
(الاستلزامِ إِلَى الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِ) الْمَادَّةِ ، أَعْنِي : (الْقَضِيَّتَيْنِ) ، حَيْثُ قَالَ : يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمُ

(١) أي : قول المحشي . وورد هنا في الهامش : مبتدأ .

العلم

حواشي البيهقيوني

فاللأم في قوله: لذات هيئته داخله على العلة الناقصة.

(قوله: لذات هيئته) كلامه مُشعرٌ بأنَّ الهيئة مُستقلة في الاستلزام، وليس كذلك.

فالأولى أن يقول: لذاته وهيئته.

(قوله: العلم) أقول: إذا كان الاستلزام استلزام العلم للعلم - كما هنا - لا يحتاج

شرح البرزنجي

المتعلق ب... الخ، علة^(١) للنفي.

(فاللام) الكائنة (في قوله: لذات هيئته، داخله على العلة الناقصة) للاستلزام

المذكور، إذ التامة هي: الهيئة والمادة معاً، لا نفس الهيئة فقط.

قول المصنّف أيضاً: (لذات هيئته)، اعلم أن (كلامه) هذا (مُشعرٌ) بظاهره، (بأنَّ

الهيئة) التركيبية للدليل (مُستقلة في) العلية (لـ) (الاستلزام) المذكور، (وليس كذلك)

لِما علمت آنفاً، (فالأولى أن يقول) بدل هذا: (لذاته وهيئته)، لدفع هذا الإشعار.

واعلم أن بين الحاشيتين منافاةً، حيث استلزم الثانية شيئاً نفى لزومه الأولى،

ويمكن أن يُدفع بـ: أن الحاشية الأولى إنما وُضعت بالنسبة إلى مَنْ له الفطنة القويّة،

والثانية بالنسبة إلى مَنْ بخلافه، والله أعلم.

قول المصنّف: (العلم)، بالرفع، فاعلٌ: يستلزم. ولما كان ههنا مظنة سؤال هو:

أنَّ كلام المصنّف هنا قاصرٌ، حيث لم يشترط التسليم للمقدمات كغيره، أي: لم يقل:

هو المركّب من قضيتين، متى سلّمنا لزم... الخ، مع أنّه لازمٌ، كما في الكتب

المنطقية، أشار إلى دفعه بقوله: (أقول إذا كان) المراد من (الاستلزام: استلزام العلم

للعلم، كما هنا)، أي: في تعريف المصنّف للدليل المنطقي (لا يحتاج)، مجهولٌ، أو

معلومٌ، والأوّل أولى، وإن كان ما يأتي أخيراً قرينة على الثاني، أي: لا يحتاج في

(١) ورد هنا في الهامش: خبرٌ، أي: لـ؛ وقوله:

 حواشي البيهقي

إلى قيد: متى سَلَمْنَا، كما لا يحتاج إليه إذا كان استلزامُ المعلوم للمعلوم، وإن قال عبد الحكيم رحمه الله: إن اللزوم بين العِلْمَيْن إنما يكون بشرط تسليم

 شرح البرزنجي

تعريف الدليل المنطقي (إلى) زيادة (قيد) هو: (متى سَلَمْنَا)، وذلك؛ لأنه لا يُمكن تعلُّق التسليم والإذعان بالعلم، لكون العلم نفس الإذعان، والتسليم اليقيني أو الظني، فيلزم حينئذٍ تعلُّق الشيء بنفسه، وهو محال. كذا أفاده الفاضل المزناوي رحمه الله ^(١).

(و) قوله ^(٢): (كما لا يحتاج إليه إذا كان) أي: الاستلزام (استلزام المعلوم للمعلوم)، الكاف، لبيان حكم المشبه به.

والمراد بذلك الاستلزام: استلزام الذات للذات، وذلك؛ لأنه لا يُشترط التسليم والإذعان بذاتٍ لتستلزم ذاتًا أخرى، إذ ربَّما تستلزم ذات ^(٣) أخرى ^(٤)، من غير إذعانٍ بأحدهما، فإن المراد بالاستلزام: ما هو بحسب نفس الأمر، وذلك لا يجب أن يكون معلومًا ومُسَلَّمًا (وإن قال عبد الحكيم) في حاشيته على حاشية السيد الشريف على شرح الشمسية ^(٥): (أن اللزوم بين العِلْمَيْن إنما يكون) أي: يتحقَّق (بشرط تسليم

(١) الأستاذ الملا محمود من أهالي قرية: مدزناوه التابعة لقصة: بشار. ولد في حدود سنة ١٨٥٨م. وبعدما قطع مراحل من التعلم في مدارس هذه المنطقة ذهب إلى محافظة السلیمانية ليدرس عند الشيخ عبدالقادر المهاجري. ففي سنة ١٢٨٨هـ كتب كتاب: عبدالله يزدي، في المنطق، وكتب كتابًا آخرى. كان رحمه الله زاهدًا تقيًا. توفي سنة ١٩٣٤م.
انظر: حياة الأمجاد، للملا طاهر البحركي: ٢٢١/٣ - ٢٢٢.

(٢) أي: المحشي.

(٣) في الهامش: فاعل: تستلزم.

(٤) في الهامش: أي ذاتًا أخرى، مفعول: تستلزم.

(٥) انظر: المجموع المشتمل على الشروح والحواشي على الرسالة الشمسية، الناشر: فرج الله زكي، المطبعة الأميرية، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م: ١٨٧ - ١٨٨.

 حواشي البيهقي

المقدمات ، وذلك لأنهما إذا لم تُسَلِّمَا لَمْ يتَحَقَّق العلم بالملزوم ، حتى يستلزم العلم باللازم ، بل لا فائدة فيه ؛ لأنَّ التسليم الذي جعله شرطاً عينُ العلم بالملزوم ، فلا معنى لاشتراطه ، نعم لو كان الاستلزام استلزامَ المعلوم للعلم لاحتاج إلى ذلك القيد هذا ، وإنَّ التعريف كما يصدق مع تحقُّق العلمين ،

 شرح البرزنجي

المقدمات) المفيدة لهما ، (و) كأنَّ (ذلك) الإشتراط ثابتٌ عنده ؛ (لأنَّها) أي المقدمات (إذا لم تُسَلِّم) ولم يُدْعَ بها (لَمْ يتَحَقَّق العلم بالملزوم) ، يعني : المقدمات ، (حتى يستلزم) ذلك الملزوم (العلم باللازم) ، يعني : النتيجة . انتهى ما أفاده عبد الحكيم .

وقوله : (بل لا فائدة فيه) ، أي : في التقييد بالقيد المذكور ، عطف على قوله : لا يحتاج . ويل : للإضراب ، يعني : ٢٤/ أنه لا فائدة فيه فضلاً عن أن يُحتاج إليه ، (و) ذلك (لأنَّ التسليم الذي جعله) عبد الحكيم (شرطاً) لتَحَقُّق الاستلزام (عينُ العلم بالملزوم) ، فإن التسليم هنا بمعنى : العلم ، كما مرّ ، (فلا معنى لاشتراطه) ، وإلا فيلزم اشتراط الشيء لنفسه ، وفي هذا شيء لا يخفى تقريره ، ودفعه .

وقوله (نعم لو كان الاستلزام استلزامَ المعلوم للعلم لاحتاج إلى ذلك القيد) ، استدراكٌ لقول عبد الحكيم : بأن اللزوم بين العلمين إنما يكون بشرط تسليم المقدمات ، وإنما أُحتِيج إليه حينئذٍ ؛ لأنه ما لم يسلم المقدمات لم يحصل العلم بالنتيجة ، فإنَّ المعلوم إنما يستلزم العلم بشرط تسليمه .

(هذا) ، أي : افهم هذا ، أو مضى هذا ، (و) أيضاً (أنَّ التعريف) للدليل المنطقي (كما يصدق مع تحقُّق العلمين) السابقين كما إذا علم صدق المقدمتين ، مثل : كلُّ إنسان حيوانٌ ، وكلُّ حيوانٍ حساسٌ ، كذلك يصدق مع انتفائهما ، كما إذا علم كذب المقدمتين ،

الْمُتَعَلِّقُ بِهِمَا عِلْمًا بِقَضِيَّةٍ أُخْرَى.

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

كذلك يصدق مع انتفائهما ، كما إذا عُلِمَ كذبُ المقدمتين ، أو إحداهما .

(قوله : عِلْمًا) استلزامًا استيعافيًا ، لا مَعِيًا ، كما في استلزامِ المعلوم للمعلوم . فافهم .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

مثل : كُلُّ إنسانٍ حجرٌ ، وكلُّ حجرٍ حسَّاسٌ ، (أو) كذبٍ (إحداهما) ، وصدقٍ الأخرى ،
مثل : كُلُّ حجرٍ جمادٌ ، وكلُّ جمادٍ حسَّاسٌ . أو : كُلُّ حجرٍ حسَّاسٌ ، وكلُّ حسَّاسٍ حيوانٌ .

واعلم أنَّ هذا أيضًا ردٌّ لقولِ عبدِ الحكيم في الحاشية المذكورة : وقيد^(١) : لو
سَلَّمْتُ ، ليس لإفادة أنه لا لزوم على تقدير عدم التسليم ، بل لإفادة التعميم ، ودفعِ
توهم اختصاصِ التعريف بالقضايا الصادقة .

كأنه قيل : قول مؤلف ، من قضايا ، سواء كانت صادقة ، أو لا ، لزم عنها قول

آخر .

فمفهوم المخالفة المستفادة من التقييد بالشرط غير مراد ههنا ؛ لأن التقييد هنا

في معنى التعميم . انتهى ، فاعرفه حق المعرفة .

قول المصنّف : (علمًا) مفعولٌ : يَسْتَلْزِمُ ، أي : يَسْتَلْزِمُ علمًا بـ... الخ ، (استلزامًا
استيعافيًا) ، بمعنى : أنه يوجد العلمُ بالنتيجة ، عقب العلمِ بالقياس ؛ وذلك لأنَّ العلمَ
بالنتيجة ليس في زمانِ العلمِ بالقياس ، كما هو ظاهر ، (لا مَعِيًا) ، أي : لَا أَنَّ العلمَ
بالنتيجة يوجد مع العلمِ بالقياسِ بدون تقدُّمٍ وتأخُّرٍ ، حيث إنَّ العلمَ بالنتيجة إنما يَحْصُلُ
بعد الحركتين . والاستلزام^(٢) المَعِيُّ (كما^(٣)) في استلزامِ المعلوم للمعلوم) ، كالأبوة ،
والبنوة ، فإنَّ استلزامَ إحداهما للأخرى مَعِيٌّ بلا ريب .

(١) في الهامش : مقول قول عبد الحكيم .

(٢) في الهامش : م ، أي : مبتدأ .

(٣) في الهامش : خ ، أي خبر .

أعني: يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوماً عادياً عند الأشعري، بمعنى: أن عادة الله جرت على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين،

﴿هواشي البينحويني﴾

(قوله: لزوماً)، مفعول مطلق نوعي، والظاهر استلزماً، ونسبته إلى السبب. شرحه، فيه أنه

﴿شرح البرزنجي﴾

(فافهم) كأنه إشارة إلى استخراج وجه التخصيص بالاستعقابي، وهو كأنه كلمة: من، في التفسير بقوله: أعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين، فإنها دالة على الاستعقاب، ويشهد لذلك ما قاله القرداغي^(١)، والله أعلم.

قول المصنف (لزوماً)، هذا (مفعول مطلق^(٢)، نوعي)، أي لقوله: يستلزم؛ لأن الاستلزام العادي نوع من مطلق الاستلزام، (و) لكن (الظاهر) من قوله: يستلزم، أن يقول بدل هذا (استلزماً) عادياً، ليكون من لفظ فعله، كما هو الغالب. (ونسبته) أي: نسبة اللزوم إلى العادة، كما هو مفاد ياء النسبة في قوله: عادياً، من نسبة الشيء إلى السبب؛ لأن جريان العادة كذلك سبب للزوم، هذا ما قال في (شرحه) الشارح حسن باشا زاده^(٣)، لكن (فيه) نظر، وهو (أنه) ليس مفعولاً مطلقاً، لقوله: يستلزم، حتى يكون

(١) قول القرداغي في حاشيته على الكلبي: (قوله: من العلمين) أفاد بكلمة: من، أن اللزوم هنا استعقابي لا معي. انظر: كلبي آداب: ٤٣.

(٢) المفعول المطلق، وهو المصدر، الفضلة، المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده، ك: (ضربت ضرباً) أو: (ضرب الأمير) أو: (ضربتني).

انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م: ٢/٤٢٢.

(٣) انظر: فتح الوهاب، لحسن باشا: ١٥.

وإن لم يجب خلقه عليه تعالى.

حواشي البينحويني

مفعول مطلق لقوله: يلزم، وهو لكونه موصولاً بـ: من، يُفيد ما يفيدُه قوله: يستلزم... الخ.

(قوله: لم يجب خلقه عليه تعالى)، المناسب هنا، وفيما يأتي، أن يقول: عنه، بدل: عليه؛ لأنَّ الوجوب الموصول بـ: عن، يُستعمل في الصدور الإيجابي، والموصول بـ: على، يُستعمل في الصدور الاختياري،

شرح البرزنجي

الظاهر كما قال، بل هو (مفعول مطلق) نوعي (لقوله: يلزم^(١)) في التفسير.

وقوله: (وهو لكونه موصولاً بـ: من، يُفيد ما يفيدُه قوله) السابق: (يستلزم... الخ) من المبالغة ج س م من جانب الشارح، وهو كيف يصح ذلك؟ وهو مستلزم لكون: يلزم، تفسير يستلزم، وفي: يستلزم، /٢٥/ مبالغة لا يفيدُها: يلزم، كما هو معلوم من قواعد علم الصرف؟ فأجاب بما حاصله: أنَّ اللزوم الموصول بـ: من، مرادف للاستلزام، وهذا أمرٌ ذوقِي.

قول المصنف^(٢): (لم يجب خلقه عليه تعالى)، لا يخفى أنَّ (المناسب هنا)، أي: في مقام بيان مذهب الأشعريؒ، (وفيما يأتي) بعده، من بيان مذهب الحكماء، (أنَّ يقول: عنه، بدل) قوله: (عليه)؛ وذلك (لأنَّ) الغرض بذلك بيان مخالفة مذهب الحكماء كالمعتزلة، و(الوجوب الموصول بـ: عن)، عندهم، (يُستعمل في الصدور الإيجابي)، أي: في صدور الفعل عن الفاعل بالإيجاب.

(و) الوجوب (الموصول بـ: على)، عندهم (يُستعمل في الصدور الاختياري)،

(١) أي: قول المصنف: أعني: يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوماً عادياً... الخ. انظر: كلبوي آداب: ٤٣.

(٢) الحاشية المرقمة: ٦٦، قول المصنف: (لم يجب خلقه عليه تعالى) في الأصل مكتوبة بعد الحاشية المرقمة: ٦٧، قول المصنف: (عند الحكماء، بمعنى: أنه يجب... الخ)، قدمتها تماشياً مع النص.

وَلَزُومًا إِعْدَادِيًّا عِنْدَ الْحُكَمَاءِ ، بِمَعْنَى : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى خَلْقُ الْعِلْمِ

﴿ حواشي البينحويني ﴾

أَلَا يُرَى أَنَّ الْمَعْتَزَلَةَ قَالُوا بِوَجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ قَوْلِهِمْ : بِاخْتِيَارِهِ .

(قوله : عِنْدَ الْحُكَمَاءِ ،) بِنَاءٌ عَلَى تَحْقِيقِ مَذْهَبِهِمْ ،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

أَي : فِي صُدُورِ الْفِعْلِ عَنِ الْفَاعِلِ بِالِاخْتِيَارِ ، أَي : وَالْمَرَادُ بِالْوَجُوبِ : هُوَ الْإِيجَابِيُّ .
فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُعْبَرَ بِمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الصُّدُورِ الْإِيجَابِيُّ عَنْهُمْ .

وَقَوْلُهُ : (أَلَا يُرَى أَنَّ الْمَعْتَزَلَةَ) بِأَسْرِهِمْ (قَالُوا بِوَجُوبِ) خَلْقِ مَا هُوَ (الْأَصْلَحُ)
لِلْعِبَادِ (عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ قَوْلِهِمْ : بِاخْتِيَارِهِ) ، أَي : مَعَ كَوْنِهِمْ قَائِلِينَ بِهِ : أَنَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ
مُخْتَارٌ ، أَي : إِنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، تَنْوِيرٌ لِمَا اسْتَعْمَالِ الْمَوْصُولِ بِهِ : عَلَى ، فِي
الصُّدُورِ الْإِيجَابِيِّ ، هَذَا مَقَادُ كَلَامِهِ .

وَفِيهِ : أَنَّهُ إِنْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ هَكَذَا ، عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، فَمَمْنُوعٌ ؛ لِجَرَيَانِ
اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى تَعْدِيَةِ الْوَجُوبِ بِهِ : عَلَى ، سَوَاءً كَانَ فِي الصُّدُورِ الْإِيجَابِيِّ ، أَوْ
الِاخْتِيَارِيِّ .

أَوْ : عِنْدَ الْمَعْتَزَلَةِ فَمَمْنُوعٌ أَيْضًا .

أَوْ : عِنْدَ الْحُكَمَاءِ ، فَالْحَقُّ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ أَنْ يُكْتَبَ هَذَا ، عَلَى قَوْلِهِ ^(١) : بِمَعْنَى أَنَّهُ
يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى ، فِي مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ ، نَعَمْ ، لَوْ قَالَ : الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ : وَلَا عَنْهُ ،
كَمَا قَالَ الْقُرْدَاغِيُّ ^(٢) ، لِيَكُونَ إِيمَاءً إِلَى مُخَالَفَةِ مَذْهَبِي الْحُكَمَاءِ ، وَالْمَعْتَزَلَةِ ، لَكَانَ
مُوجَّهًا .

قَوْلُ الْمَصْنُفِ : (عِنْدَ الْحُكَمَاءِ ، بِمَعْنَى : أَنَّهُ يَجِبُ ... الخ) ، هَذَا أَي : تَعْلِيقُ
الْوَجُوبِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، (بِنَاءً) ، أَي : مَبْنِيٌّ (عَلَى تَحْقِيقِ مَذْهَبِهِمْ) ، أَي : عَلَى مَذْهَبِ

(١) أَي : قَوْلُ الْمَصْنُفِ .

(٢) حَاشِيَةُ ابْنِ الْقُرْدَاغِيِّ ، عَلَى كَلْبُيْ أَدَابٍ : ٤٤ .

بالنتيجة عقيب العلمين ؛ لأنهما يُعدَّانِ الذهنَ إعداداً تاماً ، فلو لم يَخْلُقِ النتيجة يلزمُ البُخلُ ، وهو من المبدءِ الفَيَّاضِ محالٌ .

﴿ حواشي البينحويني ﴾

وإلا فالخلقُ إنما يَجِبُ على العقلِ الفَعَالِ .

(قوله : فلو لم يَخْلُقِ النتيجة) أي : العلمُ بها .

(قوله : من المبدءِ الفَيَّاضِ) ،

﴿ شرح البررجمي ﴾

مُحَقِّقِي الحكماءِ ، (وإلا فالخلقُ إنما يجب على العقلِ الفَعَالِ) ، ويُقالُ له : جبريلُ ، بِلِسَانِ أَهْلِ الشَّرْعِ ، يعني : وإلا فتعلُّقُ الوجوبِ عندهم إنما هو بالعقلِ الفَعَالِ ، لا بِاللهِ تعالى . وبالجُمْلَةِ أَنَّ المُحَقِّقِينَ من الحكماءِ ، يُسَيِّدُونَ الممكِنَاتِ بِأُشْرَها إلى الله تعالى ، كالمُتَكَلِّمِينَ . وَغَيْرُ المُحَقِّقِينَ منهم يُسَيِّدُونَهَا إلى العقلِ الفَعَالِ ، الذي يُقالُ له : العقلُ العاشرُ ، والمبدءُ الفَيَّاضُ ، أيضاً في اصطلاحهم ، وهو المذهبُ المشهورُ لهم ، وذلك زَعَمًا منهم : أَنَّ الواحدَ لا يَصْدُرُ منه إِلَّا فِعْلٌ واحدٌ ، فتأمل ، لتَطَّلِعَ على مذهبهم المعوجِ ، نَجَّانا اللهُ تعالى ، وإياك من الإِغْوِجَاجِ ، آمين .

قول المصنف : (فلو لم يَخْلُقِ النتيجة) ، مِنْ إقَامَةِ المُتَعَلِّقِ - بالكسر ، المحذوفِ مِنْهُ آلةُ التعلُّقِ - مَقَامَ المُتَعَلِّقِ ، بالفتح . هذا بحسبِ اللفظ^(١) . وأما بحسبِ المعنى ، فبالعكس ، أي : مِنْ إقَامَةِ المُتَعَلِّقِ بالفتح مقامَ المُتَعَلِّقِ بالكسر^(٢) ، كما قاله القرداغي^(٣) . (أي : العلمُ بِهَا) ، وإنما فَسَّرَ بذلك ؛ لأنَّ الكلامَ في العلمِ بِهَا ، لا في نفسها .

قول المصنف : (من المبدءِ الفَيَّاضِ) ، أي : من الأصلِ الكَثِيرِ الفَيَّاضِ ، والفَيَّاضُ :

(١) قوله : فلو لم يَخْلُقِ النتيجة ، أي : فلو لم يَخْلُقِ العلمُ بِالنتيجة . النتيجة ، متعلِّقةٌ بالعلمِ ، وآلةُ التعلُّقِ ، وهي : الباءُ ، محذوفةٌ ، والعلمُ ، متعلِّقٌ . فأقيمت : النتيجة (المتعلِّقُ ، بالكسر) مقامَ العلمِ (المتعلِّقُ ، بالفتح) .

(٢) وذلك لأنَّ العلمَ متعلِّقٌ بالنتيجة .

(٣) حاشية ابن القرداغي ، على گلنبوي آداب : ٤٥ .

وَلَزُومًا تَوَلِيدِيًّا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ ،

﴿ حواشي البينحويسي ﴾

وهو الله تعالى ، على تحقيق مذهبهم ، والعقلُ الفَعَّالُ ، على ظاهره .

(قوله : تَوَلِيدِيًّا) أُعْتَرِضَ بِأَنَّ التَّوَلِيدَ هُوَ : أَنْ يُوجِبَ فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ فِعْلًا آخَرَ ، وَالْعِلْمُ

لَيْسَ مِنْ مَقُولَةِ الْفِعْلِ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْفِعْلَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ

﴿ شرح البرزنجي ﴾

عبارة عن صب الخير ، (و) هذا الْمَبْدَءُ (هو الله تعالى) ، بناءً (على تحقيق مذهبهم) ،
أي : الحكماء ، (والعقلُ الفَعَّالُ) بناءً (على ظاهره) ، أي : ظاهر مذهبهم ، وهو المذهبُ
المشهورُ .

قول المصنّف : (تَوَلِيدِيًّا) ، قال الشارحُ حسن پاشا زاده^(١) : وذلك لأنَّهم لما

/٢٦/ أثبتوا لبعض الحوادثِ مؤثراً غيرَ الله تعالى ، قالوا : الفعلُ الصادرُ عنه ، أي : عن

الفاعل ، إمّا : بالمباشرة ، وإمّا : بالتوليد ، ومعناه : أَنْ يُوجِبَ فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ فِعْلًا آخَرَ ،

كحركة اليدِ ، الموجبة لحركة المفتاح ، فإنَّ حركةَ اليدِ صَدَرَتْ مِنْ ذِي الْيَدِ بِالْمَبَاشَرَةِ ،

أي : بلا واسطة ، وأُوجِبَتْ لِفَاعِلِهَا حركةُ المفتاح ، فهي صادرةٌ عنه بواسطة حركة اليد .

والنظر فعل للعبد ، واقع بمباشرة ، يتولد منه فعل آخر ، هو العلم بالمنظور فيه ،

انتهى بتصرف .

ثم (اعْتَرِضَ) على هذا (بأنَّ التَّوَلِيدَ) من : مقولة الفعل ، إذ (هو) هنا (أَنْ يُوجِبَ

فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ فِعْلًا آخَرَ ، كما مرّ ، و) الحال أنَّ (الْعِلْمَ لَيْسَ مِنْ : مقولة الفعل) ، بمعنى :

التأثير ، حتّى يكونَ مَصْدُوقَ تعريفِ التوليد ، بل هو من : مقولة الكيف ؛ لأنَّه أثرٌ ، أي :

صفةٌ وجوديةٌ ، وهو الصورةُ الحاصلةُ عند العقلِ ، فلا يكونُ لزومُ العلم من العلم

تَوَلِيدِيًّا .

ودُفِعَ ذلك الاعتراضُ (بأنَّ الفِعْلَيْنِ) الْمُوجِبَ بِالْكَسْرِ وَالْمُوجِبَ (في التعريف)

بمعنى: أَنَّ الْعِلْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ يُولَّدَانِ الْعِلْمَ بِالنَّاتِجَةِ ، فهو مخلوقٌ بالواسطة ، لا ابتداءً عندهم .

حواشي البيهقي

بمعنى: الأثر، لا التأثير، فلا إشكال، أو: بَأَنَّ الْمُؤَلَّدَ حَقِيقَةً هُوَ النَّظَرُ، بمعنى: الترتيب، والمُتَوَلَّدُ هُوَ إِفَادَتُهُ لِلْعِلْمِ، تأمل.

(قوله: الْعِلْمَيْنِ) المخلوقين بالمباشرة بلا واسطة، شرحه، إِنَّ لَمْ يَكُنَا مَكْتَسِبَيْنِ بِالنَّظَرِ، تأمل.

شرح البروجي

للتوليد، من مقولة الكيف، (بمعنى: الأثر)، ومعنى^(١) التوليد: أَنْ يُوجِبَ أَثَرٌ لِفَاعِلِهِ أَثَرًا آخَرَ، والعلمُ أثرٌ، فيكونُ مَصْدُوقٌ تَعْرِيفِ التَّوْلِيدِ، (لا) أَنَّهُمَا مِنْ مَقُولَةِ الْفِعْلِ، بمعنى: (التأثير)، كما هو المتبادر، حتى يردَّ الاعتراضُ (فلا إشكال) واردة.

(أو) دُفِعَ الْإِعْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ (بَأَنَّ) الْفِعْلَ (الْمَوْلَّدَ) اسْمَ فَاعِلٍ (حَقِيقَةً هُوَ النَّظَرُ، بمعنى: الترتيب) للمقدمات، كما قاله الشارح، وهو من مقولة الفعل، بمعنى: التأثير، (و) الْفِعْلُ (الْمَتَوَلَّدُ هُوَ إِفَادَتُهُ)، أي النظر (للعلم) بالنتيجة، لا نفس العلم. والإفادة أيضاً من مقولة الفعل، بمعنى التأثير، فلا إشكال أيضاً.

(تأمل) لعلَّ إشارةً إلى عدم مرضيته الجواب الثاني، بسبب أَنَّهُ لَا يُوَافِقُ ظَاهَرَ تَفْسِيرِ الْمَصْنُفِ لِلزُّومِ التَّوْلِيدِيِّ، حيث قال: بمعنى أَنَّ الْعِلْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ يُولَّدَانِ... الخ، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الزُّومِ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قول المصنف: (الْعِلْمَيْنِ)، أي المتعلقين بالمقدمتين (المخلوقين) للعبد (بالمباشرة)، أي: (بلا واسطة) فعل آخر، هذا ما فهم من (شرحه)، لكن إنما يَتِمُّ (إِنْ لَمْ يَكُنَا)، أي: الْعِلْمَانِ السَّابِقَانِ (مُكْتَسِبَيْنِ) أيضاً (بالنظر)، إنما صرَّح بهذا لزيادة التوضيح، وإلا فقوله: مُكْتَسِبَيْنِ، مُغْنٍ عَنْهُ.

وقوله: (تأمل)، لعلَّ إشارةً إلى ما قاله الأغجلزي مِنْ أَنَّ الْعِلْمَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ

(١) الأصل: والمعنى.

ولزوماً عند الإمام الرازي.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: عند الإمام الرازي)، مذهب الإمام عند صاحبِ المواقف

﴿ شرح البرزنجي ﴾

بالمقدمتين قد يكونان نظريتين، يحصلان بالنظر، وترتيب المقدمات الآخر، فلا يكونان حينئذٍ مخلوقين بالمباشرة، انتهى. بتصرف.

وقال الخورملي^(١): وجهه أن خلق العلمين السابقين بالمباشرة، على تقدير عدم اكتسابهما بالنظر، إنما هو على رأي غير السيد السند قدس سره، انتهى.

قول المصنف: (عند الإمام الرازي)، هو الشيخ الإمام فخر الدين^(٢)، قدس سره.

ثم اعلم أن (مذهب الإمام) الرازي (عند صاحب المواقف)، وهو القاضي عضد^(٣)

(١) عثمان بن معروف بن عثمان، ولد في قرية خورملة سنة ١٨٨٢م، درس عند والده، ثم تابع عند الملا عبدالفتاح شوان، ثم ذهب إلى كركوك وقرأ عند الملا علي حكمة أفندي، ثم ذهب إلى أربيل عند الملا أبو بكر أفندي في مدرسة القلعة. وبقي فيها إلى أن أخذ الإجازة العلمية. وله مؤلفات، منها: خلاصة في علم الكلام، والفوائد والعوائد في الحكمة، موضوعات العلوم وتعريفاتها، وغيرها. توفي سنة ١٩٥٠م.

انظر: حياة الأمجاد من العلماء الأكراد، لملا طاهر البحركي: ٢٧١/٢ - ٢٧٢.

(٢) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي، العلامة الكبير، ذو القنون، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين القرشي، البكري، الطبرستاني، الأصولي، المفسر، كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين. ولد: سنة أربع وأربعين وخمسمائة. واشتغل على أبيه الإمام ضياء الدين خطيب الري، وانتشرت تواليه في البلاد شرقاً وغرباً، وكان يتوقد ذكاءً، مات: بهرة، يوم عيد العطر، سنة ست وست مائة، وله بضع وستون سنة.

انظر: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م: ٥٠٠/٢١ - ٥٠١.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجي ولد بايج من نواحي شيراز بعد=

.....

حواشي البينجويني

والسيد قُدَّس سرُّه كمذهب المعتزلة في أنَّ العلمَ بالمطلوب مُتَوَلَّدٌ من العِلْمَيْنِ السابقين ، ومُتَوَقَّفٌ عليهما . إلا أنَّ التوليدَ على المذهب الأول في فعله تعالى ، وعلى الثاني من فعلِ العبد ،

شرح البرنجي

الله ، (و) عند (السيد) الشريف ، شارحِ المواقف^(١) (قُدَّس سرُّه ، كمذهب المعتزلة) ، يعني: أنَّ مذهبه موافقٌ لمذهبهم (في) وجهٍ ، وهو (أنَّ العلمَ بالمطلوب متولدٌ من العِلْمَيْنِ السابقين ، ومتوقفٌ) حصوله (عليهما) ، ومن هنا يُتَوَهَّمُ أنَّ لا فرقَ بين مذهبي الإمام والمعتزلة ، فدفعه بقوله: (إلا أنَّ التوليدَ على المذهب الأول) أي المُشَبَّه ، أعني: مذهب الإمام (من فعله تعالى) ، ٢٧/ لا من فعل العبد ، (وعلى) المذهب (الثاني) ، يعني مذهب المعتزلة - المُشَبَّه بِهِ - التوليدُ (من فعل العبد) ، لا من فعله تعالى .
فمعنى الأول: أنَّ الله تعالى هو الفاعلُ في توليد العلم بالمطلوب من العِلْمَيْنِ السابقين .

ومعنى الثاني: أنَّ العبد هو الفاعل في هذا التوليد .

= السبعمائة وأخذ عن مَسَائِيح عصره ولازم الشَّيخ زين الدين الهنكي تلميذ البَيْضَاوِيِّ وَغَيْرِهِ وَكَانَتْ أَكْثَرُ إقامته بالسلطانية ثُمَّ وَلِيَ أَبَّامَ أَبِي سَعِيدٍ قَضَاءَ الممالك وَكَانَ إِمَامًا فِي الْمَعْقُولِ قَاتِمًا بِالْأَصُولِ والمعاني والعربية مشاركا في الفنون وله شرح الْمُخْتَصَرِ والمواقف في علم الكَلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . ومن تلامذته: شمس الدين الكُرْمَانِي ، وضياء الدين العفيفي ، وسعد الدين التَّفَّازَانِي ، وَغَيْرِهِمْ . توفي سنة ٧٥٦ هـ مسجونا .

انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد / الهند ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م : ٣ / ١١٠ .

(١) انظر: شرح المواقف ، للسيد الشريف : ١٠٨ / ١ - ١٠٩ .

حواشي البيهقي

إلا أنه قال صاحبُ المواقف: فخالَفَ الإمامُ الشَّيْخَ الأشْعَرِيَّ في أصْلين: كونِ الممكناتِ مستندةً إليه تعالى بلا واسطةٍ. وكونه تعالى قادراً مختاراً.

شرح البرنجي

وأيضاً قد يتوهم أن لا فرق في التشبيه المذكور بين رأي صاحبِ المواقف، ورأي السيد، فدفعه بقوله: (إلا أنه) أي الشأن (قال صاحبُ المواقف) بعد التشبيه المذكور، (فخالَفَ الإمامُ) شيخه (الشَّيْخَ) أبا الحسن (الأشْعَرِيَّ^(١))، (في أصْلين) أحدهما: (كونُ الممكناتِ) بأسرها، ومن جملتها هذا العلم (مُستندةٌ إليه تعالى بلا واسطةٍ) شيء، (و) الثاني: (كونه تعالى قادراً)، الأولى فاعلاً (مختاراً)، يعني: أنَّ الشَّيْخَ الأشْعَرِيَّ قال: إنَّ الممكناتِ بأسرها مستندةٌ إليه تعالى بلا واسطةٍ، وأنه تعالى فاعلٌ مختارٌ، والإمام خالفه عند صاحبِ المواقف فيهما، حيث إنه لم يُسند العلم بالنتيجة، عقيب العلمين السابقين إليه تعالى بلا واسطةٍ، بل إنما أسنده إليه بواسطة

(١) العَلَّامةُ، إمامُ المُتَكَلِّمين، أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى ابْنِ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ يَلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ حَضَارِ الْأَشْعَرِيِّ، الْيَمَانِيُّ، الْبَصْرِيُّ. مَوْلَدُهُ: سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: بَلْ وُلِدَ سَنَةَ سَبْعِينَ. أَخَذَ عَنْ: أَبِي خَلِيفَةَ الْجُمَحِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّانِيِّ، وَزَكَرِيَّا السَّاجِيِّ، وَسَهْلِ بْنِ نُوْحٍ، وَطَبَقَتِهِمْ، يَرْوِي عَنْهُمْ بِالْإِسْنَادِ فِي تَفْسِيرِهِ كَثِيرًا. وَكَانَ عَجَبًا فِي الذِّكَاةِ، وَقُوَّةِ الْفَهْمِ. قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو بَكْرٍ الصَّبْرِيُّ: كَانَتْ الْمُعْتَزَلَةُ قَدْ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ، حَتَّى نَشَأَ الْأَشْعَرِيُّ فَحَجَرَهُمْ فِي أَقْصَاءِ السُّنَنِ. لَهُ مَوْلُفَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: الْقُصُولُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَلْحِدِينَ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ كِتَابًا، وَكِتَابُ الْمَوْجِزِ، وَكِتَابُ: خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَكِتَابُ: الصِّفَاتِ، وَهُوَ كَبِيرٌ، وَغَيْرُهَا. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ.

انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٨٥/١٥ - ٩٠.

.....

حواشي البينجويني

وقال السيّد: لَمْ يُخَالَفْهُ فِي الْأَصْلِ الثَّانِي، حَيْثُ لَا يَجِبُ عَنْهُ تَعَالَى خَلْقُ الْمُؤَلَّدِ

عنه .

وعند الْمُحَقِّقِ الدَّوَّانِي: لَا تَوَلِيدَ، وَلَا تَوَقُّفَ فِي مَذْهَبِ

شرح البرزنجي

العلمين السابقين، وحيث أَنَّهُ يفهم من كلامه عدم كونه تعالى فاعلاً مختاراً في خلق هذا العلم.

(وقال السيد) أَنَّ الإمامَ خالفَ الشَّيْخَ الْأَشْعَرِيَّ فِي الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ (لَمْ يَخَالَفْهُ فِي الْأَصْلِ الثَّانِي)، وَهُوَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا مَخْتَارًا، (حَيْثُ لَا) يَلْزَمُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنْ (يَجِبَ عَنْهُ تَعَالَى خَلْقُ) الْعِلْمِ (الْمُؤَلَّدِ عَنْهُ)، يَعْنِي بِهِ الْعَلَمَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَذَلِكَ كَمَا يَأْتِي مِنْهُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَجِبَ... الخ.

(وعند المُحَقِّقِ) جلال الدين (الدَّوَّانِي^(١)) (لَا تَوَلِيدَ وَلَا تَوَقُّفَ فِي مَذْهَبِ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدَ مَوْلَانَا جَلالُ الدِّينِ الصِّدِّيقِ الدَّوَّانِي يَفْتَحُ الْمُهِمْلَةَ وَتَخْفِيفُ التَّوْنِ نِسْبَةً لِقَرِيْبِهِ مِنْ كَازِرُونِ الْكَازِرُونِيِّ الشَّافِعِيِّ الْقَاضِي بِأَقْلِيمِ فَارَسَ وَالْمَذْكُورِ بِالْعِلْمِ الْكَثِيرِ مِمَّنْ أَخَذَ عَنِ الْمُحْيَوِيِّ اللَّارِي وَحَسَنَ بْنِ الْبَقَّالِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْعُلُومِ سِيَمًا عَقْلِيَّاتٍ وَأَخَذَ عَنْهُ أَهْلُ تِلْكَ النُّوَاحِي وَارْتَحَلُوا إِلَيْهِ مِنَ الرُّومِ وَخِرَاسَانَ وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ. وَسَمِعْتُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ مِنْ جَمَاعَةِ مِمَّنْ أَخَذَ عَنِّي وَاسْتَقَرَّ بِهِ السُّلْطَانُ يَغْقُوبُ فِي الْقَضَاءِ، وَصَنَّفَ الْكَثِيرَ، مِنْ ذَلِكَ: شَرَحَ عَلَى الشَّرْحِ الرَّازِيَّ وَشَرَحَ الْعَقَائِدَ الْعَضْدِيَّةَ، وَمَصْنُوعَاتٍ أُخْرَى. مَعَ فَصَاحَةٍ وَبَلَاغَةٍ وَصَلَّاحٍ وَتَوَاضَعٍ. تُوَفِّيَ سَنَةَ ٩١٨ هـ.

انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: ١٣٣/٧. والأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م: ٣٢/٦ - ٣٣.

﴿ حواشي البينحويني ﴾

الإمام، بل العلم الأخير لازم للعلمين السابقين بدونهما، بناءً على أن الشيخ لا يسعه إنكار اللزوم بين بعض أفعاله تعالى، كلزوم المحل للعرض، والجزء للكل، والعلم بأحد المتضايقين للعلم بالآخر، فلم يخالف الإمام شيئاً من الأصلين المذكورين. وكلام المصنف ظاهر في رأي الدواني،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

الإمام، بل) المفهوم من مذهبه: أن (العلم الأخير)، أي: العلم بالنتيجة (لازم للعلمين السابقين بدونهما)، أي بدون توليد وتوقف للعلم الأخير عليهما، فلا مخالفة بين الإمام، والشيخ الأشعري، عنده في أحد الأصلين، (بناءً على أن الشيخ) كالإمام (لا يسعه)، أي: لا يمكنه (إنكار) تحقق (اللزوم بين بعض أفعاله تعالى)، وبعض آخر، (كلزوم المحل للعرض، و) كلزوم (الجزء للكل، و) كلزوم (العلم بأحد المتضايقين)، كالأبوة، (للعلم بالآخر)، كالبنوة، (فلم يخالف الإمام) الشيخ، بناءً على ما عند الدواني، (شيئاً) أي في شيء (من الأصلين المذكورين)، هذا (وكلام المصنف) وهنا (ظاهر في رأي الدواني)، أي في أنه أصاب مقصد الإمام، دون غيره^(١)، أعني صاحب المواقف، والسيد.

قال محمود الراجي^(٢): على هذا وجه الظهور، أن المناسبة بين المقرّع، وهو

(١) انظر: شرح المقاصد، للإمام مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)، تحقيق

الدكتور/ عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: ٢٣٩/١.

(٢) هو محمود بن أمين بن محمود، الراجي، ولد سنة ١٨٩٤م في مدينة كركوك، درس في مسجد النائب، ثم سافر إلى بيارة عند الملا عبدالقادر الشارزوري، ثم ذهب إلى السلیمانية، ورجع إلى كركوك عند الملا محمود المزناوي إلى أن أخذ الإجازة العلمية عنده. توفي ١٩٦٢م، ودفن بجانب الشيخ معروف الشيخ عبدالكريم البرزنجي، في حلبجة. كان تقياً متواضعاً قنوعاً خطاطاً، ويعرف: العربية والفارسية والتركية. ومن مؤلفاته: حاشية على گلنبوي برهان، ورسالة في أحكام الحج.

.....

حواشي البينحويني

فَعَلَيْهِ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ:

فهو مخلوق بالواسطة: أَنَّ الْعِلْمَ بِالنَّاتِجَةِ مَخْلُوقٌ لِلْعَبْدِ بِوَاسِطَةِ الْعِلْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ .
وبقوله الآتي: من غير واسطة، من غير كونِ الْعِلْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ واسطةً في صدور العلم الأخير .

وباللزوم في قوله: بناءً على تحقُّقِ اللزوم... الخ، اللزوم من غير توليد .
ولا يبعد الحملُ على رأي السيد بأن يكون المرادُ:

شرح البرزنجي

قوله: فهو مخلوق بالواسطة لا... الخ، وبين المفرع عنه، وهو قوله: يولدان العلم... الخ موجودةٌ في الحَمَلِ، على رأيهِ بخلاف الحمل على رأي السيد، أي: وصاحبِ المواقفِ، وإنَّ المتبادرَ من اللزوم، اللزومُ الغيرُ التوليديُّ، انتهى بزيادة (فَعَلَيْهِ) تَفْرِيعٌ على قوله: وكلام المصنَّف... الخ، يعني: قَبْنَاءً على هذا الظاهرِ، أي: الحملِ على رأيِ الدواني، ٢٨/ يكونُ (المرادُ) أي: مرادُ المصنَّف (بقوله) في بيانِ مذهبِ المعتزلةِ (فهو مَخْلُوقٌ بالواسطة، أَنَّ الْعِلْمَ بِالنَّاتِجَةِ مَخْلُوقٌ لِلْعَبْدِ بِوَاسِطَةِ الْعِلْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ، و) يكونُ المرادُ (بقوله الآتي) في بيانِ مذهبِ الإمامِ (من غيرِ واسطة، من غيرِ كونِ الْعِلْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ واسطةً في صدور) خلقِ (العلمِ الأخيرِ) منه تعالى، (و) يكونُ المرادُ (باللزومِ في قوله: بناءً على تحقُّقِ اللزوم... الخ) الآتي، في بيانِ مذهبِ الإمامِ أيضاً (اللزوم، من غير توليدٍ)، وتوقفٍ، كما هو المتبادرُ، (ولا يبعدُ) عن الصوابِ (الحَمَلُ)، أي: حَمَلُ كلامِ المصنَّفِ الظاهرِ في رأيِ الدواني (على رأيِ السيد) أيضاً، دون صاحبِ المواقفِ، وذلك الحَمَلُ (بأنَّ يكونَ المرادُ

بمعنى أن انفكاك العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين

حواشي البيهقي

بالقول الأول: أن العلم بالنتيجة كالعلمين السابقين مخلوق له تعالى بواسطة العبد.
وبالقول الثاني: من غير واسطة العبد، وإن كان خلق العلم الأخير بواسطة العلمين السابقين.

وباللزوم المذكور: اللزوم التوليدي.

(قوله: أن انفكاك... إلخ)، معناه على القلب؛

شرح البرزنجي

بالقول الأول) يعني: قوله: فهو مخلوق بالواسطة... إلخ (أن العلم بالنتيجة كالعلمين السابقين مخلوق له تعالى بواسطة العبد، و) يكون المراد (بالقول الثاني)، يعني: الآتي في مذهب الإمام، وهو قوله: من غير واسطة، (من غير واسطة) هي (العبد، وإن كان خلق العلم الأخير بواسطة العلمين السابقين)، ويكون المراد (باللزوم المذكور) هو (اللزوم التوليدي)، بأن يؤلّد بعض أفعاله تعالى بعضاً آخر.

قال ابن القرداغي^(١): وجعل المعنى أنه مخلوق لله تعالى بواسطة العبد، لا يناسب المفرّع عنه، انتهى، وهو كذلك.

قول المصنّف: (أن انفكاك... إلخ)، لا يخفى أن (معناه) إنّما يكون صحيحاً إذا كان (على القلب)، أي: قلب العبارة، يعني معناه، بمعنى: أن انفكاك العلمين

(١) انظر: حاشية القرداغي على الكلبوي آداب: ٤٦.

ابن القرداغي هو: عمر بن الشيخ محمداً بن الشيخ معروف بن الشيخ عمر المردوخي. ولد سنة: ١٣٠٣هـ - ١٨٨٥م. ختم القرآن الكريم في مدرسة والده، ثم قرأ على: عمه الشيخ محمد النجيب، والملا حسين البسكندي وملا عبدالله ملا عرفان افندي، أخذ الإجازة العلمية سنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م. توفي سنة: ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م. وله مؤلفات كثيرة، منها: الفتح الوامض بالمنح الفائض في الفرائض، وبدر العلات في كشف غوامض المقولات، وغيرها.
انظر: حياة الأمجاد من العلماء الأكراد، لملا طاهر البحركي: ٣٤٥/٢ - ٣٤٨.

محال في نفس الأمر، وإن كان كل من العلوم مخلوقاً لله تعالى، من غير واسطة،

﴿حواشي البيهقي﴾

لأن انفكاك الشيء عن الشيء وجود الأول بدون الثاني، والمقصود أن العلمين السابقين لا يوجدان بدون العلم بالنتيجة، لا العكس، تأمل.

(قوله: محال) كما أن انفكاك الجوهر عن العرض محال.

(قوله: مخلوقاً) أي عند الإمام، والفرق بين مذهبي المعتزلة والإمام عند

المحقق الدواني:

أن العلم بالمطلوب على الأول متولد،

﴿شرح الرزنجي﴾

السابقين عن العلم بالنتيجة محال، والمراد: أنهما لا يوجدان بدونه، وذلك القلب (لأن) معنى (انفكاك الشيء عن الشيء) هو: (وجود الشيء) (الأول بدون الشيء) (الثاني)، فلو لم يكن على القلب يكون معناه: أن العلم بالنتيجة لا يوجد بدونيهما، (و) الحال أن هذا ليس بمقصود، إذ (المقصود) بهذا الكلام: (أن العلمين السابقين لا يوجدان بدون العلم بالنتيجة، لا) أن المقصود هو (العكس)، أي: عكس هذا، إذ قد يوجد العلم بالنتيجة بدونيهما، كما في العلم بوجوب الصلاة عند العامي من غير أن يعلم دليلاً، أعني: «أقيموا الصلاة» أمر، والأمر من الشارع للوجوب، فـ: أقيموا الصلاة، للوجوب، فالصلاة واجبة.

(تأمل)، قال الأغجلري: وجهه: أنه إذا كان الانفكاك بمعنى السلب ليس معناه على القلب، انتهى. أو إشارة إلى ما قال عبد الحكيم من أن الانفكاك يمكن أن يكون بمعنى المفارقة، فالمعنى: يمتنع أن يفارقهما وإن وجد بدونيهما فلا قلب أيضاً.

قول المصنف: (محال)، وذلك (كما أن انفكاك الجوهر) أي: افتراقه (عن

العرض محال) أي: ممتنع دائماً.

قول المصنف: (مخلوقاً)، أي: (عند الإمام) الرازي، (والفرق بين مذهبي

المعتزلة، والإمام عند المحقق الدواني) هو: (أن العلم بالمطلوب على الأول متولد،

..... بناءً على تحقق لزوم

﴿ حواشي البينحويني ﴾

ومتوقف على العلمين السابقين .

وعلى الثاني لازم لهما ، ومتأخر عنهما ، من غير تولد ، وتوقف عليهما .

وأما عند السيد قُدس سرّه ، فالفرق ليس إلا بأن العلوم الثلاثة مخلوقة له تعالى بواسطة العبد عند المعتزلة ، وبلا واسطة عند الإمام ، وإلا فلا فرق بينهما من حيث أن العلم اللاحق مُتولد عن العلمين السابقين على المذهبين ، وأن الفاعل لا يجب عنه العلم الأخير ، بالنظر إلى عدم وجوب العلمين السابقين .

..... (قوله: على تحقق لزوم) إشارة إلى أن الإمام لم

﴿ شرح البرزنجي ﴾

ومتوقف على العلمين السابقين ، وعلى الثاني لازم لهما ، ومتأخر عنهما ، من غير تولد ، وتوقف عليهما) .

قال: فيما نُقل عنه: عليه ، فعلى هذا الفرق لم يُخالف الإمام أصل الأشعري ، الذي هو: استناد جميع الممكنات إليه تعالى ، كما لم يُخالف في الأصل الآتي ، بخلافه على رأي السيد فإنه خالفه / ٢٨ / في هذا الأصل ، وإن لم يُخالفه في الأصل الآتي ، انتهى .

(وأما عند السيد قُدس سرّه ، فالفرق بينهما (ليس إلا بأن العلوم الثلاثة) يعني: العلمين السابقين ، والعلم بالنتيجة ، (مخلوقة له تعالى بواسطة العبد عند المعتزلة ، وبلا واسطة عند الإمام ، وإلا فلا فرق بينهما من حيث أن العلم اللاحق مُتولد عن العلمين السابقين على المذهبين ، و) من حيث (أن الفاعل لا يجب عنه) ، ولا عليه ، خلق (العلم الأخير ، بالنظر إلى عدم وجوب خلق (العلمين السابقين) عنه ، ولا عليه ، أي: على المذهبين أيضاً .

قول المصنف: (بناءً على تحقق لزوم... إلخ) هذا (إشارة إلى أن الإمام لم

بَيْنَ بَعْضِ أَفْعَالِهِ وَبَعْضِ آخَرٍ . وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَجِبَ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ ؛ لِعَدَمِ وَجوبِ خَلْقِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ عَلَيْهِ تَعَالَى .

حواشي البينجويني

يُخَالِفُ أَصْلَ إِمَامِهِ الْأَشْعَرِيِّ ، أَعْنِي : كَوْنَهُ تَعَالَى فَاعِلًا مُخْتَارًا ، كَمَا زَعَمَهُ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ .

(قوله : بِنَاءً عَلَى تَحَقُّقِ الزُّوْمِ بَيْنَ) كَلْزُومِ الْمَحَلِّ لِلْعَرَضِ ، وَالْجَوْهَرِ الْفُرْدَةِ لِلْجِسْمِ .

(قوله : وَلَا يَلْزَمُ) ، أَيْ : مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ .

(قوله : السَّابِقِينَ) ، أَيْ : إِنْ لَمْ يَكُنَا مُكْتَسِبِينَ بِالنَّظَرِ ، تَأَمَّلْ .

شرح البررنجي

يُخَالِفُ أَصْلَ إِمَامِهِ الْأَشْعَرِيِّ ، أَعْنِي : كَوْنَهُ تَعَالَى فَاعِلًا مُخْتَارًا) ، أَيْ : كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُخَالَفْهُ فِي الْأَصْلِ الْآخَرِ ، أَعْنِي : كَوْنِ الْمُمَكِّنَاتِ مُسْتَنَدَةً إِلَيْهِ تَعَالَى بِلا واسطة .

وقوله : (كَمَا زَعَمَهُ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ) ، مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنْفِي ، أَيْ : كَمَا زَعَمَ أَنَّهُ خَالَفَهُ فِيهِمَا . وَفِي التَّعْبِيرِ بِهِ : الزَّعَمُ ، إِيْمَاءٌ إِلَى بَطْلَانِهِ .

قول المصنّف : (بِنَاءً عَلَى تَحَقُّقِ الزُّوْمِ بَيْنَ ... الخ) وَذَلِكَ كَلْزُومٌ وَجُودِ النَّهَارِ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَ(كَلْزُومِ الْمَحَلِّ لِلْعَرَضِ ، وَ) كَلْزُومِ (الْجَوْهَرِ الْفُرْدَةِ) ، أَيْ : الْأَجْزَاءِ الَّتِي لَا تَتَجَزَّى (لِلْجِسْمِ) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ افْتِرَاقَ الْكُلِّ عَنِ الْكُلِّ مُحَالٌ .

قول المصنّف : (وَلَا يَلْزَمُ) أَيْ : (مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ) الرَّازِي .

قول المصنّف : (السَّابِقِينَ) ، أَيْ : عَلَى الْعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ ، سَوَاءً كَانَا : مُكْتَسِبِينَ بِالنَّظَرِ ، أَوْ : بِدِيهِينَ . فَقَوْلُ الْمُحَشِّي : (أَيْ : إِنْ لَمْ يَكُنَا مُكْتَسِبِينَ بِالنَّظَرِ ، تَأَمَّلْ) ، كَأَنَّهُ زَائِدٌ ، سَهْوًا مِنَ الْكَاتِبِ ، إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ ، حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ

[وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُقَدَّمَ]

وَأَنَّ الْمُقَدِّمَةَ قَضِيَّةٌ - حَقِيقِيَّةٌ، أَوْ: حَكْمًا - تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صَحَّةُ الدَّلِيلِ.

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: قَضِيَّةٌ)، لَمْ يَقُلْ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ... إلخ؛ لِثَلَا يَرِدُ الْمَوْضُوعَاتُ وَالْمَحْمُولَاتُ، وَيُحْتَاجُ إِلَى دَفْعِهِ.....

﴿ شرح البرزنجي ﴾

بوجوب شيء عليه تعالى، ولا عنه، كما قاله ابن القرداغي^(١).

ورأيت أَنَّ بَعْضَهُمْ أَصْلَحَهُ بَكْتَابَةٌ: وَأَوْ، قَبْلَ: إِنَّ، هَكَذَا: أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنَا مُكْتَسِبِينَ... إلخ، بِنَاءً عَلَى جَعْلِ: إِنَّ، غَائِيَةً مَعْطُوفَةً عَلَى مُقَدَّرٍ، هُوَ: إِنَّ كَانَا مُكْتَسِبِينَ بِالنَّظَرِ، وَفِيهِ أَنَّهُ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ إِخْفَاءِ الشَّقِّ^(٢) الْأَظْهَرِ، وَذَكَرَ الشَّقِّ الْأَخْفَى، فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ عَدَمَ وَجُوبِ خَلْقِ الْمُكْتَسِبِينَ أَخْفَى عِنْدَ الذَّهْنِ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ خَلْقِ اللَّامُكْتَسِبِينَ، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا قُلْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (قَضِيَّةٌ)، كَأَنَّهُ إِنَّمَا (لَمْ يَقُلْ): وَإِنَّ الْمُقَدِّمَةَ (مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ... إلخ)، بَدَلًا: هَذَا^(٣)؛ (لِثَلَا يَرِدُ) عَلَى تَعْرِيفِ الْمُقَدِّمَةِ، بِسَبَبِ الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ كَلِمَةِ: مَا، (الْمَوْضُوعَاتُ وَالْمَحْمُولَاتُ) لِمُقَدِّمَاتِ الدَّلَائِلِ، فَإِنَّهُمَا أَيْضًا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَحَّةُ الدَّلِيلِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ.

(وَيُحْتَاجُ إِلَى دَفْعِهِ)، عَطَفَ عَلَى: يَرِدُ^(٤)، عَطَفَ الْمُسَبِّبَ عَلَى السَّبَبِ، فَالْأَوَّلَى

(١) حاشية ابن القرداغي على الكليني آداب: ٤٨.

(٢) في النص كلمة: الشَّقِّ، مكررة.

(٣) بدل قول المصنف: وَإِنَّ الْمُقَدِّمَةَ قَضِيَّةٌ، حَقِيقِيَّةٌ، أَوْ: حَكْمًا، تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صَحَّةُ الدَّلِيلِ.

(٤) في قول المحشي: لَمْ يَقُلْ: مَا يَتَوَقَّفُ... إلخ، لِثَلَا يَرِدُ الْمَوْضُوعَاتُ وَالْمَحْمُولَاتُ. وَيُحْتَاجُ=

فهذا التعريف صادق على مثل: الصغرى؛ لأنها جزء الدليل،

حواشي البيهقي

بأن المراد بالتوقف: ما هو بلا واسطة، تأمل.

(قوله: مثل الصغرى) من الكبرى، والمقدمة الشرطية، والاستثنائية.

(قوله: لأنها جزء الدليل)، كونها جزء دليل المنطقيين ظاهر، بخلاف كونها

جزء دليل الأصوليين،

شرح البرزنجي

التعبير: الفاء، أي: ولئلا يحتاج إلى دفع ورود ما ذكر (بأن المراد بالتوقف) المفهوم من: تتوقف (ما هو): بالذات، أي: (بلا واسطة) شيء.

(تأمل) لعله إشارة إلى^(١) استخراج وجه خروج الموضوعات والمحمولات حينئذ، وهو أن الدليل تتوقف صحته على القضيتين بلا واسطة، وعلى موضوعيهما ومحموليهما بواسطة توقف القضيتين عليهما.

وقال ابن القرداغي^(٢) وجهه: أنه حين الدفع ينتقض بالمقدمات البعيدة للدليل أيضاً، إلا أن يقال: أنها أيضاً مقدمات لدليل مقدمات الدليل، انتهى.

قول المصنف: (مثل: الصغرى)، قوله: (من الكبرى، والمقدمة الشرطية، و) المقدمة (الاستثنائية) الواضحة، أو الرافعة بيان للمضاف ٣٠/.

قول المصنف: (جزء الدليل)، لا يخفى أن (كونها جزء دليل المنطقيين) وهو: المركب من قضيتين يستلزم... الخ، كما مر (ظاهر)، حيث أنهم اعتبروا الهيئة التركيبية في دليلهم، (بخلاف كونها جزء دليل الأصوليين)، وهو: ما يمكن التوصل

= إلى دفعه، بأن المراد بالتوقف: ما هو بلا واسطة. فالورود سبب، والمحاكة إلى الدفع مسبب.

(١) في النص كلمة: إلى، مكررة.

(٢) حاشية خطية منقولة عن ابن القرداغي على كتاب: گلنبوي آداب: ٤٨.

وصحته تتوقف على جزئه . وعلى مثل إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى ،

﴿ حواشي البينجوي ﴾

ولو باعتبار القسم المركب ، تأمل .

(قوله : جزئه) ، قد يقال إن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل ، لا صحته ، ويدفع بأن المراد بالصحة هو : الاستلزام المعتبر في مفهوم الدليل .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

بصحيح . . . الخ ، كما مرّ أيضاً ، يعني : أن في كونها جزئه خفاءً ، (ولو^(١)) قصد كونها جزئه ، (باعتبار قسم) من قسميه ، وهو (المركب) المنظور في نفسه .

ووجه الخفاء أن أجزاء الدليل عندهم هي : الأصغر ، والأوسط ، والأكبر ، من غير ملاحظة الهيئة التركيبية ، كما سبق في الحاشية المتعلقة بتمثيل المصنف للدليل المركب عندهم ، فارجع البصر ، فالصغرى المأخوذة معها ليست جزءاً من أجزائه ، وإن كانت مشتملة عليه .

وقوله : (تأمل) ، لعله إشارة إلى الجواب ، بأن المراد بمثل : الصغرى : ما هو مثلها ، في توقف صحة الدليل عليه ، فيدخل الأصغر ، والأوسط ، والأكبر ، التي هي أجزاء دليل الأصوليين . وضمير : لأنها ، حينئذ ، راجع إلى : المثل ، المضاف إلى الصغرى ، المكتسب عنها التانيث ، لا إلى الصغرى . ويمكن أن يكون إشارة إلى الجواب ، بأن المراد بالدليل ، والمقدمة المعرفة بهذا التعريف ، هو : الدليل ، والمقدمة ، عند المنطقيين فقط ، بقرينة أن الرسالة وُضعت عليه . قاله الأعجلري .

قول المصنف : (على جزئه) ، واعلم أنه (قد يقال) اعتراضاً على هذا : (أن الجزء) للشيء يتوقف عليه نفس ذلك الشيء لا حاله ، فجزء الدليل (يتوقف عليه نفس الدليل ، لا صحته ، و) لكن (يدفع) هذا الاعتراض (بـ : أن المراد بالصحة) هنا (هو الاستلزام) ، أي : استلزام الدليل للمطلوب (المعتبر) ذلك الاستلزام (في مفهوم الدليل)

وغيرهما من الشرائط ، التي بينها أهل المعقول ، فإنَّ كلاً منهما قضيةٌ حكمًا ،

﴿ حواشي البينحويني ﴾

(قوله: من الشرائط) من اختلاف المقدمتين في الشكل الثاني ، وكون الشرطية لزوميةً ، وعناديةً ، وحقيقيةً وأخويةً ، وفعليةً الصغرى .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

عند الفريقين . أما عند المنطقيين فظاهرٌ ، وأما عند الأصوليين فهو مفهومٌ من التوصل . فمن هنا ظهر أن قوله: قضيةٌ تتوقَّف عليها صحةُ الدليل ، معناه: يتوقَّف عليها استلزامُ الدليل للمطلوب ، وكذا قوله: وصحتهُ تتوقَّف على جزئه . وفيه: أن الاستلزام كالصحة ، حالٌ للدليل ، اللهم إلا أن يُقال: أن الدليل إذا اعتُبر من حيث استفادةُ المطلوب منه يكون الاستلزام حينئذٍ أقرب إلى الدليل من الصحة ، فكأنه بالنظر إليها نفسُ الدليل .

قول المصنف: (من الشرائط ... الخ) ، بيانٌ للغير . وقول^(١) المحشي ﴿ ١١ ﴾: (من اختلاف المقدمتين) ، أي الصغرى والكبرى بالإيجاب والسلب ، وذلك شرطٌ (في) إنتاج (الشكل الثاني) ، من الأشكال الأربعة ، (و) من (كون) المقدمة (الشرطية) متصلةً (لزوميةً) لا اتفافيةً ، ومنفصلةً (عناديةً لا اتفافيةً أيضاً ، حقيقيةً وأخويةً) ، يعني: مانعتي الجمع والخلو^(٢) في الاستثنائي (و) من (فعلية الصغرى) في شكلي الأول

(١) في الهامش: مبتدء .

(٢) المنفصلة التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين ، إما في الصدق والكذب معاً ، أي بأنهما لا يصدقان ولا يكذبان ، أو في الصدق فقط ، أي بأنهما لا يصدقان ، ولكنهما قد يكذبان ، أو في الكذب فقط ، أي بأنهما لا يكذبان ، ربما يصدقان ... أما إذا كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب معاً ، سميت منفصلة حقيقية ، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ، فإن قولنا: هذا العدد زوج ، وهذا العدد فرد ، لا يصدقان معاً ، ولا يكذبان معاً . وأما إذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط ، فهي مانعة الجمع ، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء شجرةً أو حجرًا ، فإن قولنا هذا الشيء شجر أو هذا الشيء حجر ، لا يصدقان ، وقد يكذبان ، بأن يكون هذا الشيء حيوانًا . وأما إذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الكذب فقط ، فهي مانعة الخلو ، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء لا شجرة =

بأن يُقال: صغرى دليلي هذا موجبة، وكبراه كلية.

[تعريف التقريب]

ومنه التقريب، وهو: سوق الدليل

﴿ حواشي البينحوي ﴾

(قوله: ومنه) قيل إن الضمير راجع إلى الموصول المار في قوله: ومما يجب أن يُقدّم، وأقول: إنه عائذ إلى قوله: وغيرهما، أو: قوله: ومثل إيجاب الصغرى،

﴿ شرح البرنعي ﴾

والثالث، إلى غير ذلك، بيان^(١) للشرائط التي بيّنها أهل المعقول، فراجع شرح الشمسية^(٢)، فإن فيه التفصيل. ٣١/.

قول المصنّف: (ومنه)، أي ومما يجب أن يقَدّم شرحه.

فقول المحشي ﴿ ﴾ (قيل: إن الضمير راجع إلى الموصول المار في قوله: ومما يجب أن يقَدّم)، مراده: الشارح^(٣).

ثم أشار إلى عدم رضائه به بقوله: (وأقول: إنه عائذ) إمّا:

(إلى قوله: وغيرهما^(٤))، فقوله: ومنه، على هذا، أي: ومن غير إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى.

(أو: أنه عائذ) (إلى قوله: مثل إيجاب الصغرى)، فقوله: ومنه حينئذٍ، أي: ومن مثل إيجاب الصغرى.

= أو لا حجرًا، فإن قولنا: هذا الشيء لاشجر، وهذا الشيء لا حجر، لا يكذبان، وإلا لكان الشيء شجرًا وحجرًا معًا، وهذا محال، وقد يصدقان معًا بأن يكون حيوانًا. انظر: شرح الرسالة الشمسية للرازي: ٨٤ - ٨٥.

(١) في الهامش: خبر.

(٢) انظر: شرح الرسالة الشمسية للرازي: ١٤١ - ١٤٩، ١٦٠.

(٣) أي: حسن باشا.

(٤) أي: قول المصنّف: وغيرهما من الشرائط التي بيّنها أهل المعقول....

حواشي البينحوي

فيكون التقريب أيضاً من المقدمة، وقضية حكمية. وما ذكره القائل من أن التقريب ليس شرطاً للدليل ولا شرطاً، فلا يتوقف عليه صحة الدليل، بل هو أمر يترتب على الدليل بعد استكمال الشرائط، والأركان؛ ولذا غير الأسلوب، فمدفوع بأن من شرائط الدليل أن يكون الأوسط مؤلفاً من طرفي المطلوب، أو: ما يستلزمهما.

شرح البرزنجي

(قد) على هذا (يكون التقريب أيضاً) - أي: كما ذكر - بعضاً (من المقدمة).
(و) يكون (قضية حكمية) أيضاً، ثم أشار إلى منشأ ترجيح القيل ما ذكر، وردّه، بقوله: (وما ذكره القائل) أي: الشارح في توجيه تغيير الأسلوب (من أن التقريب ليس شرطاً للدليل)، كمثال الصغرى، (ولا شرطاً) له، كمثال إيجابها، (فلا يتوقف عليه صحة الدليل)، فلا يكون مقدمة، (بل هو أثر يترتب على الدليل بعد استكمال الشرائط، والأركان). أراد بالشرائط مثل: إيجاب الصغرى، وبالأركان: الأصغر، والأوسط، والأكبر، أو: الصغرى، والكبرى، أو: هما، (ولذا) أي ولأجل ما ذكر (غير) المصنف (الأسلوب)، بأن قال: ومنه التقريب، ولم يقل: وإن التقريب، أو: والتقريب، (فمدفوع، بأن من شرائط الدليل أن يكون) الحد (الأوسط مؤلفاً مع طرفي المطلوب)، أي: موضوعه ومحموله المسمى أولهما بـ: الأصغر، وثانيهما بـ: الأكبر، والكون المذكور هو: التقريب. قاله الأغجلري.

(أو): يكون مؤلفاً مع (ما يستلزمهما)، أي: طرفي المطلوب.

والأول: كقولنا في إثبات الحدوث للعالم: لأنه متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث.

والثاني: كقولنا في إثبات الحيوانية للإنسان: لأنه حساس، وكل حساس متحرك بالإرادة، فكل إنسان متحرك بالإرادة. فالحد الأوسط في هذا وإن لم يكن مؤلفاً مع

على وجه يستلزم المطلوب.

﴿ حواشي البينحويني ﴾

ويَدُلُّ على ما ذكرنا تمثيل المصنّف في ما يأتي للمنع على المقدمة المعينة، بقوله: أو تقريبه ممنوع.

(قوله: يستلزم) لا يُقال:

﴿ شرح البرزنجي ﴾

طرفي المطلوب، لكنّه مؤلّف مع ما يستلزمهما، أعني المتحرك بالإرادة، كما يأتي من المحشّي، ﴿﴾.

ثم قال: (ويَدُلُّ على ما ذكرنا) من أنّ الضمير عائدٌ إلى: الغير، أو إلى: المثل، المذكورين، فيكون: التقريب، من المقدمة، وقضية حكيمية (تمثيل المصنّف فيما يأتي): يعني: بحث المنع الحقيقي^(١). فقوله: (للمنع) متعلّق بالتمثيل، والمراد به المنع الحقيقي، أعني: المنع الوارد (على المقدمة المعينة) للدليل. (و) قوله: (بقوله: أو تقريبه، ممنوع)، متعلّق بالتمثيل أيضاً، أي فإنه ظاهرٌ في أنّ التقريب أيضاً من المقدمة للدليل.

هذا وبقي عليه بيان وجه تغيير الأسلوب، وهو ما قاله القرداغي^(٢): من أنّ التقريب لمّا لم يكن من الشرائط التي بينّها أهل المعقول صراحةً عدّه مقدمةً مستقلةً، ولم يكتفِ باندراجها تحت المقدمة، وكان المحشّي لم يذكره لظهوره.

قول المصنّف: (يستلزم) أي: الدليل بهذا الوجه، وهو كون الأوسط مؤلفاً: مع طرفي المطلوب، أو: ما يستلزمهما، مُقْتَرِنًا بباقي الشرائط، ولمّا كان ههنا مظنةً ورود منع على تعريف التقريب، بسبب توهم: أنّه مشتمل على أمر زائد على استلزام الدليل،

(١) قول المصنّف الآتي: المنع الحقيقي: وهو طلب الدليل على مقدمة معينة بأن يقال: صغرى دليلك هذا... أو تقريبه ممنوعة.

انظر: گلنبوي آداب: ٥٩ - ٦٠.

(٢) انظر: حاشية ابن القرداغي على گلنبوي: ٥٠.

حواشي البينحويني

إنَّ الشيءَ إنَّما يكونُ دليلًا إذا استلزمَ المطلوبُ ؛ لأنَّنا نقولُ: المأخوذُ في مفهومِ الدليلِ هو استلزامُهُ للقضية ، ولا يلزمُ أن تكونَ في تلك القضية عينُ مطلوبِ المستدلِّ ، بل قد تكونُ مباينةً له ، أو: مساويةً ، أو: أعمُّ ، أو: أخصَّ مطلقًا ، أو: من وجهٍ ، وإنَّما يخرجُ عن كونه دليلًا إذا لم يستلزم قضية أصلًا ، فحينئذٍ يُقالُ: لا دليل ، أو: لا يتمُّ الدليلُ .

شرح البرنهي

حيث إنَّه قد أخذَ في مفهومِ الدليلِ فيما سبقَ ، فلا حاجة إليه هنا ؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ معناه هكذا: وهو سوقُ ما يستلزمُ المطلوبَ على وجهٍ يستلزمُ المطلوبَ ، وهو فاسدٌ بلا ريب .

فقال المحشِّي ﴿ لا يُقالُ: إنَّ الشيءَ إنَّما يكونُ دليلًا إذا استلزمَ المطلوبَ ﴾ / ٣٢/ فيكونُ هذا مستدركا (لأنَّنا نقولُ) في الجواب: الاستلزامُ (المأخوذُ في مفهومِ الدليلِ) إنَّما (هو استلزامُهُ) أي: الدليلَ (للقضية) الأخرى ، أي: والمأخوذُ في تعريفِ التقريبِ هو استلزامُهُ لعينِ المطلوبِ ، (و) الفرقُ بينهما: أنَّ الأوَّلَ أعمُّ مطلقًا من الثاني ، حيث (لا يلزمُ أن تكونَ تلك القضية) اللازمة (عينَ مطلوبِ المستدلِّ ، بل قد تكونُ: مباينةً له ، أو: مساويةً ، أو: أعمُّ ، أو: أخصَّ) منه (مطلقًا ، أو من وجهٍ) ، والأمثلةُ تأتي من المحشِّي إلَّا للمُباينة ، ومثالها أن يُقالَ في إثبات الإنسانية لهذا مثلاً: لأنَّه صاهلٌ ، وكلُّ صاهلٍ فرسٌ ، فهذا فرسٌ .

وقوله: (وإنَّما يخرجُ) الشيءُ (عن كونه دليلًا إذا لم يستلزم قضية أصلًا) ، لا مُباينةً ، ولا مساويةً ، ولا أعمُّ ، ولا أخصَّ ، ج س م تقديره: أنَّ الشيءَ إذا لم يستلزم عينَ مطلوبِ المستدلِّ فلا يكونُ دليلًا ، لما مرَّ أن الشيءَ إنَّما يكونُ دليلًا إذا ... الخ . فأجابَ عنه بما تَرى . ثم قال: (فحينئذٍ) ، أي: حينَ عدمِ استلزامِهِ لقضية أصلًا ، أو: حينَ استلزامِهِ لغيرِ المطلوبِ لا يُقالُ: لا يكونُ هذا الشيءُ دليلًا ، بَلْ (يُقالُ: لا دليلَ) موجودٌ إذا لم يستلزم شيئًا ، (أو:) يُقالُ: (لا يتمُّ الدليلُ) إذا لم يستلزم: عينَ المطلوبِ ،

[متى يتم التقريب]

والتقريب إنما يتم إذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى أو: ما يساويها،

حواشي البيهقيوني

(قوله: يستلزم) أي: العلم به العلم المطلوب.

(قوله: عين الدعوى) كقولنا: كل إنسان حيوان؛ لأنه حساس، وكل حساس حيوان.

(قوله: أو ما يساويها) كقولنا: كل إنسان حيوان؛ لأنه حساس، وكل حساس متحرك بالإرادة.

شرح البرهاني

أو: المساوي، أو: الأخص.

قول المصنف أيضاً: (يستلزم)، لما كان الظاهر من هذا أن المراد: استلزام ذات الدليل لذات المطلوب، فيكون استلزام المعلوم للمعلوم، وليس هذا مراداً ضرورة أن المراد استلزام العلم للعلم، فسرّه المحشي رحمه الله بقوله: (أي: يستلزم العلم به) أي بالدليل (العلم بالمطلوب) كما هو الموافق لما سبق.

[متى يتم التقريب]

قول المصنف: (عين الدعوى) وذلك (كقولنا) أي: كما استلزم الدليل في قولنا: (كل إنسان حيوان؛ لأنه حساس، وكل حساس حيوان)، ينتج عين المطلوب، وهو: كل إنسان حيوان.

قول المصنف: (أو: ما يساويها)، أي: عين الدعوى، وذلك (كقولنا: كل إنسان حيوان؛ لأنه حساس، وكل حساس متحرك بالإرادة)، ينتج ما يساوي المطلوب، وهو: كل إنسان متحرك بالإرادة، فإنه مساوٍ لـ: كل إنسان حيوان.

أو: أخص منها.

وأما إذا كان اللازم من الدليل أعم من الدعوى مطلقاً،

حواشي البينجويني

(قوله: أو أخص منها) كقولنا: هذا حيوان؛ لأنه ضاحك، وكل ضاحك متعجب.
قال عبد الحكيم رحمه الله بعدم تمام التقريب في هذا القسم كالاتيين إلا أن تعريف التقريب
يؤيد ما هنا.

(قوله: كان اللازم من)، فيه تفنن.

شرح البرزنجي

قول المصنّف: (أو أخص منها) أي: مطلقاً، بقرينة ما يأتي، وذلك (كقولنا: هذا
حيوان؛ لأنه ضاحك، وكل ضاحك متعجب)، ينتج ما هو أخص مطلقاً من المطلوب،
أعني: هذا متعجب، فإن المتعجب أخص مطلقاً من الحيوان.

هذا لكن (قال عبد الحكيم بعدم تمام التقريب في هذا القسم) الثالث، أعني:
الأخص (ك) القسمين (الاتيين) من المصنّف، وهما: كون اللازم من الدليل: أعم من
الدعوى، أي: المطلوب مطلقاً، أو: من وجه، وكأنه إنما قال ذلك بالنسبة إلى من لم
يعلم قاعدة استلزام الأخص للأعم، أو بالنسبة إلى الأغلب، (إلا أن تعريف التقريب)،
أي: لكنه (يؤيد ما هنا) من تمامية التقريب، حينئذ كالسابقين، قال فيما نقل عنه على
هذا؛ لأن قول المستدل: لأنه ضاحك، وكل ضاحك متعجب، قد سبق على وجه
يستلزم المطلوب، أعني: هذا حيوان، غاية ما في الباب أنه متحقق في ضمن الخاص،
أعني: هذا متعجب، انتهى.

قول المصنّف: (كان اللازم من... الخ)، قوله^(١): (فيه)^(٢)، أي: مع قوله^(٣)

(١) قول المحشي.

(٢) في قول المصنّف: كان اللازم من... الخ.

(٣) قول المصنّف.

أو: من وجهٍ، فلا تقريبَ له، كما يُقال: هذا إنسانٌ؛ لأنه متحركٌ بالإرادة،

﴿ حواشي السنجويني ﴾

(قوله: أو: من وجهٍ)، كأنه تركَّ التعرُّضَ للمباينِ إمَّا لبعْدِ صدوره من المستدلِّ،
أو: لظهورِ حكمه.

(قوله: فلا تقريبَ) أي: فلا يَتِمُّ التقريبُ، بقرينة قوله: والتقريبُ إنما يَتِمُّ...
قال عبد الحكيم رحمته: الشائعُ أن يُقالَ: فلا يَتِمُّ التقريبُ، لكونِ منصبِ السائلِ: الدخْلُ،
والاعتراضُ،

﴿ شرح الرزنجي ﴾

السابق: ٣٣/ إذا كان ما يستلزمه... الخ، (تفنُّنٌ) في التعبير فقط.

قول المصنّف: (أو من وجه... الخ)، بقي عليه بيانُ حكمِ منتجِ المباينِ، بالنسبة
إلى التقريبِ، فأشارَ المحشّي رحمته إلى الجواب بقوله: (كأنَّه)، أي: المصنّف (تركَّ
التعرُّضَ للمباينِ)، أي: لبيانِ حكمِ منتجِهِ (إمَّا لبعْدِ صدوره من المستدلِّ)، كما هو
الغالب، (أو لظهورِ حكمه)، يعني: عدمَ التقريبِ، فإنَّه إذا لم يكن في الأعمَّ مع مناسبتِهِ
فلا يكون في المباينِ بالطريقِ الأولى.

قول المصنّف: (فلا تقريبَ) ظاهرُهُ أنَّ معناه: فلا تقريبَ موجودٌ، وليس المرادُ
كذلك، لوجودِ القرينةِ على خلافِهِ، فلذا فسَّره المحشّي رحمته بقوله: (أي: فلا يَتِمُّ
التقريبُ).

واستدلَّ على ذلك بقوله: (بقرينة قوله^(١)) السابق: (والتقريبُ إنما يَتِمُّ) إذا
كان... الخ^(٢) ففي التعبير بهذا مجاز، وبقوله: (قال عبد الحكيم: الشائع)، أي في
تعريضِ السائلِ لتقريبِ الدليلِ (أن يُقالَ: فلا يَتِمُّ التقريبُ) لا: فلا تقريبَ، وذلك
(لكونِ منصبِ السائلِ) أي: وظيفتِهِ (الدخْلُ والاعتراضُ) عطْفُ تفسيرٍ للدخْلِ،

(١) قول المصنّف.

(٢) گلنبوي آداب: ٥١.

وكلُّ ماهو كذلك حيوانٌ، أو: لأنَّه مُفَرَّقٌ للبصرِ، وكلُّ ماهو مُفَرَّقٌ للبصرِ أبيضٌ،
فهذا أبيضٌ.

حواشي البينجويني

لا النفي، والأول لا يستلزم الثاني.

شرح البرنجمي

(لا) أن منصبه: (النفي)، أي الجزم بالعدم، يعني: أن وظيفة الساتل بحسب اصطلاح
هذا الفن أن يقول: تقريب دليلك ليس بتام مثلاً، أي: لا علم لي به، لا أن يقول: لا
تقريب فيه جزماً، فكأنه قيل: لا مانع من ذلك؛ لأن الدخل يستلزم النفي، فأجاب
بقوله: (و) اعلم أن (الأول) أي: الدخل، (لا يستلزم الثاني) أي: النفي.

قال ابن الفرداعي^(١) بعد نقل قول عبد الحكيم: إذ ورود الاعتراض لا يستلزم
النفي. ثم قال: وفيه أنه إن أراد: لا يستلزم هنا، فممنوع^(٢)؛ لأن الاعتراض إنما يصح
إذا لم يكن من ماصدقات^(٣) التعريف، أي: بعقيدة المعترض، فينتفي التقريب، أو:
في موضع آخر، فمسلّم وغير مفيد.

فالتحقيق ما قاله عصام: من أن نفي تمام التقريب عبارة عن: نفيه هذا، ولم يقل:
فلا يتم التقريب، ردّاً على من زعم اختصاص نفي التقريب بمنتج المباين، ونفي تمامه
بما ينتج الأعم مطلقاً، أو من وجه، انتهى.



(١) حاشية ابن الفرداعي على الكليني آداب: ٥٢.

(٢) وعبرة ابن الفرداعي في حاشيته هكذا: وفيه أنه إن أراد: أنه لا يستلزمه هنا، فممنوع.

(٣) الأصل: ماصدقات.

حواشي البيهقيوني

والتقسيمُ تصوّرين حقيقةً، أو: بحسبِ الحقيقةِ أيضاً، كما إذا كنتَ أحدَ الأولين، كقولك: قال فلانٌ كذا، وقولك: العالمُ حادثٌ، فلا يَنْتَقِضُ الحصرُ الآتي بما إذا قلتَ: اضربَ زيداً، مثلاً.

شرح البردنجي

والتقسيمُ تصوّرين) للمعرّف، والمقسّم (حقيقةً)، أي: في الحقيقة، لا تصديقين، حتى يكونا خبريّين، (أو) خبريّته (بحسب الحقيقة أيضاً) أي: كما بحسب الظاهر فكلمة: أو، لمنع الخلو^(١)، (و) ذلك (كما إذا كنتَ أحدَ الأولين) أي: ناقلاً، أو مُدّعياً، فالأول: ٣٤/ (كقولك: قال فلانٌ كذا، و) الثاني: (كقولك: العالمُ حادثٌ)، مثلاً.

وإذا علمتَ أنَّ المرادَ بالكلام: هو الكلامُ الخبري (فلا يَنْتَقِضُ الحصرُ)، أي: حصرُ حالِ المخاطبِ القائلِ بكلامٍ في الأقسامِ الأربعةِ (بما إذا قلتَ: بكلامٍ إنشائيٍّ مثل: (اضربَ زيداً، مثلاً)، وأكرمَ عمرواً، إلى غير ذلك. ووجهُ الإنتقاض: أنَّ الظاهرَ المتبادرَ من الكلامِ ما عمَّ الإنشائيَّ والخبريَّ، فيلزمُ أن يُرادَ في الأقسام: أو مُنشئاً لشيء.

ووجهُ التقييدِ بالخبريِّ لإخراجِ الإنشائياتِ هو: أن المتبادرَ من المقام أنَّ المرادَ بالكلامِ ما يتعلقُ به المناظرةُ، فالإنشائياتُ من حيث هي لا تتعلقُ بها المناظرةُ هذا.

وبقي عليه بيانُ ماهو: خبري بحسب الحقيقة فقط، وكأنّه اكتفى عنه بإخراجِ الإنشائيات، فإن أكثرها كذلك، مثلاً: قولنا: اضربَ زيداً، في الحقيقة بمعنى: ضربك زيداً مطلوبٌ لي، مثلاً، إلى غير ذلك.

(١) أي قد يجتمعان ولكن لا يرتفعان.

فإمّا أن تكون:

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله: فإمّا أن تكون) ذكّر: أن، هنا، وفي قوله: الآتي: فإمّا أن تشتغل، مبنيّ على الفرق بين: المصدر المؤوّل، والمصدر الصريح، فلا يلزم من عدم جواز الثاني عدم جواز الأوّل، وإلاّ فالمناسب ترك: أن.

❦ شرح البرزنجي ❦

قول المصنف: (أن تكون... الخ) أي: فإمّا من صفتك كونك ناقلًا... الخ، وكذا الكلام في قوله الآتي^(١): فإمّا أن تشتغل... الخ. وذلك؛ لأنه لو لم يُفسّر كذلك لزم حملُ الحدث على الذات، أي: يصيرُ المعنى حينئذٍ هكذا: فإمّا كونك ناقلًا، فإمّا اشتغالك بالاستدلال، وذلك غير مفيد، لعدم اشتماله على النسبة التامة، فلا يصح أن يكون الأوّل جزاء لـ: إذا، ولا الثاني جزاء لـ: إن؛ لأنّ من شرط الجزاء أن يكون جملة.

وقال المحشّي رحمه الله في توجيهه: (ذكّر: أن، هنا، وفي قوله الآتي: فإمّا أن تشتغل، مبنيّ على) اعتبار (الفرق بين المصدر المؤوّل، وبين المصدر الصريح)، في الحمل، بأنّ الأوّل^(٢) لا شتماله ظاهراً على النسبة التامة إلى الفاعل، يصحّ حملة على الذات، بخلاف الثاني^(٣)، فإنّه مفردٌ ظاهراً، وحقيقةً، فلا يصحّ حملة عليها، (فلا يلزم) بناءً على الفرق المذكور (من عدم جواز حمل (الثاني)، أي: الصريح، على الذات (عدم جواز حمل (الأول) أي: المؤوّل عليها، (وإلاّ) يكن ذكر: أن، مبنياً على ما ذكر، (فالمناسب ترك: أن) في الموضعين؛ لئلا يلزم ما ذكر.

وإنّما قال: فالمناسب، دون: فالصواب، أو: فالواجب، مثلاً؛ لأنّه يصحّ الحمل بتقدير آخر غير اعتبار الفرق المذكور، وهو: جعله مبتدأ، وتقدير خبر له، كما فسّرنا،

(١) قول المصنف الآتي: إن كنت مدعيًا، فإمّا أن تشتغل بالاستدلال عليها، أو لم تشتغل.

انظر: مكنبوي آداب: ٥٤.

(٢) أي: المصدر المؤوّل.

(٣) أي: المصدر الصريح.

..... نَاقِلًا فَيُطَلَّبُ مِنْكَ

❦ حواشي البيهقيوني ❦

(قوله: نَاقِلًا) أقول: النقلُ دعوىٌ مخصوصةٌ، وإن كان المنقولُ حكايةً، فالناقل مدَّعٍ في النقل، وإن لم يكن مدَّعيًا في المنقول، فما يذكره في الفصل الآتي من وظائف السائل والمدَّعي ذكْرُ لها، بالنسبة إلى النقل أيضًا، إلا أنه لما كان للناقل بالنسبة إليه وظيفةٌ مخصوصةٌ أعني: إحضار المنقول عنه، تعرَّضَ هنا لوظيفة السائل تبعًا،

❦ شرح البرزنجي ❦

أو: بالعكس، فالمعنى: فإما صفتُك كونك ناقلًا، مثلاً.

قول المصنّف: (ناقلًا)، هذا بظاهره مشعرٌ بأن النقل لا يتوجه إليه من وظائف السائل، سوى المنع، وليس كذلك بحسب الحقيقة، فلذا قال المحشي رحمته الله: (أقول: النقل) لغيره (دعوىٌ مخصوصةٌ) من أفراد مطلق الدعوى، (وإن كان المنقولُ) مجرد حكايةٍ أي: ليس فيه شائبة الدعوى، (فالناقل)، أي: فعلى هذا، ظهر لك أن الناقل (مدَّعٍ في النقل) كالمدَّعي في غيره، (وإن لم يكن) أي: الناقل، (مدَّعيًا في المنقول)، فلا يلزم عليه تصحيحه، بل اللازمُ عليه تصحيح النقل، أي: بيانُ صدقِ نسبة ما نُسبَ إلى المنقول عنه، كتابًا، أو شخصًا، أو غيرهما، بإحضارٍ أو بشاهدٍ (فما يذكره) المصنّف (في الفصل الآتي) بعيدٌ هذا (من وظائف السائل والمدَّعي) بيانٌ لما (ذكّر لها) أي لما يذكره، والتأنيث باعتبار المعنى (بالنسبة إلى النقل) أي: ادعاء أو سؤالاً (أيضًا) أي: كغيره من الدعاوي.

وقوله^(١): (إلا أنه) أي: الشأن ٢٥/ (لما كان للناقل) أي: للمدَّعي في النقل دون غيره (بالنسبة إليه) أي: إلى تصحيح النقل (وظيفةٌ مخصوصةٌ) به (أعني) بها (إحضار المنقول عنه، تعرَّضَ) المصنّف (هنا لوظيفة السائل)، أي: لبعضها، وهو المنع، أي: طلبُ تصحيح النقل، فإنَّه إشارةٌ إلى المنع (تبعًا) لتعرُّضه لوظيفة المدَّعي المخصوصة

(١) في الهامش: مبتدأ.

❦ مواضي البيهقي ❦

وإن لم تكن مخصوصة بالنقل ، فلا يتجه ما في بعض الشروح من أن المصنف لم يتعرض لنقض النقل ومعارضته .

(قوله : ناقلًا) سواء كان النقل بصيغة القول ، ك: قال فلان كذا . أو : لا ، ك: الأمر كذا عند فلان . وسواء كان المنقول مفردًا ، ك: قال الزمخشري في تعريف الكلمة : مفردًا .

❦ شرح البرزنجي ❦

به ، أعني النقل ، (وإن لم تكن) هذه الوظيفة للسائل (مخصوصة بالنقل) أي : بورودها على النقل ، بل تعمه وغيره ، ج^(١) س م تقديره : فإذا كان ما يذكره في الفصل الآتي من الوظائف ذكرًا لها بالنسبة إلى النقل أيضًا ، فلم تعرض هنا من وظائف السائل للمنع^(٢) ؟ ولم يؤخره كأخويه إليه ؟ فأجاب بما ترى ، قاله محمود الراعي .

وإذ قد علمت أن النقل أيضًا دعوى من الدعاوى ، فما يذكره إلى قوله : تبعًا ، (فلا يتجه ما في بعض الشروح من أن المصنف لم يتعرض لنقض النقل ومعارضته) أي : مع أنه عليه أن يتعرض لهما ، كما تعرض لمنعه ، لتعلقهما به أيضًا .

قول المصنف أيضًا : (ناقلًا) أي : مطلقًا ، (سواء كان النقل بصيغة :

القول ، ك: قال) ، أي : كالمنقول في : قال (فلان : كذا) ، وكذا الكلام فيما يأتي

بعده .

(أو : لا ، ك: الأمر كذا عند فلان .

وسواء كان المنقول مفردًا ، ك: قال الزمخشري^(٣) في تعريف الكلمة : مفردًا ،

(١) في الهامش : خبر .

(٢) صاغ المؤلف هذه العبارة لأول مرة هكذا : فلم تعرض للمنع هنا من وظائف السائل ؟

(٣) الأنموذج في النحو ، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، اعتنى به سامي بن حمد المنصور ،

.....

❦ حواشي البينجويني ❦

أو: مركبًا ناقصًا، ك: قال ابن الحاجب ❦ في تعريفها: لفظٌ وُضِعَ لمعنى... الخ.

❦ شرح البردنجي ❦

فيه لطافة، لا قال: الكلمة: لفظٌ موضوعٌ مفردٌ.

(أو:) كان المنقول (مركبًا ناقصًا)، أي: غير تامّ النسبة، (ك: قال ابن الحاجب^(١) في تعريفها)، أي الكلمة: (لفظٌ وُضِعَ لمعنى... الخ^(٢))، أي: مفرد، لا قال: الكلمة: لفظٌ... الخ.

= والزمخشري هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير ما دفع. وصنف التصانيف البديعة: منها «الكشاف» في تفسير القرآن العزيز، و«المحاجة بالمسائل النحوية» و«المفرد والمركب» في العربية و«الفائق» في تفسير الحديث، و«أساس البلاغة» في اللغة، و«المفصل في النحو» و«الأنموذج» في النحو، وغيرها. وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، بجزانية خوارزم.

انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت: ١٧٣/٥.

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر، الدويني، ثم المصري، الفقيه المالكي، المعروف بـ: ابن الحاجب، الملقب: جمال الدين، كان والده حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي، وكان كرديًا، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، ❦، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان. له مؤلفات كثيرة، منها: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصر المنتهى، والكافية، والأمال، وغيرها. توفي سنة ٦٤٦هـ - ١٢٤٩م.

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢٤٩/٣. وحياة الأجداد من العلماء الأكراد، لملا طاهر البحركي: ٢٦٨/٢ - ٢٦٩.

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م: ٢/٦٠٩.

الصحة فُتحَضِرُ المنقول عنه ، أو: تُثَبِّتُهُ .

❦ حواشي البينجويني ❦

أو: تَامًا خَبَرِيًّا ، ك: قال النبي ﷺ: «في الغنم السائمة زكاة». أو: إِنْشَائِيًّا ، ك: قال ﷺ: «أَدُوا زكاة أموالكم» .

(قوله: الصحة) أي: صحة النقل ، لا المنقول ،

❦ شرح البرزنجي ❦

(أو:) مَرْكَبًا (تَامًا خَبَرِيًّا ، ك: قال) رسولُ الله ﷺ: «في الغنم السائمة زكاة»^(١) أي: الزكاة واجبة في الغنم التي تسوم ، أي: ترعى من الكلأ المباح ، ومقابلها: المعلوفة ، أي: التي أعطاها صاحبها العلف .

(أو) مَرْكَبًا (إِنْشَائِيًّا ، ك: قال) الرسولُ الصادق (عليه) الصلاة (والسلام: أَدُوا زكاة أموالكم)^(٢) أي: إذا بلغت نصابًا .

قول المصنف: (الصحة) ، اللام^(٣) ، عوضٌ عن المضاف إليه ، (أي): فَيُطْلَبُ منك (صحة النقل ، لا) صحة (المنقول) ، ولا صحة الناقل ، وذلك لما مرَّ آنفًا .

(١) ورد عند البخاري في حديث أنس في الصدقات ، بلفظ: «وفي صدقة الغنم في سائمتها أربعين إلى عشرين ومائة شاة» .

انظر: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ: ١١٨/٢ . الحديث المرقم: ١٥٥٤ .

(٢) الجامع الكبير ، سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، الترمذي ، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ) ، المحقق: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٨م: ٧٥٥/١ . عن أبي أُمَامَةَ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ، وَصَلُّوا خِمْسَكُمْ ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ ، وَأَدُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ ، وَأَطِيعُوا إِذَا أَمَرَكُمْ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ» ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي أُمَامَةَ: مُنْذُ كَمْ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ ؟ قَالَ: «سَمِعْتُهُ وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً» ، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

(٣) أي: اللام الداخلة على قوله: الصحة .

أو: مُدَّعِيًا، فيه دعوى صريحة، أو: ضمنية، مستفادة من قيود الكلام،

﴿ حواشي البيهقي ﴾

أي: بيان صدق النقل إن لم تكن مُشْتَفَلًا بالاستدلال عليه، مثلاً، بأن يُقال: هذا النقل مطلوب البيان، أو: غير مُسَلَّم، أو: ممنوع.

(قوله: من قيود الكلام)

﴿ شرح البرزنجي ﴾

ثم فسر ذلك بقوله: (أي: بيان صدق النقل) أي: صدق نسبة ما نُسب إلى المنقول عنه، كما مرَّ لفائدتين^(١):

إحدهما: الإشارة إلى أن في قول المصنّف: يُطَلَّب منك الصحة: مضافاً مقدراً، وهو البيان، ليكون الصحة بمعنى: التصحيح؛ لأنَّ وظيفة السائل: طلبُ لتصحيح النقل من المعلَّل، لا طلبُ صحته في نفسه.

والثانية: أنَّ الصحة من الكيفيات النفسانيَّة، فالتعبيرُ بها هنا لا يلائم المَقَامَ، لِثَلَا يُتَوَهَّم أن يكون المعنى: صحة الناقل، بأن يكون صحيحاً لا مريضاً حينَ النقل، وهو غير المقصود. /٣٦/

وقوله: (إن لم تكن مُشْتَفَلًا بالاستدلال عليه)، أي: على المنقول، قيدٌ لتوجُّه طلبِ صحة النقل لا المنقول، يعني: أنَّ ما ذُكر كان إذا لم يشتغل المعلَّل الناقل بالاستدلال على المنقول، وأما إن اشتغل به فيتوجُّه عليه طلبُ صحة المنقول أيضاً؛ لأنَّه يصير حينئذٍ مدَّعِيًا فيه، كما كان مدَّعِيًا في النقل.

وقوله: (مثلاً: بأن يُقال: هذا النقل مطلوب البيان، أو: غير مُسَلَّم، أو: ممنوع)، بيانٌ للصيغ التي يُطلب بها الصحة، في اصطلاح أهل الفن.

قول المصنّف: (من قيود الكلام)، كقولك: فلان الوليُّ مشى على الماء، فدعوى المشي صريحة، ودعوى الولاية المستفادة من التوصيف ضمنية. قاله الآغلري.

(١) في الهامش: متعلق به: فُسر.

أو: مُعَرِّفًا أو، مُقَسِّمًا..

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

أو: من السكوت، في معرض البيان، أو: من قرينة، كدعوى التقريب.
(قوله: أو مُعَرِّفًا)، لا يخفى أنك إذا كنتَ أحدَ هذينِ مدَّعٍ فيه دعوى ضمنيًّا،
فمُقابلتهما مع الشق الثاني اعتباريٌّ، تأمل.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

والاستفادة من قيود الكلام ليس بشرط، فلذا قال المحشي ﴿﴾: (أو من السكوت، في
معرض البيان)، كما إذا قلتَ: أكلتُ طعامَ زيدٍ دونَ عمرو، وسكتتَ عن بيان العلة
فيهما، فإنه يُستفاد من هذا السكوت أنك مُدَّعٍ ضمنيًّا: أن مالَ زيدٍ حلالٌ، ومالَ عمرو
حرامٌ، مثلاً، (أو) مستفادةٌ (من قرينة كدعوى التقريب)، أي: تمامه، بأن تقول: دليلي
هذا تامُّ التقريب، فإنه يُستفاد منه: أنك ادَّعيتَ أن ما يستلزمه دليلُك هذا عينُ المطلوبِ،
أو مساوٍ له، أو أخصُّ منه.

قول المصنف: (أو مُعَرِّفًا... الخ)، لما كان المتبادر من هذا أن التقسيم حقيقيٌّ
وليس كذلك ضرورةً أنه اعتباريٌّ، لتصادق أقسامه، قال المحشي ﴿﴾: (لا يَخْفَى)
عليك (أنَّك إذا كنتَ أحدَ هذينِ) مُعَرِّفًا أو مُقَسِّمًا (مدَّعٍ فيه)، خبرٌ: أنَّك، أي: في
ذلك الأحد (دعوى ضمنية) فيستفاد من التعريف لشيء أنَّك ادَّعيتَ: أنَّ تعريفي هذا
صديقٌ، أو جامعٌ ومانعٌ، ويُستفاد من التقسيم لشيء: أنَّك ادَّعيتَ: أنَّ تقسيمي هذا
حاصرٌ، مثلاً، وإذا علمتَ أن الشخص المُعرَّف أو المُقسَّم مُدَّعٍ في التعريف والتقسيم
(فمقابلتهما) أي هذينِ (مع الشق الثاني) هو: أو مُدَّعِيًا (اعتباريٌّ) - الأولى: اعتبارية -؛
لأنَّهما فردان منه، فهما خاصَّان، وهو عامُّهما، ولو أريدَ به ما عداهما بالقاعدة
المشهورة في مقابلة العامِّ بالخاصِّ.

وقوله: (تأمل) قال محمود الراجي: لعلَّ إشارةً إلى ما في بعض النسخ من أن
مقابلة الأول مع الثاني كذلك، انتهى. فافهم.



فصل [في أحوال المُدَّعي]

إِنْ كُنْتَ مُدَّعِيًا ، فَأَمَّا : أَنْ تَشْتَغَلَ بِالْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا ، أَوْ : لَمْ تَشْتَغَلْ .

[مَنَاصِبُ السَّائِلِ عِنْدَ عَدَمِ اشْتِغَالِ الْمُدَّعِي بِالْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا]

فَإِنْ لَمْ تَشْتَغَلْ بِالْإِسْتِدْلَالِ ، فَهَنَّاكَ لِلْسَّائِلِ ثَلَاثَةُ مَنَاصِبَ :

الأول : طَلَبُ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا ، بِأَنْ يَقُولَ : هَذِهِ غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ ، أَوْ : مَطْلُوبَةُ الْبَيَانِ ،
أَوْ : مَمْنُوعَةٌ ، مُجَرَّدًا أَوْ : مُسْتَنَدًا .

❦ حواشي البيهقيوني ❦

(قوله : عليها) أي : على الدعوى .

(قوله : مجردًا أو مستندًا) ، كُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا اسْمٌ فَاعِلٍ ، فَهُوَ حَالٌّ مِنْ : فَاعِلٍ : يَقُولُ ،

❦ شرح البرزنجي ❦

فصل [في أحوال المُدَّعي]

قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : (عَلَيْهَا) ، الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ ^(١) : مُدَّعِيًا ، كَمَا قَالَ الْمُحَشِّي رحمته : (أَي : عَلَى الدَّعْوَى) ، عَلَى مَنَوَالٍ : «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ^(٢) .

قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : (مُجَرَّدًا أَوْ مُسْتَنَدًا) ، أَوْ : لِلتَّخْيِيرِ ، ثُمَّ (كُلُّ) وَاحِدٌ (مِنْهُمَا) إِمَّا :
اسْمٌ فَاعِلٍ ، / ٣٧ / فَهُوَ ، أَيْ : فَكُلُّ مِنْهُمَا ، (حَالٌّ مِنْ فَاعِلٍ : يَقُولُ) ، الْمُسْتَرِ الرَّاجِعُ إِلَى
السَّائِلِ ، أَيْ : بِأَنْ يَقُولَ السَّائِلُ : هَذِهِ ... الْخ ، حَالٌ كَوْنُهُ مُجَرَّدًا لِقَوْلِهِ هَذَا : عَنِ السَّنَدِ ،
أَوْ مُسْتَنَدًا ، أَيْ ذَاكِرًا سَنَدًا لَهُ .

(١) كلمة : من ، مكررة .

(٢) سورة المائدة : ٨ .

حواشي البيهقي

أو: اسمُ مفعولٍ، فهو صفةُ المفعولِ المطلقِ، لقوله: يقول، بَلْ لقوله: طلبُ الدليلِ، لا لقوله: ممنوعةٌ، إذ يلزمُ أن يكونَ من المقولِ.

شرح البرزنجي

(أو) كلُّ منهما (اسمُ مفعولٍ)، وهو الظاهرُ المتبادرُ، (فهو) أي: فحينئذٍ كُلُّ منهما (صفةُ المفعولِ المطلقِ لقوله)، أي: المصنَّف: (يقول)، أي: بأن يقولَ السائلُ: هذه... الخ، قولاً مجرداً عن السند، أو قولاً مقروناً بالسند، (بل)، انتقاليٌّ، لا إبطاليٌّ، أي: ويجوزُ حينئذٍ أن يكونَ: الكلُّ، صفةُ المفعولِ المطلقِ (لقوله) أي: المصنَّف، (طلبُ الدليلِ)، أي: الأول طلب الدليل عليها بأن يقول... الخ طلباً مجرداً عن السند، أو طلباً مقروناً به (لا) أنَّهما صفتان للمفعول المطلق (لقوله) أي: المصنَّف، أو: السائل (: ممنوعة^(١))، إذ يلزم (أن يكونَ) الكلُّ بعضاً (من المقول) لا من المفعول، والمقصودُ خلافه.

وهذا - وإن كان يستلزمُ على الأولِ من الشق الثاني^(٢) حذفاً بلا حاجة، وعلى الثاني منه الفصلُ بين أجزاء التعريف^(٣) - أظهرُ وأوضحُ من قول القرداغي^(٤): إن كان كلُّ منهما اسمَ فاعلٍ فإن كان الأولُ^(٥) من: جرَّد، بمعنى: تجرَّدَ، ك: قدم، بمعنى: تقدَّم، والثاني^(٦): للمطاوعة، فحالانِ من قوله: هذه ممنوعةٌ، لكونه مؤوَّلاً بهذا: الكلام

(١) أي: ممنوعة منعاً مجرداً أو مستنداً.

(٢) أي: بأن يكون صفةً للمفعول المطلق لقول المصنَّف: (يقول)، أي: بأن يقولَ السائلُ: هذه غيرُ... الخ، قولاً مجرداً عن السند، أو مستنداً. فاستلزم حذف: قولاً، حذفاً بلا حاجة.

(٣) في حال تقديره صفة للمفعول المطلق لقول المصنَّف: طلب الدليل... أي: طلباً مجرداً أو مستنداً، يستلزم الفصل بين قوله: طلب الدليل، وبين قوله: طلباً مجرداً أو مستنداً، بقول المصنَّف: بأن يقول: هذه غير مسلمة أو مطلوبة البيان أو ممنوعة.

(٤) حاشية ابن القرداغي على غلطي آداب: ٥٥.

(٥) أي: قول المصنَّف: مجرداً.

(٦) أي: قول المصنَّف: مستنداً.

واستعمال لفظ المنع فيه مجازي^١،

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

(قوله: مجازي) من قبيل إطلاق اسم المقيّد على المطلق،

﴿ شرح البرنجي ﴾

مفعولاً لـ: يقول، وإلا فمن فاعل: يقول، وإن كان اسم مفعولٍ فمن مفعوله. انتهى،
على أن الحذف هنا ك: لا حذف، لشيوع مثله، والفصل ك: لا فصل، لعدم كونه
بأجنبي، فاعرف.

قول المصنّف: (مجازي) أي: مجاز مرسل^(١)، (من قبيل: إطلاق اسم المقيّد)،
المراد بـ: الاسم: لفظ المنع، وبـ: المقيّد: طلب الدليل المقيّد بقيدٍ مخصوص، وهو:
على المقدمة (على المطلق) أي: عن ذلك القيد، وإن كان مقيّداً بقيد آخر، والمراد به:
طلب الدليل المقيّد بـ: على الدعوى، فكونه مُطلقاً، نسبي.

قال الفاضل البسكندي^(٢): عليه، أعني: طلب الدليل على المقدمة على
المطلق، أعني: طلب الدليل المطلق، ثم استعماله في طلب الدليل على الدعوى،
فالمجاز بمرتين. انتهى.

(١) المجاز المرسل: هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له، لعلاقة غير المشابهة، مع
قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له، كما في قولنا: «رعت الإبل الغيث» ففي «الغيث» مجاز
مرسل؛ لأنه كلمة نقلت من معناها الأصلي وهو «الماء» إلى معنى آخر وهو «النبات» بقرينة
«الرعي» فإن الغيث لا يرعى، وليست له العلاقة بين النبات والماء المشابهة كما ترى، إنما العلاقة
بينهما هي: أن أحدهما سبب في الآخر، ولا شك أن الغيث سبب في النبات، وكفى هذه السببية
علاقة تصح استعمال الغيث في النبات.

انظر: المنهاج الواضح للبلاغة، لحامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث: ١٣٣/١.

(٢) هو حسين بن فتح الله بن يوزت، ولد في قرية: ثسكند، سنة ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م، بدأ الدراسة في
السليمانية، ثم قصد مسجد النقيب، واشتغل بالدراسة عند الملا عبدالرحمن البيهقيوني، وحصل
على الإجازة العلمية لديه، ودرس عليه الشيخ عمر الفرداعي جمع الجوامع. له حواش على كتب
الآداب والمنطق. توفي في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٦٧هـ - ١٠/١/١٩٤٨م.
انظر: حياة الأمجاد، للملا طاهر البحركي: ٢٤٠/١ - ٢٤١.

﴿ حواشي البينجويني ﴾

أو: من قبيل الاستعارة، بتشبيه طلب الدليل على الدعوى، بطلبه على المقدمة، واستعمال اللفظ الموضوع للثاني في الأول.

وقيل: من قبيل إطلاق اسم الكل، أعني: طلب الدليل على المقدمة على الجزئي، أعني: طلب الدليل. وهو مبني على أن القيد مدلول تضميني للدال على المقيد، مع أنهم صرّحوا

﴿ شرح البرزنجي ﴾

فالإطلاق على هذا حقيقي، فاختر ما شئت منهما، ويؤيد الثاني: الياء المشددة، فافهم.

(أو: هذا) (من قبيل الاستعارة) المصراحة، وذلك (بتشبيه: طلب الدليل على الدعوى ب: طلبه على المقدمة) بجامع أن في كليهما طلب الدليل (واستعمال اللفظ الموضوع) بحسب الاصطلاح (للتاني في الأول)، فعلى هذا لا يكون مجازاً مرسلًا. وكلمة: أو، لمنع الخلو، لما يأتي.

(وقيل) القائل هو: الشارح حسن باشا زاده^(١): هو (من: إطلاق اسم الكل، أعني طلب الدليل على المقدمة على الجزء، أعني: طلب الدليل، وهو) أي: ما ذكره القيل (مبني) صحته (على أن القيد) يعني: على المقدمة، (مدلول تضميني) أي: جزء المدلول المطابق (للدال على المقيد)، يعني: المنع الدال على طلب الدليل المقيد ب: على المقدمة، أي: فحينئذ يكون المقيد كلاً، وطلب الدليل جزءاً، فيكون ما ذكره صحيحاً، وإلا بأن كان القيد مدلولاً التزامياً لما ذكر، فلا يكون قول القيل صحيحاً، حيث إنه حينئذ من إطلاق اسم الكل على الكل.

(و) قوله: (مع أنهم) أي: المنطقيين (صرّحوا) أكثرهم في بحث الدلالة

.....

حواشي البيهقي

بأن البَصَرَ مدلولُ التزاميٍّ للعمى، لا تضمُّني.

شرح البرزنجي

الالتزامية (بأن البصر) الذي هو القيد ل: العدم، في: عدم البصر، المدلول للفظ: العمى، (مدلول التزاميٍّ للعمى)، الدال على ٣٨/ العدم، المقيد به، (لا) أنه مدلول (تضمُّني) له، أي: فالمقيد والقيد هنا كالمقيد والقيد في مدلول: العمى، فما ذكره القيل وإن كان مبنياً على ما ذكرنا غير مرضي، إشارة^(١) إلى رد القيل.

ولا يخفى أن هذا يهدم ما ذكره من الاستعارة أيضاً، حيث قال: واستعمال اللفظ الموضوع للثاني فإنه أيضاً إن لم يكن مبنياً على ما بُني عليه صحة القيل لم يكن صحيحاً، فافهم.

قال ابن القرداغي^(٢): هنا قوله: مجازي، من قبيل اطلاق اسم المقيد على المقيد، حيث أُطلق المنع الذي هو: طلب الدليل على المقدمة، على طلبه على الدعوى، لا على المطلق، كما قيل، فيكون من قبيل استعمال الخبر في معنى الانشاء.

وقيل: من قبيل اطلاق اسم الكل، أعني: طلب الدليل على المقدمة على الجزء، أعني: طلب الدليل، أقول: وذلك لأن التقييد داخل في الأول بخلاف الثاني، وإلا لم يكن بين العمى والعدم المطلق فرق، فلا يردُّ عليه أن هذا مبنياً على أن القيد مدلول تضمُّني للدال على المقيد مع تصريحهم بأنه مدلول التزامي له.

نعم يتجه عليه ما ذكرنا في رد القيل الأول، ويمكن رفعه عنهما بأن مرادهما أنه كذلك إذا لوحظ المنع المجازي من حيث إنه فرد طلب الدليل لا من حيث التقييد بكونه على الدعوى، انتهى.

(١) ورد في هامش الاصل: خبر: وقوله.

(٢) حاشية ابن القرداغي على گلنبوي آداب: ٥٥.

ولذا اشتهر بينهم أنه منع مجازي، لغوي.

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(مجازي لغوي)

﴿ شرح البرنهي ﴾

وقال الفاضل ملا أسعد أفندي الراوندوزي^(١) - على قول المحشي: مع أنهم صرّحوا... الخ -: اعلم أن المقيّد قسمان:

أحدهما: الذات مع القيد، فالقيد داخل فيه، وجزء منه.

والآخر: الذات مع التقييد لا القيد، فالقيد خارج عنه.

فالدال على الأول دال على القيد تضمناً، والدال على الثاني دال على القيد التزاماً.

فما هنا من القسم الأول، والعمى من القسم الثاني، فلا غبار على ما قيل، انتهى.

قول المصنف: (لغوي) قال القرداغي^(٢): كأنّ التعليل السابق يعني: قوله^(٣):

ولذا، بالنظر إلى القيد الأول فقط، أعني: مجازي، فلا يتّجه عليه منع التقريب بأنّ الدليل أعم من المدعى.

ويمكنّ الجواب ب: أن المتبادر من قوله: استعمال... الخ^(٤) هو: المجاز

(١) الفاضل ملا أسعد أفندي الخيلاني، الراوندوزي، كان فاضلاً متضلّعاً، في العلوم، أخذ مشيخة التدريس من والده الماجد وأقام مقام والده، ولم يكن أقل منه علماً ودراية. وتخرج من مدرسته علماء كثيرون منهم: العالم عبدالكريم أفندي ﴿﴾.

انظر: الإكليل في محاسن أربيل، وشفاء العليل، وسقاء الغليل، من تراث مآثر علماء وأدباء أربيل، للملا عبدالله الفرهادي، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة جامعة صلاح الدين، كردستان، أربيل ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م: ٢٤٩.

(٢) حاشية القرداغي على كلبوي آداب: ٥٦.

(٣) يعني: قول المصنف: ولهذا اشتهر بينهم أنه منع مجازي، لغوي.

انظر: كلبوي آداب: ٥٥ - ٥٦.

(٤) يعني: قول المصنف: واستعمال لفظ المنع فيه مجازي، ولهذا...

انظر: كلبوي آداب: ٥٥.

وأما استعمال التسليم وطلب البيان فلا تجوز فيهما.

﴿حواشي البيهقي﴾

أي: لا عقلي، ولا حذف، حتى يكون قوله: هذه ممنوعة، في قوة أن مقدمة دليله ممنوعة، حيث لا دليل بحسب الظاهر، بخلاف المدعى المدلل فإن منعه إما مجاز عقلي، أو: حذف، كما سننبه عليه.

(قوله: فلا تجوز فيهما) لا لغويًا ولا عقليًا ولا حذفًا.

﴿شرح المرزنجي﴾

اللغوي، فالحصر بالنظر إلى القيد، انتهى.

ثم اعلم أن المجاز اللغوي كما في الكتب البيانية عبارة عن: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، في اصطلاح به التخاطب، لعلاقة، مع قرينة مانعة عن إرادته، كلفظ: الأسد، في: رأيت أسدًا في الحمام. فالكلمة المستعملة هنا في غير ما وضعت له، هو لفظ: المنع، المستعمل في: طلب الدليل على الدعوى، وهو غير الموضوع له؛ إذ أن ما وضع المنع له في اصطلاح أهل هذا الفن هو: طلب الدليل على المقدمة، كما مر، والقرينة المانعة هو: عدم الدليل هنا، فلذا قال المحشي ﴿١﴾: (أي: لا عقلي، ولا حذف، حتى يكون)، تعليل للمنفى، أي: ليكون (قوله: أي: المصنف أو: السائل (هذه ممنوعة، في قوة: أن يقال: أن مقدمة دليله) أي: دليل هذا القول (ممنوعة)، يعني: لا فيه إسناد الشيء إلى ملبسه، فيكون عقليًا، ولا أنه مُستعمل على حذف مضافين، فيكون حذفًا، حتى يكون القول المذكور بناءً عليهما في قوة ما ذكر.

وقوله: (حيث لا دليل بحسب الظاهر)، علة للنفي، وذلك (بخلاف المدعى المدلل، فإن منعه: إما مجاز عقلي، أو: حذف)، أي: لا لغوي، (كما سننبه عليه) فيما سيأتي، وذلك لوجود الدليل.

قول المصنف: (فلا تجوز فيهما^(١)) يعني (لا لغويًا، ولا عقليًا، ولا حذفًا)،

(١) يعني بهما: عدم التسليم، وطلب البيان.

الثاني: النقضُ الشبهيُّ:

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: النقض)، الإجماليُّ.

(قوله: النقضُ الشبهيُّ)، توصيفُ النقضِ بالشبهيِّ يقتضي

﴿ شرح البررنجي ﴾

إذ ليسا كالمنع، موضوعين ٣٩/ لشيءٍ معيّن، مُستعملين في غيره، ثم هل أن استعمالهما في موضع المنع الحقيقي مجازٌ، أم لا؟ الظاهرُ من عدم تقييد هذا الاستعمال بقوله فيه الثاني، وهو الأقرب.

قال ابن القرداغي^(١) على قوله: فيهما: الأحسنُ الأخصرُ: فيه، انتهى. وكأنَّ ذلك لأنَّ المبتدأ مفرد^(٢)، والجزء جملة فلا بد أن يكون الرابط بحسب المبتدأ، والله أعلم. قول المصنّف: (النقضُ) أي: (الإجماليُّ)، وإنَّما زاد ذلك كالشارح؛ لأنَّ النقضَ على قسمين:

تفصيليُّ، وهو: المنع، أي: طلبُ الدليلِ على: مقدمةٍ معينةٍ من الدليل، أو: على الدعوى، ويُسمَّى مناقضةً أيضاً، كما في الرسالة الشريفة الأدبية.

وإجماليُّ، وهو: إبطالُ الدليلِ بعد تمامه، أو: إبطالُ الدعوى مُتمسكاً بشاهدٍ يدلُّ على: عدمِ استحقاقِ الدليلِ للاستدلالِ به، أو: على: عدمِ ثبوتِ الدعوى، وهو الاستلزامُ لفسادِ ما، وفصلٌ به: دعوى التخلُّف، أو: لزومِ محالٍ، ويُسمَّى نقضاً أيضاً. فظهرَ ممَّا ذكرنا أنَّ هذا احترازٌ عن التفصيليِّ.

قول المصنّف: (النقضُ الشبهيُّ)، اعلم أنَّ (توصيفَ النقضِ بالشبهيِّ يقتضي

(١) حاشية ابن القرداغي، على گلنبوي آداب: ٥٦. وفيها: الأحسنُ الأخصرُ: فلا تجوزُ فيه.

(٢) يعني: كلمة: استعمال، مبتدأ مفرد، في قول المصنّف: وأما استعمالُ عدمِ التسليم، وطلبُ البيان، فلا تجوزُ فيهما.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

أن يكون استعمال النقص من قبيل الاستعارة، مع أنه يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا.

﴿ شرح البرنجي ﴾

أن يكون استعمال النقص هنا (من قبيل الاستعارة) فقط، بناءً على تشبيه: إبطال الدعوى، بـ: إبطال الدليل، في أن سبب الكل استلزام الفساد، واستعمال اللفظ الموضوع للثاني، في الأول، (مع أنه) أي: استعمال النقص هنا (يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا) أيضاً، بعلاقة الإطلاق والتقييد، أي: بناءً على إطلاق اسم المقيّد، أعني: إبطال الدليل على مطلق الإبطال، ثم استعماله في إبطال الدعوى، فالمجاز حينئذٍ بمرتين. أو: على الإبطال المطلق عن هذا القيد، وإن كان مقيّداً بقيد آخر، فالمجاز حينئذٍ بمرتبة.

ودليل كونه مجازاً مرسلًا أيضاً: قول البيهقيين: أن تقسيم مطلق المجاز إلى: الاستعارة، والمجاز المرسل، اعتباري، كما في: المِشْقَر^(١)، فإنه إذا أُطلق على: شفة الإنسان، فإن أريد تشبيهها بـ: مِشْقَر الإبل في الغلظ، فاستعارة، للبناء على التشبيه، وإن أريد أنه إطلاق المقيّد على المطلق، كإطلاق: المَرْسِن^(٢)، على الأنف، من غير قصد التشبيه، فمجاز مرسل.

فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد، يجوز أن يكون استعارة، وأن يكون مجازاً مرسلًا باعتبارين، فعلى هذا فالأولى ترك التوصيف.

أقول: يمكن أن يكون التوصيف للاحتراز عن النقص الحقيقي فقط، ويجوز أن يكون مجموع النقص الشبهائي اسماً لإبطال الدعوى، فالتوصيف غير معتبر. ويحتمل

(١) المِشْقَر - بالكسر، والفتح - للبعير، كالشفة للإنسان.

انظر: تاج العروس، للزبيدي: ٢٠٩/١٢.

(٢) المَرْسِن، كـ: مَجْلِس، و: مَقْعِد: (الأنف).

انظر: تاج العروس، للزبيدي: ٩٣/٣٥.

وهو أن يُبطل

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: الشبيه) الياء للمبالغة، كأحمري، أي: النقض الشبيه بالنقض الحقيقي، وقيل: من نسبة الخاص إلى العام، الذي هو الشبيه، فالياء للنسبة.
(قوله: أن يُبطل)، أي: السائل.

﴿ شرح البرنحني ﴾

أن يكون التوصيف باعتبار الأكثر في الاعتبار، فافهم.

قول^(١) المصنف: (الشبيه) اعلم أن هذه (الياء)، أي: المشددة (ك) الياء في نحو: (أحمري) في كونها (للمبالغة) في اتصاف الموصوف بالوصف (أي: النقض الشبيه)، أي: الكثير الشبه (بالنقض الحقيقي)، لا للنسبة، كما يتوهم، لجواز حمل الوصف الذي هو: الشبيه، بدون الياء على الموصوف، الذي هو النقض، بأن يقال: النقض الشبيه، كما جاز أن يقال: زيد أحمر؛ لأن كون الياء للنسبة مخصوص بمحل لا يصح فيه هذا الحمل، ك: زيد بصري، فإنه لا يجوز أن يقال: زيد بصرة.

(وقيل: القائل هو: الشارح حسن باشا زاده^(٢))، هذا (من نسبة الخاص) وهو النقض (إلى العام الذي هو الشبيه، فالياء) على هذا (للسببية) لا للمبالغة، كما قلنا، والمراد بالعام والخاص هو: الأعم، والأخص من وجه، لجواز الاجتماع بين: النقض والشبيه، والافتراق، أما الأول: ففي النقض الشبيه، وأما افتراق النقض، ففي النقض الحقيقي، وأما افتراق الشبيه، ففي شبيه غير نقض، فافهم.

قول المصنف: (أن يُبطل)، من: الإبطال، كما هو المتبادر، لا من: البطلان، ومعلوم، لا مجهول، للعلم بالفاعل بقربة المقام، فلذا قال المحشي رحمه الله: (أي: السائل)

(١) هذه الحاشية كانت بعد حاشية: قول المصنف: (أن يبطل هذه الدعوى) المثبتة تحت الرقم: ١٠٩،

وثبتت هنا تماشيًا مع النص، وأن الناسخ قد أشار إلى هذا الموقع بكتابة رقم صفحة: ٥٦، في صفحة:

٥٧ من كتاب: گلنبوي آداب. يعني أن هذا التقديم والتأخير ليس من صنع الشارح بل من المطوع.

(٢) فتح الوهاب لحسن باشا: ٢٤.

هذه الدعوى ببيان استلزامها شيئاً من الفسادات ، كالدَّور والتسلسل ،

﴿ حواشي البينحويني ﴾

(قوله: هذه الدعوى) أي: يكون المقصودُ بالذات إبطالَ نفسها ، لا دليلها ، حتى يكون استعمالُ النقض فيها مجازاً عقلياً ، أو: حذفياً ، ويحتاج إلى تقدير الدليل البتة .

(قوله: ببيان استلزامها) إنما لم يتعرَّض لإبطالها ببيان التخلُّف لعدم إمكانه .

﴿ شرح البربرحي ﴾

تفسيراً للضمير المستتر فيه .

قول المصنّف: (أن يُبطلَ هذه الدعوى) ، لما كان هذا صادقاً / ٤٠ / في بادي الرأي بنوعين: أحدهما: إبطالُ نفسها . والثاني: إبطالُ دليلها ، المستلزم لإثباتها بعقيدة المدَّعي ، وكان المراد: الأول فقط ، بقرينة عدم وجود الدليل هنا ، فستره المحشي ﴿﴾ بقوله: (أي: يكون المقصودُ بالذات إبطالَ نفسها ، لا) إبطالَ (دليلها) المُقدَّر (حتى يكون) ، تعليلٌ للمنفى ، أي: ليكونَ (استعمالُ النقض فيها) ، أي: في إبطالِ هذه الدعوى نقضاً شبيهاً (مجازاً عقلياً ، أو: حذفياً) لا لغوياً ، كما مرّ ، (ويُحتاج) بسبب ذلك (إلى تقديرِ الدليل) أي: تقديرِ السائلِ للدليل عليها من جانب المُعلِّل (البتة) إذ حينئذٍ يعانقُ النقض الشبهى مع المعارضة التقديرية .

بقيَ أنه لو دخل المقدمةُ الغيرُ المدلَّلةُ في المعرّف ، بسبب كونها دعوى حُكماً ، لانتقضَ بها التعريفُ جمعاً ، ويمكن الجوابُ بتعميمِ الدعوى من الصريحية والحُكمية .
كذا أفاده القرداغي ﴿﴾ .

قول المصنّف: (بيان استلزامها... الخ) واعلم أنه (إنما لم يتعرَّض لإبطالها) أي: الدعوى المذكورة (ببيان التخلُّف) كما تعرَّض لإبطالها بما ذُكر (لعدم إمكانه) أي: الإبطالِ ببيان التخلُّف ، وذلك لأنَّ التخلُّف إنما يكون في الدليل ، ولا دليل في النقض الشبهى .

من غير تقدير دليل من جانبك عليها .

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: من غير تقدير) قد يُقال: تقديرُ الدليل لا يَمْنَعُ كَوْنَ ذلك الإبطالِ نقصاً شبيهاً، كما أنَّ ذِكْرَهُ لا يَمْنَعُ كَوْنَ إبطاله نقضاً حقيقياً، بأنَّ يقولَ السائلُ: أيُّ دليلٍ يفرضُ منك غيرُ صحيحٍ بجميع مقدماته؛ لاستلزام دعواكَ فساداً، واستلزامها استلزامَ الدليلِ . تأمل .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

قول المصنف: (من غير تقدير... الخ) هذا كما أخرج المعارضة التقديرية يتوهم من ظاهره أنه قيدٌ معتبرٌ بالنظر إلى أفراد المعرف كُلِّها، حتى لو قدرَ الدليل في فردٍ منها لزم على هذا أن لا يكون نقضاً شبيهاً، وليس الأمرُ كذلك، بل هو خاصٌّ بالإخراج المذكور فقط . فلذا قال المحشي رحمته (قد يُقالُ:): أي: دفعاً لهذا التوهم (تقديرُ الدليل) وفرضه من جانب المَعْلَل في إبطال هذه الدعوى (لا يَمْنَعُ) أي: لا يُنَافِي (كَوْنَ ذلك الإبطالِ نقضاً شبيهاً) كما يتوهم من الظاهر؛ لأنَّ مدار النقض الشبهائي على إبطال الدعوى الغير المدللة، وهو متحقق، سواء قدرَ الدليل أو لم يُقدَّر، (كما أنَّ ذِكْرَهُ) أي: الدليل في النقض الحقيقي (لا يَمْنَعُ) أي: لا يُنَافِي (كَوْنَ إبطاله) أي: الدليل (نقضاً حقيقياً)، أي: بل يُحَقِّقُه، والتنظيرُ في عدم المنافاة فقط، ولا يخفى ما في هذا التنظير من المبالغة، حيث يكونُ المعنى: أنَّ ما ذُكِر لا يُنَافِي ما ذُكِر، كما أنَّ المحققَ للحقيقي لا يُنَافِيه، وذلك التقدير (بأنَّ يقولَ السائلُ) للمعلَّل: (أيُّ دليلٍ يفرضُ) ويقدِّرُ (منك) على هذه الدعوى ٤١/ (غيرُ صحيحٍ بجميع مقدماته، لاستلزام دعواكَ) هذه (فساداً)، كذا، (واستلزامها) للفساد يُساوي (استلزامَ الدليل) له؛ لأنَّ شأنَ الدليل المُثَبِّت للدعوى استلزامه لها، فلو استلزمت الدعوى شيئاً يكونُ الدليلُ مستلزماً له أيضاً بقاعدة: أنَّ مُستلزماً المستلزم مُستلزمٌ، ولعلَّ هذا وجهُ قوله: تأمل .

وقال محمود الراجي: وجهه أنَّ النقضَ الشبهائيَّ حينئذٍ يُفَارِقُ النقضَ الحقيقيَّ،

.....

حواشي البيهقي

(قوله: من غير تقدير)، إذ لو كان بالتقدير يكون معارضته تقديرية، فظهر من هذا: أن الفرق بينهما إنما هو بتقدير الدليل. شرحه، أقول: هذا يقتضي أن يصدق التعريف المذكور بدون ملاحظة قوله: من غير تقدير دليل على المعارضة التقديرية، كما يقتضي أن يصدق التعريف الآتي للمعارضة على النقض الشبهى.....

شرح المرحلي

بأن الإبطال في الأول^(١) للدعوى أولاً وبالذات، وللدليل ثانياً وبالعرض. وفي الثاني^(٢) بالعكس. انتهى.

قول المصنف أيضاً: (من غير تقدير... الخ) لما علل الشارح ذلك بعلّة، وبنى على تعليله حصراً، ولم يكن ذلك مريضاً عند المحشّي، نقل تعليله أولاً بقوله: (إذ لو كان بالتقدير) المذكور (يكون معارضته تقديرية) لا نقضاً شبهياً (فظهر من هذا) التعليل (أن الفرق بينهما)، أي: بين النقض الشبهى، والمعارضة التقديرية (إنما هو بتقدير الدليل)، أي: عدماً في الأول، ووجوداً في الثاني، هذا ما في (شرح) لحسن باشا زاده^(٣).

ثم أشار إلى ردّه بقوله: (أقول: هذا) أي: حصر الفرق بينهما في التقدير (يقتضي أن يصدق التعريف المذكور) للنقض الشبهى، حال كونه، أي: التعريف المذكور (بدون ملاحظة قوله: من غير تقدير دليل على المعارضة التقديرية، كما) أنه (يقتضي أن يصدق التعريف الآتي)^(٤) من المصنف (للمعارضة) المذكورة (على النقض الشبهى)

(١) أي: النقض الشبهى.

(٢) أي: النقض الحقيقي.

(٣) فتح الوهاب، لحسن باشا: ٢٥. وفيه: ... إنما هو بتقدير الدليل وعدمه.

(٤) جعل الشارح رحمه الله النص الآتي كله من كلام البيهقي: (بدون ملاحظة قوله: من غير تقدير دليل على المعارضة التقديرية، كما أنه يقتضي أن يصدق التعريف الآتي). صححته على ما في حاشية البيهقي على گلنبوي آداب: ٥٧ - ٥٨.

الثالث: المعارضة التقديرية: وهي إقامة الدليل على خلاف تلك الدعوى، بأن يفرض

﴿ حواشي البينجويني ﴾

بدون ملاحظة قوله: بأن يفرض، ويقدر... الخ، وفيه تأمل.
(قوله: بأن يفرض) الباء للسببية، فيظهر جواز أن يكون النسبة في التقديرية نسبة إلى السبب.
(قوله: بأن يفرض) أي: السائل.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

حال كونه (بدون ملاحظة قوله: بأن يفرض، ويقدر... الخ، وفيه تأمل)، أي: والحال أن في هذا المقتضى تأمل، أو: أن في الحصر المقتضي لذلك تأمل، وهذا أوجه. ولعل ذلك التأمل لوجود غير ما ذكر من الفوارق، كما سيذكره بعيد هذا. فلو لم يذكر كلمة: إنما، لكان بلا تأمل.

قول المصنف: (بأن يفرض) هذه (الباء سببية)، فالمعنى: بسبب أن يفرض، (فيظهر) من هذا (جواز أن تكون النسبة) المستفادة من الياء (في التقديرية) من قبيل (نسبة) الشيء وهو المعارضة (إلى السبب) وهو الفرض، والتقدير.
وقال القرداغي^(١): منسوب إلى تقدير الدليل نسبة المشروط إلى الشرط، أو المعلوم إلى العلّة الناقصة، انتهى.

فائدة: السبب: الشيء المؤثر. والمسبب: المتأثر. والشرط: ما يتوقف عليه تأثير المؤثر. والمشروط: المتوقف على ما يتوقف عليه التأثير. والعلّة التامة: ما يؤثر بنفسه. والناقصة: ما يحتاج في التأثير إلى إعانة الغير.

قول المصنف: (يفرض) بالبناء للمعلوم، للعلم بالفاعل بقرينة المقام، أي: يفرض (أي: السائل)، لا المعلن، ولا غيرهما.

(١) حاشية ابن القرداغي على الكليني آداب: ٥٨. وفيها: منسوب إلى تقدير الدليل نسبة المشروط إلى الشرط... الخ.

ويقدَّر دليلاً من جانبك عليها .

ولفظُ النقضِ والمعارضةِ مجازٌ فيهما .

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: ويقدَّر) والذي أراه أن تقديرَ الدليلِ في معارضةِ الدعوى الغيرِ المدللةِ غيرُ لازمٍ، كما أن عدمَ تقديرِهِ في نقضِها غيرُ لازمٍ، ويكفي للفرق بينهما كونُ النقضِ الشبهِيِّ إبطالُ الدعوى ببيانِ استلزامِ الفسادِ، وكونِ المعارضةِ إقامةَ الدليلِ على دعوى مخالفةٍ لدعوى المعلن .

(قوله: مجازٌ فيهما) إما: مرسلٌ،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

قول المصنّف: (ويُقدَّر) عطف تفسير لـ: يفرضُ . وهذا كما سبق في النقضِ الشبهِيِّ ٤٢/ يوهّمُ أنّه كما يخرج النقضُ الشبهِيِّ، يُعتَبَرُ في كل فردٍ من أفرادِ المعرّفِ، حتى لو لم يُقدَّر في فردٍ لزم على هذا أن لا يكون معارضةً تقديريةً، وليس كذلك في الثاني، بل هو إمّا: خاصٌّ بالإخراج المذكور، أو: كما ذُكِرَ في النقضِ الشبهِيِّ، ولذا قال المحشّي ﷺ: (والذي أراه) أي: أظنُّه صواباً (أنَّ تقديرَ الدليلِ في معارضةِ الدعوى الغيرِ المدللةِ غيرُ لازمٍ) وإنّما اللازمُ أن يقول السائلُ: مُدَّعَاكَ وإن كان ثابتاً عندك لكن عندي ما يثبتُ خلافةً، وذلك (كما أن عدمَ تقديرِهِ) أي: الدليلِ (في نقضِها) الشبهِيِّ (غيرُ لازمٍ) كما مرَّ، وإنّما اللازمُ بيانُ استلزامِها فساداً ما، (و) إن قلتَ: أنَّ التقديرَ وعدمَهُ فيهما لازمان، للفرق بينهما، قلنا: يكفي للفرق بينهما (كونُ النقضِ الشبهِيِّ إبطالُ الدعوى ببيانِ استلزامِ الفسادِ، وكونُ المعارضةِ) التقديريةِ (إقامةُ الدليلِ على دعوى مخالفةٍ لدعوى المعلن) وهذا أيضاً ردٌّ على الشارح .

قول المصنّف: (مجازٌ فيهما) وذلك (إمّا: مجازٌ) (مرسلٌ) بعلاقة الإطلاق والتقييدِ، أي: بأن كان من إطلاق لفظِ المقيّدِ: على المطلقِ، ثم استعمالُهُ في المقيّدِ

.....

﴿ شرح البروتين ﴾

بقيد آخر، فيكون المجازُ بمرتبتين، كما مرَّ في المنع المجازي، أو: على المطلق عن خصوص قيد المقيّد، وإن^(١) قيّد بقيد آخر، فالمجازُ بمرتبة، كما مرَّ في المنع أيضاً.

بيان ذلك:

في الأول^(٢): أنه أُطلقَ لفظُ النقصِ الموضوعِ للإبطالِ المقيّدِ بالدليلِ بيان... الخ على الإبطالِ المطلق، ثم استعمل في: الإبطالِ المقيّدِ بالدعوى. فالمجازُ بمرتبتين، كما قلنا.

أو: على: الإبطالِ المطلقِ عن خصوص قيد المقيّد، أعني الدليل، وإن^(٣) قيّد بقيد آخر، أعني: الدعوى، فالمجازُ بمرتبة، كما قلنا أيضاً.

وفي الثاني^(٤): أنه أُطلقَ لفظُ المعارضةِ الموضوعيةِ ل: إقامة الدليلِ على خلاف الدعوى المقيّدة بالمدلّة، على مطلق إقامة الدليل، ثم استعملت^(٥) في: إقامة الدليلِ على خلاف الدعوى المقيّدة بالغيرِ المدلّة. فالمجازُ بمرتبتين أيضاً، كما قلنا.

أو: على إقامة الدليلِ على خلاف الدعوى المطلقة عن خصوص قيد المقيّد، أعني: المدلّة، وإن قيّد بقيد آخر، أعني: الغير المدلّة، فالمجازُ بمرتبة، كما قلنا أيضاً.

وقال الشارح: بإطلاق اسم الكلّ على الجزء، فافهم.

(١) إن: غائبة.

(٢) أي: النقص، في قول المصنف: ولفظ النقص، والمعارضة مجاز فيهما.

(٣) إن: غائبة.

(٤) أي: المعارضة.

(٥) الأصل: استعملت.

[مثال هذه الأبحاث]

مثال هذه الأبحاث أن تقول: هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

أو: استعارة.

(قوله: مثال هذه الأبحاث) في كلامه مسامحة، والعبارة الخالية عنها: مثال هذه الأبحاث منع

﴿ شرح المرنجبي ﴾

(أو: مجاز) (استعارة) مبنية على التشبيه. وبيانها:

في الأول: أنه شبه: إبطال الدعوى، ببيان... الخ بـ: إبطال الدليل ببيان... الخ، بجامع أن سبب إبطال الكل واحد، وهو استلزام الفساد، ثم استعمل اللفظ الموضوع للثاني، وهو النقص، في الأول، أي: ذكر المشبه به، وترك المشبه. والقرينة: عدم وجود الدليل، فتكون الاستعارة مصرحة.

وفي الثاني: أنه شبه إقامة الدليل على خلاف الدعوى الغير المدللة بإقامة الدليل على خلاف الدعوى المدللة، بجامع أن ٤٣/ في كل منهما إقامة الدليل من السائل على خلاف الدعوى، فذكر المشبه به، وهو المعارضة، وترك المشبه. والقرينة: عدم الدليل أيضاً، فالاستعارة في هذا أيضاً مصرحة.

[مثال هذه الأبحاث]

قول المصنف: (مثال هذه الأبحاث... الخ) المراد بها المنع المجازي، والنقص الشبه، والمعارضة التقديرية، فعلى هذا (في كلامه) أي: المصنف (مسامحة) أي: مجاز، حيث جعل بحسب الظاهر مورد المثال مثلاً، (والعبارة الخالية عنها) أي: عن المسامحة (أن يقول) المصنف بدل هذا: (مثال هذه الأبحاث: منع

ولا تَشْتَغِلْ بالاستدلال عليها. فيتوجَّه عليك منعُ الدَّعوى، أو: نقضُها، أو: معارضتُها.

﴿ حواشي البينحويني ﴾

السائل دعواك: هذا التصنيفُ يجبُ تصديرُه بالحمد، أو: نقضُها، أو: معارضتُها.
(قوله: فيتوجَّه عليك منع) مجرداً، أو: مستنداً بأنَّه: غيرُ مأمورٍ به من جانب الشرع.

(قوله: أو نقضُها)

﴿ شرح البرننجي ﴾

السائل دعواك: هذا التصنيفُ يجبُ تصديرُه بالحمد، أو: نقضُها أو: معارضتُها، أي: منعاً مجازياً، أو نقضاً شبيهاً، أو معارضةً تقديريةً.

أقول: ما المانع من أن يكونَ كلامُه ممَّا حُذِفَ منه المعطوفُ مع العاطف، فيكونَ تقديرُه: مثالُ هذه الأبحاث، وموردُها كما في: بَيِّنْهِ الخَيْرُ^(١)، إلَّا أن يُقالَ: أنَّ المثالَ للتوضيح. وهذه العبارةُ أوضحُ، فاعرف.

قول المصنِّف: (فَيَتَوَجَّهْ عليك منع... الخ)، سواءً كان منعاً (مجرداً. أو مستنداً، بأنَّه)، أي: تصديرُ هذا التصنيف (غيرُ مأمورٍ به) أي: أمرٌ إيجابٍ (من جانب الشرع) أي: الشارع، وهو الله تعالى.

قول المصنِّف: (أو نقضُها) أي: إبطالُ هذه الدعوى، ببيان استلزامِها للدَّورِ أو التسلسلِ فقط، بأن يُقالَ: هذه الدعوى باطلة، لأنها مستلزِمة للدور أو التسلسل؛ لأنَّ الحمدَ نفسُه أمرٌ ذو بالٍ، فيجب تصديرُه بحمدٍ آخر، وهو أيضاً كذلك، فيدورُ أو يتسلسلُ، أو لفسادٍ آخر، بأن يُقالَ: هذه الدعوى باطلة، لاستلزامِها بطلانَ ما حَكَمَ الشرعُ بِصِحَّتِهِ، وهو: وجوبُ التصديرِ بالبسملة.

ثم لَمَّا مَثَلَ المصنِّفُ للفسادِ في النقضِ الشبيهيِّ بالدَّورِ أو التسلسلِ مع التقييدِ

❦ حواشي البيهقي ❦

قد يُقال: نقضُ هذه الدعوى بدون تقديرِ الدليلِ الآتي متعذرٌ.

❦ شرح الترمذي ❦

بقوله: من غيرِ تقديرِ دليلٍ، والحالُ أنهما لا يتحققان بدون تقديرِ دليلٍ، قال المحشي
❦ (قد يُقال) / ٤٤ / أي: اعتراضاً على التمثيل، والتقييد، المذكورين من غيرِ تقييدِ
التقييدِ بالبعض، بأن يُقال: من غيرِ تقديرِ دليلٍ في البعض (نقضُ هذه الدعوى) أي:
شبهياً، باستلزامها للدور أو التسلسل (بدون تقديرِ الدليلِ الآتي) يعني: قوله: لأنَّ هذا
التصنيفُ أمرٌ ذو بالٍ، وكلُّ أمرٍ ذي بالٍ يجب تصديرُهُ بالحمد، (متعذرٌ) حيث لا يتحققُ
الدور ولا التسلسل إلا به، كما بيَّنا لك، فلا يردُّ ما قاله القرداغي^(١) في تصويرِ النقضِ
من قوله: بأن يُقال: هذه الدعوى مستلزِمةٌ لبطلانِ ما حَكَمَ الشرعُ بصحَّتِهِ، وهو: وجوبُ
التصديرِ بالبسملةِ، فلا حاجةً إلى تقديرِ الدليلِ، فضلاً عن الدليلِ الآتي، كما قيل،
انتهى.



[مَنَاصِبُ السَّائِلِ عِنْدَ اشْتِغَالِ الْمُدَّعِي بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى دَعْوَاهُ]

وإنَّ اشْتَغَلَ بالدليل عليها فهُنَاكَ أَيْضًا لِلْسَّائِلِ ثَلَاثَةُ مَنَاصِبَ:

﴿ الأول: المنع الحقيقي: وهو طَلَبُ الدليلِ على مقدمة معينة .

بأن يُقالَ: صُغِرَ دَلِيلُكَ هَذَا ، أَوْ كُبراه ، أَوْ شَرطيُّهُ ، أَوْ: مَقدمتُهُ الواضحةُ ،

أَوْ: الرافعةُ

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: أَوْ كُبراه) إنَّ كَانَ الدليلُ قِياسًا اقترانيًا .

(قوله: أَوْ الرافعة) إنَّ كَانَ استثنائيًا .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

[مَنَاصِبُ السَّائِلِ عِنْدَ اشْتِغَالِ الْمُدَّعِي بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى دَعْوَاهُ]

قول المصنَّف: (أَوْ كُبراه) هذا (إنَّ كَانَ الدليلُ) أي: دليلُ المَعْلَلِ (قياسًا

اقترانيًا) حمليًا أَوْ شَرطيًا .

والقياسُ الإقتراني: ما لم يُذكَر فيه المطلوبُ بِمَادَّته وَهَيْئَتِهِ ، وَلَا نَقِيضُهُ ، وَاقترُنَ فيه الحدودُ . سواء كَانَ مَرَكَّبًا مِنْ: الحملاتِ الصِّرفةِ ، فيكون: حمليًا ، أَوْ: لَا ، فيكون: شَرطيًا . مثلاً: قولُ الفيلسُفيِّ: العالَمُ قَدِيمٌ ، لأنَّهُ أثرُ القَدِيمِ ، وَكُلُّ أثرِ القَدِيمِ قَدِيمٌ ، اقترانيٌّ حمليٌّ . وقوله: لأنَّهُ إذا وُجِدَ كَانَ أثرُ القَدِيمِ ، وَكُلُّ أثرِ القَدِيمِ قَدِيمٌ ، إقترانيٌّ شَرطيٌّ ، فَللسائلِ مَنعُ الكبريِّ . وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا قِيدٌ لِلصغريِّ والكبريِّ ، لَا الثَّانِيَةِ فَقَطْ ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ .

قول المصنَّف: (أَوْ الرافعة) وهذا (إنَّ كَانَ) دليلُ المَعْلَلِ قِياسًا (استثنائيًا) وهو:

ما يُذكَر فيه المطلوبُ بِمَادَّته وَهَيْئَتِهِ ، أَوْ نَقِيضُهُ ، وَيَشتمَلُ على أداة الاستثناء ، أعني: لكن .

أو: تقريبه ، ممنوعة .

وذلك إما: مجرد ، أو: مع السند .

وهو في المشهور على ثلاثة أنحاء:

ـ الأول: لَمْ لا يجوزُ أن يكونَ كذلك .

﴿ حواشي البينحويني ﴾

(قوله: ممنوعة) أو: إيجاب صغراه ، أو: كلية كبراه ، أو: لزومية الشرطية ، أو:

غير ذلك .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

والمقدمة الواضعة هي: التي فيها: لكن ، التي مدخولها موجب .

والرافعة هي: التي فيها: لكن ، التي مدخولها سالب .

مثلاً قولنا: كُلُّما كان هذا التصنيفُ أمراً ذا بالٍ ، فيجب تصديره بالحمد ، لكنه أمرٌ

ذو بال ، فيجب تصديره بالحمد ، قياسُ استثنائيٍّ ، مشتمل على المقدمة الواضعة .

أو: لكنه ليس أمراً ذا بال ، فلا يجب تصديره بالحمد ، فيكون: قياساً استثنائياً ،

مشتملاً على الرافعة .

فللسائل منعُ الواضعة على الأول ، والرافعة على الثاني .

قول المصنّف: (ممنوعة) من قبيل: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَلِيلِ ﴾^(١) ، وذلك بقاعدة:

أَنَّ الْأَقْلَ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ .

ثم إنَّ ما مرَّ كان تمثيلاً لمنع هـ / المقدمات ، التي هي: قضايا حقيقية .

وقول المحشّي ﴿ ﴾: (أو: إيجاب صغراه ، أو: كلية كبراه ، أو: لزومية الشرطية ،

أو: غير ذلك) من التقريب ، وغيره من سائر الشرائط المذكورة ، للأشكال الأربعة في

– الثاني: إِنَّمَا يَلْزَمُ هَذَا لَوْ كَانَ كَذَا ، وهو مَمْنُوعٌ .

﴿ حواشي البينحويس ﴾

(قوله: إِنَّمَا يَلْزَمُ) ويخص المنع حينئذٍ باسم: الحل .

(قوله: لو كان كذا)

﴿ شرح البرزنجي ﴾

علم المنطق ، أي: ممنوعة . تمثيلٌ لمنع المقدمات ، التي هي: قضايا حكمية .

قول المصنّف: (إِنَّمَا يَلْزَمُ... الخ) (و) لا يخفى أَنَّهُ (يخص المنع حينئذٍ) أي: حين استناد المانع بهذا السند (باسم) هو (الحل) أي: يُسمّى المنع حينئذٍ حلاً ، والحل لغة: فكُّ العُقْدَةِ ، ونَقْضُهَا ، كما في المنجد^(١) .

واصطلاحاً: قال القرداغي^(٢): وهو المنع ، مع تعيين موضع الغلط ، وبيان أن الدعوى مبنية على اشتباه أمرٍ بآخر .

والمقصودُ به بالذات: بيانُ الغلطِ ، وذكرُ مَنْشئِهِ ، وبالتبع: طلبُ الدليلِ ، انتهى .
قوله^(٣): بيانُ الغلط... الخ ، معناه: بيانُ المانع – المستند بهذا السند – غلط المدعى وَمَنْشئُهُ .

قال المحشي ﴿﴾ فيما نُقِلَ عنه على هذا: لَأَنَّهُ يَنْحَلُّ بِهِ مَحَلُّ الشَّتْبَاهِ ، إِذْ يَقُولُ: لَوْ كَانَ كَذَا ، انتهى .

قول المصنّف: (لو كان كذا) قال السعدُ التفتازانيُّ في مُطَوَّلِهِ^(٤): لَوْ ، لَامْتِنَاعِ

(١) المنجد: ١٤٦ .

(٢) حاشية ابن القرداغي على الكليني آداب: ٦٠ .

(٣) قول ابن القرداغي السابق .

(٤) المطول ، شرح تلخيص مفتاح العلوم ، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، (ت ٧٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد هندائي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م : ٣٣٣ – ٣٣٥ .

.....

﴿ شرح البرزنجي ﴾

الثاني، أعني: الجزاء، لامتناع الأول، أعني: الشرط، سواء كان الشرط والجزاء: إثباتاً، أو: نفيًا، أو: أحدهما: إثباتاً، والآخر: نفيًا. فامتناع النفي إثبات، وبالعكس، فهو في نحو: لو لم تأتني لم أكرمك، لامتناع عدم الإكرام، لامتناع عدم الإتيان، أعني: لثبوت الإكرام لثبوت الإتيان، هذا هو المشهور بين الجمهور.

واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بأن الأول: سبب، والثاني: مسبب، والمُسَبَّبُ قد يكون أعم من السبب، لجواز أن يكون لشيء واحد أسباب مختلفة، كالنار، والشمس، للإشراق، فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المُسَبَّبِ، أي حينئذٍ، بخلاف انتفاء المُسَبَّبِ، فإنه يوجب انتفاء السبب، (ألا يرى) أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، إنما سيق ليُستدلَّ بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس، إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد، لجواز أن يفعل الله بسبب آخر.

فالحقُّ أنَّها^(٢): لامتناع الأول، لامتناع الثاني.

وقال بعض المحققين: دليله باطل، ودعواه حق.

أما الأول: فلأن الشرط عندهم^(٣) أعم من أن يكون:

سبباً، نحو: لو كانت الشمس طالعة، فالعالم مُضيء.

أو: شرطاً، نحو: لو كان لي مالٌ لحَجَجْتُ.

أو: غيرهما، نحو: لو كان النهار ٤٦/ موجوداً كانت الشمس طالعة.

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) أي: أن: لو.

(٣) عند المنطقيين.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

وأما الثاني: فَلِأَنَّ الشرطَ ملزومٌ، والجزاء لازمٌ، وانتفاءُ اللازمِ، يُوجب انتفاءَ الملزومِ، من غيرِ عكسٍ، فهي^(١) موضوعةٌ ليكونَ جزاؤها معدومَ المضمونِ، فيمتنع مضمونُ الشرطِ الذي هو: ملزومٌ، لأجل امتناعِ لازِمِهِ، وهو: الجزء، فهي: لامتناع الأولِ لامتناعِ الثاني، أي: ليدُلَّ انتفاءُ الجزءِ على انتفاءِ الشرطِ، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي: إنَّ رفعَ التالي يُوجب رفعَ المقدم، ورفعَ المقدم لا يُوجب رفعَ التالي.

فقولنا: لو كان هذا إنسانًا، لكان حيوانًا، لكنَّه ليس بحيوانٍ، ينتج: أنَّه ليس بإنسانٍ. وقولنا: لكنَّه ليس بإنسانٍ، لا ينتج: أنَّه ليس بحيوانٍ.

هذا ما ذكره جماعةٌ من الفحول، وتلقاهُ غيرُهم بالقبول.

ونحن نقول: ليس معنى قولهم: لو، لامتناعِ الثاني لامتناعِ الأول، أنَّه يُستدلُّ بامتناعِ الأولِ على امتناعِ الثاني، حتى يردَّ عليه: أنَّ انتفاءَ السببِ، أو الملزومِ لا يدلُّ على انتفاءِ المسبَّبِ، أو اللازمِ، بل معناه: أنَّها للدلالة على أنَّ: انتفاءَ الثاني في الخارج إنما هو بسببِ انتفاءِ الأولِ، فمعنى: لو شاء الله لهداكم: أنَّ انتفاءَ الهدايةِ إنما هو بسببِ انتفاءِ المشيئةِ، فهي عندهم تُستعمل للدلالة على أنَّ: علة انتفاءِ مضمونِ الجزءِ في الخارج هي: انتفاءُ مضمونِ الشرطِ من غيرِ التفاتٍ إلى أنَّ علة العلمِ بانتفاءِ الجزءِ ما هي؟ (ألا يرى) أنَّ قولهم: لولا، لامتناعِ الثاني لوجودِ الأولِ، نحو: لولا عليٌّ لَهَلَكَ عُمرٌ، معناه: أنَّ وجودَ عليٍّ سببٌ لِعَدَمِ هلاكِ عُمرٍ، لا أنَّ وجودَهُ دليلٌ على أنَّ عُمرَ لم يَهْلِكْ، ويدلُّ على ما ذكرنا قطعاً قولُ أبي العلاء المَعَرِّي:

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام

(ألا يرى) أنَّ استثناءَ نقيضِ المقدم، أي: رفعَ المقدم لا يُنتج شيئاً، على ما تُقرر

(١) أي: لو.

.....

﴿ شرح البرهان ﴾

في المنطق ، أي : على قاعدة المنطقيين فلا بُدَّ أن تُحمَل : لو ، المقدم في الشعر هنا ، على قاعدة أهل العربية ، أي : للدلالة على أنَّ علة انتفاء مضمون الجزاء هي انتفاء مضمون الشرط ، فلما انتفى دوام الدولات ، انتفى كونهم رعاياهم .

وأما أرباب المعقول فقد جعلوا : لو ، وأن ، ونحوهما أداة للتلازم ، دالة على لزوم الجزاء للشرط ، من غير قصدٍ إلى القطع بانتفائهما ، ولهذا صحَّ عندهم استثناء عين المقدم ، نحو : لو كانت الشمس طالعةً ، فالنهار موجودٌ ، لكنَّ الشمس طالعةٌ . فهم يستعملونها للدلالة على : أنَّ العلم بانتفاء الثاني ، علة للعلم بانتفاء الأول ، ٤٧ ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفاتٍ إلى أنَّ علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي ؟ لأنَّهم إنما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ، ولا شك : أنَّ العلم بانتفاء الملزوم لا يُوجب العلم بانتفاء اللازم ، بل الأمر بالعكس . وإذا تصفَّحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة النحوية أكثر ، لكن قد تُستعمل على قاعدتهم ، كما في قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة . . . الخ ، لظهور أنَّ الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة ، لا بيان سبب انتفاء الفساد ، فعلم أنَّ اعتراض الشيخ المحقق^(١) وأشياعه إنما هو على ما فهموه من كلام القوم ، وقد غلطوا فيه غلطاً صريحاً .

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفتى من الفهم السقيم^(٢)
انتهى بزيادة^(٣) .

فإذا تأملت في قول المصنف هذا ، وجدته على منوال قول أبي العلاء المذكور

(١) أي : ابن العاجب .

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبى .

انظر : خزنة الأدب وغاية الأرب ، لابن حجة الحموي ، تقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله

الحموي الأزراقي (ت ٨٣٧هـ) ، المحقق : عصام شقيو ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، دار البحار ،

بيروت ، ٢٠٠٤م : ١/ ١٩٢ .

(٣) المطول ، للتفتازاني : ٣٣٣ - ٣٣٥ .

﴿ حواشي البيهقي ﴾

أقول: كلمة: لو، في هذه الصيغة دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي، وأن انتفاء الأول سبب لانتفاء الثاني، وهذا هو الشائع، لا استدلالية، حتى يتجّه أن رفع المقدم لا يُنتج رفع التالي، مع أن قوله: وهو ممنوع، رفع للمقدم حقيقة، فإن الكلام في قوة أن يُقال: إنما يسلم لزوم هذا، لو سلّم أنه كذا، وهو غير مسلّم.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

في أنه يستلزم أن يكون رفع المقدم مُنتجاً لرفع التالي، لولا الحمل على قاعدة العربية، وهي أن: لو، للشرط، أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في الماضي، مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء، كما تقول: لو جئتني لأكرمك، معلقاً الإكرام بالمجيئ، مع القطع بانتفاء المجيء، فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني لامتناع الأول، فلذا اختار المحشي رحمه الله هذا فقال: (أقول: كلمة: لو) الكائنة (في هذه الصيغة) من السند شرطية، (دالة على انتفاء كل واحد من) (من المقدم) أي: الشرط (والتالي) أي: الجزاء، (و) على (أن انتفاء الأول) أي: المقدم (سبب) وعلّة في الخارج، (لانتفاء الثاني) أي: التالي، أي: على أنها لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، (وهذا) الذي ذُكر في: لو، (هو) الكثير (الشائع) بين الجمهور، (لا استدلالية)، عطف على قوله: دالة على... الخ أي: لا أن: لو، هنا مستعملة على القاعدة المنطقية، كما هو مختار ابن الحاجب، وقد بيّنا لك وجهه، أي: لا أنها لامتناع الأول لانتفاء الثاني، (حتى يتجّه)، علّة للمنفى، أي: ليتجّه بسبب أنها استدلالية أن هذا إنما يكون على القاعدة المنطقية، ومستلزم لأن يُنتج رفع المقدم رفع التالي، وقد تُقرر في المنطق: (أن رفع المقدم لا يُنتج رفع التالي)، بل الأمر بالعكس، (مع أن قوله) أي: المصنّف أو السائل: (وهو ممنوع رفع المقدم حقيقة، فإن) هذا (الكلام في قوة أن يُقال: إنما يسلم هذا لو سلّم أنه كذا، وهو) أي: لكن كونه كذا (غير مسلّم)،

.....

﴿ حواشي البيهقي ﴾

بقي أن قوله: إنما يلزم - إنما يصح إذا كان الممنوع لزومية، أو: ضرورة، مع أن الممنوع قد يكون غيرهما، فينبغي أن يقول: إنما يتم، أو: نحوه.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

فلا ينتج شيئاً.

وقال ابن القرداغي^(١): أقول: كلمة: لو، هنا استدلالية، دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي، وإن انتفاء ٤٨/ الأول سبب لانتفاء الثاني، ولا ينافي هذا ما قالوا: من أن رفع المقدم لا ينتج رفع التالي؛ لأنه مخصوص بما إذا كانت الملازمة عامة، بأن يكون اللازم أعم من الملزوم، كما قاله الشيخ^(٢)، وهي هنا مساوية كما يشعر به كلمة: إنما، فالقول ب: أنها لو كانت استدلالية لآتجه أن رفع المقدم لا ينتج رفع التالي، مُندفع، انتهى بزيادة.

أقول: وإذا تأملت في الاتفاق على: أن القواعد المنطقية كلية علمت أن كلامه ليس على ما ينبغي.

هذا، لكن (بقي) هنا شيء وهو (أن): يلزم، في (قوله: إنما يلزم)، إذا كان بمعناه، أعني: عدم الانفكاك (إنما يصح) التعبير به (إذا كان الممنوع) قضية (لزومية، أو) قضية (ضرورة)، ضرورة عدم اللزوم بالمعنى المذكور في غيرهما، (مع أن الممنوع قد يكون غيرهما، فينبغي أن يقول) بدل هذا: (إنما يتم، أو: نحوه)، كأنما يصح مثلاً، ليتم.

ويمكن أن يُجاب ب: أن اللزوم هنا بمعنى: المناسبة المصححة للإنتقال، كما سبق. أو: بأن كون اللزوم بمعنى: عدم الانفكاك، اصطلاح المنطقيين، وهذا

(١) حاشية ابن القرداغي على كلبوي آداب: ٦١.

(٢) أي: الشيخ ابن الحاجب.

ـ الثالث: كيف والأمر كذا؟

لكن قد يُذكر السند في صورة الدليل، تنبيهًا على قوّته.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: لكن) بيان لفائدة قوله: في المشهور.

(قوله: على قوّته)، ولا يبعد حينئذ أن يكون للسائل تلك المناصب الثلاثة.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

اصطلاح الأدبيين، ولا مناقشة في الاصطلاحات.

قول المصنف: (لكن)، هذا (بيان) وإظهار (لفائدة قوله) السابق (في المشهور)، أي: بيان؛ لأنه قيد احترازي لا للاستدراك؛ لأن الاستدراك - كما علم من محله - عبارة عن: دفع توهم ناشئ^(١) من الكلام السابق، وهذا تحقيق للتوهم المذكور، لا دفع له.

قول المصنف: (على قوّته) وكذلك المنع نفسه، قد يورد في صورة الدعوى، مبالغة في وروده، كأن يقول السائل عند قول الفيلسفي: العالم قديم؛ لأنه أثر القديم، وكل أثر القديم قديم، مثلاً: بعض أثر القديم حادث، فإنه في قوة أن يقال: كلية الكبرى ممنوعة.

وحينما ذكر السند في صورة الدليل، كان دليلاً بحسب الصورة، وإن كان في الحقيقة سنداً، فلذا قال المحشي ﴿﴾: (ولا يبعد) عن الحق (حينئذ)، أي: حين ذكر السائل السند في صورة الدليل، (أن يكون للسائل) المستول بهذا السند وهو المعلل، فالأولى التعبير به (تلك المناصب الثلاثة) المراد بها: المنع، والنقض، والمعارضة، الحقيقية؛ لأنها في مقابلة الدليل، وهذا دليل بحسب الصورة، وإن كان سنداً في الحقيقة.

[تعريف السند]

والسند: ما يذكره المانع

حواشي البينحويني

(قوله: ما يذكره المانع) ، من: المانع ، بالمعنى الأخص ، وكذا قوله: منعه ، فلا يرد: أن هذا التعريف يصدق على تخلف الحكم وإقامة الدليل ؛ إذ الأول إنما يذكر: لتقوية

شرح البرزنجي

قول المصنف: (ما يذكره المانع) ، هل المانع المستفاد من لفظ: المانع ، من: المانع بالمعنى الأخص ، أو: منه ، بالمعنى الأعم . وكذا الكلام في قوله: منعه .

وفي قول بعضهم: السند: ما يكون المانع ... الخ ، لا سبيل إلى الثاني^(١) لئلا يشمل: النقص ، والمعارضة ، الحقيقيين ، ٤٩/ كما سقّصه لك ، إن شاء الله تعالى ، فتعين الأول^(٢) فلذا قال المحشي رحمه الله: (من المانع بالمعنى الأخص) ، وهو: منع مقدمة الدليل ، لا غير ، أي: طلب الدليل عليها ، المقابل للنقص ، والمعارضة الحقيقيين ، لا منه بالمعنى الأعم ، وهو: مطلق الدخل ، الشامل للطلب المذكور ، وغيره من النقص ، والمعارضة المذكورين .

(وكذا) الكلام (في قوله: منعه) ، المضاف إليه للتقوية ، (فلا يرد أن هذا التعريف) للسند (يصدق على تخلف الحكم) عن الدليل ، وهو النقص الحقيقي ، (و) على (إقامة الدليل) على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل ، وهي المعارضة الحقيقية .

وقوله: (إذ) ، إلى قوله: وكذا ، علة للمنفى ، أي: وإنما يرد ما ذكر ، لو لم يكن المراد من المانع: المعنى الأخص ؛ لأن (الأول) أي: تخلف الحكم (إنما يذكر لتقوية

(١) أي: من: المانع بالمعنى الأعم .

(٢) أي: من: المانع بالمعنى الأخص .

 حواشي البينحويني

منع الدليل، والثاني: لتقوية منع المدلول، وكذا قول بعضهم: السند: ما يكون المنع مبنياً عليه،

 شرح البرزنجي

منع الدليل) في الحقيقة، (و) لأن (الثاني)، أي: الإقامة المذكورة إنما يُذكر (لتقوية منع المدلول) حقيقة، أيضاً، فكلُّ منهما إنما يُذكر لغرض تقوية المنع، كالسند، فيلزم أن يكونا داخلين في السند. وليس في التعريف ما يُحْتَرَزُ بهِ عنهما، فلا بُدَّ للاحتراز عنهما من إرادة: المعنى الأخص، من لفظ: المنع.

(وكذا) الكلام (في قول بعضهم)، وهو محمد السمرقندي^(١) في رسالته: (السند: ما يكون المنع مبنياً عليه)^(٢)، ولعلَّ هذا في بعض نُسخِ رسالته^(٣)، وإلا فما وجدنا فيها: هو قوله: والمستند ما يكون... الخ.

(١) محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي، شمس الدين: حكيم مهندس. من كتبه: (قسطاس الميزان) في المنطق، وشرح القسطاس وآداب البحث و(آداب الفاضل) و(أشكال التأسيس) في الهندسة، و(الصحائف) في الكلام، والعوارف شرح الصحائف و(مفتاح النظر) شرح (المقدمة) في الجدل للنسفي، والمنية والأمل في علم الجدل وشرح آداب البحث، و(شرح المقدمة البرهانية للنسفي) قال إسماعيل البغدادي: رأيت وفيه أنه فرغ منه سنة ٦٩٠هـ.
انظر: الأعلام، للزركلي ٣٩/٦.

(٢) فتح الوهاب بشرح الآداب، (وهو شرح على رسالة الآداب في البحث والمناظرة للإمام محمد بن أشرف السمرقندي، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن النادي، دار الضياء للنشر، الكويت، ط ١، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م: ٣٣٦.

(٣) يعني أن النص الذي أورده المحشي لا يوافق الذي أطلع عليها الشارح، بل الذي فيها هو: والمستند ما يكون... الخ، وكما في هذه النسخة المحققة التي بين أيدينا. يدل على دقة الشارح

لِغَرَضِ تَقْوِيَةِ مَنَعِهِ .

حواشي البيهقي

فما قيل: إنما عدل المصنف عن هذا إلى ما ذكره؛ لئلا يرد الاعتراض بما مر، فليس بشيء.

(قوله: لغرض تقوية) وإن لم يكن مقويًا بحسب نفس الأمر، كما في صورة الأعم.

شرح البرزنجي

ويمكن أن يكون المراد: نقل المحمول فقط، أو: يكون نقل الشيء بالمرادف عادة عندهم. (فما قيل:) القائل هو الشارح حسن باشا زاده^(١) (إنما عدل المصنف عن هذا)، أي: عن تعريف السمرقندي للسند (إلى ما ذكره)، يعني قوله: ما يذكره المانع... الخ، (لئلا يرد) عليه (الاعتراض بما مر) من: صدق التعريف على تخلف الحكم، وإقامة الدليل، (فليس بشيء) يُعْتَدُّ به؛ لأن ما في المعدول عنه قائم مع المعدول إليه، بلا ريب.

قول المصنف: (لغرض تقوية)، الغرض: البغية، والحاجة، والقصد. يقال: فهمت غرضك، أي: قصدك، والهدف الذي يرمى إليه. كذا في المنجد^(٢).

فعلِم من ذلك أن الغرض: ما يقوم الفعل لأجله، ولا يلزم من حصوله حصوله. فلذا قال المحشي رحمه الله: (وإن لم يكن)، أي: ما يذكره المانع لغرض تقوية المنع (مقويًا) له، (بحسب نفس الأمر)، أي: بالفعل، (و) ذلك (كما في صورة) الاستناد بالسند (الأعم) من نقيض الممنوع، كالمثال الذي يأتي من المصنف.

قال ابن القرداغي^(٣) على هذا القول، أي: التقوية بالذات فلا يُنتَقَضُ تعريفه،

(١) فتح الوهاب، لحسن باشا: ٣٠.

(٢) المنجد: ٥٤٨.

(٣) نورد حاشية ابن القرداغي نصًا لبيان التوضيح الذي أجراه في المنقول: (قوله: لغرض تقوية... الخ) =

وهو إما: مُساوٍ

حواشي البينحويني

(قوله: وهو إما: مُساوٍ)، وكأنَّ المرادَ بالمُساوي ما يشمل: العينَ، أعني: ما يلزمُ من ثبوته انتفاءُ الممنوعِ،

شرح البرزنجي

/٥٠/ أي: السند منعاً بتنويره أي: السند؛ لأنَّ المقصودَ الذاتيَّ منه توضيحُ السند، ويدرؤه أي: التنويرَ تقويةً للمنع، انتهى بتوضيح.

قول المصنّف: (وهو إما مساوٍ... الخ) لَمَّا كان يَرِدُ على هذا التقسيم أنَّه غيرُ حاصِرٍ؛ لِعدمِ إدخالِ السندِ الذي هو: عينُ نقيضِ الممنوعِ، كما إذا قيل: - عندَ قولِ المعلِّل: هذا الشيءُ لا ناطقٌ؛ لأنَّه لا إنسانٌ، وكلُّ لا إنسانٍ لا ناطقٌ - صغرى دليلك هذا ممنوعةٌ، مستنداً بأنَّه: إنسانٌ، أشار المحشِّي رحمته إلى الجواب بتعميمِ المساوي بقوله: (وكانَّ المرادَ) أي: مرادَ المصنّفِ (بالمساوي) ههنا (ما يشمل) مفهومه (العينَ)، أي: عينَ نقيضِ الممنوعِ.

وإنَّما قدَّرنا قولنا^(١) هنا لوجودِ الفرقِ بين: العينِ والمساوي، في غير هذا المحلِّ، فإنَّ كلَّ كُلَّيْنِ إذا كانا مُتَّحِدَيْنِ في الماصِّدَق فقط، فهما متساويان، كالإنسان والناطق، أو: فيه^(٢) وفي المفهوم، فهما عَيْنَانِ، كالليث والأسد. ثم فسَّرَ ذلك بقوله: (أعني) بالمفهوم الشامل للعين: (ما يلزمُ من ثبوته انتفاءُ الممنوعِ)، فيشملُ المساوي، كالكتاب، فيما يأتي من المصنّف، والعين كالإنسان، مثلاً في المثال الآتي.

= أي: بالذات فلا يُنتَفَضُ تعريفه، منعاً بتنويره، لأنَّ المقصودَ الذاتيَّ منه توضيحُ السند، ويلزمُه تقوية المنع.

انظر: حاشية ابن الفرادهي على كلنوي آداب: ٦٢.

(١) وهو كلمة: مفهومه، في قوله: (ما يشمل) مفهومه (العين).

(٢) أي: في الماصِّدَق.

 حواشي السبحويين

مثاله، كأن يُقال في المثال الآتي: لا نُسلمُ أنه لا إنسانٌ، لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ إنساناً؟
والقولُ: بأنَّ تقسيمَ السندِ إلى ما ذكره على ما يأتي التمثيلُ بهِ للتقسيمِ الاستقرائيِّ
استقرائيٍّ، والاستنادُ بالعينِ غيرُ مُحققِ الوجودِ، كالاستنادُ بالمُباينِ، على ما يأتي
هناك، بخلاف الاستنادِ بالبواقي، والاستقرائيُّ إنما ينتَقِضُ بالمُحَقِّقِ -

 شرح البردجي

ولزيادة التوضيح مثل للاستنادِ بالعين، فقال: (مثاله كأن يُقال) من السائلِ (في
المثال الآتي) من المصنّف لبيان الأسانيد: (لا نُسلمُ أنه لا إنسانٌ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ
إنساناً).

وقوله: (والقولُ)، إلى قوله: بعيدٌ، جوابٌ عما يُقالُ: أنه لا حاجةَ في دفعِ
الانتقاضِ بالعينِ إلى التعميمِ المذكورِ، فإنَّ هذا التقسيمَ استقرائيٍّ فلا يُنتَقَضُ إلا بفردٍ
مُحَقِّقٍ، كما يأتي. والسندُ العينُ، كالمُباينِ، غيرُ مُحَقِّقِ الوجودِ، فلا انتقاضَ حتى
يَتَكَلَّفَ لدفعِهِ.

فأجاب بقوله: والقولُ (بأنَّ تقسيمَ السندِ إلى ما ذكره) من الأقسامِ الأربعةِ (على
ما يأتي التمثيلُ بهِ للتقسيمِ الاستقرائيِّ) في فصلِ التقسيمِ (استقرائيٍّ)، خبرٌ: أن، هذا
صغرى^(١) (و) الحالُ أن (الاستنادَ بالعينِ غيرُ مُحَقِّقِ الوجودِ) فلا حاجةَ إلى التكلُّفِ
لإدخالِهِ في الأقسامِ (كالاستنادِ بالمُباينِ) يعني: كما أنه غيرُ مُحَقِّقِ الوجودِ (على ما
يأتي هناك) أي: في فصلِ التقسيمِ أيضاً، وذلك (بخلاف الاستنادِ بالبواقي) بعدَ العينِ
والمُباينِ، أي: فإنه مُحَقِّقُ الوجودِ، فيلزمُ ذكرُهُ (و) الحالُ أن (الاستقرائيَّ) إنما يُنتَقَضُ
(ب) الفردِ (المُحَقِّقِ)، وهذا هو الكبرى، فينتج: أن تقسيمَ السندِ إلى ما ذكره إنما يُنتَقَضُ
بالفردِ المُحَقِّقِ.

 (١) هذا، أي: قوله: إن تقسيمَ السندِ إلى ما ذكره... استقرائيٍّ، صغرى.

للمنع ، أعني نقيض المقدمة الممنوعة .

وإما أخص منه مطلقاً .

وإما أعم منه مطلقاً ، أو من وجه .

﴿ حواشي البينحويني ﴾

بعيدٌ .

(قوله : للمنع) ، فيه مجازان .

(قوله : أعم منه) أي : من المنع ، أي : من نقيض المقدمة الممنوعة ، سواء كان

أعم مطلقاً من العين ، أيضاً ،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

ثم تقول : تقسيم السند إلى ما ذكر يُنتَقَضُ بالمحقق ، ولا شيء من الاستناد بالعين
بمُحَقَّقٍ ، ينتج - من الضرب الأول من الشكل الثاني - : ٥١ / لا شيء من تقسيم السند
بمُنتَقَضٍ بالاستناد بالعين . فهذا قياس مُركَّب من قياسين .

وقوله : (بعيدٌ) ، خبرٌ : والقول . ووجه البُعد أن السند - الذي هو عينُ المنع -
يَلِيْقُ أن يوجدَ في كلام المناظرين ، بخلاف السند المبين ، فالقياس مع الفارق ، كذا
قال الأعجلري ، لكن لو لم يُقَيِّدْه باللياقة لكان أصوب .

قول المصنّف : (للمنع)^(١) أي : لنقيض المنوع ، وإلى هذا أشار المحشي رحمه الله
بقوله : (فيه) أي : في هذا القول (مجازان) أحدهما : حذف المضاف ، والثاني : ذكر
المصدر ، مع إرادة اسم المفعول منه ، كما فسّرنا لك .

قول المصنّف : (وإما أعم منه) ، لما كان مرجعُ هذا الضمير - بحسب الظاهر -
هو المنع ، - وبحسب الحقيقة - نقيضُ المنوع ، أشار المحشي رحمه الله إليهما مُقدِّماً الأول
بقوله : (أي : من المنع ، أي : نقيضُ المُقَدِّمةِ الممنوعة ، سواء كان) ذلك الأعم من
المنع (أعم مطلقاً من العين) ، أي : عينِ المنوع (أيضاً) - أي : كما أنه الأعم مطلقاً من

(١) هذه الحاشية مكتوبة بخط اليد على المطبوع .

كما إذا قيل: هذا الشيء لاناطق، لأنه لاإنسان، وكلُّ لاإنسان لاناطق. فمَنع السائل صغراً.

حواشي البيهقي

أو لا، وكذا الكلام في قوله: أو: من وجه.

(قوله: هذا الشيء... الخ)، دعوى.

(قوله: لأنه... الخ)، صغرى.

(قوله: وكلُّ لاإنسان... الخ)، كبرى.

شرح البرزنجي

نقيضه، وذلك كالشيء، إذا استند به المانع فيما يأتي، بأن يقول السائل - عند قول المعلل: لأنه لاإنسان، وكلُّ لاإنسان... الخ -: صغرى دليلك ممنوعة، لم لا يجوز أن يكون شيئاً، (أو: لا) يكون الأعم المذكور أعم من العين أيضاً، وذلك كما إذا استند المانع ب: الحيوان، في المثال الآتي، فإنه ليس أعم مطلقاً من اللاإنسان، بل من وجه، حيث يجتمعان في الفرس، ويفترق الحيوان في الإنسان، ويفترق اللاإنسان في الحجر.

(وكذا الكلام في قوله) أي: المصنّف: (أو: من وجه)، يعني: أي: من المنع، أي: نقيض الممنوع، سواء كان كذلك من العين أيضاً، كالأبيض، فإنه أعم من اللاإنسان، والإنسان، عموماً وجهياً، أو: لا يكون كذلك من العين أيضاً، كما إذا استند بأنه لارومي، فإن كلَّ لاإنسان لارومي، من غير عكس، فاعرفه.

قول المصنّف: (هذا الشيء... الخ) هذا (دعوى)، لا جزء دليل.

قول المصنّف: (لأنه... الخ) هذا (صغرى) وجزء الدليل الأول^(١).

قول المصنّف: (وكلُّ لاإنسان... الخ) وهذا (كبرى) وجزء الدليل الآخر^(٢).

(١) ورد في الهامش: صفة: وجزء. أي: كلمة: الأول، صفة للمضاف، أي: وجزء، لا للمضاف إليه، أي: الدليل.

(٢) ورد في الهامش: صفة: وجزء. أي: صفة للمضاف.

فإن استند بأنه:

كاتب، فالسند: مساو.

حواشي البينحويني

(قوله: فالسند مساو... اه) ويُعرف كون السند:

مساوياً بـ: الانفصال الحقيقي العنادي بين عين المقدمة الممنوعة، والسند.

وكونه: أخص، بـ: انفصال منع الجمع بينهما.

وكونه: أعم، بـ: انفصال منع الخلو.

شرح البرزنجي

قول المصنّف: (فالسند: مساو... انتهى) أي لنقيض الممنوع؛ لأنّ المراد بالكاتب: الكاتب بالقوة، وكلّ كاتب كذلك إنسان، وبالعكس.

قوله^(١): (ويُعرف كون السند مساوياً) أي: لما ذكر من نقيض الممنوع (بـ: الانفصال الحقيقي العنادي)، أي: الذي كان التنافي فيه لذات الجزئين (بين عين المقدمة الممنوعة، والسند)، ظرف للانفصال.

(و) يُعرف (كونه) أي: السند (أخص) ممّا ذكر (بـ: انفصال منع الجمع بينهما)، أي: السند، وعين الممنوع.

(و) يُعرف (كونه أعم) مطلقاً ممّا ذكر (بـ: انفصال منع الخلو) بينهما.

ضابطة^(٢) في بيان مساواة السند ٥٢/ لنقيض الممنوع، وغيرها، من العموم المطلق، أو الأخص.

فمثال الانفصال الحقيقي العنادي قولنا: هذا الشيء: إمّا لإنسان، أو: كاتب بالقوة.

(١) في الهامش: مبتدء.

(٢) في الهامش: خبر المبتدء.

أو بأنه رومي، فالسند أخص.

أو: بأنه حيوان، فأعم مطلقاً.

حواشي المبتدئين

(قوله: أخص) أي: من نقيض المقدمة الممنوعة، ومباين لعينها.

(قوله: فأعم مطلقاً) وكذا

شرح البرهان

ومثال منع الجمع قولنا: هذا الشيء: إما لاإنسان، أو: رومي.

ومثال منع الخلو، قوله: هذا الشيء: إما لاإنسان أو: حيوان.

كذا أفاده الآغلزي.

بقي عليه بيان الضابطة للأعم من وجه، وكأنه لم يذكره، لعدم ضبطه، حيث إن

منه: ما يكون النسبة بينه وبين العين عين النسبة بينه وبين النقيض، كقولنا: هذا الشيء: إما لاإنسان، أو: أبيض.

ومنه: ما يكون أعم مطلقاً من العين، كقولنا: هذا الشيء: إما لاإنسان، أو: لارومي.

ومنه: ما يكون مبايناً للعين، كقولنا: هذا الشيء: إما لاإنسان، أو: إنسان.

قول المصنف: (أخص) أي: مطلقاً.

قوله: (أي: من نقيض المقدمة الممنوعة)، بيان للمفضل عليه، المفهوم من:

أفعل التفضيل، أعني قوله: أخص.

وقوله: (ومباين لعينها) أي: عين المقدمة الممنوعة، احتراز عما كان أعم منها

مطلقاً، أو من وجه، وعما كان مبايناً لها.

قول المصنف: (فأعم مطلقاً) للانفصال الخلوي بينه وبين عين الممنوع، فإنه

يمتنع أن يخلو الشيء المذكور عنهما، بأن كان إنساناً، ولا حيواناً، (وكذا) أي: كما

 حواشي السنحوي

بأنه: شيء، بمعنى: ما يصحُّ أن يُعلم ويُخبر عنه، إلا أنه أعمُّ مطلقاً من العين أيضاً، وبأنه: عددٌ، في منع: أن الثلاثة فردٌ.

(قوله أيضاً: مطلقاً) أي: من نقيض المقدمة الممنوعة، وأما من عينها فمن وجه،

 شرح البرزنجي

كان الحيوان سندا أعمُّ مطلقاً من النقيض، إذا استند ب: أنه حيوان، كذلك الشيء يكون سندا أعمُّ مطلقاً منه، إذا استند (ب: أنه شيء، بمعنى: ما يصحُّ أن يُعلم، ويُخبر عنه، إلا أنه أعمُّ مطلقاً من العين) أي: اللانسان (أيضاً)، أي: كما أنه أعمُّ مطلقاً من نقيضه، وهو الإنسان، (و) كذا إذا كان بمعنى: الموجود، والثابت، إلا أنه أعمُّ من وجه من العين. قاله محمود الراجي.

أقول: فعلى هذا مادةُ الاجتماع: الحمارُ، فإنه موجودٌ، ولا إنسانٌ.

ومادةُ افتراقِ اللانسان عن الموجود: الإنسانُ المعدومُ.

ومادةُ افتراقِ الموجود عن اللانسان: الإنسانُ الموجودُ.

وكذا الاستنادُ (ب: أنه عددٌ، في منع) قولِ المعلل: (أنَّ الثلاثة فردٌ)، فإنَّ العددَ أعمُّ مطلقاً من الثلاثة، ونقيضها، أعني: الالاثلاثة، فأعرف.

قول المصنف أيضاً: (مطلقاً)، لا من وجه.

قوله: (أي: من نقيض المقدمة الممنوعة)، بيانٌ للمُفَضَّلِ عليه أيضاً، (وأما من عينها)، أي: عينِ المقدمة الممنوعة (فمن وجه)، أي: فأعمُّ من وجه.

(و) لما كان لا بُدَّ لكلِّ كُليَّين بينهما عمومٌ وجهيٌّ:

من مادةٍ يجتمعان فيها.

ومادةٌ يَفْتَرَقُ فيها أحدهما عن الآخر.

أو بأنه أبيض، فأعم من وجه.

حواشي المبحوثين

ومادة الاجتماع، نحو: الفرس. ومادة افتراق: اللاإنسان، نحو: الشجر. ومادة افتراق الحيوان، نحو: زيد، وعمرو.

(قوله: من وجه) أي: من نقيض المقدمة الممنوعة، كما أنه كذلك بالنسبة إلى العين.

(قوله أيضاً: من وجه) وكذا بأنه لا رومي،

شرح البرزنجي

ومادة يفرق فيها الآخر عن ذلك الأحد، قال:

(مادة الاجتماع، نحو الفرس)، من البقر وغيره، فإن كلاً منهما حيوان، ولا إنسان.

(ومادة افتراق اللاإنسان) عن الحيوان (نحو: الشجر)، من الحجر وغيره، فإن كلاً منها لا إنسان، وليس بحيوان.

(ومادة افتراق الحيوان) عن اللاإنسان (نحو: زيد وعمرو)، من بكر وغيره، فإن كلاً منهم حيوان، وليس بلا إنسان. /٥٣/

قول المصنف: (فأعم من وجه)، قوله: (أي: من نقيض المقدمة الممنوعة) بيان للمفضل عليه أيضاً، (كما أنه) أي: الأبيض (كذلك)، أي: أعم من وجه (بالنسبة إلى العين) وهو الإنسان.

قول المصنف أيضاً: (من وجه)، قوله: (وكذا)، أي: كما كان الأبيض سندا أعم من نقيض الممنوع من وجه، كذلك اللارومي إذا استند (ب: أنه لارومي).

مادة اجتماع اللارومي مع الإنسان: زيد الحبشي، مثلاً.

ومادة افتراق الأول: الفرس.

ولا ينفعُ السائل إلا استنادُ الأولين. ولا المعلَّل إلا إبطالُ المساوي،

﴿حواشي البيهقيوني﴾

إلا أنه أعمُّ من العين مطلقاً، وإن كان أعمُّ من وجهٍ من النقيض.
(قوله: ولا المعلَّل) شروعٌ في بعض مناصبِ المعلَّل بالنسبة إلى المنصب الأول
للسائل.

(قوله: إلا إبطالُ) الحصرُ بالنظر إلى المقيد والقيد.

﴿شرح البرزنجي﴾

ومادةُ افتراقِ الثاني: زيدُ الرومي.

وأما اللارومي مع اللانسان، فيبينهما: عمومٌ وخصوصٌ مطلقاً، حيث أن الأول
أعمُّ مطلقاً من الثاني، فلذا قال: (إلا أنه) أي: اللارومي (أعمُّ من العين) وهو اللانسان
(مطلقاً)، لا من وجهٍ، (وإن كان أعمُّ من وجهٍ من النقيض)، وهو الإنسان، كما بيَّنا
لك.

قول المصنّف: (ولا المعلَّل)، هذا (شروعٌ) من المصنّف (في) بيانِ (بعضِ)
مَناصِبِ المعلَّل، أي: المُدَّعي، وهو الإبطالُ (بالنسبة إلى المنصب الأولِ للسائل)،
وهو: المنعُ الحقيقيُّ.

قول المصنّف: (إلا إبطالُ)، هذا (الحصرُ) مُعَبَّرٌ (بالنظرِ إلى المُقَيَّدِ)، وهو:
الإبطالُ، أي: لا ينفعُ من الوظائفِ إلا الإبطالُ، (والقيدُ) وهو المساوي والأعمُّ
المطلَقُ، أي: ولا يَنفَعُ الإبطالُ إلا إذا كان: للمساوي من الأسانيدِ، أو: الأعمُّ
المطلَقِ.

قال القرداغي^(١): أقول: أراد بـ: المقيدُ: الأعمُّ مطلقاً، والأعمُّ من وجهٍ. وبـ:
قيدِهما: قولُ المصنّف: من نقيضِ المقدمةِ الممنوعةِ، وقوله: من عينها.

وإنما قال المحشي رحمه الله: بالنظر إلى كليهما؛ لأنَّ إبطالَ الأعمِّ مطلقاً من العين

(١) لم أجده في حواشيه على الكليني في آداب.

أو الأعمّ مطلقاً

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله أيضاً: (إلا إبطال) أي: لا منعهما، كمنع البواقي .

(قوله: أو الأعمّ)، أي: لا الأخصّ، والأعمّ المذكور .

(قوله: أو الأعمّ)، ك: لستَ بالأكثرِ منهم حصّاً .

﴿ شرح البرزنجي ﴾

مُضِرٌّ . وإبطالُ الأعمّ من وجهٍ من النقيضِ إمّا: غيرُ مفيدٍ، أو: مُضِرٌّ، كما قرّره في حواشٍ أُخرى، انتهى، وهو بعيد .

قول المصنف أيضاً: ((إلا إبطال))، لما كان كلُّ حَصْرٍ مُرَكَّباً من جزئين: إيجابيّ، وسلبيّ، وقد ذكّر المصنّف هنا الجزء الإيجابيّ، أراد المحشّي رحمته أن يذكّر الجزء السلبيّ لزيادة الإيضاح، فقال: (أي: لا منعهما)، أي: المساوي، والأعمّ المطلق، إذ المنع لا يثبت به المقدمة الممنوعة (كمنع البواقي)، أي: كما لا ينفع المعلّل منع البواقي من الأسانيد .

قول المصنف: (أو الأعمّ) معطوف على: المساوي، فهو من متعلقات الإبطال أيضاً، ولما ذكرنا من تركّب كلِّ حَصْرٍ من جزئين... الخ، قال المحشّي رحمته: (أي: لا الأخصّ وغير الأعمّ المذكور) يعني: لا يَنفَعُ المعلّل إبطالُ السندِ الأخصّ من نقيض الممنوع؛ لأنّ /هـ/ انتفاء الأخصّ لا يُوجبُ انتفاء الأعمّ، ولا إبطالُ سندٍ هو غيرُ الأعمّ المطلق من النقيض ومن وجهٍ من العين .

والمراد ب: الغير، عكسُ هذا، والأعمّ المطلقُ منهما، والأعمّ من وجهٍ منهما، والمباينُ للنقيض .

وإذا تأملتَ في المقام وجدتَ الأمثلةَ بالتمام .

قول المصنف أيضاً: (أو الأعمّ... الخ) هذه العبارة (ك: لستَ بالأكثرِ منهم حصّاً)

شرح البرزنجي

آخره: وإنما العزة للكثير^(١)، وهذا بيت من قصيدة للأعشى^(٢)، واسمُه: ميمون بن قيس يهجو به علقمة بن علاثة^(٣)،

(١) البيت السابع والعشرون من قصيدة طويلة للأعشى، حوت ستين بيتاً.

انظر: ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ١٤٣.

(٢) الأعشى الكبير، أبو بصير ميمون بن قيس، من بني ضبيعة بن ربيعة بن نزار، ولد الأعشى بقرية باليمامة يقال لها منفوحة، وفيها داره وبها قبره. ويقال إنه كان نصرانياً وهو أول من سأل شعره ووفد إلى مكة يريد النبي ﷺ ومدحه بقصيدته التي أولها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمداً وبت كما بات السليم مسهداً
يقول فيها:

أجدك لم تسمع وصاة محمد نبي الإله حين أوصى وأشهداً
إذا أنت لم ترحل بزاد من التقى ولا قيت بعد الموت من قد تزوداً
ندمت على ألا تكون كمثله وأنت لم ترصد بما كان أرصداً

لقبه أبو سفيان بن حرب فجمع له مائة من الإبل ورده فلما صار بquam منفوحة رمى به بعيره فقتله. وهو القائل:

استأثر الله بالوفاء وبالألـ عدل وولى الملامة الرجال

توفي بقرية منفوحة (٧هـ/٦٢٩ م)

انظر: معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م: ٤٠١ - ٤٠٣. ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي، لمحمد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، ط ١: ٤٢٥.

(٣) الأصل: علاقة، وهو: علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة الكندي العامري. من المؤلفة قلوبهم، وكان سيداً في قومه، حليماً عاقلاً، ولم يكن فيه ذاك الكرم.

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، =

.....

حواشي البيهقيوني

(قوله: أو الأعم)....

شرح البرزنجي

ويمدحُ عامرَ بنَ الطُّفَيْلِ ، وبعده^(١):

ولستَ في السلمِ بِذي نائلٍ ولستَ في الهَيْجاءِ بِالجاسِرِ^(٢)

الخطاب في: لستَ، لِعَقْمَةٍ. والباءُ، زائدةٌ. و: الأكثرُ، أَفْعَلُ، من: الكثرةِ،
نقيضُ القَلَّةِ. والضميرُ في: منهم، لِرَهْطِ عامِرٍ. والحصا - بالحاء والصاد المهملتين -
ك: عصا: العددُ والعزَّةُ القوَّةُ والغلبةُ. والكائرُ: اسمُ فاعِلٍ، من قولك: كائَرَنَاهُم
فكثَرَنَاهُم، أي: غلبَنَاهُم بالكثرة.

يعني: ونستني أي علقمة بيشر أز اين رهط عامر أز حيثيت عدد وشمارة واين
استو جز اين نيست كه قوَّة و غلبة أز براي جمعيت وصاحب كثرة است. شاهد: در
الأكثر است كه ضون افعل التفضيل است وجمع شدة دراو الف ولام ومن. بي بعضي
من را أز براي بيان جنس گرفته اند وبعضي أز براي تبويض وبعضي بمعني في نة أز براي
ابتداء غاية وبعضي ديگر گفته اند كه لام وألفي او زائدة است ومن أز براي ابتداء غاية
است وتعامي أو بمن است نة بألف ولام. جامع الشواهد، فقس على هذا من الاختلاف.

قول المصنف: (الأعم من... الخ) حيث إن الأعم: أَفْعَلُ التفضيل، وقد جُمِعَ
فيه: اللامُ، ومنُ، وهو خلافُ ما اشتهرَ في استعمالِ: أَفْعَلِ التفضيلِ، فيُجَابُ بأحدِ
الوجوه المذكورة في قول الأعشى.

= ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م: ١٠٨٨/٣.

(١) الأصل: وقبله.

(٢) البيت السادس والثلاثون من القصيدة.

انظر: ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ١٤٣.

من نقيض المقدمة الممنوعة، ومن وجه من عينيها

❦ حواشي البيهقيوني ❦

(قوله: من نقيض)، كالمثال الذي ذكره المصنف ﷺ، للسند الأعم.

(قوله: ومن وجه من) وأما ما هو عكس ذلك، كالاستناد في المثال المذكور بأنه: لارومي، أو: ما هو أعم مطلقاً من النقيض والعين، كالاستناد بأنه: شيء، أو: ما هو أعم منهما من وجه، كالمثال الأخير في المتن، فإبطاله في الأولين يضر بالمعلل، وفي الأخير

❦ شرح البرزنجي ❦

قول المصنف: (من نقيض... الخ) وذلك (كالمثال الذي ذكره المصنف للسند الأعم) وهو: الحيوان، فإنه أعم مطلقاً من الانسان، ومن وجه من اللانسان.

قول المصنف: (ومن وجه من... الخ) أي مع كونه أعم من وجه من عينيها (وأما ما هو عكس ذلك) بأن كان أعم من وجه من النقيض، ومطلقاً من العين، (كالاستناد في) المنع الوارد على (المثال المذكور)، يعني: قول المصنف: هذا الشيء: لا ناطق، لأنه لانسان... الخ (ب: أنه لارومي)، فإنه أعم من وجه من النقيض، ومطلقاً من العين، كما مر من المحشي ﷺ (أو: ما هو أعم مطلقاً من النقيض والعين) معاً (كالاستناد ب: أنه شيء)، فإنه أعم مطلقاً منهما (أو: ما هو أعم منهما)، أي: النقيض والعين (من وجه، كالمثال الأخير في المتن)، أي: كالمثال للسند بالأخير، وهو: الأبيض، /هه/ فإنه أعم منهما من وجه، كما مر، (فإبطاله)، خبر المبتدئ المتضمن معنى الشرط وهو: أما ما هو... الخ، أي: فإبطال ما ذكر على التفصيل، أما (في الأولين) يعني: الاستناد بما هو عكس ذلك، وما هو أعم مطلقاً منهما، فهو (يضر بالمعلل)؛ لأنه إذا أبطل: أنه لارومي، أو: أنه شيء، فقد أبطل عين المقدمة الممنوعة، فيدخل في حرم^(١)، فإن انتفاء الأعم يوجب انتفاء الأخص. (و) أما (في الأخير) أي

(١) حرم: الحَرْمُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ حَرَمَ الْحَرَزَةَ يَحْرِمُهَا، بِالْكَسْرِ، حَرَمًا وَحَرَمَهَا فَتَحْرِمَتْ: فَصَمَهَا وَمَا حَرَمْتُ مِنْهُ شَيْئًا أَيْ مَا نَقَصْتُ وَمَا قَطَعْتُ. وَالتَّحْرِيمُ وَالْإِنْخِرَامُ: التَّشَقُّقُ. وَانْحَرَمَ نَفْسُهُ أَيْ انْشَقَّ، =

إِذْ بِإِبْطَالِهِمَا يَبْطُلُ نَقِیْضُ الْمَقْدَمَةِ الْمَمْنُوعَةِ ، فَيَبْثُثُ عَيْنُهَا .

﴿ حواشي البينحوي ﴾

غیر مفید ، وإن لم یضر ، کإبطاله السند الأخص .

(قوله : إذ بإبطالهما) ، دلیل للجزء الإيجابي من الحصر ، وأما دلیل الجزء السلبي فهو ما ذكرناه في الحاشية .

﴿ شرح البربري ﴾

إبطال ما هو أعم منهما من وجه فهو (غیر مفید) ، أي : غیر نافع إتياءه (وإن^(١) لم یضر) به ، إذ لا یبطل بإبطال : أنه أبيض ، المقدمة الممنوعة ، إذ اللاأبيض غیر مستلزم للإنسان ، وغیر مساو له . قال الأعجلري .

وقوله : (کإبطاله السند الأخص) متنازع فيه بين : غیر مفید ، ولم یضر .

والحاصل كما أن إبطال ما ذکر غیر نافع وغیر مضر كذلك إبطال الأخص المطلق ، أعني : أنه رومي ، في المتن . أما أنه غیر مفید فلأن انتفاء الأخص لا یوجب انتفاء الأعم ، كما مر ، وأما أنه لم یضر فلأنه لا یبطل الممنوع ، كالأولين ، فافهم .

قول المصنف : (إذ بإبطالهما) ، هذا (دلیل) من المصنف (للجزء الإيجابي من الحصر) الثاني المذكور في قوله : ولا المعلل إلا إبطال المساوي ، أو الأعم ... الخ .

والمراد بالجزء الإيجابي منه : كون الإبطال المذكور نافعاً إتياءه ، وبالسلب : عدم نفع غیر الإبطال ، وهو المنع ، (وأما دلیل الجزء السلبي) منه ، أي : الجزء الذي ذكره المحشي رحمه الله بقوله : أي : لا منعهما ، كمنع البواقي ، (فهو ما ذكرناه في الحاشية) السابقة على هذه ، وهو قوله : أما ما هو عكس ذلك ... أو ... أو ... فإبطاله في الأولين ... الخ ، ولا يخفى أن الدليلين للحصر المذكور إنما يتمان بالنظر إلى القيد

= فإذا لم ينشأ فهو أخزم .

انظر : لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن علي ، أبي الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ : ١٧٠/١٢ .

(١) إن : عالية .

وأما منع المدعى المدلل

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: المدلل) سواء كان بلفظ: المنع، أو: طلب الدليل، أو: عدم التسليم. ثم إن رجوع ذلك إلى الدليل بطريق المجاز، لا يُنافي كونَ الرّاجع حقيقةً، بل يُحقّقه،

﴿ شرح البرزنجي ﴾

فقط، أعني: المساوي، والأعمّ المطلق، ودليله بالنظر إلى المُقيّد هو: أنّ المنع:

طلب الدليل على المقدّمة المعيّنة من الدليل، والسند ليس بمقدمة الدليل؛ لأنها - على ما مرّ - قضية - حقيقة أو حكماً - تتوقّف عليها صحة الدليل، والسند ليس كذلك، فلا يتصور حينئذٍ تعلق المنع به، فاعرف.

قول المصنف: (المدلل) كالمدعى في قول المصنّف المارّ: هذا الشيء: لا ناطق؛ لأنه لا إنسان... الخ.

ثمّ لما كان المتبادر من التعبير بلفظ المنع: تخصيص الرجوع المجازي به فقط، دون طلب الدليل، وعدم التسليم، كما سبق في منع المدعى الغير المدلل، وليس كذلك في نفس الأمر قال المحشّي رحمه الله: (سواء كان) منع ذلك المدعى (بلفظ: ٥٦ المنع) بخصوصه، كأن يقول: مدّعاك هذا مَمْنوعٌ، (أو) بلفظ: (طلب الدليل) كأن يقول: مطلوب الدليل، أو: البيان (أو) بلفظ: (عدم التسليم)، كأن يقول: غير مُسلم فكأنه قيل: إذا كان المراد بالمنع هنا: ما هو أعمّ من طلب الدليل وعدم التسليم فيُنافي هذا ما سبق من المصنّف من: أنّ استعمال طلب الدليل وعدم التسليم في منع المدعى لا تجوّز فيه، حيث لا فرق بين ما هنا، وبين ما سبق، فإنّ الكلّ منع المدعى، فالأوّل عدم التعميم، فأجاب عن ذلك بقوله: (ثم) أي: بعدما علمت أنّ المراد بالمنع: ما هو أعمّ من الكلّ فاعلم (أنّ رجوع ذلك) المنع (إلى الدليل بطريق المجاز لا يُنافي كونَ الشيء (الراجع) وهو: المنع (حقيقةً) في نفسه، أي: مُستعملاً فيما وُضع له، (بل) أنّ ذلك الرجوع (يُحقّقه) أي: يُثبت كونَ الرّاجع حقيقةً، إذ معنى رجوعه إلى الدليل

 حواشي البرزنجي

فلا يُنافي هذا أي: ما سبق من أن استعمال طلب البيان، وعدم التسليم في المدعى لا تجوزَ فيهما، وأن المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة، أو: حكماً، ليشمل المقدمة المدللة.

 شرح البرزنجي

مجازاً: أن المنع هنا بمعناه الحقيقي أُسند إلى المدعى مجازاً، أعني: أنه إذا قيل: مُدَّعَاكَ ممنوعٌ، أو: غيرُ مُسَلَّمٍ أو: مطلوبُ البيان، معناه: أن مقدمة دليله كذلك، فيكون المجازُ في الإسناد، لا في الظرف، كما في منع المدعى الغير المدلل، وهذا لا يُنافي ما سبق من: أن استعمالهما في المدعى لا تجوزُ فيه؛ لأن المنع المنفي هناك هو المجاز اللغوي، والمثبت هنا عقلي. كذا في القرداغي^(١).

وإذا كان الأمر كذلك (فلا يُنافي هذا ما سبق من: أن استعمال طلب البيان) فيه مع قوله: طلب الدليل، تفنُّنٌ. (و) استعمال (عدم التسليم في المدعى لا تجوزُ فيه. (و) اعلم أيضاً (أن المراد بالمدعى المدلل) ما هو (أعم من أن يكون): مدعى مُدَلَّلًا (حقيقةً)، كما ذكرنا، (أو: حكماً)، وذلك (ليشمل) هذا الحكم، أعني: رجوع المنع إلى الدليل مجازاً: منع (المقدمة المدللة)، فإنها مدعى مدللٌ حكماً، كقولنا في الاستدلال على حدوث الإنسان: لأنه متغيّر، لأننا نرى انتقاله من الشباب إلى الشيب، ومن السكون إلى الحركة، إلى غير ذلك، وكلُّ ما يَرى كذلك متغيّر، فالإنسان متغيّر، وكلُّ متغيّر حادثٌ، مثلاً. فإذا قيل: صغري دليلك هذا ممنوعة، أو: مطلوبةُ البيان، أو: غيرُ مسلّمةٍ، فراجعُ إلى دليلها مجازاً؛ لأنها مدعى حكماً، وإنما كان منع المدلل راجعاً إلى الدليل مجازاً؛ لأن المنع: طلب الدليل، فلو مُنِع نفس المدلل، ولم نُقل بالرجوع المذكور، لزم طلبُ ٥٧/ تحصيل الحاصل، وهو باطلٌ، فلا بُدَّ من القول

(١) حاشية ابن القرداغي على كلبوي آداب: ٦٥ - ٦٦.

فراجع إلى دليله مجازاً.

حواشي البيهقي

(قوله: إلى دليله) أي: إلى مقدمة معينة من دليله.

(قوله: مجازاً) أي عقلياً أو حذفياً فلا يتصور المجاز اللغوي في المدعى المدلل، إذ

شرح البرزنجي

بالرجوع المذكور. كذا في القرداغي^(١).

قول المصنف: (إلى دليله) فيه مجازٌ حذفِيٌّ (أي: فراجع (إلى مقدمة معينة)، كالصغرى مثلاً، (من) مقدّمات (دليله) أي: المُدَلِّل.

قول المصنف: (مجازاً) مفعولٌ مطلقٌ مجازِيٌّ للرجوع، أو: حالٌ من فاعلِ: الراجع^(٢). والثاني أنسب. قاله القرداغي^(٣).

ثمّ ظاهرُ الإطلاقِ التعميمُ من اللغويِّ، والعقليِّ، والحذفِيِّ، وليس الأولُ ممكناً هنا، فلذا قال المحشّي: (أي: عقلياً)، من نسبةِ المدركِ - اسم مفعول - إلى المدركِ - اسم فاعل - والمجازُ العقليُّ: نسبةُ أمرٍ إلى غيرِ ما حقُّه أن يُنسَبَ إليه.

فإذا قيل: هذا المدعى المدللُ ممنوعٌ، يكون نسبةٌ: ممنوعٌ، إلى: المدعى المدللِ مجازاً عقلياً، أي: نسبةٌ للشيءِ إلى غيرِ ما حقُّه أن يُنسَبَ إليه، فإنَّ حقَّ المنعِ أي: شأنه أن يُنسَبَ إلى مقدمةٍ معينةٍ من الدليل، (أو: حذفياً)، وهذا من: نسبةِ المسبَّبِ إلى السببِ.

فإذا قيل: مُدَّعَاكَ المُدَلِّلُ هذا ممنوعٌ، معناه: مقدّمةٌ دليلهِ الفلانيةٌ ممنوعةٌ، (ولا يُتَصَوَّرُ المجازُ اللغويُّ) وهو: لفظٌ: المنعِ، المستعملُ في: طلبِ الدليلِ، على: نفسِ الدعوى، (في المدعى المدللِ) والمقدمةِ المدلّلةِ (إذ) المنعُ حينئذٍ: طلبُ الدليلِ على

(١) حاشية ابن القرداغي على كلبوي آداب: ٦٥.

(٢) أي: فاعل: فراجع...، في قول المصنف.

(٣) حاشية ابن القرداغي على كلبوي آداب: ٦٦.

ولا تُمنع المقدمة البديهية

حواشي البينجويني

لا معنى لطلب الدليل له بعد كونه مدللًا إلا إذا أريد طلب الدليل لمقدمة دليله وهو معنى المجازين الأولين . ولو كان المنع فيه مجازًا لغويًا لما رجع إلى الدليل .

(قوله: البديهية)

شرح البرنجي

المدَّعى (ولا معنى لطلب الدليل) عليه (بعد كونه مدللًا) ، فلو منعه بهذا المعنى لزم: طلبُ تحصيلِ الحاصلِ ، وقد علمتُ بطلانه (إلا إذا أريد) بمنع المدَّعى المدلَّل: (طلبُ الدليلِ لمقدمة دليله ، وهو) أي: طلبُ الدليلِ لمقدمة دليله عينُ (معنى المجازين الأولين) أي: العقلي والحدفي .

وهذا وما بعده ردُّ على الشارح^(١) ، حيث جَوَّزَ كونَ هذا المجازِ لغويًا ، فارجع إلى كتابه^(٢) .

(و) أيضًا (لو كان) استعمالُ (المنع فيه) ، أي: في المدَّعى المدلَّل (مجازًا لغويًا لَمَّا رجعَ) المنعُ (إلى الدليل) مجازًا ، بل يَرُدُّ على نفسِ المدَّعى ، أي: لكنَّ رجوعه إليه متفقٌ عليه ، فلم يكن المنع فيه مجازًا لغويًا .

وإنما لم يرجع المنعُ حينئذٍ إلى الدليل ؛ لأنه حينئذٍ يُراد به الحقيقةُ والمجازُ اللغويُّ لا بُدَّ أن يكونَ فيه قرينةٌ مانعةٌ عن إرادة الحقيقة ، كما في علم البيان .

قول المصنف: (البديهية) أي: عند السائل ، وكذا لا تُمنع المقدمة المُسلَّمة عنده ؛ لأنَّ التسليمَ يدلُّ على: العلم بها ، والمنعُ يدلُّ على: عدم العلم بها ، فيتناقضان ، وقد يُقال: بجوازِ منعه نظرًا إلى تفاوت الأنفس بحسب الأوقات في الإدراكات ، وهو

(١) يعني: حسن باشا زاده .

(٢) فتح الوهاب ، لحسن باشا: ٣٦ .

ولا المقدمة المعلومة بالعلم المناسب للمطلوب.

﴿حواشي البينجويني﴾

(قوله: المناسب للمطلوب) بأن كان: يقينياً، والمقدمة معلومة بعلم يقيني، أو: ظنياً، والمقدمة معلومة بعلم ظني أو يقيني،

﴿شرح البرنجمي﴾

المنطق، والجلبي والخفي من اصطلاح غيرهم، وإنما ذكر الاصطلاحين لئلا يتوهم التخصيص باصطلاح المنطقيين.

قول المصنف: (الناسب للمطلوب) قوله: (بأن) تصويرٌ للمناسبة بين المقدمة، وبين المطلوب، يعني: وتلك المناسبة مصوّرة بأن (كان) المطلوب:

(يقينياً)، أي: معلوماً عند السائل، يقيناً، (والمقدمة معلومة) له (بعلم يقيني) أيضاً، فيتناسبان، ضرورة مناسبة اليقيني لليقيني.

ومثال ذلك قولنا مثلاً: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ حساسٌ، ينتج كلُّ إنسانٍ حساسٌ.

فإذا كانت المقدمات معلومة للسائل يقيناً فلا يجوزُ له منعها مطلقاً.

(أو:) بأن كان المطلوب (ظنياً)، أي: معلوماً للسائل ظناً، (والمقدمة معلومة) له (بعلم ظني)، أيضاً فيتناسبان أيضاً، ضرورة مناسبة الظني للظني.

ومثاله قولنا مثلاً: الحجُّ واجبٌ، وكلُّ واجبٍ لا يجوزُ تركه، ينتج: الحجُّ لا يجوزُ تركه.

فإذا كانت المقدمات معلومة للسائل ظناً فلا يجوزُ له منعها، لكونِ المنع حينئذٍ مكابرةً غيرَ مناسبةٍ لغرضِ المناظرين، الذي هو إظهارُ الصوابِ المعقودِ لأجلِهِ المناظرة.

(أو:) كان المطلوب ظنياً، والمقدمة معلومة له بعلم (يقيني)، فكأنه قيل: كيف

 حواشي البينحويني

فإنَّ المقدَّمةَ اليقينيةَ مناسبةٌ للمطلوبِ الظنيِّ، لظنيةِ المقدَّمةِ الأخرى، بخلاف العكس، تأمل.

 شرح البرزلمي

المناسبةُ بينِ الظنيِّ واليقينيِّ فأجابَ بقوله: (فإنَّ المقدَّمةَ اليقينيةَ مناسبةٌ ٥٩/ للمطلوبِ الظنيِّ، لظنيةِ)، أي: لأجلِ ظنيةِ (المقدَّمةِ الأخرى).

ومثال ذلك قولنا مثلاً: فلانٌ يطرُقُ، أي: يسيرُ بالليل، وكلُّ مَنْ يطرُقُ بالليلِ فهو سارقٌ، ينتج: فلانٌ سارقٌ، فإنَّ المطلوبَ هنا ظنيٌّ، حاصلٌ بغلبةِ الظنِّ، والمقدَّمةُ الأولى يقينيةٌ، والثانيةُ ظنيةٌ؛ لأنها كالمطلوبِ حاصلةٌ بغلبةِ الظنِّ.

فإذا كانت الأولى معلومةً له بعلمٍ يقينيٍّ فليس له منعها، وكذا إذا كانت الثانية معلومةً له بعلمٍ ظنيٍّ، فلا يجوز له منعها أيضاً، لمناسبتهما للمطلوب.

أما الثانية: فظاهرٌ، وأما الأولى: فلمشاركتهِ مع الثانيةِ في الإنتاجِ، فكانَّها اكتسبتِ الظنيةَ منها، كما يكتسبُ المضافُ التعريفَ والتذكيرَ من المضافِ إليه، ولا يُمكنُ إنتاجُ القياسِ المركَّبِ من اليقينيِّ والظنيِّ، لليقينيِّ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ على أن: النتيجةُ تتبَّعُ أحسَّ المقدمتين، وهذا (بخلافِ العكسِ) أي: بخلافِ ما إذا كان المطلوبُ يقينياً، والمقدَّمةُ معلومةً له بعلمٍ ظنيٍّ، والمناسبةُ لأجلِ يقينيةِ المقدَّمةِ الأخرى، فإنَّ اليقينيَّ لا يُكتسبُ إلا من اليقينيَّاتِ الصِّرْفَةِ، بخلافِ الظنِّ، فإنَّه يُكتسبُ من الظنِّيَّاتِ، ومن المركَّبِ من اليقينيِّ والظنيِّ وللهِ دُرُّ القائلِ:

يتبَّعُ الفرعُ فسي انتسابِ أباهُ والأُمُّ في الرِّقِّ والحُرِّيَّةِ^(١)

وقوله: (تأمل) وَجْهُهُ: أنَّ المقدَّمةَ اليقينيةَ معلومةٌ بالعلمِ اليقينيِّ مطلقاً، ولو كانت

(١) انظر حاشية الشبراملي على: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس

أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ١/٢٣٧.

ولا المقدمة المستقراة إلا بشاهدٍ محققٍ .

حواشي البينحويني

(قوله: ولا المقدمة المستقراة) أي: ولا تُمنع كليةُ المقدمة المستقراة إلا بفردٍ محققٍ من أفرادِ موضوعها لَمْ يَتَّصِفْ بِحُكْمِهَا، لا بفردٍ مجوزٍ

شرح الرزنجي

الأخرى ظنيةٌ .

نعم القياسُ المركَّبُ منهما معلومٌ بالعلمِ الظنيِّ؛ لأنَّ المركَّبَ منه، ومن اليقينيِّ ظنيٌّ، وأين المقدمة من القياس . قاله ابن القرداغي^(١) .

وقال^(٢): على هذا القول، أعني قوله^(٣): المناسب للمطلوب: كأنَّ المرادَ بالمناسبِ عدمُ كونهِ أحسنَّ، سواءً كانَ مساوياً، أو أشرفَ، فلا يَرِدُ أَنَّهُ يُفِيدُ: أَنَّهُ لو كانَ المطلوبُ ظنياً والمقدماتُ المأخوذةُ في دليله يقينيةً، لانتَجةُ المنعِ، وهو بعيد . انتهى .

قول المصنِّف: (ولا المقدَّمةُ المُستقراةُ)، أي: المُثَبَّتَةُ بدليل الاستقراء .

واعلم أنَّ منعَ نفسِ المقدَّمةِ الاستقرائيةِ مُكابرةٌ، كمنعِ المقدَّمةِ البديهيةِ الجليَّةِ، فلذا قال المحشِّي: (أي: ولا تُمنع) معلومٌ أو مجهولٌ، فعلى هذا: هو نهيٌّ، أو: نفيٌّ، (كليةُ المقدَّمةِ المُستقراةِ) مفعول به، أو: نائب فاعل، فإنَّ الممنوعَ في المقدَّمةِ الاستقرائيةِ إنما هو الكليةُ، لِما علمت .

وقوله: (إلا بفردٍ مُحَقَّقٍ) يظهرُ به خللٌ /٦٠/ دليلِ الاستقراءِ، استثناءً مُتَّصِلٌ، يعني: لا تُمنعُ بِشَيْءٍ إلا بفردٍ مُحَقَّقٍ الوجودِ (من أفرادِ موضوعِها)، أي: القضيةِ الكُلِّيَّةِ المُستقراةِ (لم يَتَّصِفْ) ذلك الفردُ (بِحُكْمِهَا) أي: بمحمولِ القضيةِ الكُلِّيَّةِ .

وقوله^(٤): (لا بفردٍ مُجَوِّزٍ) اسمُ مفعولٍ، من التجويزِ،

(١) لم أجده في الحاشية المطبوعة على الكليني، فلعله في حواشي أخرى .

(٢) أي: ابن القرداغي، في حاشية ابن القرداغي على كليني آداب: ٦٦ - ٦٧ .

(٣) أي: قول المصنِّف .

(٤) في الهامش: م، أي: مبتدأ .

* الثاني: النقضُ الإجماليُّ التحقيقي: وهو إبطالُ الدليلِ ببيانٍ

﴿حواشي البينحويني﴾

ثم إنَّ هذا مُشعِرٌ بأنَّها لا تمنع منعاً مجرداً.

(قوله: ببيان) أما الإبطال بدون البيّانين المذكورين فمُكابرةٌ؛ لأنَّ الإبطال دعوى، فلا بدَّ له من بينة، بخلاف مجرد طلبِ الدليلِ في المنع المجرّد، فلا يكون مُكابرةً.

﴿شرح البرزنجي﴾

بيان^(١) لمفهوم المُحقّق (ثمَّ إنَّ هذا) أي: ما ذَكَرَ مِنْ امْتِناعِ مَنْعِ المَقْدَمَةِ المُستَقْرَأَةِ إلا بفردٍ مُحقّقٍ (مُشعِرٌ بأنَّها) أي: المَقْدَمَةُ المذكورة (لا تُمنعُ منعاً مُجرّداً) عن الشاهد، لا أنَّها لا تُمنعُ أصلاً، وهو كذلك.

قولُ المصنّف: (بيّان) هذا القيدُ مُعتَبَرٌ في كُلِّ نَقْضٍ حَقِيقِيٍّ، فلذا قال المحشّي ﴿وَأَمَّا الإِبْطَالُ﴾، أي: للدليلِ (بدون) أحدِ (البيّانين المذكورين) في هذا النَقْضِ (ف) غيرُ مُوجِّهٍ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُصٌ (مُكابرةً)، وهي المُنَازَعَةُ لإظهارِ الفضلِ، كما عرفت في أوائلِ هذا الشرح، وذلك (لأنَّ الإبطالَ) في الحَقِيقَةِ (دعوى)، والدعوى لا بُدَّ لها مِنْ إقامَةِ بِنَةٍ عليها (فلا بُدَّ لَهُ) أي: للإبطالِ المذكورِ (مِنْ) إقامةٍ (بِنَةٍ) عليه.

وقوله: (بِخِلَافِ مُجَرَّدِ طَلْبِ الدَّلِيلِ فِي الْمَنْعِ الْمَجْرَدِ، فلا يكونُ مُكابرةً)، جوابُ سَؤالٍ مُقدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: هَكَذَا: إذا كان الإبطال بدون البيّانين المذكورين مُكابرةً فما تقولُ في المنع المُجرّد عن السند؟ حيث إنَّه كالإبطال بدون ما ذَكَرَ بِلا تَفَاوُتٍ، فَلْيَكُنْ هو غيرَ مُوجِّهٍ أيضاً ومُكابرةً.

فأجاب بما حاصِلُهُ: أنَّ المنعَ المُجرّدَ ليس في الحَقِيقَةِ دعوى، حتّى يُطَلَبَ عليه الدليلُ، وإنَّما هو: طلبُ الدليلِ، والطَّلَبُ لا يُستَدَلُّ عليه، بِخِلَافِ الإبطالِ المذكورِ، فَإِنَّهُ دعوى، وَحُكْمُ البُطْلَانِ، فلا يُسَمَّعُ مِنْ غيرِ دليلٍ، كما يأتي آخرَ هذا الكتابِ،

(١) في الهامش: خ، أي: خبر.

جَرَيَانِهِ

﴿حواشي البيهقيوني﴾

(قوله: جَرَيَانِهِ)، لَمْ يَقُلْ: أو: بيانِ عدمِ جريانه في مادةٍ أُخْرَى تَتَّصِفُ بِحَكْمِ مُدَّعَاكَ، المُسَمَّى بـ: تَخَلُّفِ العَكْسِ، كما أَنَّ جَرَيَانَهُ في مادةٍ غَيْرِ مُتَصِفَةٍ بِحَكْمِ مدعاكَ مُسَمَّى بـ: تَخَلُّفِ الطَّرْدِ.

﴿شرح البربرحي﴾

فيكونُ هذا بلا بَيِّنَةٍ مُكَاثِرَةٍ، دونِ ذاك.

قولُ المصنِّفِ: (جَرَيَانِهِ) أي: بِتَخَلُّفِ الطَّرْدِ، وهو: جريانه في مادةٍ... الخ، فهو من إقامةِ الحدِّ^(١) مقامِ المحدودِ^(٢).

ثم إنه لامتيازِ طريقِ منعِ التخلُّفِ عن طريقِ منعِ سائرِ الفساداتِ خَصَّهُ مِنْ بَيْنِهَا بالذكرِ على حِدَةٍ، فلو قال: يَبَيِّنُ استلزامه فساداً، لم يَكْفِ بالنسبةِ إلى الأبحاثِ الآتيةِ. بَقِيَ أَنَّهُ (لَمْ يَقُلْ: أو: بيانِ عدمِ جريانه) أي: الدليلِ (في مادةٍ أُخْرَى تَتَّصِفُ بِحَكْمِ مُدَّعَاكَ، المُسَمَّى) عدمِ الجريانِ، المذكورِ في اصطلاحِ الأصوليين (بِتَخَلُّفِ العَكْسِ؟)، المرادُ بالعكسِ: جامعِيَّةُ التعريفِ، وَبِتَخَلُّفِهِ: عدمُ جامعِيَّةِ لِأفرادِ ٦١. المُعَرَّفِ.

وقوله: (كَمَا أَنَّ جَرَيَانَهُ) أي: الدليلِ (في مادةٍ) أُخْرَى (غيرِ مُتَصِفَةٍ) تِلْكَ المادَّةُ (بِحَكْمِ مُدَّعَاكَ مُسَمَّى) في اصطلاحهم (بـ: تَخَلُّفِ الطَّرْدِ) - والمرادُ بالطردِ: مانِعِيَّةُ التعريفِ. وَبِتَخَلُّفِهِ: عدمُ مانِعِيَّةِ مِنَ الأغيارِ - مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسَمَّى.

ولعلَّه لم يَقُلْ ذلك لشدةِ المناسبةِ بينهما، لأنَّ طريقَ المنعِ في كُلِّ يُؤْخَذُ مِنَ الآخِرِ، ولم يَعْكِسْ إمَّا: لِتَبَعِيَّةِ الجمهورِ، أو: لكثرةِ الأوَّلِ، فافهم. قاله القرداغي^(٣).

(١) أي: جريانه....

(٢) أي: تخلف الطرد.

(٣) حاشية ابن القرداغي على تلمبوي آداب: ٦٨.

في مادة

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: في مادة)، والمراد بالمادة: الأصغر، وبالحكم: الأكبر، كأن يقول السائل بعد ما قال المعلل: الحللي أمرٌ

﴿ شرح البرزنجي ﴾

قول المصنف: (في مادة) ظرف الجريان (والمراد بالمادة) المذكورة هنا: الحد (الأصغر)، أي: موضوع المطلوب. والمراد (بالحكم): الحد (الأكبر)، أي: محمول المطلوب، فهو من ذكر المصدر وإرادة اسم المفعول؛ لأنه بمعنى: المحكوم به، كما سيأتي. وذلك أي: مثال النقض بهذا القسم: (كأن يقول السائل) المتمذهب بمذهب الشافعي، أو: مالك أو: بالرواية المختارة عن أحمد، كما في الإعانة^(١) (بعد ما قال) أي: بعد قول (المعلل) المتمذهب بمذهب أبي حنيفة، فإن الزكاة عنده واجبة في الحللي مطلقاً^(٢)، أي: سواء كان: لرجل، أو: امرأة، و(الحللي أمرٌ) أي: شيء من المال

(١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، لأبي بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت ١٣١٠هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م: ١٧٧/٢.

(٢) قال الماوردي: الحللي ضربان: أحدهما: ما كان من جنس الأئمان دعباً وفضة. والثاني: ما كان من غيره من الجواهر كاللؤلؤ والمرجان فهذا لا زكاة فيه، وما كان دعباً وفضة ضربان: مَحْظُورٌ وَمَبَاحٌ وَتَذَكَّرُ تَفْصِيلُهُمَا، فَاَلْمَحْظُورُ زَكَاتُهُ وَاجِبَةٌ، وَالْمَبَاحُ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ لَا زَكَاتَ فِيهِ، وَبِهِ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَائِشَةُ رضي الله عنهم، وَمِنَ التَّابِعِينَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ. وَمِنَ الْفُقَهَاءِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِهِ أَنَّ فِيهِ الزَّكَاتَ، وَبِهِ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمِنَ الْفُقَهَاءِ الزُّهْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ.

انظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ =

 حواشي البيهقي

يَتَنَاوَلُهُ نَصٌّ: «أَدَّوْا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ»، وَكُلُّ أَمْرٍ يَتَنَاوَلُهُ هَذَا النَّصُّ يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَالْحُلِّيُّ يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ: إِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ جَارٍ فِي اللَّوْلُو، فَإِنَّهُ أَمْرٌ يَتَنَاوَلُهُ النَّصُّ الْمَذْكُورُ، وَكُلُّ أَمْرٍ يَتَنَاوَلُهُ... الخ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ،

 شرح البرنعي

(يَتَنَاوَلُهُ) أَي: يَشْمَلُهُ (نَصٌّ) حَدِيثٌ: (أَدَّوْا) أَي: أُعْطُوا (زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ)^(١)؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَهَذَا صَغَرِي، وَقَوْلُهُ: (وَكُلُّ أَمْرٍ يَتَنَاوَلُهُ هَذَا النَّصُّ يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) كَبَرِي، وَقَوْلُهُ: (فَالْحُلِّيُّ يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) نَتِيجَةٌ.

وَالْأَوَّلَى: يَجِبُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْحُلِّيَّ - بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَكَسْرِ اللَّامِ، أَوْ: بِكَسْرِهِمَا، مَعَ تَشْدِيدِ الْيَاءِ - جَمْعٌ: حُلِّيٌّ، بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَسُكُونِ اللَّامِ، مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ. وَهُوَ، وَالْحَلِيَّةُ ك: قِسْمَةٌ: اسْمٌ لِمَا يَتَرَيَّنُ بِهِ مِنَ: مَصُوعِ الْمَعْدَنِيَّاتِ، أَوْ: الْحَجَارَةِ الْكَرِيمَةِ^(٢). فَتَأْمَلْ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: فَالْمَادَّةُ الْأُخْرَى، مَقُولُ السَّائِلِ. وَالْمَرَادُ بِهِ: الدَّلِيلُ، الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ (جَارٍ فِي اللَّوْلُو)، خَبَرٌ: إِنَّ، أَي: كَمَا أَنَّهُ جَارٍ فِي الْحُلِّيِّ (فَإِنَّهُ) أَي: لِأَنَّ اللَّوْلُوَ أَيْضًا (أَمْرٌ يَتَنَاوَلُهُ النَّصُّ الْمَذْكُورُ)؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْأَمْوَالِ أَيْضًا، (وَكُلُّ أَمْرٍ يَتَنَاوَلُهُ... الخ) أَي: ٦٢/ النَّصُّ الْمَذْكُورُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، (مَعَ أَنَّهُ)، أَي: اللَّوْلُوَ (لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ)، لِمَا أَنَّهَا إِنَّمَا وَجَبَتْ فِي النَّقْدِ، وَالْحَبِّ، وَالْمَاشِيَةِ،

علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م: ٢٧١/٣.

(١) سبق تخريجه في الهامش رقم: ٢٠٦.

(٢) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية: ٤٦٩/٣٧.

 حواشي البينحويني

فالمادة الأخرى هنا اللؤلؤ، والحكم كونه واجب الزكاة. فالمراد بالحكم: المحكوم به، لا الوقوع، أو: اللاوقوع.

(قوله: في مادة) أي: مُحَقَّقة إن كَانَ الدليل استِقْرَائِيًّا،

 شرح البردنجي

والتجارة، (فالمادة الأخرى)، أي: الغير المتَّصِفَة بِحُكْمِ المدَّعى (هنا: اللؤلؤ، والحكم) الغير المتَّصِفِ هِيَ بِهِ (كونه) أي: اللؤلؤ (واجب الزكاة) أي: كون الزكاة واجبة فيه.

والأولى: الكون واجب... الخ. إذ المقصود بيان حكم غير منسوب إلى اللؤلؤ، فتكون الإضافة عبثاً، فافهم.

وإذا علمتَ مأمراً (ف) اعلم أن (المراد بالحكم) هنا اسمُ المفعول، أي: (المحكوم به)، كما بيَّنا لك أولاً، (لا) المراد بِهِ (الوقوع، أو: اللاوقوع)، كما هو المتعارف بين جمهورِ المَنَاطِقَةِ.

قول المصنف أيضاً: (في مادة) لَمَّا كَانَ مِنَ الدليل: ما هو استقْرَائِيٌّ لَا يُنْقَضُ إِلَّا بِشَاهِدٍ مُحَقَّقٍ، ومنه: ما هو غَيْرُهُ، وهو على قسمين:

أحدهما: ما يُنْقَضُ بِمَادَّةٍ مُحَقَّقَةٍ، كالاستقْرَائِيِّ، وهو: البرهانيُّ، والجَدَلِيُّ، والخِطَابِيُّ.

والثاني: ما يُنْقَضُ بِمَادَّةٍ مُجَوِّزةٍ أو: مُحَقَّقَةٍ، وهو: الشَّعْرِيُّ، والسَّفْطَطِيُّ. قال المحشِّي رحمه الله - مُشِيرًا إِلَى احتمالِ قولِ المصنِّفِ لهذا التعميم -: (أي: في مادة مُحَقَّقَةٍ) وذلك (إن كَانَ الدليل استِقْرَائِيًّا)، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَقْضَ يَلْزُمُهُ الْمَنْعُ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا تُمْنَعُ كَلِيَّةُ الْمُقَدِّمَةِ الْمُسْتَقْرَأَةِ إِلَّا بِفَرْدٍ مُحَقَّقٍ. قاله الفاضلُ الرَّاجِي.

أخرى لا يتَّصِفُ بِحَكْمِ مُدَّعَاكَ أَوْ: بَيَانِ اسْتِلْزَامِهِ فُسَادًا آخَرَ،

﴿حواشي البيهقيوني﴾

ومجوزة أيضاً، إِنْ كَانَ غَيْرُهُ تَأْمَلُ .

(قوله: أخرى) أي: غير موضوع المدعى.

(قوله: مدَّعَاكَ) أي: مادة مدَّعَاكَ .

(قوله: فساداً آخر) أشار بقوله: آخر، إلى أَنَّ الْجَرَيَانَ المذكورَ فاسدٌ أيضاً،

﴿شرح البرونجي﴾

(و) في مادة (مجوزة) عقلاً (أيضاً، إِنْ كَانَ) الدليل (غيره)، أي: شعرياً، أو:

سَفْطِيّاً، كما مرّ، وإلى هذا التخصيص أشار بقوله: (تأمل).

قال الفاضل الراجي: لعلَّ وجهه أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا هُوَ غَيْرُ الاستقرائيّ يُنْقَضُ بِمَادَّةِ

مجوزة، بل ما هو غير البرهانيّ، والجدليّ، والخطابيّ، وهو الشعريّ، والسفطيّ،

فَيَنْدَفِعُ مَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ التعميمَ مِنَ الْمُحَقَّقَةِ والمجوزة يُنَافِي ما قالوا: مِنْ أَنَّ مَادَّةَ النقصِ

لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُحَقَّقَةً عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُمْنَعُ نِسْبَةُ هذا القول إليهم، فأنا ما وجدنا فيما رأيناه

من الكتب الأدبية أَنَّهُمْ قالوا بذلك. انتهى.

قول المصنّف: (أخرى)، أي: غير موضوع المدعى)، أي: المطلوب، لِمَا مرّ

أَنَّ المرادَ بِالمادَّةِ: الأصغرُ، وذلك كالحلّيّ، مثلاً، فيما مرّ.

قول المصنّف: (مدَّعَاكَ) أي: بِحَكْمِ (مادّة) أي: موضوع (مدَّعَاكَ)، والمرادُ

بالحكم: الأكبر، كما مرّ.

قول المصنّف: (فساداً آخر)، اعلم أَنَّهُ (أشارَ بقوله: آخر، إلى أَنَّ الْجَرَيَانَ

المذكورَ فساداً أيضاً)، وذلك لِصِدْقِ الآخِرَةِ ٦٣/ على تَغَايُرِ المتأخّرين ذاتاً، وَإِنْ اتَّحَدَا

حُكْمًا، لِأَنَّ الآخَرَ بِمعنى: غير، كما في المنجد^(١). فلا يَسْتَلْزِمُ التَغَايُرُ من كُلِّ وجهٍ،

كالدُّور والتسلسل ، واجتماع النقيضين ، وارتفاعيهما ، ونحو ذلك .

﴿ حواشي البينحويني ﴾

فلو قال: هو إبطال الدليل ببيان استلزامه فساداً ، لَكَفَى .

(قوله: ونحو ذلك) كاجتماع الضدين ، ومصادمة البديهية ، وسلب الشيء عن نفسه ، وترجيح بلا مُرَجِّح ، وَتَحَقُّقُ الْأَخْصِّ وَالْمَلْزُومِ بِدُونِ الْأَعْمِّ

﴿ شرح البرزنجي ﴾

وإن كان هو المُتبادِرُ .

وإذا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ (فلو قال) المصنّف رحمه الله في تعريف النقضِ بَدَلُ ما قال: (هو) أي: النقضُ الإجماليُّ ، (إبطالُ الدَّليْلِ بَيَانِ اسْتِلْزَامِهِ فَسَادًا ، لَكَفَى) مع كونه أَخْصَرُ مِمَّا قال ، وكأنَّه لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ تَبَعًا لِلْقَوْمِ ، وإشارةً إلى أَنَّ هَذَا النِّقْضَ لَا يَتَحَقَّقُ بِحَسَبِ الاصْطِلَاحِ إِلَّا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ ، والله أعلم .

قول المصنّف: (ونحو ذلك) من الفسادات (كاجتماع الضدين ومصادمة البديهية^(١)) .

قال الفاضل الراجي رحمه الله: الصَّدَمُ: إصابة الأمر ، والدَّفْعُ . يُقَالُ: صَادَمَهُ فَاصْطَدَمَ ، وَتَصَادَمُوا تَرَاخُمًا ، انْتَهَى .

وفي المنجد^(٢): صَدَمَهُ ، يَصْدِمُهُ ، صَدَمًا: دَفَعَهُ ، وَضَرَبَهُ بِجَسَدِهِ . يُقَالُ: صَدَمَهُ أَمْرٌ شَدِيدٌ ، أَي: أَصَابَهُ ، صَادَمَهُ مُصَادَمَةً: ضَرَبَهُ ، اصْطَدَمَ وَتَصَادَمَ الْفَارِسَانِ ، أَي: ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، انْتَهَى .

وبالجملة أي: إنكار البديهية (و) مثل (سلب الشيء عن نفسه ، وترجيح) أحدٍ شيئين ، أو أشياء على غيره (بلا مُرَجِّح ، وَتَحَقُّقُ الْأَخْصِّ وَالْمَلْزُومِ بِدُونِ الْأَعْمِّ

(١) الأصل: البدايهية .

(٢) المنجد: ٤٢٠ .

بأن يقول: هذا الدليل جارٍ في مادة كذا، مع تخلف حكم المدعى عنه فيه.
أو مُستلزمٌ لفساد كذا، وكلُّ دليلٍ هذا شأنه فاسدٌ، فهذا الدليل فاسدٌ.

ولا مجال

حواشي البيهقي

واللازم، ومساواة الكلِّ والزائد للجزء والناقص.

(قوله: ولا مجال) شروعٌ في بيان بعض مناصب المدعى بالنسبة إلى المنصب الثاني للسائل. لكن إنما يتم بالنسبة إلى صورة التخلف، إلا على رأي من قال بأن التخلف قاذح، ولو مع انتفاء الشرط، أو: تحقق المانع

شرح البرزنجي

واللازم)، الأول للأول، والثاني للثاني، وكذا قوله: (ومساواة الكلِّ والزائد للجزء والناقص) فإنَّ كلاً من ذلك فسادٌ ينقضُّ الدليل نقضاً حقيقياً، ببيان استلزامه فرداً منه.

قول المصنف: (ولا مجال)، هذا (شروعٌ) من المصنّف (في بيان بعض مناصب المدعى) المشتغل بالاستدلال على دعواه، وهو المنع، حال كونه معتبراً (بالنسبة إلى المنصب الثاني) يعني: النقض الإجمالي التحقيقي الكائن (للسائل) أي: عند إتيان السائل به (لكن إنما يتم) أي: نفي المجال لمنع كبرى هذا النقض (بالنسبة إلى صورة) النقض (بالتخلف)، هذا متعلق بـ: يتم، وحال من: فاعله، أي: إنما يتم النفي حال كونه ملاحظاً مع صورة التخلف.

وقوله: (على رأي من قال:)، محل تقدير: إلا، بعد: إنما، يعني: لا يتم النفي المذكور على رأي من الآراء إلا على رأي من حكم (بأن التخلف قاذح) أي: مضر، ومُبطلٌ للمدعى (ولو كان) أي: التخلف مقروناً (مع انتفاء الشرط للحكم، أو) مع (تحقق المانع) منه، سواء كان الشرط متحققاً حينئذٍ أو لا /٦٤/.

والمراد بـ: من، قال: الشافعي رحمته الله وأتباعه، سموه: النقض والتفصيل.

ثم الشرط هو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود، ولا عدم.

.....

﴿ حواشي البيهقي ﴾

وأما على رأي مَنْ قَالَ بِأَنَّ التَّخْلُفَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فَلَمَنْعِ الْكِبَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الصُّورَةِ مَجَالٌ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

وَمِثَالُ التَّخْلُفِ مَعَ انْتِفَائِهِ، كَ: تَخْلُفٍ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَنْ عِلَّتِهِ، مِنْ مِلْكِ النَّصَابِ، فِي صُورَةٍ مَا إِذَا لَمْ يَتِمَّ حَوْلُهُ، فَالْشَّرْطُ تَمَامُهُ، وَهُوَ مُتَنَفٍ.

وَالْمَانِعُ هُوَ: الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ الْمُنْضَبُطُ الْمَعْرُفُ نَقِضَ الْحُكْمِ.

وَمِثَالُ التَّخْلُفِ لِتَحَقُّقِهِ كَ: تَخْلُفٍ وَجُوبِ الْقَصَاصِ عَنْ عِلَّتِهِ مِنَ الْقَتْلِ الْعَمْدِ، فِيمَا إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ أَبَ الْمَقْتُولِ، فَالْمَانِعُ هُوَ: الْأُبُوَّةُ. كَذَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ^(١).

(وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ مَنْ قَالَ) أَي: حَكَمَ (بِأَنَّ التَّخْلُفَ) حَالُ كَوْنِهِ (مَعَ ذَلِكَ) أَي: مَعَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ، أَوْ تَحَقُّقِ الْمَانِعِ (غَيْرُ قَادِحٍ) بِالدُّعَايِ (فَلَمَنْعِ الْكِبَرِ) أَي: كِبَرُ هَذَا النِّقْضِ (بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الصُّورَةِ مَجَالٌ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) غَنِيٌّ عَنِ الْبَيَانِ.

وَالْمَرَادُ بِ: مَنْ قَالَ، هَهُنَا، أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَتْبَاعُهُ.

وَفَائِدَةُ هَذَا التَّفْصِيلِ مِنَ الْمُحْشَى: بَيَانُ أَنَّ الْمَصْنُفَ هَهُنَا مَائِلٌ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَإِلَّا فَمَنْعُ هَذَا النَّفْيِ ظَاهِرُ الْوُرُودِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ يَظْهَرُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُحْشَى فِي هَذِهِ الْحَاشِيَةِ: أَنَّ نَفْيَ الْمَجَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اسْتِلْزَامِ الدَّلِيلِ لِلدَّوْرِ أَوْ التَّسْلُسِ تَمَامُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْحَاشِيَةِ الْآتِيَةِ بَعْدَ هَذِهِ.

(١) الْبَدْرِ الطَّالِعُ فِي حُلِّ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، لِجَلَالِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْمُحَلِّي الشَّافِعِيِّ (ت ٨٦٤هـ)، شَرْحٌ وَتَحْقِيقٌ أَبِي الْفَدَاءِ مَرْتَضَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُحَمَّدِيِّ الدَّاعِغِ اسْتَنْبَاطِي، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ، بَيْرُوتٌ، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ١/١٠٣.

لمنع كبرى هذا النقض،

حواشي البيهقي

(قوله: لمنع كبرى)، لو قال الناقض - في صورة استلزام الدليل للدور أو التسلسل -: هذا الدليل مُستلزمٌ للدور أو التسلسل، وكلُّ دليلٍ هذا شأنه فاسدٌ، لكانَ لمنع الكبرى مجالٌ، بناءً على أنَّ الدورَ المعَيَّ والتسلسلَ في الأمور الاعتبارية ليسا بمَحالَّين،

شرح البردجي

وفي بعض النسخ هكذا: لكنَّ إنَّما يَتَمُّ بالنسبة إلى صورة التَّخْلُفِ إلَّا على رأي من ... الخ، بإظهار: إلَّا، فهو إنَّ كان من المحشِّي فكأنَّه من قبيل تَدَاخُلِ البابين في علم الصَّرفِ.

بيان ذلك: أنَّ المحشِّي كأنَّه أراد حَصَرَ تمام النَّفْيِ المذكورِ بالنسبة إلى الصورة المذكورة على هذا الرأي، فقال: لكنَّ إنَّما يَتَمُّ...، ثُمَّ ذَهَلَ عن أَنَّهُ قال: إنَّما يَتَمُّ...، وَظَنَّ أَنَّهُ قال: لا يَتَمُّ...، فقال: إلَّا على رأي ... الخ، ويُمكن أن يكونَ سهواً من الطبع، والله أعلم.

والرأي هنا بمعنى: المذهب، أو: الاعتقاد.

قول المصنَّف: (لمنع كبرى... الخ) أعلم أَنَّهُ (لو قال الناقض في صورة استلزام الدليل للدور أو التسلسل:) يعني: أنَّ النَّفْيَ المذكورَ بالنسبة إلى صورة الاستلزام إنَّما يَتَمُّ إذا كانت الصغرى كما ذكره، وأما لو بدَّل الصغرى بقوله: (هذا الدليل مُستلزمٌ للدور، أو التسلسل، وكلُّ دليلٍ هذا شأنه فاسدٌ)، فهذا الدليل فاسدٌ، (لَكَانَ لِمَعِ الكُبرى مَجَالٌ) أيضاً (بناءً على أنَّ الدَّورَ المعَيَّ) وهو: تلازمُ الشَّيْئَيْنِ في الوجود بحيث لا يكونُ أحدهما إلَّا مع الآخر، كالمتضايقين مثل الأبوة والبنوة (و) كذا (التسلسل، في الأمور الاعتبارية، ليسا بمَحالَّين).

قال محمود الراجي: أما الأول: فَلأنَّ ما يلزمُهُ هو وجودُ الشيء مع نفسه، وهو

 حواشي البيهقي

نظير ما يأتي في فصل المَعْرِفِ ، فتأمل .

 شرح البرزنجي

ليس بمحالٍ ، وإنما المَحَالُّ تَقْدُمُ الشيءِ على نفسه ، وهو ليس بِإِلَازِمٍ ،

وأما الثاني : فَلأنَّ الاعتبارياتِ تنقَطِعُ بانقطاعِ الاعتباراتِ ، انتهى .

وقوله : (نظير ما يأتي /٦٥/ في فصل المَعْرِفِ^(١)) ، مُرتَبِطٌ بِتَالِي الشرطية ، أعني :

لَكَانَ لِمَنع الكبريِّ مجالٌ ... ، يعني : أنَّ ذلكَ نظيرٌ لِمَا يأتي في الفصل المذكور .

والمرادُ بِ: ما يأتي هناك : قولُ المصنِّفِ^(٢) : وَأَنْ تَمْنَعِ استلزامَ الدورِ أو

التسلسلِ أو بطلانَهما بناءً على أنَّ الدورَ المَعْيَّ والتسلسلَ في الأمورِ الاعتباريةِ ليسا مَحَالِّينَ ، انتهى .

وإنَّما قال : نظير ما يأتي ، وَلَمْ يَقُلْ : كما يأتي ؛ لأنَّ هذا في توجيهِ الدليل :

التصديق ، وما يأتي في توجيهِ التعريف : التصور ، ومن هذا يَظْهَرُ لك وجهُ التناظرِ بينهما .

(فتأمل) قال ابنُ المؤمن^(٣) : إشارةً إلى أنَّ هذه الحاشيةَ رافعةٌ للمُنَافَاتِ بين هذا ،

وما يأتي في الفصل الرابع ، وأنَّ المنعَ ليس مُخْتَصِّصًا بالكبريِّ هذه ، بل هو مُتَرَدِّدٌ بينهما

وبين الصغرى . كذا قال الأستاذ البيهقي ، انتهى .

 (١) كلبوي آداب : ٩٧ .

(٢) كلبوي آداب : ١٠٢ .

(٣) هو الملا عبدالقادر بن الملا مؤمن من عشيرة : جاف ، ومن عائلة علمية ، قرأ في بداية تحصيله

العلمي عند والده ، ثم بدأ يتجول في المدارس المجاورة له ، فقرأ عند العلامة الملا عبدالرحمن

البيهقي ، وغيره . كان أديباً ، خطاطاً ، ينظم الشعر . توفي ﷺ سنة ١٣٢٦ هـ .

انظر : يادى مهردان (تذكار الرجال) ، للشيخ عبدالكريم المدرس ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،

بغداد ، ١٩٨٣ م : ٥٢٦ - ٥٣١ .

بل يُمنع الجريانُ أو: الاستلزامُ تارةً، والتخلُّفُ أو: الفسادُ أخرى، كما سيجيء.

حواشي المباحث

(قوله: بل يُمنع الجريانُ)، هما قضيتان حقيقتان؛ لأنَّهما صغرى الدليل.

(قوله: والتخلُّفُ)، هما قضيتان حكيمتان.

شرح البرهان

ويمكن أن يكون إشارة إلى ما قلنا في التنظير.

وقال الأعجلري: إشارة إلى أن المصنّف إنما نفى المجالَ لمنع الكبرى المذكورة لإدعائه أنها تكونُ بديهيةً دائماً، وهو كذلك إذا كان سوقُ الدليل في صورة الاستلزام، على عنوان ما ذكره، بخلاف ما إذا بدّل الصغرى بما ذكره المحشّي، فإنَّها حينئذٍ لا تكونُ بديهيةً، فيكونُ للمنع فيها مجالٌ، وكان مائلاً في صورة التخلُّف إلى رأي من قال ب: أن التخلُّف قادحٌ، ولو مع انتفاء الشرط، أو تحقُّق المانع، وإلا فقد تُمنع، كما ذكره المحشّي بعبّده بقوله: وأمّا على رأي من قال... اه انتهى.

وكتب الراجي على تالي الشرطية - أعني: لكانَ لمنع الكبرى مجالٌ - قوله: لأنَّ الكبرى حينئذٍ وإن كانت الكبرى السابقة صورةً إلا أنها في قوة: وكلُّ دليلٍ مُستلزمٍ للدور أو التسلسلِ فاسدٌ، فلا تكونُ بديهيةً، فيكونُ لمنعها مجالٌ، انتهى.

قول المصنّف: (بل يُمنع الجريانُ... الخ، هما) أي: الجريانُ، والاستلزامُ، (قضيتان حقيقتان، لأنَّهما) أي: لأنَّ كلاً منهما (صغرى الدليل) أي: جزءٌ صغراه، وهو ظاهرٌ.

قول المصنّف: (والتخلُّف... الخ، هما) أي: التخلُّفُ، والفسادُ (قضيتان حكيمتان) لأنَّهما قيّدا الصغرى، والقيّد من التصورات، لا التصديقات.

ولأنَّما كانا في حكم الحقيقية من حيث يتوجّه عليهما ما يتوجّه عليها.

وقد يُنْقَضُ الدليلُ بإجراء.....

﴿ حواشي البينحويسي ﴾

(قوله: بإجراء) أي: كما يُنْقَضُ بإجرائه بعينه بأن لا يَتَفَاوَتْ الدليلان إلا باعتبار موضوع المطلوب، مثلاً.

(قوله: بإجراء) خصَّ الإجراء.....

﴿ شرح البرزنجي ﴾

قول المصنّف: (بإجراء... الخ، أي: كما يُنْقَضُ) الدليل (بإجرائه ٦٦/ بعينه) أي: بإجراء عين الدليل في مادة أخرى غير مُتَّصِفَةٍ بِحُكْمِ المدَّعى.

قال نور الدين: أقول: المُتَبَادَرُ من الإجراء بعينه أن يَتَّحِدَ الأوسَطُ لفظاً ومعنى، ولا يكون الاختلاف إلا باعتبار موضوع المطلوب، أو ما يَجْرِي مَجْرَاهُ. ومن الإجراء لا بعينه أن يَتَّحِدَ معنى لا لفظاً، بأن يُجْعَلَ مُرَادِفُهُ أو لازمه بتمامه، وهذا معنى إجراء خلاصة الدليل وَزُبْدَتِهِ، انتهى.

فيظهر منه أن قوله: (بأن لا يتفاوت الدليلان)، تصويرٌ لإجرائه بعينه، أي: دليل المدَّعى المُعَيَّن، ودليل المادة الأخرى، وهما في الحقيقة دليل واحد، وإنما ثنَّاهُ باعتبار المادتين المُجَرَّئِ هو فيهما، يعني: بأن لا يَحْصُلَ تفاوتٌ من جَعْلِهِ دليلاً لهذا المدَّعى، وجَعْلِهِ دليلاً لذلك المدَّعى، أي: المادة الأخرى (إلا باعتبار موضوع المطلوب) أي: إلا باعتبار التَّفَاوُتِ فِيهِ، وذلك كالحليّ في دليل المعلّل، واللؤلؤ في دليل السائل، المارّين في المثال السابق، وإنما قال: (مثلاً)؛ لأنّ هذا إنّما يكون في الاقترائيّ الحليّ، وأما في الاقترائيّ الشرطيّ فالتصوير هكذا: بأن لا يَتَفَاوَتْ الدليلان إلا في المَحْكُومِ عليه لِلْمَطْلُوبِ، وأما في الاستثنائيّ فبأن لا يَتَفَاوُتَا إلا بما هو مُتَكَرِّرٌ بِعَيْنِهِ نَفْيًا أو إثباتًا، قاله عصام.

قول المصنّف^(١): (بإجراء... الخ) إنّما (خَصَّ) المصنّف (الإجراء) المذكور،

(١) هذه الحاشية ليست في المطبوع.

خُلَاصَتِهِ وَزُبْدَتِهِ ،

حواشي السبحوني

بالنقض ؛ لأنَّ المنع والمعارضة الْمُتَوَجَّهَتَيْنِ بعد خُلَاصَتِهِ مُتَوَجَّهَانِ قَبْلَ الخُلَاصَةِ
أَيْضًا ، فلا اختصاصَ لهما بِمَا بعدَ الخُلَاصَةِ دائِمًا ، بخلافِ النِّقْضِ .

(قوله : وَزُبْدَتِهِ) أي : وإلغاء خصوصيته

شرح البرنجي

الذي هو السببُ في تسمية النِّقْضِ مَكْسُورًا (ب: النِّقْضِ) الإجماليُّ التَّحْقِيقِيُّ ، وَلَمْ
يَجْعَلْهُ عَامًّا مُتَنَاوِلًا لَهُ وَلِلْمَنْعِ والمُعَارَضَةِ التَّحْقِيقِيَّيْنِ ، بِأَنَّهُ يَقُولُ فِي بَحْثِ الْمَنْعِ أَيْضًا :
وَقَدْ يُمْنَعُ الدَّلِيلُ بِإِجْرَاءِ ... الخ فَيُسَمَّى : مَنْعًا مَكْسُورًا ، وَأَنْ يَقُولَ فِي بَحْثِ الْمُعَارَضَةِ
أَيْضًا : وَقَدْ يُعَارَضُ الدَّلِيلُ بِإِجْرَاءِ خُلَاصَتِهِ ... الخ ، فَتُسَمَّى : مُعَارَضَةً مَكْسُورَةً ، (لِأَنَّ
الْمَنْعَ وَالْمُعَارَضَةَ الْمُتَوَجَّهَتَيْنِ) إِلَى دَلِيلِ الْمُعَلَّلِ (بَعْدَ) إِجْرَاءِ (خُلَاصَتِهِ مُتَوَجَّهَانِ قَبْلَ)
إِجْرَاءِ (الخُلَاصَةِ أَيْضًا) .

يعني : أَنَّ الْمَنْعَ وَالْمُعَارَضَةَ حِينَمَا تَوَجَّهَا إِلَى الدَّلِيلِ بِالإِجْرَاءِ الْمَذْكُورِ يَتَوَجَّهَانِ
إِلَيْهِ بِدُونِهِ أَيْضًا بِلا تَفَاوُتَ ، (فَلا اخْتِصَاصَ لَهُمَا) أَي : لِتَوَجُّهِهِمَا (بِمَا بَعْدَ) إِجْرَاءِ
(الخُلَاصَةِ) بِأَنَّهُ يَكُونَا مُتَوَجَّهَيْنِ بَعْدَ إِجْرَائِهَا فَقَطْ ، بِحَيْثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الإِجْرَاءُ لَا يَكُونُ
التَّوَجُّهُ مِنْهُمَا (دَائِمًا) أَي : فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ (بِخِلَافِ النِّقْضِ) الإجماليِّ ، فَإِنَّ لَهُ
اِخْتِصَاصًا بِمَا بَعْدَ إِجْرَاءِ الخُلَاصَةِ دَائِمًا .

يَعْنِي : أَنَّ النِّقْضَ حِينَمَا تَوَجَّهَ بِالإِجْرَاءِ لَا يَتَوَجَّهُ بِعَيْنِهِ دَائِمًا ، بِحَيْثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
الإِجْرَاءُ لَا يَكُونُ التَّوَجُّهُ لِلنِّقْضِ ، فَاعْرِفْ .

فَتَخْصِيصُ الإِجْرَاءِ بِالنِّقْضِ عَلَى مَا يَنْبَغِي ، فَمَا قِيلَ : أَنَّهُ يَجْزِي تَطْيِيرُهُ فِي الْمَنْعِ
وَالْمُعَارَضَةِ ٦٧ / لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي ، فَتأمل .

قول المصنّف : (وَزُبْدَتِهِ) عطفُ تفسِيرِ (أَي : وإلغاء^(١)) أَي : إِبْطَالِ (خُصُوصِيَّتِهِ)

 حواشي البينجويني

لا دخل لها في الحكم، كأن يقول المعلن - في وجوب إثبات الأداء لصلاة الخوف - :
لأنها صلاة واجبة القضاء، وكل صلاة كذلك واجبة الأداء. ويقول السائل: لا دخل
لخصوصية الصلاة في الحكم؛ لأن الحج واجب الأداء كالقضاء، بل الدخل للعبادة
الأعم، فكأنك قلت: إنها عبادة واجبة القضاء... الخ، وهو منقوض بصوم الحائض،
فإنه عبادة واجبة القضاء، مع أنه يحرم أدائه.

 شرح البرونجي

في الدليل (لا دخل لها) أي: لا سببية لتلك الخصوصية (في) إثبات (الحكم) بالدليل
المذكور، وذلك (كأن يقول المعلن في إثبات وجوب الأداء لصلاة الخوف) أي:
لصلاة^(١) وقت الخوف أو: لصلاة الخائف (لأنها صلاة واجبة القضاء)، صغرى،
(وكل صلاة كذلك واجبة الأداء)، كبرى، ينتج: صلاة الخوف واجبة الأداء. (ويقول
السائل) الأولى: فيقول السائل: (لا دخل لخصوصية الصلاة في) إثبات هذا (الحكم)
أعني: وجوب أداء صلاة الخوف (لأن الحج واجب الأداء كالقضاء) أيضاً،

فلا استدلال بخصوص الصلاة دون الحج تحكّم (بل) إنما الدخل في ذلك
(لِلْعِبَادَةِ الْأَعْمَى) من الصلاة، والحج، وغيرهما (فكأنك) أيها المعلن (قلت: لأنها
عبادة واجبة القضاء... الخ)، وهذا معنى إجراء الخلاصة والزبدة، وإلغاء
الخصوصية.

ثم يقول السائل: (وهو) أي: دليلك هذا (منقوض) بعد إجراء خلاصته (بصوم
الحائض) أي: مثلاً، (فإنها) أي: صوم الحائض، والتأنيث إمّا: باعتبار التأويل
بالعبادة، أو: باعتبار المضاف إليه، أو: باعتبار الخبر، وهو: (عبادة واجبة القضاء، مع
أنه) أي: صوم الحائض، ووجه التذكير ظاهر (يحرم أدائه) أي: على الحائض.

فِيُسَمَّى: **نقضاً مكسوراً**.

❖ **الثالث: المعارضة التحقيقية:** وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل.

❖ حواشي المسحوس

(قوله: **نقضاً مكسوراً**)، كأنه توصيف **المُتَعَلِّقِ** - بالكسر - بِصِفَةِ جُزْءٍ مُتَعَلِّقِهِ.

(قوله: **على خلاف**) أي: على ما يُنَافِيهِ، سواء كان نقيضاً،

❖ شرح البربرجي

قول المصنّف^(١): (**نقضاً مكسوراً**)، (كأنه) أي: التسمية أو: التوصيف هنا (من) قبيل (**توصيف المُتَعَلِّقِ**، **بالكسر**)، أي: **بِكَسْرِ اللَّامِ**. والمرادُ بِهِ: **النقضُ**، (بِصِفَةِ جُزْءٍ مُتَعَلِّقِهِ)، **لَمْ يَقُلْ: بِالْفَتْحِ** لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا سَبَقَ.

ثمَّ المرادُ بِالصِفَةِ هُنَا: **المَكْسُورُ**. **والمُتَعَلِّقُ** بالفتح: **الدليلُ**. وبِالجُزْءِ: **الحَدُّ الأوسطُ**، الذي هو جُزْءٌ مِنَ الدليلِ.

والكسرُ، **المُسْتَفَادُ مِنَ المَكْسُورِ**، بمعنى: **الإلغاءُ**، بِمَنَاسِبَةٍ اشْتِرَاكِهَما فِي عَدَمِ النفعِ.

قول المصنّف: (**على خلاف ... الخ**)، مُتَعَلِّقٌ بِالإِقَامَةِ لَا بِالدليلِ، وَلَمْ يَقُلْ: **على نقيض ما أقام ... الخ**، لِيَشْمَلَ مَا يُسَاوِي النقيضَ، وما هو أَخْصَصُ مِنْهُ، لَكِنْ يَتَجَهُّ عَلَيْهِ أَنَّ الخِلَافَ شَامِلٌ لِمَا لَا يَسْتَلْزِمُ النقيضَ، كالأَعَمِّ مِنَ النقيضِ مُطْلَقًا، أَوْ مِنْ وَجْهِ، فَإِنَّ الأَعَمَّ لَا يَسْتَلْزِمُ الأَخْصَصَ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، مَعَ أَنَّ إثْبَاتَ أَحَدِ هَذَيْنِ الخِلَافَيْنِ لَا يَضُرُّ المُعَلَّلَ، فَلِذَا قَالَ المَحْشِي رحمته فِي تَفْسِيرِهِ: (أي: على ما يُنَافِيهِ) أي: يُنَافِي مَا أَقَامَ ... الخ، (سواء كان) ذَلِكَ المُنَافِي (نقيضاً) لِمَا أَقَامَ عَلَيْهِ الخصمُ ... الخ.

كَأَن يَقُولَ المُعَارِضُ بَعْدَ أَنْ قَالَ المُعَلَّلُ: **هذا الشيءُ: لا ناطقٌ، لَأَنَّهُ لَا إِنْسَانٌ،**

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا مَسَاوَاةُ الدَّلِيلَيْنِ

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

أو: مُساوياً له، أو: أَخَصَّ منه.

(قوله: مُساواة الدليلين) أي: أحد الدليلين لِلْآخَرِ، على حذفِ المُضافِ، وإلّا فالظاهرُ تساوي الدليلين.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

وَكُلُّ لَانِسَانٍ لَانَاطِقٍ، هَذَا الشَّيْءُ: نَاطِقٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ. (أو) كَانَ ذَلِكَ الْمُنَافِي (مُساوياً لَهُ) أَي: لِنَقِيضِ مَا أَقَامَ... الخ، كَأَن يَقُولُ الْمُعَارِضُ بَعْدَ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ لِلْمُعَلِّلِ: ٦٨/ هَذَا الشَّيْءُ: كَاتِبٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَحَرِّكُ الْأَصَابِعِ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكِ الْأَصَابِعِ كَاتِبٌ. ف: الْكَاتِبُ، الْمَثْبُتُ بِهَذَا الدَّلِيلِ مُساوٍ ل: النَّاظِقِ، الَّذِي هُوَ نَقِيضُ اللَّانَاظِقِ.

(أو) كَانَ ذَلِكَ الْمُنَافِي (أَخَصَّ مِنْهُ) أَي: مِنْ نَقِيضِ مَا أَقَامَ... الخ، كَأَن يَقُولُ الْمُعَارِضُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُعَلِّلِ الْمَذْكُورِ: هَذَا الشَّيْءُ: رُومِيٌّ؛ لِأَنَّهُ إِنْسَانٌ وَلَدَ بِلَادِ الرُّومِ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ كَذَلِكَ، رُومِيٌّ. فَالرُّومِيُّ أَخَصُّ مُطْلَقاً مِنَ النَّاطِقِ.

قِيلَ: إِنَّ حَمَلَ الْخِلَافِ عَلَى الْمُنَافِي خِلَافَ الظَّاهِرِ، أَي: وَهُوَ مُسْتَقْبَحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ تَخْصِيصُ الْخِلَافِ بِبَعْضِ الْأَفْرَادِ وَهُوَ مُسْتَحْسَنٌ عِنْدَ أَرْبَابِ الْبَلَاغَةِ، وَمِثْلُهُ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْرٌ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾^(١) يَعْنِي بِ: النَّاسِ، مُحَمَّدًا ﷺ.

قول المصنف: (مساواة الدليلين) أي: دليلي المُعارضِ والخصمِ، وأرادَ بالمساواة: التَّساوِيَّ عِنْدَ أَرْبَابِ الذُّوقِ، خَصَمَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا. وَمَعْنَى التَّساوِي: أَن لَا يَعْرِفُونَ وَجْهًا لِتَفْضِيلِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

ثُمَّ إِنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَجَازاً حَذْفِيًّا، كَمَا قَالَ الْمُحَشِّي ﷺ: (أَي: مُساواة (أحدِ الدليلين لِلْآخَرِ) بِنَاءً (على حذفِ المُضافِ) وَهُوَ: أَحَدٌ، وَمِثْلُهُ شَائِعٌ، (وإلّا) يَكُنْ فِيهِ حَذْفُ الْمُضَافِ، كَمَا قُلْنَا (فَالظَّاهِرُ) أَنَّ يُقَالُ (تساوي الدليلين)، بَدَل: مُساواة

قوةً، وضعفًا حتى يتعارضاً ويتساقطاً،

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: قوة وضعفًا) ولا يجوز أن يكون دليل المعارض برهانًا، إذا كان دليل المستدل برهانًا أيضًا، وإلا يلزم اجتماع النقيضين، بل يلزم من هذا الاشتراط أن لا يعارض البرهان؛

﴿ شرح البرزنجي ﴾

الدليلين، وإنما كان الظاهر هذا؛ لأن المساواة: مُفاعلةٌ، وهي لا تدل على فاعلية الشريكين صراحةً، فلا تُضاف إلى الشريكين جميعًا لفظًا، وإنما تُضاف إلى أحدهما لفظًا، وإلى الآخر ضمناً، بخلاف: التساوي الذي هو: التفاعل، كما هو مبين في علم الصرف.

وإنما قال: فالظاهر، دون: فالصواب، للقول بترادف البابين، كما في: الكمال^(١)، شرح الشافية، فيمكن أن يكون هذا مبنياً عليه بقرينة الإضافة إلى الشريكين جميعاً لفظاً، ويؤكد ذلك قوله: حتى يتعارضاً ويتساقطاً، والله أعلم.

قول المصنف: (قوة وضعفًا)، يتوهم من قوله: قوة، جواز كون الدليلين برهائين، وليس كذلك، لاستلزامه الفساد، فلذا بادر المحشي رحمته إلى دفعه بقوله: (ولا يجوز أن يكون دليل المعارض برهانًا) قطعياً (إذا) أي حينما (كان دليل المستدل برهانًا) قطعياً (أيضاً، وإلا) يكن لا يجوز... الخ حقاً فيكون فاسداً؛ لأنه (يلزم) حينئذ (اجتماع النقيضين)، وهو باطل، (بل) إضرابٌ عن قوله: ولا يجوز... الخ، يعني: أعرض عن قولنا: ولا يجوز... الخ، واجعله في حكم المسكوت عنه.

واعلم بأنه (يلزم من هذا الاشتراط) في المعارضة، أي: من تحقيقه (أن لا يعارض برهان أصلاً)، ١٩٩/ لا يبرهان، ولا بغيره، أما البرهان فلما مر من استلزام

(١) شرح شافية ابن حاجب، المشهور ب: كمال، لمحمد كمال الدين محمد الشهير بمعين الدين الفسوي، تحقيق وتعليق سعدي محمودي هوراماني، إحصان للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

إذ لو كان أحدهما قويًا، والآخر ضعيفًا، لَمْ يَتَعَارَضا.

حواشي المينحويني

إذ لا يُساوِيهِ شيءٌ.

(قوله: لَمْ يَتَعَارَضا)، قد يُمنَعُ بطلانُ التالي، ويُؤَيِّدُهُ عَدَمُ تقييدِهِمُ الدليلَ في التعريفِ بالمُساوي.

شرح البررنحي

اجتماعُ النقيضين، وأما غيرُهُ فَلأنَّهُ يُنافي الإشتراطَ المذكورَ (إذ لا يُساوِيهِ) أي: البرهانُ في القوَّة (شيءٌ) من الأدلة، سوى البرهان، وقد علمتُ امتناعَ معارضةِ البرهانِ بالبرهانِ، لِاستلزامِ اجتماعِ النقيضين، وإنَّما يلزَمُ ذلك حينئذٍ؛ لأنَّ ما يُفَيِّدُهُ البرهانُ لا يكونُ إلَّا واقعيًّا صادقًا في نفس الأمرِ، فلو أُقيِمَ هناكُ برهانٌ آخرٌ من طرفِ المُعارضِ على خلافِ ذلكِ الواقعيِّ كانَ مُفيدًا لواقعيٍّ آخرٍ مُنافٍ لِلأوَّلِ، فيلزمُ اجتماعُ النقيضين، وهو محالٌ.

قول المصنِّف: (لَمْ يَتَعَارَضا) أي: تَعَارَضُ التَّساقُطُ، دونَ تَعَارُضِ التَّراجُعِ، فإنَّهما حينَ كونِ أحدهما قويًا، والآخرِ ضعيفًا، يَتَعَارِضانِ تَعَارُضَهُ بِلا شكٍّ، بل يُعارضُ القويُّ الضعيفَ وَيُسْقِطُهُ.

واعلم أنَّه (قد يُمنَعُ بطلانُ) هذا (التَّالِي)، أعني قوله: لَمْ يَتَعَارَضا، مستندًا بِأنَّهُ لَمْ يَجِبْ عندهم أن تكونَ المعارضةُ مُورِثَةً لِلتَّساقُطِ، فلا يُشترَطُ فيها عندهم تلكَ المُساواةُ^(١)، بل تَتَحَقَّقُ المعارضةُ عندهم بِمَجَرَّدِ تَخالفِ الدليلَيْنِ في المَدلولِ، سواءً تَساويا قوَّةً وضعفًا، أو لا، كما في: فَتَحِ الوهابِ^(٢)، شرحِ هذا الكتابِ، لِحسنِ باشا زاده رحمته. (ويؤَيِّدُهُ) أي: يُؤَيِّدُ منَعُ بطلانِ التَّالِي (عَدَمُ تقييدِهِمُ الدليلَ في التَّعريفِ) أي: في تعريفِ المُعارضةِ (بالمُساوي) قوَّةً وضعفًا، لِلدليلِ المُعلَّلِ حيثَ لَمْ يقولوا: هِيَ إقامَةُ الدليلِ المُساوي قوَّةً وضعفًا، لِلدليلِ المُعلَّلِ، على خلافِ ما أقام... الخ.

(١) في المخطوطة: المساوات.

(٢) فَتَحِ الوهاب، لِحسنِ باشا: ٤٦.

ولا ترجيح بكثرة الأجزاء، ولا الأدلة، وإنما الترجيح بالقوة.

⑧ مواشي البينحموني ⑧

(قوله: بكثرة الأجزاء) كأن يكون صغرى دليل أحد المعارضين مذكورة بقياسه، بخلاف الآخر، كأن يقول أحدهما: هذا إنسان، وكل إنسان ضاحك، وكل ضاحك متعجب،
.....

⑧ شرح البرزنجي ⑧

قال الفاضل المزناوي رحمه الله: وهذا الإشتراط إنما هو على مذهب الأصوليين، دون المناظرين، فإنه ليس بشرط فيه عندهم، على ما في فتح الوهاب^(١)، انتهى بتصرف.

قول المصنف: (بكثرة الأجزاء)، فيمكن أن يعارض دليل واحد أدلة كثيرة. قاله ابن القرداغي^(٢) رحمه الله.

وذلك أي: كثرة الأجزاء للدليل (كأن يكون صغرى دليل أحد المعارضين) أي: أو: كبراه، كما هو مفاد الكاف.

وفي هذه التثنية تغليب للمعارض على المعلل، كالقمرين، للشمس والقمر. وقوله: (مذكورة بقياسه) خبر: يكون. والباء، في: بقياسه، بمعنى: مع. والضمير المضاف إليه عائذ على الصغرى. والتذكير باعتبار المضاف إليه.

وفي بعض النسخ: بقياسها، بدل هذا، حال كونها (بخلاف) صغرى دليل المعارض (الآخر) يعني: ولم يكن صغرى دليل الآخر مذكورة بقياسها، وذلك (كأن يقول أحدهما) أي: أحد المعارضين، بعدما ادعى: أن هذا متعجب؛ ٧٠/ لأن (هذا إنسان، وكل إنسان ضاحك)، ينتج: هذا ضاحك. فهو نتيجة للقياس الأول، وصغرى للثاني، وكبراه، (وكل ضاحك متعجب)، ينتج: فهذا متعجب. فصغرى القياس الثاني

(١) فتح الوهاب، لحسن باشا: ٤٦ - ٤٧.

(٢) حاشية ابن القرداغي على گلنبوي آداب: ٧٣.

حواشي البيهقيوني

وقال الآخر: هذا صاهلٌ، وكلُّ صاهلٍ لا مُتَعَجَّبٌ.

شرح البربري

مذكورة بقياسها. كما قال المحشي رحمه الله.

وقوله: (وقال الآخر)، الواوُ حاليةٌ، أي: كأن يقول أحدهما في حالٍ أن قال الآخرُ بعدما ادَّعى أيضاً: أن هذا لا مُتَعَجَّبٌ؛ لأنَّ (هذا صاهلٌ، وكلُّ صاهلٍ لا مُتَعَجَّبٌ)، ينتج: فهذا لا مُتَعَجَّبٌ. فكثرةُ أجزاء الدليلِ الأوَّلِ بالنسبةِ إلى أجزاء الدليلِ الثاني ممَّا لا يحتاجُ إلى البيان.



[أقسام المعارضة]

وهي ثلاثة أقسام:

[القسم الأول: المعارضة بالقلب]

لأنَّ دليلَ المُعارضِ إنَّ كانَ عَيْنَ دَليْلِ المُعلَّلِ مادَّةً، - أعني: ذاتَ الكلام -
وصورةً، - أعني: شكلاً - بأنَّ يكونا

❦ حواشي المصحوب ❦

(قوله: بأن) أي: كأن؛ ليشمل ما إذا كان من الشكل الثالث والرابع.

❦ شرح المروحي ❦

[أقسام المعارضة]

[القسم الأول: المعارضة بالقلب]

قولُ المصنِّف: (بأن) لمَّا كانت الباءُ لا يُشارُ بِها إلى غيرِ مدخولِها بخلافِ الكافِ
فترهُ المحشِّي بِقوله: (أي: كأن) يكونا... الخ (ليشمل ما إذا كانا)، أي: الدليلان
(من الشكل الثالث أو الرابع) من الأشكال الأربعة.

واعلم أن شرح هذه الحاشية واللتين بعدها محتاج إلى بسطٍ وتفصيلٍ في هذا
المقام، وإن كان ذكره خروجاً عن الفن فإن من وظيفة الشارح بيان المشروح بياناً شافياً،
ما أمكن، فنقول وبالله العون:

القياس

[القياس]: دليلٌ يستلزمُ النتيجةَ لذاته، والمرادُ من الاستلزامِ الذاتيِّ أن لا يكونَ
بواسطةٍ مقدِّمةٍ أجنبيةٍ أو غريبةٍ، أي: لا تكونُ المقدِّمةُ الأجنبيةُّ أو: الغريبةُ واسطةً في
إثباتِ ذلكَ الاستلزامِ الكلِّيِّ، وإن كان بواسطةٍ أخرى، كالعكسِ المُستَوِي، فإنَّه واسطةٌ

شرح البرهان

في إثبات الاستلزام في الأشكال الغير البيّنة الإنتاج.

والمراد بالمقدمة الغريبة: عكس النقيض، اصطلاحاً.

ثمّ القياس:

إن اشتمل على مادة النتيجة وصورتها معاً، أو صورة نقيضها، يُسمّى: قياساً استثنائياً.

والمُشتمل على صورتها: مُستقيماً، كقولنا: كلّما كان العالم مُتغيّراً كان حادثاً، لكنه مُتغيّر، فهو حادث.

والمُشتمل على صورة نقيضها: غير مُستقيم، كقولنا: لو لم يكن العالم حادثاً لم يكن مُتغيّراً، لكنه مُتغيّر، فيكون حادثاً.

والمراد بالصورة المشتملة، بالفتح، مُجرّد انضمام أحد طرفي النتيجة بالآخر، لا النسبة التامة، وإلا فالنسبة في النتيجة تامة، وفيما اشتمل عليه القياس ناقصة.

والمقدمة التي قد تُصدّر بكلمة: لكن، تُسمّى: مقدّمة استثنائية مطلقاً، أي: سواء كان القياس استثنائياً مستقيماً، أو غير مُستقيم، وتُسمّى: واضعة في المُستقيم، ورافعة في غير المُستقيم.

والمقدمة الأخرى شرطية.

وإن اشتمل القياس على مادة النتيجة فقط، يُسمّى اقترانياً، كقولنا: لأنّ العالم مُتغيّر، وكلّ مُتغيّر حادث، فالعالم حادث.

ويُسمّى المحكوم عليه /٧١/ في المطلوب: حدّاً أصغر، والمحكوم به: حدّاً أكبر.

والمقدمة التي فيها الأصغر: صفري. والتي فيها الأكبر: كبرى.

شرح البرهان

والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى: حدًا أوسطًا؛ ل: توسطه بين طرفي المطلوب في الشكل الأول، المعيار للتوافي، أو: لتوسطه بين العقل والنتيجة، ولذا يُطرح عند أخذها.

والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الأوسط بالآخرين^(١)، حملاً أو: وضعاً - أي: حال كون الأوسط: محمولاً لكل من: الآخرين، كما في الشكل الثاني، أو: لأحدهما: الأصغر^(٢)، كما في الشكل الأول. أو: الأكبر^(٣)، كما في الرابع. أو: موضوعاً لكل منهما^(٤)، كما في الشكل الثالث، أو: لأحدهما: الأكبر^(٥)، كما في الأول. أو: الأصغر^(٦)، كما في الرابع - تُسمَّى^(٧): شكلاً.

والهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى: كيفاً وكمًا، تُسمَّى: ضرباً. وقد يُطلق الصغرى على: المقدمة الأولى، والكبرى على: ما بعدها، وإن لم تستملا على الأصغر والأكبر، كما في صغرى الاستقراء وكبراه. نقلت هذا من: البرهان، للغلبنوي، وحواشيه^(٨).

وفي هذا القدر كفاية لما أردنا، فليكن آخر البسط والتفصيل.

(١) أي: الأصغر والأكبر.

(٢) أي: محمولاً للأصغر.

(٣) أي: محمولاً للأكبر.

(٤) أي: موضوعاً للأصغر والأكبر.

(٥) أي: موضوعاً للأكبر.

(٦) أي: موضوعاً للأصغر.

(٧) في الهامش: خبر، والهيئة.

(٨) كتاب البرهان، للشيخ إسماعيل بن مصطفى، المعروف بشيخ زادة الغلبنوي (ت ١٢٠٥هـ)،

الناشر فرج الله زكي الكردي، مطبعة السعادة، مصر: ٣٠٥ - ٣٠٦، ٣١٩.

من الشكل الأول، أو الثاني، أو من الاستثنائي المستقيم، أو غير المستقيم،

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله: من الشكل الأول)، سواء اتَّحدا ضَرْبًا أو اختلفا، وسواء اتَّحدا في كونهما من الاقترانيِّ الحَمَلِيِّ، أو الشرطيِّ، أو اختلفا.

(قوله: المستقيم)

❦ شرح البررنجي ❦

ولنرجع إلى ما نحن بصَدَدِهِ، فنقول:

قول المصنِّف: (مِن الشَّكْلِ الأوَّلِ)، وهو: ما يكون الحدُّ الأوسطُ فيه محمولًا في الصُّغْرَى، وموضوعًا في الكبرى، مع إيجاب الصُّغْرَى، وكلية الكبرى، (سواء اتَّحدا) أي: الدليلان (ضَرْبًا) بِأَنْ يَكُونَا مِنَ الضَّرْبِ الأوَّلِ مثلاً (أو اختلفا) ضَرْبًا، بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِنَ الضَّرْبِ الأوَّلِ مثلاً، والآخرُ مِنَ الضَّرْبِ الثاني، مثلاً، وقد علمت أَنَّ الضَّرْبَ: هي الهيئةُ الحاصلةُ مِن اقترانِ الصُّغْرَى بالكبرى كَيْفًا، وَكَمَا، (وسواء اتحدا) أي: الدليلان (في كونهما من الاقترانيِّ الحَمَلِيِّ) بِأَنْ يَكُونَا مِنْهُ (أو) في كونهما من الاقترانيِّ (الشرطيِّ، أو اختلفا) بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا اقترانيًّا حَمَلِيًّا، والآخرُ شرطيًّا، وقد بيَّنا لك أَنَّ القياسَ الاقترانيَّ: ما اشتملَ على مادَّةِ النتيجةِ فقط.

قول المصنِّف: (المُسْتَقِيمِ)، قد علمت أَنَّ القياسَ الاستثنائيَّ المُسْتَقِيمَ: ما اشتملَ على صورةِ النتيجةِ، كقولنا: كُلُّمَا كَانَ الْعَالَمُ مُتَغَيِّرًا، كَانَ حَادِثًا، لَكِنَّهُ مُتَغَيِّرٌ، فَهُوَ حَادِثٌ.

وقد علمت أَنَّ القياسَ الاستثنائيَّ الغَيْرَ المُسْتَقِيمَ: ما اشتملَ على صورةِ نقيضِ النتيجةِ، كقولنا: لو لم يكن العالمُ حادثًا، لم يكن متغيرًا، لَكِنَّهُ مُتَغَيِّرٌ، فَيَكُونُ حَادِثًا.

ثم اعلَمْ أَنَّ الحاشيةَ الواقعةَ على هذه القَوْلَةِ، والتي بَعْدَهَا، نَحْتَاجُ فِي شَرْحِهَا إِلَى وَضْعِ تَمْهِيدٍ مَنْطَقِيٍّ، فنقول:

شرح البرزخى

قد مرَّ أن القياس الاستثنائي: ما يكون عين النتيجة، أو نقيضها، مذكوراً فيه بالفعل.

فالمذكور فيه من النتيجة، أو نقيضها إما: مقدمة من مقدماته، وهو محال، وإلا لزِم إثبات الشيء بنفسه، أو بنقيضه. أو: أن المذكور فيه جزء من مُقدّمَتَيْهِ، والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية، والأخرى وضعية.

فالقِياسُ الاستثنائي: ما يكون مركباً من مقدمتين، إحداهما: شرطية، والأخرى: وضعٌ أي: إثباتٌ لأحدِ جزئيهما، أو: رفعٌ، أي: نفيٌ له، ليلزم وضعُ الجزء الآخر، أو: رفعه.

كقولنا: كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، لكنَّ الشمس طالعةٌ، ينتج: أنَّ النهار موجودٌ.

أو: لكنَّ النهار ليس بموجودٍ، ينتج: أنَّ الشمس ليست بطالعةٍ.
وكقولنا: دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً، أو فرداً، لكنَّه زوجٌ، ينتج: أنَّه ليس بفردٍ.

أو: لكنَّه ليس بزواجٍ، ينتج: أنَّه فردٌ. أو: لكنَّه فردٌ، ينتج: أنَّه ليس بزواجٍ.
أو: لكنَّه ليس بفردٍ، ينتج: أنَّه زوجٌ.

ففي المتصلات: ينتج الوضع الوضع، والرفع الرفع.

وفي المنفصلات: ينتج الوضع الرفع، وبالعكس.

ويُعتبر في إنتاج هذا القياس شرائط:

أحدها: أن تكون الشرطية: موجبةً، فإنَّها لو كانت سالبةً لا تنتج شيئاً، لا

❦ شرح البرزنجي ❦

الوضع، ولا الرفع. فإن معنى الشرطية السالبة: سلب اللزوم والعناد، وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم، أو عناد، لم يلزم من وجود أحدهما أو عديمه وجود الآخر، أو عدمه.

وثانيها: أن تكون الشرطية: لزومية، إن كانت متصلة، كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج: أن النهار موجود. أو: لكن النهار ليس بموجود، ينتج: أن الشمس ليست بطالعة.

وأن تكون: عنادية، إن كانت منفصلة، لا اتفاقية؛ لأن العلم بصدق الاتفاقية أو كذبها موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها، أو كذبه، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية، لزم الدور. وذلك كقولنا: دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا، أو فردا، لكنه... الخ.

وثالثها: أحد الأمرين، إما كلية الشرطية، أو كلية الاستثناء، أي: كلية الوضع أو الرفع، فإنه لو انتفى الأمران احتمل أن يكون اللزوم أو العناد على بعض الأوضاع، والاستثناء على وضع آخر، فلا يلزم من إثبات أحد جزئي الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر، أو انتفاؤه. اللهم إلا إذا كان وقت الاتصال والانفصال /٧٤/ ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضع، فإنه ينتج القياس حينئذ ضرورة، كقولنا: إن قدم زيد وقت الظهر مع عمرو أكرمته، لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت، ينتج: فأكرمته.

والمراد بكلية الاستثناء^(١) ليس تحققه في جميع الأزمنة فقط، بل مع جميع

(١) وكتب الشارح بيانا آخر للمراد بكلية الاستثناء بلوحة كاملة موضوعة بين اللوحين: الثانية والسبعين والرابعة والسبعين من المخطوطة، فهي تعلية على ما نقله الشارح نفسه، ولذلك جعلتها في الحاشية، ولم أدرجها في المتن. وهي كما يأتي:

وقوله: /٧٣/ والمراد بكلية الاستثناء... الخ) اعلم أن الجوهر الفرد أي: الجزء الذي لا يتجزئ غير موجود عند الفلاسفة، فعلى هذا نقول: كلما كان واجب الوجود، والجزء المذكور موجودين، كان الواجب موجودا، وكلما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجودا، ينتج من الشكل =

شرح البرهان

الأوضاع التي لا تُنافي المقدم، فإذا قلنا: قد يكون إذا كان (أ ب) ف(ج د) وكان (أ ب)

الثالث: قد يكون إذا كان الواجب موجوداً، كان الجزء موجوداً. فإذا أخذت نتيجة هذا الشكل الإقتراني ورببتها مع مقدمة استثنائية هكذا: قد يكون إذا كان الواجب موجوداً، كان الجزء موجوداً، لكن الواجب موجود، فلا ينتج: فالجزء موجود؛ لعدم كلية الاستثنائية؛ لأن وجود الواجب وإن كان دائماً في جميع الأزمنة لكن لا مع جميع الأوضاع الغير المُنافية؛ لأن من جملة الأوضاع، أي: الأحوال الغير المُنافية للواجب اجتماعه مع الجزء المذكور، والجزء المذكور ليس بموجود عندهم، فلا يتأتى حينئذ اجتماع الواجب معه، فالاستثنائية ليست بكلية، إذا علمت هذا:

فقله: فإذا قلنا: قد يكون إذا كان (أ ب)، ف(ج د)، إشارة إلى نتيجة القياس الإقتراني التي نريد جعلها شرطية، أي: قد يكون إذا كان الواجب موجوداً، فالجزء موجود.

وقوله: وكان (أ ب) واقعاً دائماً، أي: وكان الواجب موجوداً واقعاً دائماً.

وقوله: لم يلزم بمجرد ذلك، أي، بمجرد دوام وجود الواجب.

وقوله: تحقق (ج د)، أي: تحقق أن الجزء موجود.

وقوله: وإنما يلزم، أي: وإنما كان يلزم من تحقق وجود الواجب تحقق وجود الجزء.

وقوله: لو كان (أ ب)، أي: لو كان وجود الواجب.

وقوله: التي لا تُنافي (أ ب)، أي: التي لا تُنافي وجود الواجب.

وقوله: وليس يلزم من وقوعه دائماً، أي: وليس يلزم من وجود الواجب دائماً.

وقوله: ولا يكون له، أي: لذلك الوضع تحقق أصلاً، فالمولى وجوداً دائماً، لكن لا مع جميع

الأوضاع التي لا تُنافي ذاته تعالى؛ لأن من جملة الأحوال التي لا تُنافي اجتماعه مع الجزء المذكور

في الوجود، والجزء غير موجود، فلا يتأتى اجتماعه، وإذا كان التالي في الشرطية غير مُجامع

للمقدم فلا تكون الاستثنائية القائلة: لكن الواجب موجود، كلية، أي: ليس موجوداً على كل حال،

وصفة لفقد بعض الصفات. قاله الدسوقي على شرح الشمسية مع تصرف منا.

(انظر: المجموع المشتمل على الشروح والحواشي على الرسالة الشمسية، للقزويني: ٢/٢٤٠).

قوله: أيضاً والمراد بكلية الاستثناء، سواء كان حملية كما إذا كانت الشرطية مركبة من جملتين أو شرطية

بأن يتركب من شرطيتين، أو من شرطية وحملية عموم الأزمان والأوضاع دون عموم الأفراد بقرينة أن

الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بعموم الأزمان والأوضاع قاله السيد الشريف على شرح الشمسية.

(انظر: المجموع المشتمل على الشروح والحواشي على الرسالة الشمسية: ٢/٢٤٠).

❦ شرح البرزنجي ❦

واقعا دائما ، لم يلزم بمجرد ذلك تحقق (ج د) في الجملة ، وإنما يلزم لو كان (أ ب) كما كان واقعا دائما ، كان واقعا مع جميع الأوضاع التي لا تنافي (أ ب) ، وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه مع جميع الأوضاع الغير المنافية ، لجواز أن يكون له وضع غير منافي ، ولا يكون له تحقق أصلا .

والشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي :

إما : متصلة ، وهي : القضية التي أوجبت أو سلبت حصول أحد جزئيهما ، عند الآخر ،

وإما : منفصلة ، وهي : التي أوجبت أو سلبت انفصال أحدهما عن الآخر .

والمتصلة إما لزومية : وهي التي حكم فيها بصدق قضية ، على تقدير قضية أخرى ، لعلاقة توجب ذلك .

والمراد بالعلاقة : شيء بسببه يستتبع الأول الثاني ، كالعلية ، والتضائف .

أما العلية فإن يكون المقدم :

علة للتالي ، كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار ... الخ .

أو : معلولا له ، كقولنا : إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة .

أو يكونا : معلولي علة واحدة ، كقولنا : إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء .

فإنهما معلولان لطلوع الشمس ، كما لا يخفى .

وأما التضائف ، فكقولنا : إن كان زيد أبا عمرو ، فعمرو ابنه .

وإما اتفاقية : وهي التي يكون فيها ذلك لا لعلاقة ، بل بمجرد توافقي الجزئين

على الصدق ، كقولنا : إن كان الانسان ناطقا ، فالحمار ناهق .

والمنفصلة إما حقيقية ، وهي : التي حكم فيه بالتنافي بين جزئيهما صدقا

وكذبا معا ، كقولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، أو فردا .

شرح البرزنجي

وإما مانعة الجمع ، وهي : التي حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي بين جزئيهما صدقاً فقط ، كقولنا : إما أن يكونَ هذا الشيءُ شَجَرًا ، أو حَجَرًا .

وإما مانعة الخُلُوءِ ، وهي : التي حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي بينَ جُزئيهما كَذِباً فقط ، كقولنا : زيدٌ إما أن يكونَ في البحرِ أو لا يغرقُ .

وكلٌّ من المُنْفَصِلَاتِ الثلاثِ إما عناديةٌ أو اتفافيةٌ .

فالعناديةُ : ما يكونُ الحكمُ فيها بالتَّنَافِي لِذاتِ الجزئينِ ، أي : ما حُكِمَ فيها بِأَن مفهومَ أحدِ جُزئيهما مُنافٍ للآخرِ ، مع قطعِ النَّظَرِ عن الواقعِ ، كما بين الزوجِ والفردِ ، والشجرِ والحجرِ ، وكونِ زيدٍ في البحرِ وأن لا يغرقَ .

والاتَّفَاقِيَّةُ ، هي : التي حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي بينَ جُزئيهما ، لا لِذاتِ الجزئينِ بل بِمجردِ أَن يَتَّفَقَ في الواقعِ أَن يكونَ بينهما مُنافاةٌ ، وإن لَمْ يَقْتَضِ مفهومُ أحدهما أَن يكونَ مُنافياً للآخرِ ، كقولنا لِشخصٍ أسودَ ، وهو غيرُ كاتبٍ : إما أَن يكونَ هذا أسودَ أو كاتباً . كانت حَقِيقَةُ اتَّفَاقِيَّةٍ ، حيثُ لا مُنافاةٌ في الحَقِيقَةِ بينَ مفهومَي جُزئيهما ، ولكن اتَّفَقَ ههنا وجودُ السوادِ وانتفاءُ الكتابةِ فلا يَصْدُقان ههنا ؛ لانتفاءِ الكتابةِ ، ولا يكذبان أيضاً ؛ لوجودِ السوادِ ، ولو قلنا : إما / أو / أَن يكونَ هذا لا أسودَ أو كاتباً كانت مانعةُ الجمعِ ؛ لأنَّهما لا يَصْدُقان ههنا ، بل يكذبان ؛ لانتفائيهما جميعاً . ولو قلنا : إما أَن يكونَ هذا أسودَ أو لا كاتباً كانت مانعةُ الخُلُوءِ ؛ لأنَّهما لا يكذبان بل يَصْدُقان ههنا ، لِتحققهما معاً .

هذا ثم إن كانت الشرطيَّة المذكورة متَّصِلَةً لُزُومِيَّةً ، فاستثناءُ عَيْنِ مُقَدِّمِها ينتج : عَيْنَ تالِيها ، وإلا لَزِمَ انفكاكُ اللازمِ عن الملزومِ ، فَيَبْطُلُ اللزومُ . واستثناءُ نَقِضِ التالِي ينتج : نَقِضَ المُقَدِّمِ ، وإلا لَزِمَ وجودُ الملزومِ بدونِ اللازمِ ، فَيَبْطُلُ اللزومُ أيضاً ، دون العكسِ في شيءٍ منهما ، أي : لا ينتج استثناءُ عَيْنِ التالِي عَيْنَ المُقَدِّمِ ، ولا استثناءُ نَقِضِ المُقَدِّمِ نَقِضَ التالِي ؛ لِجوازِ أَن يكونَ التالِي أعمَّ من المُقَدِّمِ ، فلا يلزمُ من وجودِ

حواشي البزنجيني

بوضع المُقَدِّم،

شرح البرزنجي

اللازم وجود الملزوم، ولا من عدم الملزوم عدم اللازم.

وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء عين أي جزء كان ينتج: نقيض الآخر؛ لامتناع الجمع بينهما. واستثناء نقيض أي جزء كان ينتج: عين الآخر، لامتناع الخلو عنهما. فيكون لها أربع نتائج، اثنتان باعتبار استثناء العين، واثنتان باعتبار استثناء النقيض. كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، لكنه زوج، فهو ليس بفرد. أو لكنه فرد، فهو ليس بزواج. أو لكنه ليس بفرد، فهو زوج. أو لكنه ليس بزواج، فهو فرد.

وإن كانت مانعة الجمع، فاستثناء عين أي جزء كان ينتج: نقيض الآخر؛ لامتناع الاجتماع بينهما، ولا ينتج استثناء نقيض شيء من جزئيهما عين الآخر؛ لجواز ارتفاعهما، فيكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين فقط.

كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء شجرة، أو حجراً، لكنه شجر، فهو ليس بحجر. أو لكنه حجر، فهو ليس بشجر.

وإن كانت مانعة الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج: عين الآخر؛ لامتناع ارتفاعهما. ولا ينتج استثناء عين شيء من جزئيهما نقيض الآخر؛ لإمكان اجتماعهما. فيكون لها أيضاً نتيجتان بحسب استثناء النقيض.

كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء لا شجرة أو: لا حجراً، لكنه شجر، فهو لا حجر. أو: لكنه حجر، فهو لا شجر.

كذا في شرح الشمسية^(١) بتصرف.

وإذا تمهّد هذا فلا يخفى عليك معنى قوله: (بوضع) أي: مع إثبات عين (المُقدِّم) واستثنائه، ليلزم وضع التالي.

(١) شرح الرسالة الشمسية، للرازي: ١٦٣ - ١٦٤.

وشرحه ، فُتُسَمَّى : المعارضة بالقلب .

❦ حواشي البينحويني ❦

أي : في اللزومية أو بوضع التالي أيضاً في الحقيقية ، وممانعة الجمع .
(قوله : أو غير المستقيم) برفع التالي في اللزومية ، أو : برفع المقدم أيضاً في الحقيقية ، وممانعة الخلو .
(قوله : بالقلب)

❦ شرح البرزنجي ❦

هذا منقولٌ من (شرحِه) لحسن پاشا زاده^(١) . ولا معنى قوله : (أي : في) المتصلة (اللزومية) ، مبيّناً موضع إنتاج وضع المقدم ،
ولا معنى قوله : (أو بوضع) عين (التالي ، أيضاً) أي : كما مع وضع المقدم ، وذلك (في) المنفصلة (الحقيقية ، وممانعة الجمع) ، وقد مرّت الأمثلة لكلّ آنفاً .
قول المصنّف : (أو غير المستقيم) ، وذلك (برفع التالي أي : في اللزومية ، أو : برفع المقدم أيضاً) ، أي : كما برفع التالي ، وذلك (في) المنفصلة (الحقيقية ، وممانعة الخلو) ، وعليك بالأمثلة المشتملة على الرفع أيضاً ، حيث مرّت . /٧٦/
قول المصنّف : (بالقلب) قال فيما نُقِلَ عنه بمعنى : المقلوب على سبيل المبالغة . وإنما يُسمّى به : لِتَقْلِبِ الدليل بين السائل والمعلّل ، بمعنى : قد يستعمله هذا ، وقد يستعمله ذلك ، ولإنقلاب حاله بالنسبة إلى مُدَّعَى المعلّل ، حيث إنّه كان مثبتاً له أولاً ، ثم صار مُبْطَلاً له ، انتهى .

وكتب أيضاً : لِقَلْبِ الدليل على المعلّل ، بأن يُقِيمَهُ السائل عليه ، كما قالت المعتزلة : رؤية الله تعالى غير جائزة ؛ لأنّه أمرٌ نفاه الله العظيم بقوله الكريم : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾^(٢) وكلّ أمرٍ نفاه العظيم غير جائز . فعارضهم الأشاعرة ، فقالوا : هي جائزة ؛ لأنها أمرٌ نفاه الله العظيم بقوله الكريم : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ ، وكلّ ما هو شأنه كذا فهو جائز .

(١) فتح الوهاب ، لحسن پاشا : ٤٨ .

(٢) سورة الأنعام : ١٠٣ .

❦ حواشي البيهقي ❦

..... وهي توجد في المغالطات عامة الورود،

❦ شرح البرزنجي ❦

هذا في الاقتراضي، وفي الاستثنائي فكما قالت المعتزلة أيضاً: هي غير جائزة؛ لأنها لو جازت لما نفاه الله الحكيم، لكنه تعالى نفاه بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾. فعارضهم الأشاعرة أيضاً فقالوا: هي جائزة؛ لأنها لو امتنعت لما نفاه اللطيف بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، لكنه تعالى نفاه. انتهى.

وهذه المعارضة في قوة النقص، إمّا: بالجريان، أو: باستلزام فساد الجمع بين النقيضين، كأن يقال: هذا الدليل يقوم على النقيضين، ولا شيء من الدليل الصحيح بقائم عليهما. قاله ابن القرداغي^(١).

(وهي) أي: المعارضة بالقلب (توجد في المغالطات العامة الورود).

المغالطة قياس فاسد، إمّا من جهة الصورة، أو من جهة المادة.

أما من جهة الصورة فبأن لا يكون على هيئة منتجة؛ لاختلال شرط معتبر، بحسب الكمية، أو الكيفية، أو الجهة، كما إذا كان كبرى الشكل الأول جزئية، أو صفراء سالبة، أو ممكنة.

وأما من جهة المادة فبأن يكون: المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً، وهو المصادرة على المطلوب.

كقولنا: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحّاك، فكل إنسان ضحّاك.

وحاصل هذا المثال أن الدعوى: كل إنسان ضحّاك، وهي عين الكبرى؛ لأن كل بشر ضحّاك، مرادف لـ: كل إنسان ضحّاك؛ لأن البشر هو: الحيوان الناطق، فالخلاف

(١) حاشية ابن القرداغي على گلنبوي آداب: ٧٤.

شرح البرزنجي

بينهما في اللفظ فقط، بل الحمل في الصغرى مُلغى لِاتِّحَادِ المحمول والموضوع، يعني: فالسائل لَمَّا كَانَ غرضه تحقيق الدعوى، وأتى له المُستدلُّ بدليل غير مُنتج فقد منَّعه من مقصوده؛ لِأَنَّهُ لَمَّا استدلَّ على الشيء بنفسه لم يحصل مطلوبه. قاله الدسوقي على شرح الشمسية^(١).

أو يكون: بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة، وشبه الكاذب بالصادق؛ إمَّا: من حيث الصورة، أو: من حيث المعنى.

أما من حيث الصورة، فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنها فرس، وكُلُّ فرس صهال، ينتج: أن تلك الصورة صهالة. فالكذب إنما هو في الصغرى، إن أردنا منها الحقيقة، والكبرى صادقة إن جعلنا موضوعها الفرس الحقيقي، وإن أريد منها الفرس حقيقياً، أو مجازياً، /٧٧/ فهي كاذبة أيضاً، لكن على الأول لم يتكرر الحد الأوسط فهو فاسدٌ من حيث الهيئة أيضاً، قاله الدسوقي^(٢) أيضاً.

وأما من حيث المعنى، فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة.

كقولنا: كُلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو إنسانٌ، وكُلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو فرسٌ، ينتج: أن بعض الإنسان فرسٌ؛ لِأَنَّهُ من الشكل الثالث، وهو لا ينتج إلا جزئية، كما مرَّ، والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود، إذ ليس شيءٌ موجودٌ يصدق عليه أنه إنسانٌ وفرسٌ في آنٍ واحدٍ، وإذا لم يكن شيءٌ موصوفاً بهذه الصفة فالصغرى كاذبة.

وجه كون هذا القياس يشبه الصادق من حيث المعنى؛ لأنك تقول: كُلُّ إنسانٍ وناطقٍ حيوانٌ، وكُلُّ حيوانٍ وناطقٍ ناطقٌ.

فربما يتوهم أن قولنا: كُلُّ إنسانٍ وفرسٍ... الخ، مثله، بجامع استلزام الكل

(١) المجموع المشتمل على الشروح والخواشي على الرسالة الشمسية: ٢٥٥/٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٥٥/٢.

.....

⊗ حواشي البيهقيوني ⊗

كَأَنَّ يُقَالَ: الْمُدَّعَى ثَابِتٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا لَكَانَ نَقِيضُهُ ثَابِتًا ، وَلَوْ كَانَ نَقِيضُهُ

⊗ شرح البرزنجي ⊗

للجزء . قَالَ الدَّسُوقِي^(١) أَيْضًا .

وَكَاخِذِ الذِّهْنِيَّاتِ مَكَانَ الْخَارِجِيَّاتِ ، كَقَوْلِنَا: الْحَدُوثُ حَادِثٌ ، وَكُلُّ حَادِثٍ لَهُ حَدُوثٌ ، فَالْحَدُوثُ لَهُ حَدُوثٌ .

وَكَعَكْسِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِنَا: الْجَوْهَرُ مَوْجُودٌ فِي الذَّهْنِ ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ فِي الذَّهْنِ قَائِمٌ بِالذَّهْنِ ، وَكُلُّ قَائِمٍ بِالذَّهْنِ فَهُوَ عَرَضٌ ، يَنْتُجُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ عَرَضٌ .

فَلَا بُدَّ مِنْ مَرَاعَاةِ جَمِيعِ ذَلِكَ ، لِئَلَّا يَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ .

كَذَا فِي شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ وَالْدَّسُوقِي عَلَيْهِ^(٢) .

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَخْصَرُ مِنْ ذَلِكَ ، الْمِغَالَطَةُ: هِيَ الْقِيَاسُ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ حَتَّى الْمُتَنَاقِضِينَ . قَالَ الرَّاجِي .

وَقَوْلُهُ: الْعَامَّةُ الْوَرُودِ ، مَعْنَاهُ: أَنَّهَا يَصْلُحُ لِكُلِّ مِنَ الْمُتَخَاصِمِينَ إِبْرَادُهَا . كَذَا فِي الْأَعْجَلِيِّ .

وَقَوْلُهُ: (كَأَنَّ يُقَالَ) - تَمَثِيلٌ لِلْمِغَالَطَةِ لَا لِلْمَعَارِضَةِ بِالْقَلْبِ فِيهَا ، فَتَنَّبَهُ - أَي: كَأَنَّ يَقُولُ مُدَّعِي حَدُوثِ الْعَالَمِ مَثَلًا: (الْمُدَّعَى) اسْمٌ مَفْعُولٍ ، وَهُوَ حَدُوثُ الْعَالَمِ (ثَابِتٌ ، لِأَنَّهُ) ، أَي: الْمُدَّعَى (إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا) كَمَا قُلْنَا (لَكَانَ نَقِيضُهُ) أَعْنِي: قَدَمَ الْعَالَمِ (ثَابِتًا) ؛ لِاسْتِحَالَةِ ارْتِفَاعِ النَقِيضِينَ ، هَذِهِ صُغْرَى ، وَالْكُبْرَى هُوَ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ نَقِيضُهُ

(١) المصدر السابق: ٢٥٥/٢ .

(٢) شرح الرسالة الشمسية ، للقرظيني: ١٦٩ - ١٧٠ . والمجموع المشتمل على الشروح والحواشي على

الرسالة الشمسية: ٢٥٦/٢ .

 حواشي البيهقي

ثابتاً لكان شيء من الأشياء ثابتاً، يُنتج: إن لم يكن المدعى ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً، ويتعكس بعكس النقيض إلى: إن لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً لكان المدعى ثابتاً.

ووجه الغلط: أن هناك مقدمة مطوية، هي الرافعة لتالي النتيجة إن لم يقل بالانعكاس، والواضحة لمقدم العكس

 شرح البرزنجي

ثابتاً لكان شيء من الأشياء ثابتاً، ضرورة أن النقيض شيء من الأشياء.

وهذا قياس اقتراني شرطي مركب من الشرطيات المحضة من الشكل الأول.

لا يقال: ليس هنا كلية الكبرى متحققة؛ لأننا نقول: أن قوله: ولو كان نقيضه... الخ، في قوة قولنا: وكلما كان نقيضه... الخ / ٧٨ / ثابتاً كان... الخ. فلذا (ينتج) القياس المذكور (إن لم يكن المدعى ثابتاً، كان شيء من الأشياء) وهو النقيض (ثابتاً) لما مر (وينعكس) هذا القول (بعكس النقيض)، أي: بجعل نقيض التالي مقدماً، ونقيض المقدم تالياً (إلى) قولنا: (إن لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً، لكان المدعى ثابتاً) وهو المطلوب.

(ووجه الغلط) أي: فيه، أو: وجه جعل هذا القياس من المغالطات، أو: وجه تسميته مغالطة، أو: وجه نسيته إلى وقوع الغلط فيه: (أن هناك)، يعني به هذا القياس، وإنما عبر بما هو للبعيد، إشعاراً بانحطاط رتبته عن درجة القبول عند أرباب الميزان، يعني: أن سبب جعل هذا من المغالطات هو أن فيه (مقدمة مطوية) أي: مقدرة (هي) الرافعة لتالي النتيجة) وهو: كان شيء من الأشياء ثابتاً، وذلك إن لم يقل بالانعكاس المذكور، أو هي (الواضحة لمقدم العكس) المذكور، وهو إن لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً، وذلك يلزم رفع المقدم في الصورة الأولى، ووضع التالي في الثانية، حتى يلزم

.....

❦ حواشي البينجويني ❦

إن قيل به أعني: ليس شيء من الأشياء ثابتاً، أي: غير المدعى، وعلى التقديرين يتجه منع كليتها،

❦ شرح البرزنجي ❦

من كل ثبوت المدعى، وهذا (إن قيل به) أي: بالانعكاس المذكور.

وقوله: (أعني: ليس شيء من الأشياء ثابتاً، أي: غير المدعى) بيان للمطوية، فالأولى أن يقول: أعني: لكن ليس شيء من ... الخ، والأولى أيضاً: أن يقول: أي: غير المدعى، بعد قوله: من الأشياء، لا بعد قوله: ثابتاً، كما هو واضح.

وقوله: (وعلى التقديرين) كبرى لوجه الغلط، كما أن صغراه (هو) قوله: أن هناك مقدمة ... الخ.

ولا يخفى عليك أنه يلزم أن تُقَيَّدَ المقدمة بالكلية؛ لأنها استثنائية، ومن شرائط إنتاجها: كليتها، إذا لم تكن الشرطية كلية، كما مرّ، فكأنه قال: إن هناك مقدمة كلية مطوية ... الخ.

وعلى التقديرين أي: تقدير كون المطوية: رافعة، أو: واضعة (يتجه) أي: يرد (منع كليتها) المعتبرة شرطاً لإنتاج الاستثنائي على تقدير: عدم اعتبار كلية الشرطية.

أو: المراد: الكلية المستفادة من وقوع النكرة، وهو شيء في سياق النفي، أعني: ليس كما قاله الراجي.

لا يقال: إن هذا القياس من الشكل الأول، وليس فيه كلية الكبرى؛ لأننا نقول: إن قوله: وعلى التقديرين ... الخ في قوة قولنا: وكلما كانت المطوية رافعة أو واضعة يتجه منع كليتها، فلذا ينتج: أن الغلط فيه اتّجاه منع كليتها.

يعني: أنه للسائل على التقديرين: أن يقول لا نُسَلِّمُ^(١) كلية المطوية / ٧٩ / أي:

(١) في الأصل: لا نم، وهو رمز: لا نسلّم.

.....

﴿ حواشي البهنجويني ﴾

فلا تدلُّ على انتفاء النقيض حتى يلزم ثبوت المدَّعي، فافهم.

﴿ شرح البرزنجي ﴾

كلية الرفع والوضع، بمعنى تحقُّقه، أي: الرفع أو الوضع في جميع الأزمنة، وجميع الأوضاع التي لا تُنافي المقدم، كما مرَّ هذا على ما قلنا.

أو: كلية الأفراد، على ما قاله الراعي منعاً مُجرّداً، أو مُستنداً، بقوله: لِمَ لا يجوز أن يكون شيءٌ غيرُ المدَّعي؟ أعني: نقيضه ثابتاً، لا المدَّعي، وإذا كان الأمرُ كذلك (فلا تدلُّ) تلك المطوية (على انتفاء النقيض للمدَّعي) أي: لا تنتج، (حتى يلزم) منه ثبوت المدَّعي، وإذا لم يُنتج الدليلُ النتيجة لمقصوده يكون غلطاً لا محالة. وهذا من المغالطات الفاسدة من حيث المعنى، كما هو جليٌّ غنيٌّ عن البيان.

وقوله: (فافهم)، لعلَّ وجهه أنه إنما يتم ما ذكره من الاتجاه إذا أُريدَ ثبوت المدَّعي يقيناً، وأما إذا أُريدَ ثبوته مشكوكاً فلا يتَّجه أن منع كلية المطوية يمنع دلالة على ثبوت المدَّعي، كذا قال الراعي.

ثم إنَّ الظاهر من المحشِّي ﴿١﴾: أنَّ المعارضة بالقلب لا تجري في غير المغالطات، وليس كذلك، لجريانها في شيء آخر أيضاً، كما قال فيما نُقل عنه. وكذا القياساتُ الفقهيةُ أيضاً، وذلك كقول الشافعي ﴿٢﴾: مسح الرأس ^(١) ركنٌ من أركان

(١) واختلَفوا في قدرِ ما يجبُ مسحهُ منه على ثلاث مذاهبٍ شتى. فمذهبُ الشافعي أنَّ الواجبَ منه ما ينطلق اسمُ المسح عليه ثلاثُ شعراتٍ فصاعداً. وقال مالكٌ الواجبُ مسحُ جميعِ الرأسِ فإن تركَ أكثرَ من ثلاثِ شعراتٍ عامداً لم يُجزَّه وإن تركَ أقلَّ من الثلاثِ ناسياً أجزَّاه. ومذهبُ المزنيِّ إلى مسحِ جميعه من غيرِ تفصيل. وعن أبي حنيفة روايتان: أحدهما: أنَّ الواجبَ مسحُ الناصية وهو ما بينَ التَّرعَتين. والثَّانية: وهي المشهورةُ عنه وبها قال أبو يوسف: إن الواجب مسح ربعة بثلاثة أصابع فإن مسحَ الرَّبعَ بأقلَّ من ثلاثِ أصابع أو مسحَ بثلاثِ أصابع أقلَّ من الرَّبع لم يُجزَّه، فحذفُ الممسوح والممسوح به.

[القسم الثاني: المعارضة بالمثل]

وإن كان عينه في الصورة فقط فتسمى: المعارضة بالمثل.

[القسم الثالث: المعارضة بالغير]

ولا فتسمى: المعارضة بالغير.

حواشي البيهقيوني

(قوله: وإلا) بأن كان غيره مادة وصورة، أو: غيره صورة فقط.

شرح البرونجي

الوضوء فلا يُقدَّر بالربع، كغسل الوجه. فيعارضه قول أبي حنيفة عليه السلام: مسح الرأس ركن من أركان الوضوء، ولا يكفي فيه أقل ما يُطلق عليه الرأس، كغسل الوجه، فيقدَّر بالربع. انتهى بتصرف.

ويمكن أن يُجاب بـ: أنه إنما صُنِعَ ما صُنِعَ باعتبار الأغلب، ولا يبعد أن يكون الأمر بالفهم، إشارة إلى هذا أيضاً.

[القسم الثاني: المعارضة بالمثل]

[القسم الثالث: المعارضة بالغير]

قول المصنّف: (وإلا) أي: وإن لم يكن دليل المعارض عين دليل المعلل وفقاً لما سبق مادة وصورة، أو: صورة فقط، وذلك (بأن كان) دليل المعارض (غيره)، خبر: كان، أي: غير دليل المعلل (مادة) أعني: ذات الكلام (وصورة) أعني: شكلاً (أو) كان (غيره صورة فقط)، أي: لا مادة على ما سبق من المصنّف.

وكان المصنّف إنما سكّث عن بيان ما إذا كان الدليلان مُتَّحِدَيْنِ مادة فقط، حتى يترتب عليه شمول قوله، وإلا لماذا^(١) كانا متغايرين فيها فقط أيضاً؛ لأن المراد بالمادة:

انظر: الحاوي الكبير، للماوردي: ١١٤/١.

(١) الأصل: لما إذا.

وأيضاً إن كانت المعارضة في مقابلة دليل المدعى فتسمى: معارضة في المدعى.
وإن كانت في مقابلة دليل المقدمة، فتسمى: معارضة في المقدمة.

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله: وأيضاً) تقسيم ثانٍ للمعارضة إلى قسمين.

❦ شرح البرزنجي ❦

المادة المعروضة للصورة، فلا يتصور الانفكاك بينهما، أو: لأن المادة بدون الصورة لا تسمى دليلاً، حتى يوجد المعارضة بأحد القسمين الأولين عند الاتحاد فيها، أو: ٨٠
بالقسم الثالث عند الاختلاف فيها فقط، نعم إن المادة دليل بالقوة لكن الاصطلاح على تسمية ما هو دليل بالفعل والله أعلم.

قال العصام في (رسالته الأدبية): المراد بالمادة هنا: الكبرى مثلاً، لا جميع ما هو مادة، وإلا لم يتعدد الدليل، فلا يوجد المعارضة. انتهى بتصرف.

وقال القرداغي^(١): المراد بالمادة هنا هو: الحد الأوسط في الأقيسة الاقتراعية، والجزء المكرر بعينه نقياً أو إثباتاً في الاستثنائية، لا القياس بدون الهيئة، فلا يرد أنه لا يتصور التعارض حين الاتحاد، تأمل، انتهى بزيادة.

فالمراد بقول المصنف فيما سبق: ذات الكلام، هو: ما بسببه يُقيد الكلام فائدة تامة. وهذا شيء استطرده ذكره لحسنه.

قول المصنف: (وأيضاً) أي: كما يُقسّم المعارضة إلى الأقسام الثلاثة السابقة بالشروط المذكورة كذلك تُقسّم إلى هذين القسمين الشرطين المذكورين هنا، فهذا (تقسيم ثانٍ للمعارضة) أي: لمطلق المعارضة، لكن هذا تقسيم لها (إلى قسمين) آخرين.



(١) حاشية ابن القرداغي على كلنبوي آداب: ٧٣.

[مناصب المدعي]

فلك في مقابلة كل من تلك المناصب مناصبٌ .

[مناصب المدعي في مقابلة المنع الحقيقي أو المجازي]

أما مناصبُك في مقابلة المنع الحقيقي
 ﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: فلک) أيها المدعي اللامُستَغَلُّ بالاستدلال، أو: المشتغل به .

(قوله: في مقابلة المنع الحقيقي) بأن كنت مُستَغَلًّا بالاستدلال، وأسند المنع

﴿ شرح البرزنجي ﴾

قول المصنّف: (فلک) كأنه اختار التعبير بالخطاب؛ لأنه يعدُّ نفسه مُلقَّنًا للخصمين ومُعلِّمًا لكل ما هو من وظائفه، فقوله: فلک، يعني: (أيها المدعي اللامُستَغَلُّ بالاستدلال)، هذا القيد بالنظر إلى المنع، والنقض، والمعارضة المجازيات .

وقوله: (أو) أيها المدعي (المُستَغَلُّ به) أي: بالاستدلال بالنظر إلى المنع، والنقض، والمعارضة، الحقيقية، كما علمت .

ولعله إنما عمم المدعي المُخاطَب في المُستَغَلِّ وغيره بقرينة تعميم المصنّف المنع في الحقيقي والمجازي .

قول المصنّف: (في مقابلة المنع الحقيقي) لَمَّا بَعُدَ في الجملة تعريف المنع الحقيقي أعاده المحشي ﴿ تذكيرًا للمتعلّم، فقال: (بأن كنت) أي: أيها المدعي (مُستَغَلًّا بالاستدلال) على مُدَّعَاكَ، (وأسند) بالبناء للفاعل؛ لأن المرجع معلوم من السياق، أي: وأسند السائل (المنع) على منوال قوله

تعالى: ﴿وَلَا بُؤْسَ لَهُ﴾^(١) أي الميِّت اعتماداً على الفهم من السياق . أو: بالبناء

أو المجازي ثلاثة:

❦ الأول: إثبات الممنوع بدليل يدلُّ عليه سواء كان الممنوعُ دعوى غير مدللة أو مقدمة دليل، وسواء كان المنع مُجرِّداً أو مع السند.

❦ الثاني: أن تُبطل السند المساوي أو الأعم كذلك، إن كان المنع مُقترناً

❦ حواشي البينجويني ❦

إلى المقدمة.

(قوله: أو المجازي) بأن كنت لا مُشْتَغِلاً أو مُشْتَغِلاً، ولكن أسند المنع إلى المدعي. ثم إن كون المناصب ثلاثة في المنع المجازي بالنسبة إلى الشق الثاني مما ذكرنا، وإلا فلا يُصوِّرُ المنصب الثالث في الشق الأول، كما أن كونها كذلك في كل من المنع الحقيقي والمجازي، إنما هو إذا كان المنع مُقترناً بأحد السنتين الآتين، وإلا فلا يُصوِّرُ المنصب الثاني كما يُنبئُ عليه المصنّف بقوله: إن كان المنع مُقترناً بأحدهما.

(قوله: سواء كان)، في هذا التعميم نشرٌ معكوسٌ..

(قوله: أو مقدمة دليل) سواء توجَّه عليها المنع حقيقة، أو على المدعي مجازاً إسنادياً، أو حَدْفياً.

(قوله: الأعم كذلك) أي: المذكور، وهو ما يكون أعمَّ مطلقاً من نقيض المقدمة، ومن وجهٍ من عینها.

❦ شرح البرزنجي ❦

للمفعول، أي: وأُسِنِدَ المنع من السائل (إلى المُقَدِّمة).

قال الآغلري ❦: يعني: أن المراد بالمنع الحقيقي: ما هو حقيقة، باعتبار الطرف، بأن يكون مُسْتَعْمَلاً في طلب الدليل على المقدمة، بسبب الاشتغال بالاستدلال، وباعتبار الإسناد أيضاً، لإسناده إلى ما حَقُّهُ أن يُنسَبَ إليه، وهو المقدمة، انتهى.

قول المصنّف: (أو المَجَازِي) عطف على الحقيقي....

بأحدهما ، ومثله تحريرُ المدَّعي والمقدمةُ الممنوعَتين .

❦ الثالث: أن تنتقلَ من هذا الدليلِ إلى دليلٍ آخرَ ، لكن بشرطِ عدمِ العجزِ عن إتمامِ الدليلِ الأوَّلِ ، كما انتقلَ إبراهيمُ عليه السلام من غيرِ عَجْزٍ منه عن دليلِ الإحياءِ والإماتَةِ ، إلى دليلِ إتيانِ الشمسِ من المشرقِ إلى المغربِ .

[تنبيهٌ مهمٌ للمدعي]

ولا يجوزُ لك في مقابلةِ المنعِ مُطلقاً أن تمنعَ المنعَ وما يؤيِّدُهُ .

❦ حواشي البيهقيوني ❦

(قوله: ومثلهُ تحريرُ) ، لا أَرى وجهاً لعدمِ جعلِهِ منصباً مستقلاً حتى يكونَ المناصبُ أربعةً ، ولجعلِهِ مثلَ المنصبِ الثاني دونَ الأوَّلِ .

(قوله: الممنوعَتين) إن كان المنعُ مَبِيناً على عدمِ فهمِ المرادِ منهما .

(قوله: الممنوعَتين) وسيأتي ورودُ المنعِ على التقريبِ ، والجوابُ بِتحريرِ الكبرى والدعوى ، فَعَلَّ ما هنا أغلبيّ .

(قوله: من هذا الدليلِ) أي: الذي مَنَعَ مقدمةً من مقدماتِهِ .

(قوله: كما انتقلَ) ، الكافُ للتمثيلِ ، إن كانَ ما أتى بِهِ نمرودُ من قوله: ﴿أَنَا أَخِي وَأُمِّيْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] سَنَدًا أَحْصَ لِمَنَعَ مقدمةِ دليلِ الإحياءِ والإماتَةِ ، ولِلتنظيرِ إن كانَ نقضاً إجمالياً ، أو معارضةً .

(قوله: عن دليلِ) متنازعٍ فيه لِلانتقالِ والعجزِ .

(قوله: عن دليلِ) أي: إتمامِ .

(قوله: المنعَ وما يؤيِّدُهُ) إلّا إذا أُورِدَ على صورةِ الدليلِ . إشارةٌ إلى قُوَّتِهِ فيتوجَّهُ عليه المنعُ كَالنقضِ ، والمعارضةِ ، كما مرَّ .

[مناصب المدعي في مقابلة كل من النقض الإجمالي التحقيقي

والشبهي والمعارضة الحقيقية والتقديرية]

وأما مناصبك في مقابلة كل من: النقض الإجمالي التحقيقي، والشبهي، والمعارضة الحقيقية، والتقديرية فمناصب السائل المتقدمة؛ لأن كلاً من النقض، والمعارضة، استدلال، وتعليل، فصار السائل في كل منهما معللاً، وصرت أيها المعلل سائلاً، فلك مناصب السائل.

وهكذا تقع انقلابات المناصب، إلى أن يعجز أحد الخصمين.

[ماذا يُسمى عجز المعلل والسائل؟]

فعجز المعلل يُسمى: إفحاماً.....

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: فَمناصب... إلخ)، من المنع الحقيقي، وإن كان هناك مجازاً عقلياً، أو حذفياً، والنقض الإجمالي التحقيقي، والمعارضة الحقيقية لا غير؛ لأن السائل مُشْتَغَلٌ بالاستدلال، أي: فيما إذا كنت مُشْتَغِلاً فقط.

(قوله: السائل)، أي: فيما إذا كنت مُشْتَغِلاً فقط.

(قوله: مُعللاً)، أي: مُدَّعِياً، مُشْتَغِلاً بالاستدلال.

(قوله: مناصب السائل)، من المنع، والنقض الإجمالي، والمعارضة الحقيقية.

(قوله: وهكذا تقع) أي: قد تقع بأن يأتي المعلل عند صيرورته سائلاً بالنقض

الإجمالي والمعارضة، أما إن أتى بالمنع فلا يقع الانقلاب الثاني، كما لا يقع الانقلاب الأول إلا إذا أتى السائل بالنقض الإجمالي، والمعارضة، وقس عليه الانقلاب الثالث، وما بعده.

(قوله: المعلل) الأول.

(قوله: السائل) أي: الأول، بأن ينتهي دليل المعلل إلى مقدمة بديهية.

وعجزُ السائلِ يُسمَّى: إلزامًا.

مثالُ ذلك البحثِ، كما إذا اشتغلتَ بالاستدلال على دعواك السابقة بأن تقول:

لأنَّ هذا التصنيفَ أمرٌ ذو بالٍ، وكلُّ أمرٍ ذي بالٍ يجبُ تصديرُهُ بالحمدِ، فيتوجَّه على كبراهُ المنعُ مُجرَّدًا أو مستندًا، بأنَّه ليس بمأمورٍ به من جانبِ الشرعِ.

[كيفية نقض الدليل]

أو أن يُنقَضَ هذا الدليلُ بأنَّه جارٍ في قراءةٍ شيءٍ من القرآنِ، أو في كتابته، مع أنَّه ليس بِواجبِ التصديرِ بالحمدِ.

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله: إلزامًا) تسميَةُ العَجْزَيْنِ إلزامًا وإفحامًا، من: تسميَةِ الأثرِ باسمِ التأثيرِ، على أن يكونا مصدرَي المَعْلُومِ.

(قوله: ذلك البحث) المذكورِ في صورةِ الاشتغالِ بالدليلِ، سواءً كان منصبَ السائلِ أو المُعلَّلِ.

(قوله: لأنَّ هذا) صغرى.

(قوله: التصنيف) بمعنى المصنَّف.

(قوله: وكلُّ أمرٍ) كبرى.

(قوله: فيتوجه) أي: من السائلِ.

(قوله: بأنَّه جارٍ) أي: بأنَّ أوسطَهُ تأمل.

(قوله: بواجب التصدير) وفاقًا من المُتَخَصِّمِينَ.

(قوله: للتسلسل)، هذا يقتضي أن يكونَ كُبرى دليلِ النقضِ هكذا: أي كُلُّ دليلٍ مُستلزمٍ للتسلسلِ فاسدٌ، فيتحقَّقُ المجالُ لمنعها، بناءً على رأيِ الحكماءِ من جوازِ التسلسلِ في المُتَعاقِبَةِ.

أو بآنة مُستلزمٌ للتسلسل ؛ لأنَّ الحمدَ نفسهُ أيضاً أمرٌ ذو بالٍ ، فيجبُ تصديرُهُ
بالحمد ، وهكذا فيتسلسل .

[كَيْفِيَّةُ مُعَارَضَةِ الدَّلِيلِ]

أو يُعَارَضَ بَأَنَّ الواجبَ هو التصديرُ بِالبَسْمَلَةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ
لَمْ يُبْدَأْ بِالبَسْمَلَةِ فَهُوَ أَبْتَرٌ ، وَكُلُّمَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا لَا يَجِبُ التَّصْدِيرُ بِالْحَمْدِ .

[كَيْفِيَّةُ الْمَنْعِ بِإثْبَاتِ الْمَقْدَمَةِ الْمَنْعُوعَةِ]

أَمَّا عِنْدَ مَنْعِهِ فَلَكَ أَنْ تُثَبِّتَ الْمَقْدَمَةَ الْمَنْعُوعَةَ ، أَي : الْكِبْرَى ، بِأَنْ تَقُولَ كُلُّمَا

﴿ حَوَاشِي الْبَيْنَجُونِيِّ ﴾

(قوله : لأنَّ الحمدَ) ، قد يُقَالُ : إِنَّ الْحَمْدَ مِمَّا جَرَى فِيهِ الدَّلِيلُ مَعَ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ
عَنْهُ ، بِدَلِيلِ اسْتِلْزَامِ التَّسْلُسِ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّسْلُسِ ، فَإِنَّ التَّسْلُسَ دَلِيلُ
التَّخَلُّفِ ، وَالْمَثَالُ الْوَاضِحُ لَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : الْحَدُوثُ مُتَصِفٌ بِالْحَدُوثِ ، وَإِلَّا لَكَانَ
مُتَّصِفًا بِالْقَدَمِ ، فَيَكُونُ الْمَوْصُوفُ بِهِ أَوَّلَى بِالْقَدَمِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا ، فَيُقَالُ : دَلِيلُكُمْ
بِجَمِيعِ مُقَدِّمَاتِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ التَّسْلُسَ ؛ لِأَنَّا نَنْقُلُ الْكَلَامَ إِلَى حَدُوثِ
الْحَدُوثِ ، وَهَكَذَا ، فَيَتَسْلُسُ ، فَتَأَمَّلْ .

(قوله : فيتسلسل) ، أَي : فَيَتَرْتَّبُ أُمُورٌ مَوْجُودَةٌ بِالْفِعْلِ عَلَى التَّعَاقُبِ غَيْرُ مَتْنَاهِيَّةٍ ،
مُسْتَغْرِقَةً لِجَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ ، لَا أُمُورٌ مَوْجُودَةٌ بَعْضُهَا بِالْفِعْلِ ، وَبَعْضُهَا بِالْقُوَّةِ غَيْرُ
مَتْنَاهِيَّةٍ ، بِمَعْنَى : لَا يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ حَتَّى تَكُونَ مُسْتَغْرِقَةً لِجَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، كَيْفَ
وَالْحَمْدُ الَّذِي صَدَرَ بِهِ هَذَا التَّصْنِيفُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسَبِّقًا بِأَفْرَادٍ غَيْرِ مَتْنَاهِيَّةٍ مِنْ
الْحَمْدِ ، لَا مَلْحُوقًا بِهَا .

(قوله : وكلما) ، مَقْدَمَةٌ شَرْطِيَّةٌ .

(قوله : وكلما) قِيَاسُ اسْتِثْنَائِيٍّ مُسْتَقِيمٍ ، وَقَوْلُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ الخ ، إِشَارَةٌ إِلَى الْمَقْدَمَةِ
الْوَاضِعَةِ ، أَعْنِي : لَكِنْ قَالَ ﷺ هَكَذَا ، فَهَذِهِ مُعَارَضَةٌ بِالْغَيْرِ .

قال النبي ﷺ: «كُلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُّ» فَيَجِبُ
تَصْدِيرُ كُلِّ أمرٍ ذي بَالٍ بِالْحَمْدِ، لَكِنَّهُ قَالَ هَكَذَا، فَيَجِبُ تَصْدِيرُهُ بِالْحَمْدِ.

[كيفية إبطال السند]

وَلَكَّ أَنْ تُبْطَلَ سَنَدُهُ بِهَذَا الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ مُسَاوٍ، وَأَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، بِأَنْ
تَقُولَ: لِأَنَّ التَّصْنِيفَ نِعْمَةً مِنَ آلائِهِ تَعَالَى، وَكُلُّ نِعْمَةٍ كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُحَمَدَ عَلَيْهَا،
فَالْتَصْنِيفُ يَجِبُ أَنْ يُحَمَدَ عَلَيْهِ.

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: هكذا) أي: كُلَّمَا كَانَ قَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ أمرٍ ذي بَالٍ الخ»، لَا يَجِبُ التَّصْدِيرُ
بِالْحَمْدِ.

(قوله: فلك) أَيُّهَا الْمُعَلَّلُ.

(قوله: كلما) مُقَدِّمَةٌ شَرْطِيَّةٌ.

(قوله: فيجب تصدير)، تَالِي الشَّرْطِيَّةِ، وَالْكُبْرَى الْمَمْنُوعَةِ.

(قوله: لكنّه) مُقَدِّمَةٌ وَاضِعَةٌ.

(قوله: فيجب) نَتِيجَةٌ، وَوَضْعٌ لِلتَّالِي.

(قوله: بهذا الدليل)، أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ دَلِيلٌ لِإِثْبَاتِ الْمَقْدَمَةِ الْمَمْنُوعَةِ
دَلِيلٌ لِإِبْطَالِ السَّنَدِ الْمُسَاوِي أَيْضًا، كَالْعَكْسِ.

(قوله: لأنّه مُساوٍ)، أَي: لِتَنْقِيزِ الْمَقْدَمَةِ الْمَمْنُوعَةِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ
حَقِيقَةً فِي الْوَجُوبِ، لَا فِي مَطْلَقِ طَلَبِ الْفِعْلِ، وَإِلَّا لَكَانَ أَخْصَصَ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ حِينَئِذٍ
أَعْمٌ مِنَ الْوَاجِبِ، فَيَكُونُ نَقِيزُهُ أَخْصَصَ مِنْ نَقِيزِهِ، لَا يُقَالُ: فَيَكُونُ السَّنَدُ عَيْنَ النَقِيزِ؛
لَأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ، عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ: إِفْعَلْ، فَلَفْظُ الْمَأْمُورِ بِهِ بِمَعْنَى الْقَوْلِ
فِيهِ: إِفْعَلْ، فَيُغَايِرُ مَفْهُومَهُ مَفْهُومَ الْوَاجِبِ.

(قوله: لأنّ التصنيف) أي: نَفْسُهُ، أَوْ الْإِقْدَارَ عَلَيْهِ، فَالنِّعْمَةُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَعْنَى:

[ماذا يردُّ على هذا الدليل]

لكن يردُّ على هذا الدليل أيضاً منعٌ تقريبيه، إذ اللازم من هذا الدليل مُطلقُ الحمد، وهو أعمُّ من التصدير

[كيفية إثبات التقريب]

فثبتُ التقريب، بأن تُحرَّرَ كلاً من الكبرى، والدعوى، بأنَّ المرادَ يجبُ أن يُحمدَ عليها أولاً.

❁ حواشي البيهقي ❁

الْمُنْعَمُ بِهِ، وعلى الثاني: اسمُ مصدرٍ، بمعنى: الإنعام.

(قوله: الدليل أيضاً)، أي: كما وردَ المنعُ على كبرى الدليل الأول.

(قوله: منعٌ تقريبيه)، وكذا نقضه، باستلزامه التسلسل، بأن يُقال: إن الإبرام، والإقدارَ على الحمد أيضاً نعمة، فيقتضي حمداً آخر، وهكذا، ويُدفعُ به: أنَّ اللازم هو المتسلسل في الأمور الاعتبارية الغير المتناهية، بمعنى: لا يقف عند حدٍّ، وهو غيرُ ممتنع.

(قوله: إذ اللازم) سندٌ مساوٍ للنقيض.

(قوله: من التصدير) والتعقيب والتوسيط.

(قوله: بأن تُحرَّرَ) أي: تُبيِّنَ المرادُ من الأكبر في كلٍّ من الكبرى، والنتيجة في هذا الدليل المنتقل إليه، فليس المرادُ بالدعوى ما ادَّعاه المعلنُّ أولاً من أنَّ التصنيف يجبُ تصديره بالحمد، وهو ظاهرٌ.

(قوله: بأنَّ المرادَ)، ولا يذهب عليك أنَّ هذا التحريرَ مُوجَّهٌ مسموعٌ من المدعي نفسه، وإنَّ كان فيه الحملُ على المجازِ بلا قرينة، وأما من غيره فلا بُدَّ من قرينة معينة دالة على المراد، حتى يكونَ مسموعاً، كما مرَّ.

[وُروُدُ المنعِ على الكبريِ نفسِه]

ثمَّ يَرِدُ المنعُ على نفسِ الكبريِ ، مُستنداً بأنَّ الحمدَ إنما يَجِبُ بعدَ وصولِ النِّعمةِ تَمَامِهَا .

[كيفيةُ إبطالِ هذا المنعِ]

وليس لك أن تُبطلَ هذا السندَ ؛ لأنَّه سَنَدٌ أَخْصَ ، بل تُثبِتُ الكبريَ بتحريرِ الحدِّ الأوسطِ ، بأنَّ تقولَ: المرادُ من النِّعمةِ: الزيادةُ ؛ لأنَّ هذا التصنيفَ نعمةٌ مطلوبةٌ الزيادةُ بِمُقْتَضَى وَعْدِ اللَّهِ الْكَرِيمِ: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [سورة إبراهيم: ٧] ، وكلُّ نعمةٍ كذلك يجبُ تصديرُها بالحمدِ .

وهذا تعميرُ الدليلِ الأوَّلِ ، ولا انتقالَ إلى الدليلِ الثالثِ .

﴿ حواشي البيِّنَجويني ﴾

(قوله: لأنَّه سَنَدٌ أَخْصَ) من نقيضِ المقدمةِ الممنوعةِ .

(قوله: بتحريرِ الحدِّ إلخ) لا يَخْفَى بقاءُ توجُّهِ المنعِ المُستندِ بِمَا مرَّ على الكبريِ ، بعدَ التحريرِ الذي ذكره .

(قوله: لأنَّ هذا التصنيفَ) صُغْرَى .

(قوله: وهذا تعميرُ) من العمارةِ: أي: هذا التحريرُ تعميرُ للدليلِ المنتَقَلِ إليه بعدَ هدمه ، بِ: وروِده المنعَ على كُبراهِ ، بتقييدِ الأوسطِ في كُلِّ من المُقدِّمَتَيْنِ ، بقيدِ مطلوبةِ الزيادةِ ، إلَّا أنَّ الأوَّلَى ذَكَرُ الثَّانِي بدلَ الأوَّلِ ، وتركِ الواوِ في: ولا انتقالَ .

(قوله: فلك) أيها المعلل الصائر سائلاً .

(قوله: مستنداً بأنَّ) هذا السندُ مساوٍ لنقيضِ المقدمةِ الممنوعةِ .

(قوله: المراد) أي: من الحديثِ ، والأوسطِ .

(قوله: المراد) يجوز أن يُقالَ: هذا جوابُ النقيضِ بِتحريرِ المرادِ من الأوسطِ ،

[نقض السائل للدعوى السابقة]

وأما عند نقضه فلك:

[منع الجريان]

أَنْ تَمْنَعَ الْجَرَيَانَ مُجَرَّدًا أَوْ مُسْتَنَدًا: بَأَنَّ الْمُرَادَ: كُلُّ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مِمَّا
بُدِيَ بِالْحَمْدِ.

[منع التخلُّف]

وَأَنْ تَمْنَعَ التَّخْلُفَ مُسْتَنَدًا بِأَنَّهُ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَسْمَلَةُ الْوَاجِبَةُ مُشْتَمِلَةً
عَلَى الْحَمْدِ؟ لِأَنَّ تَوْصِيفَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ: ذَاتٌ مُسْتَجْمَعٌ لِجَمِيعِ الْكَمَالَاتِ، وَأَنَّهُ مَنْ

❁ حواشي البيهقي ❁

كما يُقَالُ: هَذَا سَنَدٌ لِمَنْعِ الْجَرَيَانِ.

(قوله: وَأَنْ تَمْنَعَ) مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ... إلخ.

(قوله: التخلُّف) قَضِيَّةٌ ضَمْنِيَّةٌ.

(قوله: مُسْتَنَدًا) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْإِسْتِنَادَ إِنَّمَا يُنَاسِبُ لَوْ قَالَ الْناقِضُ فِيمَا مَرَّ:
أَنَّ الدَّلِيلَ جَارٍ فِي قِرَاءَةِ سُورَةٍ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ، أَوْ فِي كِتَابَتِهَا، فَالْمُنَاسِبُ لِمَا مَرَّ أَنْ
يَقُولَ مُسْتَنَدًا: بِأَنَّهُ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَسْمَلَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْحَمْدِ وَاجِبَةً فِي الْقِرَاءَةِ
وَالْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، تَأَمَّلْ.

(قوله: لَمْ لَا يَجُوزُ)، هَذَا أَيْضًا مُسَاوٍ لِنَقِيضِ الْمَقْدَمَةِ الْمَمْنُوعَةِ.

(قوله: الْوَاجِبَةُ) فِي أَوَائِلِ السُّورِ الَّتِي هِيَ أَجْزَاءٌ مِنَ الْقُرْآنِ.

(قوله: لِأَنَّ تَوْصِيفَهُ) تَنْوِيرٌ لِلْسَّنَدِ.

(قوله: مُسْتَجْمَعٌ) مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ.

يُتَبَرَّكُ بِاسْمِهِ الشَّرِيفِ ، وَأَنَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ، أَعْلَىٰ مَرَاتِبِ الْوَصْفِ بِالْجَمِيلِ كَذَا قِيلَ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ تَضَمُّنَهُ غَيْرُ كَافٍ ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ حَدِيثُ الْحَمْدَةِ بَعْدَ حَدِيثِ الْبَسْمَلَةِ .

[منع استلزام التسلسل]

وَأَنْ تَمْنَعَ اسْتِلْزَامُهُ التَّسْلُسَ ، بِنَاءً عَلَىٰ اسْتِثْنَاءِ نَفْسِ الْحَمْدِ ، مِنْ حَدِيثِ الْحَمْدَةِ ، كَمَا اسْتُثْنِيَ نَفْسُ الْبَسْمَلَةِ مِنْ حَدِيثِهَا ، قَطْعًا لِلتَّسْلُسِ .

[نقض دليل النقص]

وَأَنْ تَنْقُضَ دَلِيلَ النِّقْضِ ، بِأَنْ تَقُولَ : دَلِيلُ هَذَا النِّقْضِ مُسْتَلْزِمٌ لِإِبْطَالِ مَا حَكَّمَ

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: يتبرك باسمه) مُسْتَفَادٌ مِنَ الْبَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَىٰ اسْمِهِ تَعَالَىٰ ، مَعَ مَتَعَلِّقِهِ ، أَعْنَى: أَتَبَرَّكُ .

(قوله: حديث البسملة) فِيهِ تَأْمَلُ .

(قوله: وَأَنْ تَمْنَعَ) قَضِيَّةٌ صَرِيحَةٌ .

(قوله: بِنَاءً) هَذَا سَنَدٌ مَسَاوٍ .

(قوله: بِنَاءً) أَيُّ مَجْرَدًا ، أَوْ مُسْتَنَدًا بِنَاءً عَلَىٰ اسْتِثْنَاءِ الْخ .

(قوله: مِنْ حَدِيثِ الْحَمْدَةِ) وَمِنْ مَوْضُوعِ الْكِبَرِيِّ أَيْضًا .

(قوله: قَطْعًا لِلتَّسْلُسِ) مَفْعُولٌ لَهُ لِلْإِسْتِثْنَائِيْنِ ، يَعْنِي: أَنَّ التَّسْلُسَ دَلِيلٌ لِعَدَمِ

وَجُوبِ تَصْدِيرِ كُلِّ مِنَ الْحَمْدَةِ وَالْبَسْمَلَةِ بِهِمَا ، وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا أَسْلَفْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّسْلُسَ دَلِيلٌ تَخْلُفُ الْحُكْمَ فِي الْحَمْدِ ، لَا أَنَّ الدَّلِيلَ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّسْلُسِ .

(قوله: النِّقْضِ) ، أَيُّ: بِقِسْمِيهِ ، بِقِسْمٍ مِنَ النِّقْضِ ، أَعْنَى اسْتِلْزَامَ الْفَسَادِ ، فَافْهَمْ .

(قوله: مَا حَكَّمَ) ، الْمَوْصُولُ عِبَارَةٌ عَنِ الدَّلِيلِ لَا عَنِ الْمُدَّعَى ؛ لِأَنَّ النِّقْضَ إِنَّمَا

الشرع بِصَحَّتِهِ ، وَكُلُّ دَلِيلٍ هَذَا شَأْنُهُ بَاطِلٌ ، فَدَلِيلُ هَذَا النِّقْضِ بَاطِلٌ .

[معارضة النقص السابق]

وَأَنَّ تُعَارِضُهُ بِ: أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ مُوَافِقٌ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وَكُلُّ مَا هُوَ مُوَافِقٌ لَهُ صَحِيحٌ ، فَهَذَا الدَّلِيلُ صَحِيحٌ .

[معارضة السائل للدعوى السابقة]

وَأَمَّا عِنْدَ مُعَارَضَتِهِ فَلَكَ هَذِهِ الْوُضَائِفُ الثَّلَاثُ أَيْضًا:

أَنَّ تَمْنَعَ مُلَازِمَةً دَلِيلَ الْمَعَارِضَةِ ، مُجَرَّدًا أَوْ مُسْتَنَدًا بِ: أَنَّ وَجُوبَ شَيْءٍ لَا يُنَافِي وَجُوبَ الشَّيْءِ الْآخَرِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ .

وَلِلْمَعَارِضِ أَنَّ يُثَبِّتَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةَ بِ: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ ،

❁ حواشي البينجويني ❁

يُفِيدُ بُطْلَانَ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي .

(قوله: فلك) أَيُّهَا الْمَعْلَلُ الصَّائِرُ سَائِلًا .

(قوله: هذه الوظائف) إِشَارَةٌ إِلَى الْوُضَائِفِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ فِي النِّقْضِ ، أَعْنِي:

المنع ، والنقص ، والمعارضة .

(قوله: أن تمنع) ، بَدَلٌ مِنْ هَذِهِ الْوُضَائِفِ .

(قوله: ملازمة) الَّتِي هِيَ فِي قُوَّةِ شَخْصِيَّةٍ حَمَلِيَّةٍ ، أَعْنِي: وَجُوبُ الْبَدْءِ بِالْبَسْمَلَةِ

يُنَافِي وَجُوبُ الْبَدْءِ بِالْحَمْدَةِ .

(قوله: وللمعارض) الصَّائِرُ مُعْلَلًا .

(قوله: أن يُثَبِّتَ هذه الملازمة) ، أَي: الْآيَةُ ، هَذَا شَرْعٌ فِيمَا يَحَقِّقُ بِهِ الْإِنْقِلَابُ

الثَّانِي . وَكَتَبَ أَيْضًا: وَكَذَلِكَ أَنَّ يُبْطَلِ السَّنَدُ بِذَلِكَ .

(قوله: بأنَّ الابتداء) ، هَذَا عَيْنُ الْمَقْدَمَةِ الْوَاضِعَةِ الْآيَةِ ، فَيَنْبَغِي تَرْكُهُ .

فَكُلُّمَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَإِذَا وَجِبَ بِالْبَسْمَلَةِ لَا يَجِبُ بِالْآخِرِ ، لَكِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَا ،
فِيثَبِتَ الشَّرْطِيَّةَ .

فَلِكَ أَنْ تَمْنَعَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ الْوَاضِعَةَ ، مُجَرَّدًا أَوْ مُسْتَنَدًا بِهِ : أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْأَمْرُ
كَذَا إِذَا حُمِلَ الْإِبْتِدَاءُ فِي كِلَا الْحَدِيثَيْنِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ ، وَأَنَّ الْبَاءَ
لِلْمَصَاحِبَةِ ،

❦ حَوَاشِي الْبَيْنَجَوِيِّ ❦

(قوله: فكلما) مقدمة شرطية مركبة من حملية، ومتصلة، وهي الملازمة الممنوعة.

(قوله: كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا) أي: كُلَّمَا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فَقَطْ .

(قوله: لَكِنْ كَانَ) مقدمة واضحة.

(قوله: فَلِكَ) أي: أَيْهَا الْمُعَلَّلُ بَعْدَ إِثْبَاتِ الْمُعَارِضِ الْمُلَازِمَةِ الْمَمْنُوعَةِ .

(قوله: بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ) تَعْيِينٌ لِمَا لُغِلَ الْمَقْدَمَةُ الْوَاضِعَةُ .

(قوله: الْأَمْرُ كَذَا) أي: إِنَّمَا يَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فَقَطْ .

(قوله: إِذَا حُمِلَ) أي: الْإِبْتِدَاءُ الْغَيْرُ الْمُتَمْتِدِ .

(قوله: الْحَقِيقِيِّ) ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ مَا عَدَاهُ .

(قوله: وَأَنَّ الْبَاءَ) الْأَوَّلَى: وَكَانَ الْبَاءُ .

(قوله: لِلْمَصَاحِبَةِ) لَمْ يَقُلْ: لِمَجَرَّدِ الصَّلَةِ ، أَوْ: لِلتَّعْدِيَةِ ، لِإِقْتِضَاءِ الْبَاءِ حِينَئِذٍ

كَوْنَ مَدْخُولِهِ جُزْءًا أَوَّلًا مِنَ الْمَبْدُوءِ ، فَيُقَيِّدُ اخْتِصَاصَ التَّسْمِيَةِ ، أَوْ: التَّحْمِيدِ ، بِمَا يَكُونُ

مِنْ جَنْسِ اللَّفْظِ أَوْ الْكِتَابَةِ ، بَلْ مِنْ جَنْسِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ هُوَ: التَّلَفُّظُ بِالْحَمْدِ ،

سِوَاكَ كَانَ مَعَ الْكِتَابَةِ أَوْ لَا . وَصَرَّحَ بِهِ عَبْدُ الْحَكِيمِ ، مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ بَدْءُ

كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ بِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْجَنْسِ ، كَالْخِيَاطَةِ وَالْحِيَاكَةِ ، بِخِلَافِ مَا

إِذَا كَانَ لِلْمَصَاحِبَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ إِذَا بُدِءَ بِمَصَاحِبَةِ أَحَدِهِمَا

فَاتَ بَدْءُهُ بِمَصَاحِبَةِ الْآخَرِ ؛ لِإِقْتِضَاءِ الْمَصَاحِبَةِ اتِّحَادَ الزَّمَانِ .

وَلَيْكُنَ الْمَرَادُ مِمَّا فِي حَدِيثِ الْحَمْدَلَةِ: الْإِبْتِدَاءُ الْإِضَافِيُّ.

أو المراد مما في الحديثين: الابتداء العُرْفِيُّ، الْمُتَمَتَّدُ إِلَى الْمَقْصُودِ.

أو الباء للاستعانة، وَتَجُوزُ الاستعانة بأشياء مُتَعَدِّدَةٍ، كَمَا قِيلَ، فَيُنْدَفِعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

[نقض دليل المعارضة]

وَأَنْ تَنْقُضَ دَلِيلَ الْمَعَارِضَةِ، بِأَنْ تَقُولَ: هَذَا الدَّلِيلُ مُسْتَلْزَمٌ لِعَدَمِ صَحَةِ

﴿ حواشي البيهقيوني ﴾

(قوله: وليكن) الْأَوَّلَى: الْفَاءُ، بَدَلًا: الْوَائِ.

(قوله: وليكن) أَي: كُلُّ مِنَ الشُّقُوقِ الثَّلَاثَةِ سَنَدٌ مُسَاوٍ لِلانْفِصَالِ الْجَمْعِيِّ، بَيْنَهُ

وَبَيْنَ الْمَمْنُوعِ.

(قوله: في حديث الحمدلة) أَوْ: فِي الْحَدِيثَيْنِ.

(قوله: الابتداء الإضافي) الْمُتَمَتَّدُ إِلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ.

(قوله: مِمَّا) أَي: مِنْ إِبْتِدَاءٍ.

(قوله: في الحديثين) أَوْ فِي حَدِيثِ الْحَمْدَلَةِ فَقَطْ، فِي كَلَامِهِ احْتِبَاكُ.

(قوله: للاستعانة) فِي الْحَدِيثَيْنِ، وَالْإِبْتِدَاءُ فِي كِلَيْهِمَا مَحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقِيِّ،

وَحِينَئِذٍ لَا يَصَحُّ كَوْنُ مَدْخُولِ الْبَاءِ جُزْءًا مِنَ الْمَبْدَأِ، إِذْ لَا يَصَحُّ الاستعانة بِجُزْءِ الشَّيْءِ.

(قوله: بأشياء متعددة) فِي الْبَدْءِ بِأَمْرِ ذِي بَالٍ، بِخِلَافِ مُصَاحَبَةِ أَشْيَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

(قوله: وأن تنقض) بِقِسْمٍ مِنَ النِّقْضِ، أَعْنِي: اسْتِلْزَامَ الْفَسَادِ.

(قوله: هذا الدليل)، صُغْرَى.

(قوله: مُسْتَلْزَمٌ) أَي: دَلِيلٌ.

الحديثِ الواردِ في حقِّ الابتداءِ بِالتَّحْمِيدِ، وَكُلُّ دَلِيلٍ شَأْنُهُ هَذَا فَاسِدٌ، قَدْ لِيكَ هَذَا فَاسِدٌ.

[دفع المعارضة بالمعارضة]

وَأَنْ تُعَارِضَهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلِيلِ الْمُتَقَلِّ إِلَيْهِ.

[عودة السائل لدليلك الأول]

وَلَكِنْ لِلسَّائِلِ أَنْ يَعُودَ إِلَى دَلِيلِكَ الْأَوَّلِ، وَيَقُولُ:

إِنْ أَرَدْتَ بِوَجُوبِ التَّصْدِيرِ فِي الْكِبْرَى مُطْلَقَ وَجُوبِ التَّصْدِيرِ، فَالْكِبْرَى مُسَلِّمَةٌ، وَالتَّقْرِيبُ مَمْنُوعٌ.

وَإِنْ أَرَدْتَ وَجُوبَ التَّصْدِيرِ فِي الْكِتَابَةِ فَالْكِبْرَى مَمْنُوعَةٌ، إِذْ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْلُمِ مِنْ غَيْرِ كِتَابَةٍ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ، إِذْ لَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ كِتَابَتِهِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ مُطْلَقِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْحَمْدِ.

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله: وكلُّ دليلٍ)، كُبرى.

(قوله: ولكن للسائل) بعد نصرته المعلَّل دليله يَرُدُّ مناصب السائل.

(قوله: إلى دليلك) بمنع التقريب تارةً، والكبرى أخرى.

(قوله: بوجوب التصدير في... إلخ) أي: في التَّلَفُّظِ مع الكتابة؛ لأنَّ المأمورَ

بِهِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ عَبْدُ الْحَكِيمِ هُوَ: التَّلَفُّظُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْكِتَابَةِ.

(قوله: إذ يجوز) سندٌ مساوٍ.

(قوله: لا يدل) تَنْوِيرُ السَّنَدِ.

(قوله: كتابته)، إِذْ لَيْسَ: الْبَاءُ، لِمَجَرَّدِ الصَّلَةِ، أَوْ لِلتَّعْدِيَةِ، لِمَا مَرَّ، تَبَصَّرَ.

فصل [في التعريف]

إِنْ كُنْتَ مُعَرِّفًا فَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْرِيفَ تَصْوِيرٌ مَحْضٌ فِي الذَّهْنِ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنَعٌ ، وَلَا مَعَارِضَةٌ .

[شروط صحة التعريف]

إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصَحَّتِهِ شَرَايِطُ : مِنْهَا : الْمَسَاوَاةُ لِلْمَعْرِفِ . وَمِنْهَا : الْجَلَاءُ ، وَالْوُضُوحُ مِنْهُ .

[كيفية إبطال التعريف]

فَلِلْسَائِلِ أَنْ يُبْطَلَهُ ، بِـ :

❁ حواشي البيهنجويني ❁

(قوله : إِنْ كُنْتَ) أَيُّهَا الْقَائِلُ بِكَلَامٍ .

(قوله : أَنَّ التَّعْرِيفَ) ، سَوَاءٌ كَانَ لَفْظِيًّا ، أَوْ مَعْنَوِيًّا ، وَالْمَعْنَوِيُّ حَقِيقِيًّا ، أَوْ اسْمِيًّا ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا حَدًّا ، أَوْ رَسْمًا .

(قوله : تَصْوِيرٌ) أَمَّا فِيمَا عَدَا اللَّفْظِيَّ فَبِالِإِتْفَاقِ ، وَأَمَّا فِي اللَّفْظِيَّ فَعَلَى الْاِخْتِلَافِ ، حَيْثُ ذَهَبَ التَّفْتَازَانِيُّ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَطَالِبِ التَّصَوُّرِيَّةِ ، وَالسَّيِّدُ السَّنْدُ - قَدَسَ سِرُّهُ - إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَطَالِبِ التَّصْدِيقِيَّةِ .

(قوله : بِهِ) أَيِ : بِثَبُوتِ التَّعْرِيفِ لِلْمَعْرِفِ ، وَثَبُوتِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ لِآخَرٍ ، فَهِيَ ضَمِيرٌ بِهِ ، اسْتِخْدَامٌ ، إِنْ كَانَ التَّعْرِيفُ كَالْتَّصَوُّرِ بِالْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ ، تَأْمَلُ .

(قوله : وَلَا مَعَارِضَةٌ) ، أَيِ : وَلَا نَقْضٌ .

(قوله : شَرَايِطُ) فَيَتَحَقَّقُ بِاعْتِبَارِ تِلْكَ الشَّرَايِطِ قَضَايَا ضَمْنِيَّةٌ .

(قوله : أَنْ يُبْطَلَهُ) ، أَيِ : يُبْطَلُ التَّعْرِيفُ بِاعْتِبَارِ تِلْكَ الْقَضَايَا الضَّمْنِيَّةِ .

(قوله : أَنْ يُبْطَلَهُ) وَكَذَا لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ بِاعْتِبَارِ تِلْكَ الْقَضَايَا ، مُسْتَنَدًا بِتَحَقُّقِ فَرْدٍ لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ ، أَوْ الْمَعْرِفُ ، وَأَنْ يُعَارِضَهُ بِاعْتِبَارِهَا أَيْضًا ، وَإِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَذَيْنِكَ لِجَرَيَانِ عَادَةِ الْمُعْتَرِضِينَ عَلَى التَّعْرِيفِ بِالْإِبْطَالِ ، دُونَ ذَلِكَ .

أنه غير جامع لأفراد المعرفة .

أو: غير مانع من أغياره ، وكل تعريف شأنه هذا باطل .

أو مُستلزم للدور أو التسلسل .

أو: بأنه مُساو للمعرف ، في المعرفة والجهالة ، وهكذا .

[ناقض التعريف وموجهه]

وأن ناقض التعريف مُستدلٌ ،

❦ حواشي البينجوي ❦

(قوله: أن يبطله) هذا الإبطال نقض شبيهي ، إلا أنه لم يقل: أن ينقضه ، حذراً عن استعمال المجاز ، وإن ارتكبه في قوله الآتي: وأن ناقض ... إلخ .

(قوله: أن يبطله) ، إما بجريان واحد من المعرفة والتعريف في مادة مع تخلف الآخر عنها ، وإما باستلزام الفساد .

(قوله: بأنه غير جامع) ، صغرى ، ورفع للإيجاب الكلّي ، وكذا قوله: عن أغياره ... إلخ . ثم إن هذا القول مع قوله: أو غير مانع ، - نظير ما يأتي في إبطال التقسيم - مُثبت بقياس من الشكل الثالث ، تقريره: أن فرداً كذا من أفراد المعرفة وهو خارج عن التعريف ، أو: خارج من المعرفة وهو داخل في التعريف ، فإن مُنع صغراه فلاستناد بتحريр المعرفة ، أو كبراه فلاستناد بتحريр جزء من أجزاء التعريف .

(قوله: وكل تعريف) ، كبرى ، ثم الأحسن تأخير هذه الكبرى عن قوله الآتي ، وهكذا .

(قوله: أو مُستلزم) صغرى ، وإبطال للقضية المستفادة من اشتراط الجلاء ، أعني: أن هذا التعريف ليس بأخفى من المعرفة ، فإن التعريف إذا كان مُستلزمًا للدور كتعريف الملكات بإغدايمها ، كان أخفى من المعرفة حيث يُعرف الثانية بالأولى دون العكس .

(قوله: وأن ناقض التعريف) كناقض الدليل ، والمُدعى الغير المدلل بالجريان ،

وموجَّهه مانعٌ.

[رَدُّ المانع لِدَعَاوَى المُسْتَدِلِّ]

فَلَكْ:

أَنْ تَمْنَعَ عَدَمَ الْجَمْعِ ، أَوِ الْمَنْعِ ، أَوْ بَطْلَانَ التَّعْرِيفِ الْغَيْرِ الْجَامِعِ ، أَوِ الْغَيْرِ الْمَانِعِ ، بِنَاءً عَلَى: أَنَّ الْمَسَاوَاةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَأَنْ تَمْنَعَ اسْتِلْزَامَ الدَّوْرِ أَوِ التَّسْلُسِ ، أَوْ بَطْلَانَهُمَا ، بِنَاءً عَلَى: أَنَّ الدَّوَرَ الْمَعْيَى ، وَالتَّسْلُسَ فِي الْأُمُورِ الِاعْتِبَارِيَّةِ لَيْسَا بِمَحَالَيْنِ .

❁ حواشي البيِّنَجَوِينِي ❁

أَوْ اسْتِلْزَامَ الْفَسَادِ .

(قوله: مانعٌ) ، الْأَشْمَلُ: سَائِلٌ ، أَوْ: هُوَ مِنَ الْمَنْعِ ، بِالْمَعْنَى الْأَعَمِّ .

(قوله: أَنْ تَمْنَعَ) ، مَنَعَ الصُّغْرَى .

(قوله: أَنْ تَمْنَعَ) أَيُّهَا الْمَعْرُوفُ الصَّائِرُ مَانِعًا .

(قوله: أَوْ الْمَنْعِ) مَجْرَدًا أَوْ مُسْتَنَدًا ، بِتَحْرِيرِ الْمَعْرُوفِ أَوِ التَّعْرِيفِ فِي الشَّقَيْنِ .

(قوله: أَوْ بَطْلَانَ التَّعْرِيفِ) مَنَعَ الْكِبْرَى ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَتَّجِهَ لَوْ لَمْ يُقَيَّدِ النَّاْقِضُ

الْبَطْلَانَ فِي الْكِبْرَى بِقَوْلِهِ: عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَإِلَّا فَلَا مَجَالَ لِمَنْعِهَا ، فَكَأَنَّ فِي قَوْلِهِ: بِنَاءً... إلخ ، إِشَارَةً إِلَى هَذَا ، لَا أَنَّهُ سَنَدٌ .

(قوله: بِنَاءً) سَنَدٌ مُسَاوٍ .

(قوله: بِنَاءً) أَي: مَجْرَدًا ، أَوْ بِنَاءً... إلخ .

(قوله: أَوْ بَطْلَانَهُمَا) ، إِمَّا: مَنَعَ لِلْقَضِيَّةِ الْحَكْمِيَّةِ إِنْ أَرَادَ النَّاْقِضُ بِالدَّوْرِ

والتَّسْلُسِ الدَّوَرَ وَالتَّسْلُسَ الْمَحَالَيْنِ ، أَوْ: لِلْكَبْرَى ، إِنْ أَرَادَ بِهِمَا الْمُطْلَقَ ، وَإِنْ سَبَقَ فِي النَّقْضِ الْحَقِيقِيِّ أَنَّهُ لَا مَجَالَ لِمَنْعِ الْكِبْرَى ، وَبِالْجُمْلَةِ أَنَّ ذَلِكَ مَنَعُ الصُّغْرَى تَارَةً ، وَالْكَبْرَى أُخْرَى .

وأن تمنع المساواة في المعرفة، والجهالة، بناءً على: أن الخفاء والوضوح مما يختلف بحسب الأذهان، كأن يقول السائل: تعريف كل من المنع، والنقض، والمعارضة فاسد؛ لأن تعريف المنع غير صادق على منع المدعى الغير المدلل، وتعريف النقض غير صادق على نقيضه، وكذا تعريف المعارضة غير صادق على المعارضة التقديرية، مع أن كلا منها من أفراد معرفاتها، وكل تعريف هذا شأنه فاسد.

فتمنع كون كل منها من أفراد المعرف، مجرداً أو مستنداً

حواشي البينجويني

(قوله: وأن تمنع المساواة)، منع للصغرى.

(قوله: بناءً)، مجرداً، أو... إلخ.

(قوله: على أن الخفاء) سندٌ مُساوٍ، وكان المناسب لما سبق أن يقول: أو بطلانهما بناءً على... إلخ.

(قوله: كأن يقول) مثالٌ للإبطال بأنه غير جامع، والجواب عنه ب: منع عدم الجمع، مستنداً بتحرير المعرف، بالفتح.

(قوله: لأن تعريف المنع)، هذا، إلى قوله: من أفراد معرفاتها، إشارة إلى صغرى دليل الناقض، أعني: تعريف كل من تلك الأمور غير جامع لأفراد المعرف.

(قوله: غير صادق) كبرى الشكل الثالث، وقوله الآتي: مع أن كلا منها، صغراه. (قوله: وكل تعريف)، كبرى.

(قوله: فتمنع) أيها المعرف الصائر مانعاً منع الصغرى، باعتبار قيد المحمول، تأمل.

(قوله: كون كل) منع لصغرى الشكل الثالث في الأصل موجب لمنع صغرى دليل النقض.

بأن إطلاق المنع والنقض والمعارضة عليها مجاز، كما عرفت، والتعريفات للمعاني الحقيقية.

[كيفية نقض التعريف والتقسيم الاستقرائي]

واعلم أن التعريف والتقسيم الاستقرائي لا يُنقضان إلا بفرد مُحقق في نفس الأمر.

[الأبحاث الواردة على الدعاوى الضمنية في التعريفات]

وأما الأبحاث الواردة على الدعاوى الضمنية في التعريفات،

❦ حواشي البيضاويني ❦

- (قوله: بأن إطلاق)، أي: بتحرير المُعرِّف؛ وهو: أن إطلاق المنع... إلخ.
- (قوله: الحقيقية)، أي: المراد بالمنع، والنقض، والمعارضة ما هو بالمعني الحقيقي، لا ما يشمل المجازي أيضاً.
- (قوله: والتقسيم) بِقَسَمِهِ الْآتِيْن، أعني: الحقيقي، والاعتباري.
- (قوله: لا ينقضان)، أي: نقضاً شبيهاً، أو إجمالاً.
- (قوله: لا ينقضان)، بخلاف التقسيم العقلي بِقَسَمِهِ: الحقيقي والاعتباري، فإنه يُنْقَضُ بِقَسَمِ مجوّز الوجود، كقسم محقق الوجود، كما سيأتي.
- (قوله: إلا بفرد) إضافي، تأمل.
- (قوله: وأما الأبحاث) من المنع المجازي، والنقض الشبيهي، والمعارضة التقديرية، وكأنه للإشارة إلى الأنواع الثلاثة أتى بصيغة الجمع.
- (قوله: الضمنية)، أي: المأخوذة باعتبار حمل بعض المعقولات الثانية على التعريفات، وأجزائها.
- (قوله: في التعريفات)، والغير المُستفادَة من الشرائط.

كَأَن يُقَالَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ فَصْلٌ أَوْ أَنَّهُ جَنْسٌ . وَهَكَذَا فِدَاخِلَةٌ فِيمَا سَبَقَ .

فصل [في التقسيم]

إِنْ كُنْتَ قَاسِمًا ، فَتَقْسِيمُكَ :

[أنواع التقسيم]

إِمَّا عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ الَّذِي

﴿ حواشي البيهقي ﴾

(قوله: أَوْ أَنَّهُ جَنْسٌ) ، وَدَفَعُ ذَلِكَ سَهْلٌ فِي الْمَفْهُومَاتِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ ، صَعْبٌ جَدًّا فِي الْحَقَائِقِ الْخَارِجِيَّةِ ، دُونَ الْأُمُورِ الْإِعْتِبَارِيَّةِ الْكَائِنَةِ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ .

(قوله: وَهَكَذَا) ، أَي: أَوْ أَنَّهُ حَدٌّ ، أَوْ أَنَّهُ خَاصَّةٌ لَازِمَةٌ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ فِي الْإِبْطَالِ بِإِعْتِبَارِ الشَّرَاطِطِ بِدُخُولِهِ فِيمَا سَبَقَ ، مَعَ كَوْنِهِ بَحْثًا وَارِدًا عَلَى الْمُدَّعَى الْغَيْرِ الْمُدَلَّلِ الضَّمْنِيِّ أَيْضًا ، بَلْ ذَكَرَهُ مَعَ طَرِيقِ دَفْعِهِ تَفْصِيلًا ، وَأَوْضَحَهُ بِذِكْرِ الْمَثَالِ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَلَّةِ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَبْحَاثِ .

(قوله: فِيمَا سَبَقَ) ، أَي: فِي الْأَبْحَاثِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْمُدَّعَى الْغَيْرِ الْمُدَلَّلِ ، فَذَكَرَهَا ذِكْرًا لَهَا .

(قوله: إِنْ كُنْتَ) ، أَقُولُ: كَمَا أَنَّ التَّعْرِيفَ تَصْوِيرٌ مَحْضٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا مَرَّ إِلَّا بِإِعْتِبَارِ شَرَاطِطٍ صَحَّتِهِ ، كَذَلِكَ كُلُّ مِنَ التَّقْسِيمِ ، وَالتَّوْضِيحِ بِالْمَثَالِ تَصْوِيرٌ مَحْضٌ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي بُرْهَانِهِ: وَمِنْ قَبِيلِ الرَّسْمِ النَّاقِصِ التَّوْضِيحُ بِالْمَثَالِ ، وَالتَّقْسِيمُ . وَقَالَ عَبْدُ الْحَكِيمِ فِي حَوَاشِي حَوَاشِي (الضِّيَائِيَّةِ): إِنَّ تَقْسِيمَ الْكَلِمَةِ بَعْدَ تَعْرِيفِهَا تَصْوِيرٌ ثَانَوِيٌّ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مَا ذُكِرَ ، إِلَّا بِإِعْتِبَارِ شُرُوطٍ صَحَّتَهُمَا ، فَالْأَوَّلَى تَعَرَّضُ الْمَصْنُفُ لِلذِّكْرِ كُلِّهِ ، وَمَا شَاعَ مِنْ أَنَّ الْمُنَاقَشَةَ فِي الْمَثَالِ لَيْسَتْ مِنْ دَآبِ الْمُحَاصِّلِينَ فَغَيْرُ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ ، حَيْثُ لَمْ يَتْرَكُوا الدُّخْلَ فِيمَا فِيهِ دُخْلٌ ، وَلَا الدَّفْعَ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .

(قوله: قَاسِمًا) لِلْكُلِّيِّ إِلَى الْجُزْئِيَّاتِ الْإِضَافِيَّةِ ، أَوْ الْكُلِّ إِلَى الْأَجْزَاءِ كَتَّقْسِيمِ

يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِمَجَرَّدِ تَصَوُّرِ أَقْسَامِهِ بِانْحِصَارِ الْمَقْسِمِ فِيهَا ، كَتَقْسِيمِ الْمَفْهُومِ إِلَى الْمَوْجُودِ ، وَالْمَعْدُومِ ، وَتَقْسِيمِ الْعَدَدِ إِلَى الزَّوْجِ ، وَالْفَرْدِ .

وإما تقسيم استقرائيٍّ ، وهو الذي ليس كذلك ، كتنقسم السند إلى الأقسام الأربعة المُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ السُّنْدُ مُبَايِنًا أَيْضًا ، لَكِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ ، كَمَا قِيلَ .

﴿ حواشي البينجموين ﴾

الجسم المركَّب إلى العناصر الأربعة .

(قوله: يَحْكُمُ الْعَقْلُ) ، أي: تَكُونُ الْقَضِيَّةُ الْمَأْخُودَةُ مِنَ الْمَقْسِمِ ، وَالْانْحِصَارِ فِي الْأَقْسَامِ مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ ، لَكِنْ قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةً لِحِفَاءِ تَصَوُّرِ الْأَقْسَامِ ؛ وَلِذَا تُقْبَلُ الْمَنْعُ وَيُنْبَتُّ عَلَيْهَا ، بَيَّانٌ .

(قوله: تَصَوُّرِ أَقْسَامِهِ) ، يَعْنِي: يَكُونُ بَيْنَ أَقْسَامِهِ انْفِصَالٌ حَقِيقِيٌّ ، أَوْ مَنْعٌ خَلَوٌ .

(قوله: لَيْسَ كَذَلِكَ) ، أي: إِنْ اكْتَفَى فِي هَذَا التَّعْرِيفِ بِذَلِكَ ، فَهَذَا التَّقْسِيمُ عَقْلِيٌّ ، وَإِنْ زِيدَ فِيهِ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى التَّبَعِ ، وَالِاسْتِقْرَاءِ ، فَاسْتِقْرَائِيٌّ حَاصِرٌ . وَإِنْ قِيلَ: يَأَنَّ الْعَقْلِيَّ مُجَرَّدُ احْتِمَالٍ ، وَأَنَّ الْجَعْلِيَّ مِنَ الْاسْتِقْرَائِيَّ ، أَوْ غَيْرُ حَاصِرٍ إِنْ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ ، فَتَأْمَلُ .

(قوله: مُبَايِنًا) ، وَكَذَا يُجَوِّزُ كَوْنَهُ عَيْنًا ، تَأْمَلُ .

(قوله: كَمَا قِيلَ) ، قَائِلُهُ مِيرْ أَبُو الْفَتْحِ ، فِي حَوَاشِيهِ .

(قوله: وَكُلُّ مِنْهُمَا) ، أي: مِنَ الْعَقْلِيَّ ، وَالِاسْتِقْرَائِيَّ .

(قوله: وَهُوَ الَّذِي) ، وَيُعْرَفُ هَذَا الْقِسْمُ أَيْضًا بِضَمِّ قِيُودِ مُتَبَايِنَةٍ إِلَى مَفْهُومِ كُلِّيٍّ لِيَحْصَلَ بِانْضِمَامِ كُلِّ قَيْدٍ قِسْمٍ ، كَمَا يُعْرَفُ الْقِسْمُ الْآتِي بِضَمِّ قِيُودِ مُتَخَالِفَةٍ إِلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ لِيَحْصَلَ بِانْضِمَامِ كُلِّ قَيْدٍ قِسْمٍ مُخَالِفٍ .

[أقسام التقسيم الحقيقي والاستقرائي]

وكلُّ منهما:

إما حقيقي، وهو الذي لَمْ يَتَّصِدُقْ أقسامه في شيء واحد، ولو باعتبارات وحيثيات مُختلفة. مثاله من العقلي ما تقدّم، ومن الاستقرائي، تقسيم العنصر إلى الأقسام الأربعة.

وإما تقسيم اعتباري، وهو التقسيم المتّصّدقُ الأقسام باعتبارات مختلفة. مثاله من العقلي: تقسيم الكلمة إلى الأقسام الثلاثة، إن اكتفي في تعريف الحرف بما لا يدلُّ على معنى مُستقل في نفسه. ومن الاستقرائي تقسيمها إليها، إن زيد في تعريفها: كونها آلة لملاحظة الغير.

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله: أقسامه)، أي: شيء من قسمي أقسامه، إن كان له ثلاثة أقسام فصاعداً، أو قسميه، إن لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا قِسْمَانِ.

(قوله: أقسامه)، إن لَمْ يُحْمَلْ شيء منها على الآخر باعتبار شيء واحد.

(قوله: مختلفة)، وأما المتّصّدقُ الأقسام باعتبار واحد ففاسدٌ، كما إذا كان بين قسمين منها عمومٌ مُطلق، أو من وجه، ثم إن فسادَه في الواقع لا يُنافي تجويز العقل إيّاه، فلا يكون تقسيم التقسيم إلى الحقيقي والاعتباري عقلياً، فتأمل.

(قوله: بما لا يدل) النفي متوجّه إلى قيد الاستقلال، فكأنه قال: بما يدل على معنى غير مُستقل.

(قوله: لملاحظة الغير) فإنّه إذا قيل: الحرف ما لا يدل على معنى مُستقل في نفسه، وكان آلة لملاحظة الغير فالعقل يُجوز أن يكون للكلمة قسم آخر، هو: ما لا يدل

[أمثلة تطبيقية]

فإنَّ لفظ: من، يكونُ حرفًا، واسمًا، باعتبارِ دالَّتَيْنِ، وكذا لفظ: على، يكونُ حرفًا، وفعلًا، باعتبارِهما، وكذا لفظ: ينصُرُ، فإنَّها باعتبارِ كونها مؤوَّلةً بهذا اللفظِ تكونُ اسمًا، في قولنا: نصَرَ، فعلٌ ماضٍ.

[متى يبطل التقسيم العقلي]

فالتقسيمُ العقليُّ يبطلُ بمجردِ تجويزِ العقلِ قسمًا آخرَ، دونَ الاستقرائيِّ.

﴿حواشي البيهقيين﴾

على معنى مُستقلٍّ في نفسه، ولم يكنْ آلةً لملاحظةِ الغيرِ، إلاَّ أنَّه لم يوجد.
(قوله: فإنَّ)، علةٌ لكونِ تقسيمِ الكلمةِ إلى الأقسامِ الثلاثةِ اعتباريًا على كُلِّ من التقديرَيْنِ، أعني: تقديرِ الاكتفاء، والزيادة.

(قوله: واسمًا)، أي: إذا أوَّلَ بهذا اللفظِ، أو كانَ بمعنى: البعض، كما قيل: إنَّ من، في قولهم: ومنَ خصائصِ المنادى الترخيمُ، بمعنى: البعض، وإضافتهُ كإضافة: حبَّ رُمانيك.

(قوله: حرفًا وفعلًا)، كما يكونُ اسمًا، إذا أوَّلَ بهذا اللفظِ، أو كانَ بمعنى: الفوق، كقوله: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا.

(قوله: باعتبارهما) أي: نظرًا إلى التَّلَفُّظِ، وإلاَّ فيُكْتَسَبُ بِهِ: الألفِ، إذا كانَ فعلًا.

(قوله: فالتقسيمُ)، تفرُّعٌ من التعريفاتِ السابقةِ للأقسامِ الأربعةِ.

(قوله: العقلي) حقيقيًا، أو اعتباريًا.

(قوله: يبطل)، أي: فيصيرُ استقرائيًا.

(قوله: قسمًا آخر) لِبطلانهِ بِتَحَقُّقِ قِسْمٍ آخَرَ، المفهومِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيَّةِ.

(قوله: دونَ الاستقرائيِّ)، هل يبطلُ الاستقرائيُّ بِعَدَمِ تَجْوِيزِ الْعَقْلِ قِسْمًا آخَرَ؟

الظاهرُ نعم.

[متى يبطل التقسيم الحقيقي]

والحقيقي يبطل بالتصادق مطلقاً.

[متى يبطل التقسيم الاعتباري]

والاعتباري لا يبطل بالتصادق في شيء، بالاعتبارات، لكن يبطل أيضاً بالتصادق باعتبار واحد، كما إذا قسمنا الإنسان إلى: ساكن اليد، وإلى الكاتب، وإلى متحرك اليد، فإن القسمين الأخيرين متصادقان

❦ حواشي البينحويني ❦

(قوله: دون الاستقرائي) وقد سبق أن الاستقرائي يبطل بتحقيق قسم آخر.

(قوله: دون الاستقرائي) وكل من العقلي، والاستقرائي، يبطل بشمول أقسامه لما ليس من المقسم، وبهذا يتم التفريع الآتي، ألا أنه لم يتعرض له هنا، لعدم تفرعه عما سبق.

(قوله: والحقيقي) سواء كان من العقلي، أو الاستقرائي.

(قوله: مطلقاً)، أي: باعتبارات، أو باعتبار واحد.

(قوله: مطلقاً) أي: فيكون اعتباراً إن كان التصادق باعتبارات.

(قوله: والاعتباري)، أي: مطلقاً من الاستقرائي، والعقلي.

(قوله: بالتصادق)، أي: تصادق الأقسام باعتبار شيء واحد.

(قوله: لكن يبطل)، الظاهر أنه يبطل بعدم التصادق أيضاً.

(قوله: أيضاً) كالحقيقي.

(قوله: متصادقان)، وكذا الأولان، إما لتساويهما، إن كان جهة الثاني منهما

الإمكان، سواء كان جهة الأول الفعل، أو الإمكان، أو لكون الثاني أخص إن كان جهته

الفعل، وجهة الأول ما مر، وكذا الأول، والأخير، أيضاً؛ لتساويهما فقط، سواء اتفقا

باعتبار واحد ، فيجب أن يُرادَ بِمُتَحَرِّكِ اليَدِ ما عدا الكاتب ، بِقاعدة أن مُقَابِلَةَ العامِّ بِالْخاصِّ تُوجِبُ تَخْصِيصَ العامِّ بِما وراءَهُ .

[كَيْفِيَّةُ إِبْطَالِ التَّقْسِيمِ]

فَلِلسَائِلِ أَنْ يَنْقُضَ التَّقْسِيمَ ، بِأَنْ قَسَمًا كَذَا :

﴿ حواشي البينجويني ﴾

فِي جِهَتَيْ الفِعْلِ وَالإمْكَانِ ، أَوْ اخْتِلَفاً .

(قوله : متصادقان) صدقاً كلياً من الجانبين إن كان جهة الأول منهما الإمكان ، سواء كان جهة الثاني الإمكان أيضاً أو الفعل . أو من أحد الجانبين فقط إن كان جهة الأول الفعل والثاني ما مرّ ، والمصنف على الثاني حيث قال : إنَّ مُقَابِلَةَ العامِّ بِالْخاصِّ .

(قوله : باعتبار واحد) أي : الاعتبار الواحد للفرد ، الذي يتصادقان فيه ، فلا يُنافي تقييدَ أحدِ القسمين بِجهةٍ ، والأخرى بِجهةٍ أُخرى .

(قوله : فيجب) إشارة إلى الجواب بِمنعِ التصادقِ ، مُستنداً بِتحريرِ القسمِ الأخيرِ ، كما سيُصرِّحُ بِهِ بِقوله : وَأَنْ تَمْنَعَ التَّصَادُقَ مُسْتَنْدَاً بِتَحْرِيرِ الْأَقْسَامِ .

(قوله : ما عدا الكاتب) ، أي : من ، تأمل .

(قوله : فللسائل) تَفْرِيعُهُ عما سبق بالنظر إلى الشقِّ الأوَّلِ من الشقِّ الأوَّلِ ، وبالنظر إلى الشقِّ الثاني بِشَقِّيهِ ظاهراً . وأما بالنسبة إلى الشقِّ الثاني من الشقِّ الأوَّلِ فلا .

(قوله : أن ينقض) بِجَرَيَانِ واحدٍ مِنَ المَقْسَمِ وَالْأَقْسَامِ ، فِي قِسْمٍ مَعَ تَخْلُفِ الْآخَرِ عَنْهُ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ بِشَقِّيهِ ، وَبِاسْتِلْزَامِ الْفَسَادِ فِي الشَّقِّ الثَّانِي بِشَقِّيهِ أَيْضًا ، فَتَأْمَلُ .

(قوله : بأن قسماً كذا) النقصُ بِهذا الشقِّ بِشَقِّيهِ يَجْرِي فِي كُلِّ مِنَ التَّقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ ،

وَالاستقرائي .

(قوله : قسماً كذا) كناية عن القسمِ الْمُحَقِّقِ الوجودِ ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا صُغْرَى الشَّكْلِ

الثالثِ ، وَقوله : وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْأَقْسَامِ ، كُبْرَى ، يَنْتِجُ : بَعْضُ مَا مِنَ المَقْسَمِ لَيْسَ

مِنَ الْمُقْسِمِ ، وليس بداخلٍ في الأقسامِ ، فيكونُ تقسيمُك هذا غيرُ حاصِرٍ .
أو ليسَ مِنَ الْمُقْسِمِ ، وهو داخلٌ في الأقسامِ ، فيكونُ هذا تقسيمًا إلى الغيرِ .
أو غيرُ مانعٍ .

أو بآنة يُجَوِّزُ العقلُ فيه قسمًا آخَرَ . أو تقسيمٌ

❦ حواشي البيهقي ❦

بداخلٍ في الأقسامِ . وقوله : فيكونُ تقسيمُك هذا غيرُ حاصِرٍ ، لازمٌ للنتيجةِ ، وصُغري
دليلُ النقضِ . وقسْ على ذلك قوله : أو ليسَ مِنَ الْمُقْسِمِ ، مع قوله : فيكونُ هذا تقسيمًا
إلى الغيرِ .

(قوله : مِنَ الْمُقْسِمِ) شِقُّ أَوَّلٍ مِنَ الشَّقِّ الْأَوَّلِ .

(قوله : غيرُ حاصِرٍ) ، أي : غيرُ جامعٍ ، أو ليسَ .

(قوله : أو ليسَ مِنَ الْمُقْسِمِ) شِقُّ ثَانٍ مِنَ الشَّقِّ الْأَوَّلِ .

(قوله : أو ليسَ مِنَ الْمُقْسِمِ) ، وقد يُعَبَّرُ عن النقضِ بهذا الشَّقِّ بِآنة مُسْتَلَزِمٌ لِكُونِ
الْقَسِمِ قِسْمًا .

(قوله : وهو داخلٌ) وقد يُعَبَّرُ في النقضِ بهذا النقضِ ، بِآنة : تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى
نَفْسِهِ ، وَإِلَى غَيْرِهِ ، أو بِآنة مُسْتَلَزِمٌ لِكُونِ الْقِسْمِ قِسْمًا .

(قوله : أو غيرُ مانعٍ) ، كلمة : أو ، لِتَخْيِيرِ الْعِبَارَةِ .

(قوله : أو بِآنة) ، شِقُّ ثَانٍ .

(قوله : يُجَوِّزُ العقلُ) ، أي : بِأَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ تَقْسِيمٌ يُجَوِّزُ ... الخ .

(قوله : يُجَوِّزُ العقلُ) شِقُّ أَوَّلٍ مِنَ الشَّقِّ الثَّانِي . ثُمَّ إِنَّ هَذَا فِي الْعَقْلِيِّ بِقِسْمِيهِ :
الْحَقِيقِيِّ ، وَالْإِعْتِبَارِيِّ .

(قوله : أو) ، شِقُّ ثَانٍ مِنَ الشَّقِّ الثَّانِي .

(قوله : أو تقسيمٌ) ، عطفٌ على قوله : يُجَوِّزُ ، عطفُ المفردِ على الجملةِ ، لها

مُتَّصِدِقُ الْأَقْسَامِ ، وَكُلُّ تَقْسِيمٍ شَأْنُهُ هَذَا بَاطِلٌ ، فَهَذَا التَّقْسِيمُ بَاطِلٌ .

[نَاقِضُ التَّقْسِيمِ وَمُوجِّهُ]

وَنَاقِضُ التَّقْسِيمِ مُسْتَدِلٌّ ، وَمُوجِّهُهُ أَيْضًا مَانِعٌ ،

[كَيْفِيَّةُ الْإِجَابَةِ عَلَى اعْتِرَاضَاتِ الْمُسْتَدِلِّ]

فَلَكَّ أَنْ تَمْنَعَ :

كَوْنَ الْقِسْمِ مِنَ الْمَقْسَمِ ، أَوْ عَدَمَ كَوْنِهِ مِنَ الْمَقْسَمِ ، مُجَرَّدًا أَوْ مُسْتَدَنًا بِتَحْرِيرِ الْمَقْسَمِ .

وَأَنْ تَمْنَعَ دَخُولَهُ فِي الْأَقْسَامِ ، أَوْ عَدَمَ دَخُولِهِ مُجَرَّدًا أَوْ مُسْتَدَنًا بِتَحْرِيرِ الْأَقْسَامِ .

❁ حَوَاشِي الْبَيْنَجَوِينِي ❁

مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمُقَدَّرِ ، أَعْنِي : تَقْسِيمٌ .

(قوله : مُتَّصِدِقُ الْأَقْسَامِ) ، أَوْ تَقْسِيمٌ غَيْرُ مُتَّصِدِقٍ الْأَقْسَامِ أَصْلًا .

(قوله : مُتَّصِدِقُ الْأَقْسَامِ) بِاعْتِبَارَاتٍ ، أَوْ بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ فِي الْحَقِيقِيِّ عَقْلِيًّا ، أَوْ اسْتِقْرَائِيًّا ، أَوْ بِالثَّانِي فَقَطْ ، فِي الْاعْتِبَارِيِّ ، كَذَلِكَ .

(قوله : وَكُلُّ تَقْسِيمٍ) كُبْرَى ، لِجَمِيعِ دَلِيلِ النِّقْضِ .

(قوله : فَهَذَا التَّقْسِيمُ) نَتِيجَةٌ .

(قوله : فَلَكَّ) أَيُّهَا الْمُقَسِّمُ الصَّائِرُ مَانِعًا .

(قوله : كَوْنَ الْقِسْمِ) ، هَذَا بِشَقِيهِ مَنَعَ لِصَغَرَى الشَّكْلِ الثَّالِثِ الْمُثَبِّتِ لِصَغَرَى دَلِيلِ

النِّقْضِ .

(قوله : مِنَ الْمَقْسَمِ) ، أَوْ عَدَمَ دَخُولِهِ فِي الْأَقْسَامِ ، مُجَرَّدًا ، أَوْ مُسْتَدَنًا ، بِتَحْرِيرِ

الْأَقْسَامِ .

وأن تمنع تجويز العقل قسماً آخر.

وأن تمنع التصادق، مُستنداً بتحرير الأقسام فيهما أيضاً.

وأن تُجَوِّزَ التَّجْوِيزَ، أو التصادق، مُستنداً بأنه استقرائي، أو اعتباري.

[مثال تطبيقي على صورة اعتراض وجوابه]

كَأَن يُقَالَ: تَقْسِيمُ وَظَائِفِ السَّائِلِ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَاطِلٌ؛ لِأَن تَجْرِيدَ

﴿ حواشي البينجويني ﴾

(قوله: وأن تمنع تجويز)، مَنَعٌ لِصُغْرَى دَلِيلِ النِّقْضِ، كَالْمَنَعِ التَّالِيِ.

(قوله: مُستنداً) أَي: مَجْرَداً، أَوْ مُسْتَنَداً.

(قوله: بتحرير الأقسام) بِحَيْثُ يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْقِسْمِ الْمُجَوِّزِ فِي الْأَوَّلِ،

وَلَا يَصْدُقُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَفْرَادِ الْبَوَاقِي فِي الثَّانِي.

(قوله: فيهما) وَبِتَحْرِيرِ الْمَقْسِمِ فِي الْأَوَّلِ، بِحَيْثُ لَا يَشْمَلُ الْقِسْمَ الْمُجَوِّزَ.

(قوله: وأن تُجَوِّزَ) مَنَعُ الْكُبْرَى، بِالنَّظَرِ إِلَى الشَّقِّ الثَّانِي بِشَقِّيهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصَحُّ

لَوْ أَبْقِيَ التَّقْسِيمُ فِي الْأَوْسَطِ فِيهِمَا عَلَى عَمُومِهِ. أَمَّا لَوْ قَيَّدَ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا

بِالْعَقْلِيِّ، وَفِي الثَّانِي مِنْهُمَا بِالْحَقِيقِيِّ، فَلَا مَجَالَ لِمَنَعِ هَذِهِ الْكُبْرَى.

(قوله: كَانَ يُقَالَ)، مِثَالٌ لِإِبْطَالِ التَّقْسِيمِ بِأَنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ، وَغَيْرُ حَاصِرٍ، وَالْجَوَابُ

عَنْهُ بِ: مَنَعِ عَدَمِ الْحَصْرِ.

(قوله: كَانَ يُقَالَ): أَتَى بِالْمِثَالِ لِيَتَّضِحَ الْأَبْحَاثُ كَمَا لَ الْإِتِّضَاحُ، مَعَ تَضَمُّنِهِ

الْإِشَارَةَ إِلَى فَوَائِدَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْفَنِّ.

(قوله: لِأَن تَجْرِيدَ)، هَذَا فِي قُوَّةِ قِيَاسِ مُسْتَقِيمٍ، أَي: لَوْ جَازَ الْمَنَعُ الْمُجَرَّدُ لَجَازَ

المنع عن السند يدل على جواز الإبطال بلا دليل، فالإبطال من السائل بلا شاهد للمدعى المدلل، أو الغير المدلل، أو الدليل، أو المقدمة، من الوظائف الموجهة، وهو مع دخوله في المقيس ليس بداخل في الأقسام، وكذا إبطال المقدمة

حواشي البيهقي

الإبطال بلا دليل، لكن الأول جائز، فكذا الثاني، وهو دليل لقوله: فالإبطال... الخ، وهو مع قوله: وهو ليس بداخل في الأقسام، قياس من الشكل الثالث، مثبت للصغرى المطوية، أعني: تقسيم وظيفة السائل إلى الأقسام الثلاثة غير حاصِر لما تحت المقيس. (قوله: يدل)، وإبطال المدعى الغير المدلل بدليل يدل على جواز إبطال المقدمة الغير المدللة بدليل.

(قوله: فالإبطال)، صغرى الشكل الثالث.

(قوله: بلا شاهد)، تفنن في العبارة، حيث يقول: تارة بلا دليل، وأخرى بلا شاهد.

(قوله: بلا شاهد)، وأما مع الشاهد فللمدعي المدلل إما معارضة تحقيقه، أو نقض حقيقي، لكن أسند إلى المدعي مجازاً. ولغير المدلل إما معارضة تقديرية، أو نقض شبيهي، وللدليل نقض حقيقي، وللمقدمة مدللة أولاً، كالمدعى مدللة أو لا، كما يستفاد الأخير من قوله الآتي: وفيه ما فيه.

(قوله: من الوظائف) أي: هو داخل في المقيس.

(قوله: الموجهة) أقول: لو قال هنا: من وظائف السائل، وفي الجواب ي: أن كون تلك الأبحاث منها ممنوع، مستنداً ي: أن المراد منها الوظائف الموجهة له، والإبطال من غير دليل قد عدوه مكابرة - لكان موافقاً لما أسلفه من: أن لك أن تمنع كون القسم من المقيس، مستنداً بتحرير المقيس.

(قوله: ليس بداخل)، كبرى الشكل الثالث.

(قوله: في الأقسام)، ينتج: بعض الوظائف الموجهة ليس بداخل في الأقسام.

الغير المدللة يدل على بطلانها ، وكل تقسيم هذا شأنه باطل .

ويُجاب عنه بأن كون تلك الأبحاث من الوظائف الموجهة ممنوع ، كيف وقد عدوا الإبطال من غير دليل مكابرة ، كمنع البديهي الجلي .

وأما المنع فطلب الدليل ، والطلب لا يحتاج إلى شاهد ، بخلاف الإبطال ، الذي هو الحكم بالبطلان ، فلا يُسمع من غير دليل ، وأيضاً قد عدوا إبطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على فسادها ، غصباً ، غير مقبولة أيضاً ، وفيه ما فيه .

❦ حواشي البينجويني ❦

(قوله : وكل تقسيم) ، كبرى ، ولا مجال لمنعها .

(قوله : ويُجاب) أي : منك أيها المُقسّم الصائر مانعاً .

(قوله : بأن كون) ، منع للصغرى المطوية بمنع صغرى دليلها .

(قوله : الابحاث) الخمسة .

(قوله : ممنوع) ، هذا المنع لكونه مُتوجّهاً إلى المقدمة المدللة راجع إلى مقدمة

من مقدمتي دليلها ، أعني : ملازمة القياس الاستثنائي مجازاً كمنع المدعى المدل .

(قوله : كيف) ، سند المنع .

(قوله : وفيه ما فيه) إبطال للسند المساوي ، كأنه وجهه أنه كما يجوز النقص

الشبيه الذي هو : إبطال الدعوى الغير المدللة باستلزامها شيئاً من الفسادات ، فليجز

إبطال تلك المقدمة بدليل يدل على فسادها إذ الفرق تحكّم بحث .



المصادر والمراجع

١. آداب العلامة إسماعيل الكلبوي (ت ١٢٠٥هـ)، مع حاشيتها، إحداهما للعلامة ملا عبدالرحمن الينجويني (ت ١٣١٩هـ)، والثانية للعلامة الشيخ عمر المعروف بابن القرداغي (ت ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م)، المكتبة العربية، المطبعة العربية، بغداد.
٢. آداب البحث والمناظرة، للعلامة المحقق إسماعيل الكلبوي (ت ١٢٠٥هـ)، مزيلاً بتعليقات نفيسة، حققه خالد بن خليل بن إبراهيم الزاهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٤. إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، لأبي بكر المشهور بـ: البكري، عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت ١٣١٠هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
٦. الإكليل في محاسن أربيل، وشفاء العليل، وسقاء الغليل، من تراث مآثر علماء وأدباء أربيل، للملا عبدالله الفرهادي، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة جامعة صلاح الدين، كردستان، أربيل ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٧. أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٨. الأنموذج في النحو، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩. الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، للخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر (ت ٧٣٩هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٠. البدر الطالع في حل جمع الجوامع، لجلال الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد المحلي الشافعي (ت ٨٦٤هـ)، شرح وتحقيق أبي الفداء مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١١. البدر العلا في كشف غوامض المقولات، للعلامة المحقق الشيخ عمر المشهور بابن القرداغي (ت ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م)، (المطبوع مع كلنبوي آداب)، المطبعة العربية لصاحبها سلمان الأعظمي، بغداد: ١٧ - ١٨.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٣. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط ١.
١٤. تعليقات العلامة البينجويني على كتاب آداب البحث والمناظرة، دراسة وتحقيق: أ. م. د. فاضل محمود قادر، أ. م. د. عبدالفتاح حسين سليمان، م. د. محمد عبدالله احمد البينجويني. ط ١، طهران، ٢٠١٩. من منشورات دار مخطوطات جامعة سوران، سلسلة الكتاب: ١٥.
١٥. تحرير القواعد المنطقية، لقطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت ٧٦٦هـ)، شرح الرسالة الشمسية، لنجم الدين عمر بن علي القزويني (ت ٤٩٣هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.
١٦. الجامع الكبير، سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ٢، ١٤٢٢هـ.

١٨. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

١٩. حاشية السيد الشريف على شرح الرسالة الشمسية للقزويني.

٢٠. حاشية الشبراملسي على: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢١. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.

٢٢. حاشيتا قلوبوي وعميرة، لأحمد سلامة القليوبي، وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٣. الحاوي الكبير، في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٤. حياة الأمجاد، من العلماء الأكراد، لملا طاهر عبدالله البحركي، ترتيب وتنظيم المحروس أبي بكر ملا طاهر البحركي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢٥. خزانة الأدب وهاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدين أبي بكر بن علي بن عبدالله الحموي الأزراي (ت ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.

٢٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة

- المعارف العثمانية - حيدر اباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
٢٧. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس.
٢٨. ديواني عاجز، مةلا سةيد عبدالله ي بةرزنجي (ت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، ساغكرنةوة ي
د. هيمن خوشناو، نوسينطة ي تةفسير بؤ بلاوكرنةوة، هةولير، ض٢، ١٤٣٩ك -
٢٠١٨ز.
٢٩. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي
(ت ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط،
مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٣٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين
الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ -
١٩٩٨م.
٣١. شرح شافية ابن حاجب، المشهور ب: كمال، لمحمد كمال الدين محمد الشهير بمعين
الدين الفسوي، تحقيق وتعليق سعدي محمودي هوراماني، إحسان للنشر والتوزيع،
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٣٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد
الجوگري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر:
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م.
٣٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي
الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث،
القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٤. شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي
محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد،
القاهرة، ط١١، ١٣٨٣.
٣٥. شرح المقاصد، للإمام مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)،

تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٦. شرح المواقف، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٣٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٨. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥ هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

٣٩. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العنصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٠. فتح الوهاب لحسن پاشا.

٤١. فتح الوهاب بشرح الآداب، (وهو شرح على رسالة الآداب في البحث والمناظرة للإمام محمد بن أشرف السمرقندي)، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن النادي، دار الضياء للنشر، الكويت، ط ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٤٢. كتاب البرهان، للشيخ إسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخ زادة الكلنبيوي (ت ١٢٠٥ هـ)، الناشر فرج الله زكي الكردي، مطبعة السعادة، مصر.

٤٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للفاضل مصطفى بن عبدالله الشهير بـ: حاجي خليفة، دار التراث العربي، بيروت، لبنان.

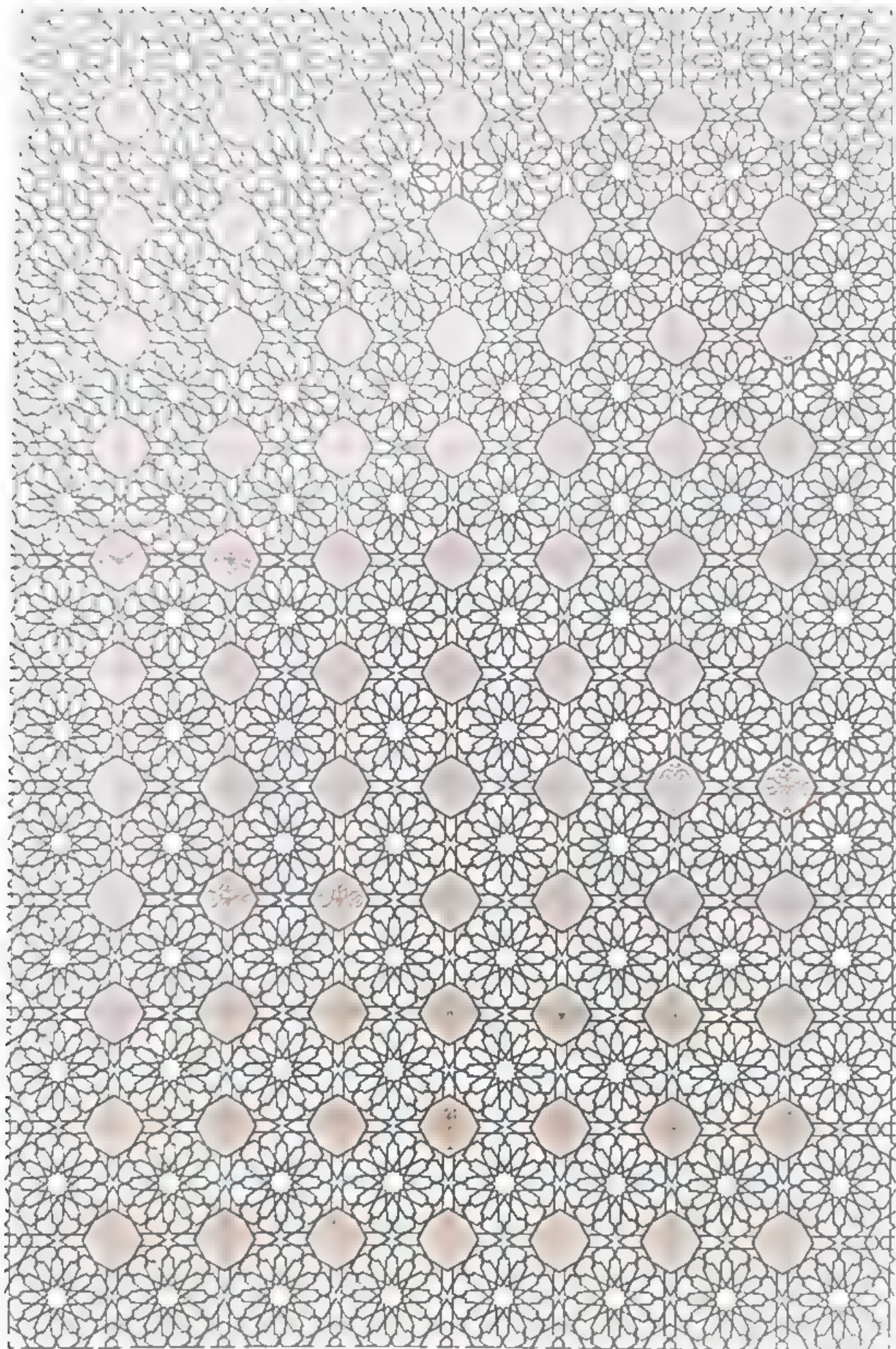
٤٤. اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٤٦. متن تهذيب المنطق والكلام، للعلامة الثاني سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط ١، ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م.
٤٧. المجموع المشتمل على الشروح والحواشي على الرسالة الشمسية، الناشر: فرج الله زكي، المطبعة الأميرية، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م.
٤٨. المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٩. المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٥٠. معجم أعلام شعراء المدح النبوي، لمحمد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، ط ١.
٥١. معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٢. مغني الطلاب، شرح متن ايساغوجي، لأثير الدين الأبهري، طبعة حجرية.
٥٣. الملا عبدالله السيرداني وجهوده العلمية (ت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، البحث المقدم إلى كلية العلوم الإسلامية، جامعة صلاح الدين، من قبل الطالب عبدالله عمر السيرداني.
٥٤. المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط ٢٣، ١٩٨٦.
٥٥. المنهاج الواضح للبلاغة، لحامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث.
٥٦. نور الأبصار في شرح إظهار الأسرار في النحو، للبركوي، للشيخ العلامة حمزة بن إبراهيم المدني (ت ١٢١٢هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور صلاح سالم عواد، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٥٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٥٨. يادي مقردان (تذكار الرجال)، للشيخ عبدالكريم المدرس، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٣م.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	٥
حياة شيخ زادة الكلنبوي.....	٩
حياة البنجويني.....	١٠
حياة الملا السيد عبدالله الحسيني ، البرزنجي.....	١٢
صور من المخطوط المستعان به في التحقيق.....	١٩
مقدمة الشارح.....	٢٥
مقدمة المصنّف.....	٢٦
تعريف البحث والمناظرة.....	٤٠
موضوعه.....	٤٧
غاياته.....	٦٢
تعريف الدليل عند الأصوليين.....	٦٦
أنواع الدليل عند الأصوليين.....	٧٦
تعريف الدليل عند المنطقيين.....	٨١
ومِمّا يجب أن يُقدّم.....	١٠٨
تعريف التقريب.....	١١٢
متى يتم التقريب.....	١١٦
كيفية المناظرة في الكلام التام.....	١٢٠
فصل في أحوال المدّعي.....	١٢٩
مثال هذه الأبحاث.....	١٤٥

الموضوع	الصفحة
مناصب السائل عند اشتغال المدعي بالاستدلال على دعواه.....	١٤٨
تعريف السند.....	١٥٧
أقسام المعارضة.....	٢٠٣
القسم الأول: المعارضة بالقلب.....	٢٠٣
القسم الثاني: المعارضة بالمثل.....	٢٢٠
القسم الثالث: المعارضة بالغير.....	٢٢٠
مناصب المدعي.....	٢٢٢
مناصب المدعي في مقابلة المنع الحقيقي أو المجازي.....	٢٢٢
تنبيه مهم للمدعي.....	٢٢٤
مناصب المدعي في مقابلة كل من النقص الإجمالي الحقيقي والشيهي	
والمعارضة الحقيقية والتقديرية.....	٢٢٥
ماذا يُسمى عجز المعلل والسائل؟.....	٢٢٥
كيفية نقض الدليل.....	٢٢٦
كيفية مُعارضة الدليل.....	٢٢٧
كيفية المنع بإثبات المقدمة الممنوعة.....	٢٢٧
كيفية إبطال السند.....	٢٢٨
ماذا يرد على هذا الدليل.....	٢٢٩
كيفية إثبات التقريب.....	٢٢٩
ورود المنع على الكبرى نفسه.....	٢٣٠
كيفية إبطال هذا المنع.....	٢٣٠
نقض السائل للدعوى السابقة.....	٢٣١
منع الجريان.....	٢٣١

الموضوع	الصفحة
منع التخلُّف	٢٣١
منع استلزام التسلسل	٢٣٢
نقض دليل النقض	٢٣٢
معارضة النقض السابق	٢٣٣
معارضة السائل للدعوى السابقة	٢٣٣
نقض دليل المعارضة	٢٣٥
دفع المعارضة بالمعارضة	٢٣٦
عودة السائل لدليلك الأول	٢٣٦
فصل في التعريف	٢٣٧
شروط صحة التعريف	٢٣٧
كيفية إبطال التعريف	٢٣٧
ناقض التعريف وموجهه	٢٣٨
رد المانع لدعاوى المُستدل	٢٣٩
كيفية نقض التعريف والتقسيم الاستقرائي	٢٤١
الأبحاث الواردة على الدعاوى الضمنية في التعريفات	٢٤١
فصل في التقسيم	٢٤٢
أنواع التقسيم	٢٤٢
أقسام التقسيم الحقيقي والاستقرائي	٢٤٤
أمثلة تطبيقية	٢٤٥
متى يبطل التقسيم العقلي	٢٤٥
متى يبطل التقسيم الحقيقي	٢٤٦
متى يبطل التقسيم الاعتباري	٢٤٦

الموضوع	الصفحة
كيفية إبطال التقسيم	٢٤٧
ناقض التقسيم وموجهه	٢٤٩
كيفية الإجابة على اعتراضات المستدل	٢٤٩
مثال تطبيقي على صورة اعتراض وجوابه	٢٥٠
المصادر والمراجع	٢٥٣
فهرس الموضوعات	٢٦١







